مركز دراسات الوحدة العربية

سلسلة أطروحات الدكتوراه (٥٥)

البيروقراطية والتمثيل البيروقراطي

والتكافؤ في المملكة العربية السعودية

دراسة تحليلية للمخصّصات المالية

الدكتور حمد الوردي

تقديم: الدكتور متروك الفالح

مركز دراسات الوحدة العربية

سلسلة أطروحات الدكتوراه (٥٥)

البيروقراطية والتمثيل البيروقراطي

والتكافؤ في المملكة العربية السعودية

دراسة تحليلية للمخصّصات المالية

الدكتور حمد الوردي

تقديم: الدكتور متروك الفالح

ترجمة: هناء معتوق
داليا حمدان

البيروقراطية والتمثيل البيروقراطي
والتكافؤ في المملكة العربية السعودية
دراسة تحليلية للمخصصات المالية

الفهرسة أثناء النشر ـ إعداد مركز دراسات الوحدة العربية

الوردي، حمد

البيروقراطية والتمثيل البيروقراطي والتكافؤ في المملكة العربية السعودية: دراسة تحليلية للمخصصات المالية/ حمد الوردي؛ تقديم متروك الفالح؛ ترجمة هناء معتوق ودواليا حمدان.

٢١٦ ص. ـ (سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ٥٥)

ببليوغرافية: ص ٢٠٣ ـ ٢١١.

يشتمل على فهرس.

ISBN 9953-82-053-8

١. البيروقراطية ـ السعودية. ٢. السعودية ـ الإدارة العامة. ٣. السعودية ـ الخدمة المدنية. ٤. السعودية ـ الإدارة المالية. أ. العنوان. ب. الفالح، متروك (مقدّم). ج. معتوق، هناء (مترجم). د. حمدان، داليا (مترجم). هـ. السلسلة.

352.409538

«الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبّر بالضرورة
عن اتجاهات يتبناها مركز دراسات الوحدة العربية»

هذه ترجمة لأطروحة:

Bureacracy, Representation, and Equity in Saudi Arabia: An Outcome Analysis

(Ph. D. Dissertation, University of Akron, 1996)
by
Hamed A. M. Al-Wardy

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «سادات تاور» شارع ليون ص.ب: ٦٠٠١ ـ ١١٣
الحمراء ـ بيروت ٢٠٩٠ ١١٠٣ ـ لبنان
تلفون: ٨٦٩١٦٤ ـ ٨٠١٥٨٢ ـ ٨٠١٥٨٧
برقياً: «مرعربي» ـ بيروت
فاكس: ٨٦٥٥٤٨ (٩٦١١)

e-mail: info@caus.org.lb
Web Site: http://www.caus.org.lb

حقوق الطبع والنشر والتوزيع محفوظة للمركز
الطبعة الأولى
بيروت، شباط/ فبراير ٢٠٠٦

المحتويـــــــــات

تقديـــــم ..... الدكتور متروك الفالح ١٣

شكـــر وتقديـــر ٣٧

ملخّـــص ٣٩

الفصل الأول : مقدمة الكتاب ٤١

أولاً : عرض المشكلة ٤٣

ثانياً : هدف الدراسة ٤٧

ثالثاً : مغزى الدراسة ٤٨

رابعاً : تعريف بالمصطلحات والمفاهيم ٤٩

خامساً : الجذور الاجتماعية والنظرة التاريخية للمملكة العربية السعودية ٤٩

سادساً : نوع الحكم في المملكة العربية السعودية ٥٤

سابعاً : التطور التاريخي لمؤسسات الحكم ٥٤

ثامناً : منهج البحث وتصميمه ٥٨

١ ـ أسئلة البحث ٥٨

٢ ـ منهج البحث ٥٨

٣ ـ جمع المعلومات ٦٠

٤ ـ تنظيم الدراسة ٦٠

الفصل الثاني : مراجعة الأدبيات ٦١

أولاً : مراجعة الأدبيات في البيروقراطية التمثيلية ٦٣

١ ـ مفهوم التمثيل ٦٣

٢ ـ البيروقراطية التمثيلية ٦٥

ثانياً : مراجعة أدبيات العدالة الاجتماعية ٧٠

ثالثاً : مراجعة أدبيات الإدارة العامة السعودية والبيروقراطية التمثيلية ٧٢

الفصل الثالث : البيروقراطية السعودية ونظام الخدمة المدنية العامة ٧٧

أولاً : نظام الخدمة المدنية السعودي ٨١

ثانياً : تركيبة بعض الوكالات العامة المختارة (SPA) ٨٥

الفصل الرابع : محصلة خمس وكالات عامة ٩٧

أولاً : وزارة التربية ٩٩

١ ـ العام الدراسي ١٩٨٩ ـ ١٩٩٠ ..... ١٠٢

٢ ـ العام الدراسي ١٩٩٠ ـ ١٩٩١ ..... ١٠٧

٣ ـ العام الدراسي ١٩٩١ ـ ١٩٩٢ ..... ١١٣

٤ ـ العام الدراسي ١٩٩٢ ـ ١٩٩٣ ..... ١١٩

٥ ـ العام الدراسي ١٩٩٣ ـ ١٩٩٤ ..... ١٢٥

ثانياً : الرئاسة العامة لتعليم البنات ١٣٢

١ ـ العام الدراسي ١٩٨٩ ـ ١٩٩٠ ..... ١٣٤

٢ ـ العام الدراسي ١٩٩٠ ـ ١٩٩١ ..... ١٤٠

٣ ـ العام الدراسي ١٩٩١ ـ ١٩٩٢ ..... ١٤٦

٤ ـ العام الدراسي ١٩٩٢ ـ ١٩٩٣ ..... ١٥٢

٥ ـ العام الدراسي ١٩٩٣ ـ ١٩٩٤ ..... ١٥٨

ثالثاً : وزارة الصحة ١٦٤
١ ـ السنة المالية ١٩٩٠ ..... ١٦٦
٢ ـ السنة المالية ١٩٩١ ..... ١٦٩
٣ ـ السنة المالية ١٩٩٢ ..... ١٧٣
٤ ـ السنة المالية ١٩٩٣ ..... ١٧٦
٥ ـ السنة المالية ١٩٩٤ ..... ١٨٠
رابعاً : البنك الزراعي العربي السعودي ١٨٣
١ ـ السنة المالية ١٩٩٠ ..... ١٨٥
٢ ـ السنة المالية ١٩٩١ ..... ١٨٧
٣ ـ السنة المالية ١٩٩٢ ..... ١٨٨
٤ ـ السنة المالية ١٩٩٣ ..... ١٨٩
٥ ـ السنة المالية ١٩٩٤ ..... ١٩٠
خامساً : بنك التسليف السعودي ١٩١
السنوات المالية ١٩٧١ ـ ١٩٩٣ ..... ١٩٣
الفصل الخامس : خلاصـــة ١٩٧
آفاق جديدة للأبحاث المستقبلية ٢٠١
المراجـــــع ٢٠٣
فهـــــــرس ٢١٣

قائمـــــــة الجـــــــداول

الرقم	الموضوع	الصفحة
٣ ـ ١	الشروط المؤهلة لدخول المراتب الأفقية	٨٣
٣ ـ ٢	الوكالات العامة المختارة المسؤولة عن التخطيط، التمويل، وإنجاز مشاريع التطوير الإداري والاقتصادي	٨٧
٣ ـ ٣	التوزيع المناطقي لكبار الموظفين	٨٩
٣ ـ ٤	التوزيع المناطقي للسكان في المملكة بحسب إحصاءات الحكومة ١٩٩٣	٩١
٣ ـ ٥	التوزيع المناطقي للسكان وكبار الموظفين في الوكالات العامة المختارة	٩٢
٣ ـ ٦	المعدل الفعال للموظفين العامين (القيمة بالريال السعودي)	٩٤
٣ ـ ٧	التوزيع المناطقي للخدمة المدنية للمرتبة العاشرة وما فوق	٩٥
٤ ـ ١	إحصاءات وزارة التربية للعام الدراسي ١٩٨٩ ـ ١٩٩٠	١٠٣
٤ ـ ٢	إحصاءات وزارة التربية للعام الدراسي ١٩٩٠ ـ ١٩٩١	١٠٩
٤ ـ ٣	إحصاءات وزارة التربية للعام الدراسي ١٩٩١ ـ ١٩٩٢	١١٤
٤ ـ ٤	إحصاءات وزارة التربية للعام الدراسي ١٩٩٢ ـ ١٩٩٣	١٢٠
٤ ـ ٥	إحصاءات وزارة التربية للعام الدراسي ١٩٩٣ ـ ١٩٩٤	١٢٦
٤ ـ ٦	إحصاءات الرئاسة العامة لتعليم البنات لعام ١٩٨٩ ـ ١٩٩٠	١٣٥

٤ ـ ٧ إحصاءات الرئاسة العامة لتعليم البنات لعام ١٩٩٠ ـ ١٩٩١ ..... ١٤١
٤ ـ ٨ إحصاءات الرئاسة العامة لتعليم البنات لعام ١٩٩١ ـ ١٩٩٢ ..... ١٤٧
٤ ـ ٩ إحصاءات الرئاسة العامة لتعليم البنات لعام ١٩٩٢ ـ ١٩٩٣ ..... ١٥٣
٤ ـ ١٠ إحصاءات الرئاسة العامة لتعليم البنات لعام ١٩٩٣ ـ ١٩٩٤ ..... ١٥٩
٤ ـ ١١ إحصاءات وزارة الصحة للسنة المالية ١٩٩٠ ..... ١٦٦
٤ ـ ١٢ إحصاءات وزارة الصحة للسنة المالية ١٩٩١ ..... ١٧٠
٤ ـ ١٣ إحصاءات وزارة الصحة للسنة المالية ١٩٩٢ ..... ١٧٤
٤ ـ ١٤ إحصاءات وزارة الصحة للسنة المالية ١٩٩٣ ..... ١٧٨
٤ ـ ١٥ إحصاءات وزارة الصحة للسنة المالية ١٩٩٤ ..... ١٨٠
٤ ـ ١٦ الأراضي الزراعية الموزعة على المناطق بدءاً من فترة مرسوم توزيع الأراضي في عام ١٩٨٦ ولغاية عام ١٩٩٣ ..... ١٨٤
٤ ـ ١٧ القروض التي وزعها البنك الزراعي العربي السعودي على المناطق في عام ١٩٩٠ ..... ١٨٧
٤ ـ ١٨ القروض التي وزعها البنك الزراعي العربي السعودي على المناطق في عام ١٩٩١ ..... ١٨٨
٤ ـ ١٩ القروض التي وزعها البنك الزراعي العربي السعودي على المناطق في عام ١٩٩٢ ..... ١٨٩
٤ ـ ٢٠ القروض التي وزعها البنك الزراعي العربي السعودي على المناطق في عام ١٩٩٣ ..... ١٩٠
٤ ـ ٢١ القروض التي وزعها البنك الزراعي العربي السعودي على المناطق في عام ١٩٩٤ ..... ١٩١
٤ ـ ٢٢ توزيع القروض التي منحها بنك التسليف السعودي منذ تأسيسه في عام ١٩٧١ ولغاية عام ١٩٩٣ ..... ١٩٣
٤ ـ ٢٣ ملخص النتائج ١٩٥

قائمـــــة الأشكـــــال

الرقـم	الموضوع	الصفحـة
١ ـ ١	توسع الاستخدام العام السعودي	٤٤
١ ـ ٢	توسع الميزانية السعودية	٤٥
١ ـ ٣	مخطط الحكومة السعودية في عام ١٩٣٢	٥٢
١ ـ ٤	مخطط الحكومة السعودية الحالية	٥٣
١ ـ ٥	مخطط الأقاليم السعودية	٥٦
١ ـ ٦	مراحل تأسيس المملكة العربية السعودية	٥٧
٣ ـ ١	التوزيع المناطقي لكبار الموظفين (نسبة مئوية)	٩٠
٣ ـ ٢	التوزيع المناطقي للسكان (نسبة مئوية)	٩٢
٣ ـ ٣	التوزيع المناطقي للسكان وكبار الموظفين	٩٣
٣ ـ ٤	التوزيع المناطقي للخدمة المدنية للمرتبة العاشرة وما فوق	٩٥
٤ ـ ١	الرسم البياني التنظيمي لوزارة التربية	١٠١
٤ ـ ٢	الهيكل التنظيمي للرئاسة العامة لتعليم البنات	١٣٣
٤ ـ ٣	الهيكل التنظيمي لوزارة الصحة	١٦٥
٤ ـ ٤	توزيع الأراضي الزراعية على المناطق	١٨٥
٤ ـ ٥	الهيكل التنظيمي للبنك الزراعي العربي السعودي	١٨٦
٤ ـ ٦	الهيكل التنظيمي لبنك التسليف السعودي	١٩٢

تقديـــــــــم

البيروقراطية باعتبارها من مكوّنات الحداثة والعصرنة، وفي سياق بنية الدولة الحديثة (في التجربة الغربية) تقوم على فكرة العقلانية والرشد والجدارة والخبرة والمهارات والمساواة (الفرص المتكافئة) ووسائل وإجراءات مجردة في الانتساب اليها (الالتحاق والتوظيف والترقي)، وفي اعتماد معايير موضوعية للقيام بمهامها في الشأن العام، ومنها على وجه التحديد معيار المصلحة العامة. ومع ذلك وعلى رغم الجانب النظري والمظهري العام الذي يشير إلى تلك الخصائص للبيروقراطية في بعض البلدان ـ خارج منظومة الحكومات الدستورية والديمقراطية ـ ومنها بلداننا العربية، فان هناك من يطرح أن الإدارة الحكومية (البيروقراطية) في السعودية ليست ذات طبيعة تمثيلية، وبمعنى أن هذه البيروقراطية يسيطر ويهيمن عليها، في مراتبها العليا، أفراد وأشخاص من منطقة بعينها (وبالذات من المنطقة الوسطى)، وهذا ينعكس سلباً على مسألة العدالة والتنمية وتوزيع الثروة والموارد لمصلحة المنطقة الممثلة في تلك البيروقراطية، وعلى حساب المناطق الأخرى غير الممثلة أو الأقل تمثلاً فيها وبشكل لا يتناسب مع وزنها النسبي. في المقابل، هناك من يرى أنه حتى مع هذا الخلل في البيروقراطية، فإن هذا لا يؤدي بالضرورة إلى عدم عدالة توزيع الموارد ومخرجات التنمية، ذلك أن أولئك الأشخاص، وإن أتوا من منطقة بعينها، فإنهم يتصرفون من دون تحيز تجاه المناطق الأخرى.

تلك هي الفكرة الأساسية التي عمل الدكتور حمد الوردي (رحمه الله) على التحقق منها في السعودية في أطروحته: **التمثيل البيروقراطي والعدالة في السعودية** *(Bureaucracy, Representation, and Equity in Saudi Arabia)*، الصادرة أصلاً عن جامعة أكرون، أوهايو، الولايات المتحدة الأمريكية، في عام ١٩٩٦.

وفي ذلك يقول الدكتور حمد الوردي:

«وللتحقق من وجهات النظر السابقة والحكم عليها وبيان آثار كل منها على سياسات التنمية قامت هذه الدراسة بتحليل العلاقة بين التمثيل الإقليمي في الوزارات، والأجهزة المسؤولة عن التخطيط والتمويل من جهة، وتنفيذ برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الأجهزة الحكومية السعودية، في ظل الالتزام الحكومي بجعل التنمية الاقتصادية الاجتماعية متوازنة إقليمياً من جهة ثانية. ولقد تم الاعتماد على تقويم منجزات الخطط التنموية باعتبارها المعيار الأساسي لتقدير مستوى العدالة في توزيع الخدمات والبرامج، فجمعت البيانات من خلال تحليل تركيبية كبار موظفي الدولة في تسع عشرة دائرة حكومية معنية بصياغة برامج التنمية الاجتماعية الاقتصادية وتخطيطها وتنفيذها في المملكة العربية السعودية. ثم أخذت بيانات خمس دوائر حكومية لاكتشاف ما إذا كان هناك نسق يربط بين التركيبية البيروقراطية، وتوزيع الموارد والفوائد بين المناطق»[1].

في النهاية توصل الدكتور الوردي إلى النتائج التالية:

١ ـ هناك تمثيل غير متكافئ في الهيئات الحكومية التسع عشرة، فإحدى المناطق كانت نسبة تمثيلها ٦٠ بالمئة في شغل مناصب المستوى الأعلى من الوظائف الحكومية. إن البيروقراطية السعودية تحت الدراسة تخضع لسيطرة منطقة واحدة، وهي المنطقة الوسطى، حيث تبيّن أن نسبة تمثيل المنطقة الوسطى في جميع الأجهزة الحكومية المدروسة أعلى من نسبة سكانها. وتوصلت الدراسة إلى وجود فروق كبيرة بين حصص المناطق بالموظفين الذين يشغلون الوظائف العليا، حيث بلغت نسبة المنطقة الوسطى ٥٨ بالمئة. وتوصلت الدراسة إلى أنه إذا أضيفت المنطقة الغربية إلى المنطقة الوسطى فإنهما تستحوذان على ٨٠ بالمئة من الذين يشغلون الوظائف العليا في الهيئات الحكومية تحت الدراسة[2].

٢ ـ لم تشر البيانات إلى أن هذا التمثيل غير المتكافئ يؤثر في توزيع النتائج (عدالة التوزيع) على المناطق كما افترض بعض الدارسين[3]، لا بل توصلت الدراسة إلى أن بعض المناطق الأقل تمثيلاً مقارنة بوزنها النسبي (السكاني) حصلت في بعض

---

(١) انظر ملخص الأطروحة في النسخة الإنكليزية: Hamed Al-Wardy, «Bureaucracy, Representation, and Equity in Saudi Arabia: An Outcome Analysis,» (Ph. D. Dissertation, University of Akron, 1996), p. iv.

(٢) Ibid., pp. iv, 63-77 and 238.

(٣) المصدر نفسه، ص ٢٣٨.

السنوات على مخرجات تنمية أعلى من المنطقة الوسطى لتلك السنوات[٤].

في ضوء ما تقدم، ما يهمنا نحن في هذا التقديم، نقطتان:

الأولى: تتعلق بمسالة أن الأطروحة تم إنجازها في عام ١٩٩٦ قبل عشر سنوات تقريباً من عامنا الحالي (أوائل ٢٠٠٦)، علماً بأن الدراسة كانت تغطي الفترة الممتدة من عام ١٩٩٠ إلى عام ١٩٩٤. والنقطة هنا هي: هل ما زالت البيروقراطية السعودية مستمرة من حيث تحيَز التمثيل الوظيفي المناطقي في المراتب العليا فيها لمصلحة منطقة بعينها (المنطقة الوسطى تحديداً)؟

الثانية: تتعلق بملاحظاتنا على صحة النتيجة الثانية للأطروحة والتي توصلت إليها الدراسة من حيث إن عدالة توزيع مخرجات التنمية على المناطق الأخرى لم تتأثر بهذا الخلل المتصل بالتمثيل البيروقراطي لمصلحة منطقة بعينها.

بالنسبة إلى النقطة الأولى: أحدث الدراسات، ومنها دراسة د. محمد بن صنيتان: **النخب السعودية: دراسة في التحولات والإخفاقات**[٥]؛ وكذلك دراستنا: **سكاكا الجوف في نهاية القرن العشرين: التحديث والتنمية وتحولات النخبة في الريف العربي السعودي**[٦] التي جرت عن التنمية و/أو النخب في السعودية، تشير إلى استمرار سيطرة أفراد ونخب من مناطق بعينها وبالذات من المنطقة الوسطى، تليها الغربية وإن بدرجة أقل كثيراً، على المناصب العليا في البيروقراطية السعودية.

باستثناء التشكيل الوزاري الأخير (صيف عام ٢٠٠٣) الذي دخل فيه أحد الشخصيات من الشمال (الجوف تحديداً)، والتعديل الوزاري عام ٢٠٠٥ الذي تمّ عليه ودخل فيه وزير من الجنوب، وكذلك التشكيل الجديد لمجلس الشورى في دورته الرابعة (عام ٢٠٠٥) الذي أصبح عدد أعضائه ١٥٠ عضواً، وقد زاد عدد الأعضاء من كل المناطق ومن القبائل، وإن كان بنسب لا تتناسب والوزن السكاني لها[٧]، إذ ما زالت المنطقة الوسطى، تليها الغربية، تهيمن على تشكيلة المجلس،

---

(٤) عن بعض مخرجات التعليم لِلبنين والبنات للسنوات ١٩٩٣ ـ ١٩٩٤، انظر: المصدر نفسه، ص ١٣١ ـ ١٣٢ و١٨٣ ـ ١٨٤.

(٥) محمد بن صنيتان، **النخب السعودية: دراسة في التحولات والإخفاقات**، سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ٤٨ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٤).

(٦) متروك الفالح، **سكاكا الجوف في نهاية القرن العشرين: التحديث والتنمية وتحولات النخبة في الريف العربي السعودي** (بيروت: دار بيسان للنشر والتوزيع والإعلام، ٢٠٠٠).

(٧) انظر السيرة الذاتية لأعضاء مجلس الشورى السعودي على الموقع: < http://www.shura.gov.sa/ArabicSite/Acw/ResCV.asp?Memo=1-150 >.

سواء احتسبنا الأعضاء من القبائل من المناطق أو تم استبعادهم، هذا فضلاً عن أن مجلس الشورى هو هيئة استشارية لا تملك إلا تقديم توصيات في ما يتعلق بالقضايا والسياسات المطروحة عليها للنقاش ولإبداء الرأي فيها، وقلما تكون هي التي تصيغ السياسات ذاتها، وإن كان لها إجراء بعض التعديلات عليها، ولكن بشكل توصيات، وللحكومة الأخذ بها أو رفضها أو تجاهلها، مع دور واضح لاحق لتأثير النخبة الوزارية من المنطقة الوسطى والغربية؛ فوق هذا وذاك، فإن هذه التغييرات في النخبة الوزارية أو الاستشارية الآنفة الذكر هي تغيّرات جزئية **أولاً**، وبالتالي هي، **ثانياً**، لم تغيّر في ما دونها من تركيبية التمثيل الإقليمي للبيروقراطية السعودية التي تقف بدرجة كبيرة خلف صياغة وتخطيط وتنفيذ ورسم السياسات التنموية وتوزيع مخرجاتها، إذ ما زال هناك استمرار للنمط العام لهيمنة المنطقتين الوسطى والغربية، وبالذات الوسطى عليها.

في هذا السياق، نشير إلى أن دراستنا عن التنمية والتحديث وتحولات النخبة في الريف العربي السعودي الصادرة في عام ٢٠٠٠، الآنفة الذكر، وكذلك دراستنا عن «المستقبل السياسي للسعودية في ضوء ٩/١١: الإصلاح في وجه الانهيار والتقسيم»[٨] قد أشارت إلى حقيقة سيطرة أفراد ونخب مغلقة من المنطقة الوسطى أولاً، وتليها الغربية (الحجاز) ثانياً، على المناصب العليا من البيروقراطية السعودية، بل ذهبت إلى القول إن أولئك الأفراد وتلك النخب ليسوا فقط من المنطقة الوسطى، وإنما هم آتون من عائلات وأسر بعينها في بعض المدن أو التجمعات السكانية فيها (البكيرية، بريدة وعنيزة، شقراء، والمجمعة والغاط والزلفي، الدرعية، والخرج، إلى حد ما، من المنطقة الوسطى، وجدة، ومكة، والمدينة المنورة من الحجاز ـ الغربية)، وبالتالي فإنهم، وإن كانوا يتداخلون مع المنطقة ككل، لا يعبّرون بالضرورة عن اهتمامات وحاجات أهالي المنطقة الوسطى أو الغربية ككل، وإنما عن تلك الإشغالات السكانية (المدن والتجمعات) التي أتوا منها تحديداً.

قبل أن أبدأ في الملاحظات حول النقطة التالية من فرضية ونتيجة الأطروحة، أود أن أشدّد على أن ما يرد في هذه المعالجة، وبخاصة ما يتصل منها بالمقارنات مع بعض المناطق في الغربية، بما في ذلك مدينة جدة، أو الوسطى، ومنها بعض المدن في القصيم مثلاً (عنيزة) أو الزلفى، أو حتى مدينة الرياض، لا يعني في حال من الأحوال حسدها أو الانتقاص من حقها بالتنمية ومخرجات التنمية فيها، أو أن ما

(٨) متروك الفالح، «المستقبل السياسي للسعودية في ضوء ٩/١١: الإصلاح في وجه الانهيار والتقسيم،» **القدس العربي**، ٢٦/ ٤/ ٢٠٠٢ ـ ١/ ٥/ ٢٠٠٢.

أخذته من تنمية ليس من حقها، أو أنها بتلك المكتسبات تكاملت التنمية فيها. لدي قناعة بأن الكثير ما زال مفقوداً لكل المدن والمناطق، بما في ذلك بعض المدن الرئيسية، مثل جدة التي ما زالت تعاني مشكلة الصرف الصحي، أو حتى الرياض، وبخاصة في بعض أحيائها الطرفية، إذ الفروقات بين المركز والأطراف لتلك المدن بادية للعيان. إن ما نريد أن نوضحه في هذا التقديم وهذه الإشارة إلى بعض المدن والمناطق هو في الحقيقة عدم التوازن والتكافؤ في توزيع الموارد ومخرجات التنمية، وإن هذا مرتبط بدرجة كبيرة بخلل في طبيعة مكوّنات وبنية إدارة الدولة، وقد يكون هذا عائداً في جزء منه إلى عدم انتباه أو اهتمام النخب في المراتب العليا في بيروقراطية الدولة وأجهزتها باحتياجات المناطق الأخرى خارج مناطقهم المنتمين اليها والمنشغلين بها أكثر، ومن دون أن يعني ذلك أنهم يتعمدون الوقوف في وجه حصول المناطق الأخرى على حقوقها في التنمية.

عليه، فانه في ما يتعلق بالنقطة الثانية من الأطروحة التي أشارت إلى عدم تأثر توزيع مخرجات التنمية بالتمثيل غير المتكافىء للمناطق في البيروقراطية السعودية، فإنني أخالف د. الوردي انطلاقاً من ملاحظات منهجية وموضوعية متداخلة نجملها في ما يلي:

الدراسة استخدمت منهجاً إحصائياً وصفياً، ونعلم أن الاعتماد على المعايير الكمية المجردة، على رغم فائدتها في وصف معالم الحالة المدروسة، أياً كانت، إلا أن الأرقام وأخذها على أنها تعطي وصفاً دقيقاً وحقيقياً لتلك الحالة فيه قدر من عدم الصحة أو على الأقل إظهار الشيء على غير ما هو عليه فعلاً. لنأخذ بعض الأمثلة:

١ ـ في التعليم

على رغم سوء الواقع التعليمي في السعودية عموماً، من حيث جودة ونوعية المدارس وتجهيزاتها، والمدرسين، ومنهجية المواد الدراسية التي لا تركز على الفهم والتحليل، فضلاً عن غياب النقاش والحوار، فإنه لا يمكن مقارنة نوعية مدارس الرياض أو جدة والخبر والظهران مثلاً بمدارس جيزان ونجران والقنفذة، وساحل تهامة بالجنوبية أو بمدارس عرعر وطريف والقريات وسكاكا ودومة الجندل وقرى تبوك أو حتى حائل من المنطقة الشمالية. لذلك، فاستخدام إحصاءات كنسب المدرسين إلى الطلاب، وكذلك أعداد الطلبة ونسب المدارس والمدرسين والطلبة[٩]،

(٩) Al-Wardy, «Bureaucracy, Representation, and Equity in Saudi Arabia: An Outcome Analysis,» tables 5-9, pp. 82-124.

لا تفصح حقيقة عن النوعية والجودة والتأهيل والتجهيزات (المختبرات ووسائل التعليم بما في ذلك أجهزة الحاسب الآلي. . . الخ)، وبالتالي تهمل التفاوت القائم بين المناطق في تلك الخصائص وتأثير ذلك في المراحل النهائية للتعليم الأساسي لأبناء تلك المناطق في تأهيل تعليمي أقل مما ينعكس عليهم سلباً في الحدّ من القدرة التنافسية مع خريجي أبناء المناطق الأخرى ذات المدارس والمدرسين الأكثر جودة. ولذلك نلاحظ نزوعاً عند أبناء المنطقة الشمالية لإكمال دراساتهم ـ وعلى حسابهم الخاص لعدم قدرتهم على الحصول على مقاعد في الجامعات السعودية ـ في بعض البلدان العربية ومنها الأردن والسودان. كذلك فان الأطروحة أيضا لم تتعامل مع واقع التعليم الجامعي (ما بعد الأساسي). لذلك نلاحظ:

أ ـ في المنطقة الوسطى، هناك جامعتان في الرياض: جامعة الملك سعود، وجامعة الإمام، وفيهما أقسام للبنات، وللجامعتين فرعان في القصيم، هذا فضلاً عن الكليات المهنية والتخصصية وكليات المجتمع والمعلمين والمعلمات ومجمع كليات البنات الذي سيتحول إلى جامعة للبنات، وكذلك الكليات الخاصة والتي تحولت إحداها إلى جامعة (جامعة الأمير سلطان)، وكذلك كلية اليمامة الأهلية، وكلية الرياض لطب الأسنان والصيدلة... الخ. وفي ميزانية العام ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م التي أعلنت في ١٥/ ١٢/ ٢٠٠٥، تم الإعلان عن تخصيص مبالغ ببلايين الريالات لإنشاء ١٧ كلية في مدن عديدة في منطقة الرياض وحدها التي هي جزء من المنطقة الوسطى، بما في ذلك إنشاء جامعة في مدينة الخرج (٧٠ كم جنوب الرياض).

ب ـ في الحجاز (الغربية)، هناك ثلاث جامعات: جامعة الملك عبد العزيز في جدة، جامعة أم القرى في مكة المكرمة، والجامعة الاسلامية في المدينة المنورة، هذا فضلا عن بعض الكليات الخاصة، ومنها على سبيل المثال لا الحصر كلية عفت للبنات، وكلية إدارة الأعمال الخاصة.

ج ـ في الشرقية، كانت هناك جامعة البترول، وجامعة الملك فيصل في الدمام وفرع لها في الهفوف (الأحساء). أما في الجنوب (أبها ـ عسير)، فلم يكن هناك جامعة إلا منذ أربع سنوات. وأما في جيزان ونجران، وكذلك في المنطقة الشمالية بما فيها الجوف وحائل وتبوك، فلم يكن فيها أية جامعة حتى أواخر عام ٢٠٠٥، إذ أعلن عن النية لافتتاح عدد من الجامعات فيها، ابتداء من عام ٢٠٠٦ وبشكل أولي من خلال تجميع عدد محدود من كليات متناثرة سابقة تحت مسمى «جامعة»، والتي من الناحية العملية والموضوعية قد تستغرق عشر سنوات لاكتمالها، أو قيام مدن جامعية متكاملة من حيث المباني والتجهيزات والأجهزة، هذا فضلا عن الطاقم التدريسي والمنهجي والوظيفي المتكامل، ومنها جامعة الجوف التي أعلن البدء

بالتسجيل فيها لأول مرة للفصل الثاني للعام الدراسي ٢٠٠٦.

فوق هذا وذاك، إذا أخذنا مخرجات التعليم العالي سواء من الجامعات السعودية أو من خلال البعثات الخارجية من حيث عدد الحاصلين على درجة الدكتوراه (أو الزمالة) في التخصصات كافة، وقارنا بين الواقع الفعلي لحصص المناطق، لوجدنا فوارق مذهلة بينها في توزيع الموارد التعليمية، بل إننا لو ذهبنا إلى مقارنات بين بعض المدن المتقاربة من حيث عدد السكان لوجدنا ما يؤكد سوء أو عدم عدالة توزيع موارد التنمية: لنأخذ مدينة سكاكا (من دون احتساب سكان مدينة دومة الجندل التي تعتمد على خدمات الأولى والتي لا تبعد عنها أكثر من ٣٥ كم غرباً)، وهي عاصمة منطقة الجوف ومدينة «عنيزة»، وهي المدينة الثانية، بعد بريدة في منطقة القصيم التي كانت من ضمن المنطقة الوسطى كما احتسبها د. الوردي في أطروحته ونقارن بينهما من حيث عدد حملة الدكتوراه، علماً أن سكان كل من المدينتين متقارب (تقديرات سكان المدينتين على التوالي كانت: ٥٠٠٠٠ تقريباً في عام ١٩٨٥، و٩٠٠٠٠ تقريباً في عام ١٩٩٨[١٠].

في عام ١٩٩٨ كان عدد حاملي أو حاملات الدكتوراه في العلوم الطبيعية أو الإنسانية و/ أو الزمالة (في الطب) من أبناء أو بنات عنيزة على النحو التالي، على التوالي: ١٦٨ ذكوراً، و٢٢ إناثاً[١١]. ومن بين هولاء من احتل في تلك السنة أو ما قبلها مناصب وزارية أو وكلاء وزارات، فضلاً عن تولي بعض منهم مناصب بيروقراطية حكومية أو جامعية رفيعة و/ أو قيادات مهمة في القطاع الخاص، بينما في المقابل كان العدد في سكاكا على النحو التالي: ٣٥ ذكوراً، عدد صفر إناثاً، ولم يكن من بينهم من تسلّم في تلك السنة أو قبلها مناصب عليا في الدولة أو رفيعة في البيروقراطية (باستثناء واحد منهم في البيروقراطية: المرتبة الرابعة عشرة). وإذا كانت تلك الإحصاءات لا تكفي، وأخذنا مدينة الزلفي، وهي مدينة في منطقة الرياض، والأخيرة جزء من المنطقة الوسطى، وقارنا مخرجاتها في التعليم العالي بمدينة سكاكا لوجدنا فوارق واضحة: في عام ١٩٨٨ كان عدد حاملي الدكتوراه من الزلفي لا يقل عن ٢٩ شخصاً من الذكور[١٢]، بينما في مدينة سكاكا لم يزد عدد حاملي الدكتوراه في

---

(١٠) انظر: محمد عبد الله السلمان، **عنيزة**، هذه بلادنا؛ ٢٣، ط ٢ (الرياض: رعاية الشباب، ١٩٩٨)، ص ٢٨، والفالح، **سكاكا الجوف في نهاية القرن العشرين: التحديث والتنمية وتحولات النخبة في الريف العربي السعودي**، ص ١٧٠.

(١١) السلمان، المصدر نفسه، ص ١١٠ ـ ١١٩.

(١٢) عبد الرزاق أحمد اليوسف المسعود، **الزلفي**، هذه بلادنا؛ ١٣، ط ٢ (الرياض: رعاية الشباب، ١٩٨٨)، ص ٨٧.

تلك السنة على ٦ أشخاص من الذكور[١٣]، علماً أن عدد سكان الزلفي الإجمالي (المستقرين والبادية) هو في حدود لا يتجاوز ٣٥٠٠٠ شخص لعام ١٩٨٨ استناداً إلى إحصاءات أعداد السكان عام ١٩٧٤ الذي أجرته وزارة المالية السعودية، والتي قدرت سكان الزلفي آنذاك بـ: ٢١٩٨٤ نسمة (منهم حضر: ١٥٦٨٣ في مدينة الزلفي نفسها، و١٢٥٣ في القرى المجاورة، و٥٠٥٨ في البادية)[١٤]، بينما عدد سكان مدينة سكاكا نفسها في تلك السنة فكان في حدود ٥٠٠٠٠ نسمة، كما أشرنا سابقاً.

٢ ـ الصحة (ما ينطبق على التعليم ينطبق بدرجة أكبر على الصحة)

استخدم د. الوردي إحصاءات مثل: أعداد المستشفيات، أعداد مراكز الرعاية الصحية الأولية، والأسرة ونسب كل منها إلى عدد السكان، وكذلك عدد الأطباء ونسبتهم إلى سكان المنطقة، وكذلك نسبة الأسرة إلى السكان[١٥]. ولكن هذه الأرقام والنسب لا تقول لنا شيئاً عن مستويات المستشفيات لا من حيث الإمكانيات المختبرية والتشخيصية، ولا من حيث الخدمات الفندقية، فضلاً عن أنها لا تقول شيئاً عن نوعية وكفاءة الأطباء وحتى تخصصاتهم. فهل يعقل أن نقارن مستشفيات الرياض، من المنطقة الوسطى مثلاً ـ ومنها مستشفى الملك فيصل التخصصي، ومستشفى الملك خالد التخصصي للعيون، ومستشفى الملك خالد والملك عبد العزيز الجامعي (تابع لجامعة الملك سعود)، ومستشفى الحرس الوطني، ومستشفى قوى الأمن، ومدينة الملك فهد الطبية (التي لم تشغل إلا منذ سنتين تقريباً، على رغم أنها كانت جاهزة منذ أكثر من عشر سنوات، وكان يصرف على صيانتها وهي لا تعمل ما لا يقل عن ١٠٠ مليون ريال سعودي، وهذه المبالغ المصروفة عليها والمقدرة بحوالى ١٠٠٠ مليون ريال سعودي لو صرفت على إقامة مستشفيين تخصصيين في الجنوب والشمال لحلّ قدر غير قليل من معضلة الصحة، وهي إحدى معضلات التنمية في تلك المناطق)، وكذلك مستشفى الشميسي (أو مجمع الرياض الطبي)، هذا فضلاً عن المستشفيات والعيادات الطبية التخصصية المتنوعة والمتعددة الخاصة، وكذلك عدد غير قليل من المستوصفات الخاصة المنتشرة في معظم أحياء مدينة الرياض ـ بمستشفيات سكاكا أو عرعر، وحتى حائل مثلاً في الشمال أو جيزان أو نجران، أو مدن ساحل تهامة مثلاً في الجنوب؟

---

(١٣) الفالح، **سكاكا الجوف في نهاية القرن العشرين: التحديث والتنمية وتحولات النخبة في الريف العربي السعودي**، ص ١٨٨.

(١٤) المسعود، المصدر نفسه، ص ٦٧ ـ ٦٨.

(١٥) Al-Wardy, «Bureaucracy, Representation, and Equity in Saudi Arabia: An Outcome Analysis,» tables 15-19, pp. 188-210.

إذا كانت هذه الفوارق في الخدمات الصحية بين المناطق غير صحيحة، فلماذا نرى المئات من المرضى من المناطق الشمالية والجنوبية يذهبون أو يحوّلون إلى مستشفيات الرياض وجدة، أو عندما يجدون صعوبات في التحويل، يبحثون عن العلاج والتشخيص والتحاليل الطبية في مستشفيات وعيادات البلدان العربية المجاورة، وبخاصة في الأردن، كما يفعل غير قليل من أبناء الشمال (عرعر، طريف، سكاكا، دومة الجندل، القريات، وتبوك وتوابعها)؟ ولمن لديه شك في ما نقول، فليذهب إلى مستشفيات وعيادات الأردن، ويسألها عن هوية مرضاهم ومراجعيهم. قد يقول قائل إن ذلك لربما بسبب قربهم من الأردن، وهذا جزئياً صحيح، ولكن الأكثر صحة هو: هل يعقل أن من يجد خدمات صحية ذات إمكانيات تشخيصية وتحليلية وعلاجية كفوءة يذهب إلى غيرها، مع ما يتحمله من مشقة وتكاليف؟

هذه الحالة الصحية المتدنية في تلك المناطق الطرفية ترافقت وتعقدت مع سوء بيئة صحية بلدية عامة تواكبت مع غياب الصرف الصحي فيها، ما أدى إلى انتشار الأمراض والأوبئة المعدية، وليس حمى الوادي المتصدع والذي ظهر في جيزان منا ببعيد (١٩٩٩ ـ ٢٠٠٠)، وطالت تداعياته المأساوية البشر، فضلاً عن الحيوانات. وفي الجوف، وبالذات عاصمتها مدينة سكاكا، أدى غياب الصرف الصحي فيها ـ الذي لم يعمل حتى الآن (نهاية عام ٢٠٠٥)، بينما كان في مدينة عنيزة، للمقارنة فقط، يغطي أكثر من ٤٠ بالمئة من أحيائها في عام ١٩٨٨، وفي عام ١٩٩٨ على وشك أن يكون قد غطى المدينة كلها[١٦] ـ إلى تلوث الطبقة المائية من القشرة السطحية التي تغذي سكانها بمياه الشرب، ما جعل معدل انتشار مرض الوباء الكبدي فيها من أعلى المعدلات في السعودية. وسوء الأوضاع الصحية في المنطقة الشمالية عموماً، ومنطقة الجوف خصوصاً، شهد عليها صاحب السمو الملكي الأمير عبد الإله بن عبد العزيز (أمير منطقة الجوف ـ ١٤١٩ ـ ١٤٢٣ هـ) الذي أدلى بتصريحات صحافية علنية مكتوبة وموثقة في عام ١٤١٩ هـ عن تدهورها، وقال إنه عندما قدم إلى منطقة القصيم أميراً عليها قبل حوالى خمسة وعشرين عاماً كانت من الناحية الصحية أفضل بكثير من حال الجوف في نهاية القرن العشرين. وقال أيضاً الأمير عبد الإله في تصريحات صحافية موثقة إن منطقة الجوف متخلفة، ووصف حالها وكأنها في القرن التاسع عشر الميلادي[١٧]. وهذا المستشفى الجديد الذي أعلن عنه الأمير عبد الإله بن عبد العزيز في عام ١٤١٩ هـ لم تبدأ أعمال التنفيذ فيه إلا منذ

(١٦) السلمان، **عنيزة**، ص ٢٢١.

(١٧) انظر: «بعد تفقده لمستشفى سكاكا المركزي: الأمير عبد الله بن عبد العزيز يعلن عن إنشاء مستشفى الملك عبد العزيز بمدينة سكاكا،» **البلاد**، ٢٢/ ٧/ ١٤١٩ هـ/ [١٩٩٨م].

نحو سنتين، وما زال (نهاية عام ٢٠٠٥) في مراحله الإنشائية الأولى، وقد يستغرق ما لا يقل عن سنتين أخريين لإكماله، وعندها ستكون عشر سنوات قد مضت من تاريخ الإعلان عنه.

٣ ـ في الزراعة والمياة والكهرباء وتوزيع الموارد والحالة الاقتصادية

يصل الوردي إلى النتيجة الأكثر إثارة من حيث إن توزيع القروض المالية الزراعية بين المناطق تؤكد صحة مقولة وفرضية أن لا علاقة بين تحيَّز التمثيل البيروقراطي وعدالة توزيع مخرجات التنمية، حيث وجد أن المنطقة الشمالية ـ «تشمل في التشكيل الإداري الحالي منذ عام ١٤١٣ هـ/ ١٩٩٢م أربع مناطق هي: الجوف وحائل وتبوك والحدود الشمالية (عرعر وطريف ورفحاء والعويقيلة»، فضلاً عن شمولها مدينة حفر الباطن من حيث إن الأخيرة تتبع صلاحيات البنك العربي السعودي في الجوف، على رغم أن حفر الباطن تتبع إدارياً المنطقة الشرقية ـ حصلت على المركز الأول (تلتها الوسطى) في الأعوام ١٩٩٠ و١٩٩١ و١٩٩٢ في قيمة القروض الموزّعة لها ونسبتها[١٨]، وكذلك على المركز الثاني (بعد المركز الأول الذي احتلته الوسطى) في عامي ١٩٩٣ و١٩٩٤[١٩]، وأن هذا التوزيع انطلق أو فسر على أنه اعتمد على جودة وخصوبة الأراضي ووفرة المياه التي تمتاز بها المنطقة الشمالية.

نحن نخالف الوردي في هذا التحليل والاستنتاج، وذلك لأن الأرقام، وإن بدت منطقية وتدل ظاهرياً على تلك النتيجة، إلا أنها، أي الأرقام، لا تفصح عن الخصائص التي تجري على أرض الواقع. إنني انطلق في ما أقوله مما أعرفه أرقاماً وتفصيلات عن واقع التنمية في منطقة الجوف (سكاكا ودومة الجندل)، وكذلك وادي السرحان، وبالذات الأراضي الزراعية المستثمرة فيه (قطاع أراضي بسيطة). وأقول إن منطقة الجوف ما بين عامي ١٩٧٣ و١٩٨٨ كانت مع جيزان، مع استثناءات محدودة ولا تغيير من النمط العام، من أقل المناطق من حيث القروض الزراعية الموزّعة فيها، ولكنها وحدها بشكل مذهل حصلت في عام ١٩٩٤ على ٩٤٩,٥٦٨,١٤٦ ريالاً سعودياً، وهو ما يوازي ٨٦,٢٠ بالمئة من إجمالي القروض الزراعية في السعودية (والبالغة ٢٦٧,٥٥٦,٦٧٠ ريالات سعودية) ككل لتلك السنة[٢٠].

---

(١٨) Al-Wardy, «Bureaucracy, Representation, and Equity in Saudi Arabia: An Outcome Analysis,» tables 21-23, pp. 220, 222 and 224 sqq.

(١٩) المصدر نفسه، الجدولان (٢٤) و(٢٥)، ص ٢٢٦ و٢٢٨ على التوالي.

(٢٠) الفالح، **سكاكا الجوف في نهاية القرن العشرين: التحديث والتنمية وتحولات النخبة في الريف العربي السعودي**، الفصل ٢، المبحث الثالث: «الزراعة،» ص ٥٩ ـ ٧١ وخصوصاً ص ٦٦ ـ ٧٠.

وعلى رغم صحة هذه الأرقام من الناحية المجردة، إلا أننا إذا عرفنا السبب بطل العجب: السبب يرتبط بالإجابة عن السؤال التالي: من المستفيد من تلك القروض الزراعية المالية؟ وللإجابة نبدأ من البداية: والبداية تشير إلى أنه مع نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات من القرن الماضي (عام ١٩٩٠ تقريباً فصاعداً) قررت وزارة الزراعة ومسؤولوها، وفي ضوء انسداد آفاق الاستثمار في المنطقة الوسطى مع انخفاض كبير في منسوب ومستويات المياه (الرياض، والقصيم، ووادي الدواسر) نتيجة استنزافها من المستثمرين الزراعيين فيها (مشاريع الحبوب: القمح والشعير)، كانت تتجه إلى المنطقة الشمالية وبالذات إلى منطقة الجوف (أراضي بسيطة)، فكان أن اتجه معظم المستثمرين من خارج منطقة الجوف وبالذات من الوسطى (ومن نجد عموماً والقصيم خصوصاً)، وكذلك من الحجاز إلى الاستثمار في «بسيطة» على شكل أفراد أو شركات مساهمة (مثل نادك) أو عائلية مثل (الراجحي والخريف والمكيرش... الخ التي تحوّل بعضها إلى شركات مساهمة)، وكانت معظم تلك القروض المالية الزراعية المخصصة إلى منطقة الجوف قد استحوذ عليها أولئك المستثمرون من خارج المنطقة. وحتى شركة الجوف الزراعية المساهمة التي تشكلت لاحقاً في تلك الفترة كان لها نصيب من القروض الموزعة في الجوف، وكان المؤسسون كلهم تقريباً من خارج المنطقة، ولم يزد المساهمون الأفراد والعاديون من أبناء الجوف كلها على ٣ بالمئة من إجمالي المساهمين في الشركة.

نودّ أن نقول هنا بشكل لا لبس فيه إننا لسنا ضد حق أي مواطن في أن يستثمر في أي مكان من البلاد، سواء من المنطقة أو من خارجها، ولكن المسألة ترتبط بمسألة عدالة توزيع الموارد والثروة والتنمية وتوازناتها والفرص المتكافئة بين المناطق والأهالي للوصول أوالحصول عليها.

تلك الطفرة في المشاريع الاستثمارية الزراعية وقروضها المالية في الجوف حدثت في غفلة من أهلها، **أولاً** لعدم توفرهم على المعلومات عن اتجاهات السياسة الزراعية من مصادر القرار والتخطيط في الأجهزة البيروقراطية الحكومية، بما في ذلك ما يجري داخل وزارة الزراعة، و**ثانياً**، وهذا بالغ الأهمية، أنه حتى مع فرض الحصول على المعلومات، فإنهم غير قادرين اقتصادياً (مالياً) على ولوج تلك الاستثمارات، إذ إن الأمر يتطلب في البداية مبالغ مالية نقدية متوفرة لا تقل عن ٢٠٠ ـ ٥٠٠ ألف ريال سعودي، وهذا ما لم يكن متوفراً للغالبية الساحقة من أبنائها. وعندما انتبه البعض وتوفر على المعلومة وبعض المال، بعد أكثر من سبع سنوات من بدايات الاستثمار في مشاريع بسيطة، كان أهل الدثور (المستثمرون والتجار، أفراداً وشركات من خارج المنطقة) قد ذهبوا بالأجور (أجود الأراضي وأوفرها مياهاً،

وموقعها على طريق المواصلات)، هذا فضلاً عن أن الحكومة بدأت، في هذه المرحلة، بتخفيض أسعار شراء الحبوب من المزارعين، وتخفيض الإقراضات والإعانات ذاتها.

إن دلالات كل من الأمرين الاقتصادية يتصل بحالة أهم، وهي تتعلق بمستويات توزيع الثروة من خلال عدم التكافؤ بين المناطق من حيث مثلاً التعويضات والتثمينات لنزع أملاك (أراض وبيوت، ومزارع وما فيها من أشجار ونخيل. . . الخ) المواطنين التي أدخلت على الدولة لفتح الشوارع والطرق والحدائق. . . الخ. فمثلا، في منطقة الجوف، ومنها تحديداً مدينة سكاكا العاصمة وضواحيها والقرى المجاورة، بلغت القيمة الإجمالية لتعويضات نزع أملاك وأراضي ومزارع أهاليها خلال عشر سنوات (١٩٧٦ ـ ١٩٨٧) ١١٨ مليون ريال سعودي فقط[٢١]. هذا المبلغ ربما تسلّمه في سنة واحدة من تلك الفترة أشخاص قد لا يتجاوزون عدد أصابع اليد الواحدة إن لم يكن قد تسلّمه شخص واحد في إحدى مدن المنطقة الوسطى، وبالذات في مدينة الرياض و/أو القصيم (بريدة، أو عنيزة، أو البكيرية)، وكذلك في الحجاز، أو في جدة، أو مكة، أو المدينة، أو الطائف.

لم يتكلم الوردي في موضوع المياه وتوزيعها وتوفيرها، وهي من أهم الموارد للحياة ومخرجات التنمية الأساسية، عن واقع مياه الشرب بين المناطق، وهو يعلم أن المنطقة الوسطى، وبالذات الرياض، وكذلك منطقة القصيم، تصل اليها المياه المحلاة من مياه الخليج العربي (من منطقة في الخبر) منذ أكثر من عشر سنوات، عن طريق خط أنابيب بحدود ٨٠٠ كم، بينما حتى عام ٢٠٠٤ لم تشرب منها الأحساء (الهفوف على بعد ١٦٠ كلم غرب ـ جنوب الخبر)، بل إن أحياء في الظهران، كما أفادني أحد أصحابي في السجن (علي الدميني)، لم تصلها بعد. وفي الجوف، وفي سكاكا تحديداً، وعلى رغم أنها تقع على بحيرة من المياه الجوفية العذبة، فان أحياء وحارات ومخططات كاملة لم تصلها شبكة المياة بعد.

وفي مجال الكهرباء، لم يتكلم د. الوردي عن توزيع الطاقة الكهربائية بين مناطق السعودية، على رغم أن ذلك يعتبر من أهم القطاعات التي تعكس حالة التنمية ومخرجاتها الحقيقية. أنا لا أعرف واقع حال الكهرباء في جميع مناطق السعودية، ولكني أعرفه بالتفصيل الممل في منطقة الجوف انطلاقاً من الدراسة التي أجريتها من واقع تجربة ومعاناة شخصية مع شركة كهرباء الجوف التي تم دمجها لاحقاً في الشركة

(٢١) المصدر نفسه، الجدول رقم (٢٦)، ص ٨٨.

السعودية الموحدة، وأنا أعمل في الرياض منذ عام ١٩٨٧، وبالتالي يمكن ملاحظة الفوارق. منذ عام ١٩٩٠ وحتى هذه السنة ٢٠٠٠، كان هناك ما لا يقل عن ثلاثة آلاف مزرعة في سكاكا ومحيطها، وبقطر لا يتجاوز ٣٠ كم من مشروع محطة كهرباء الجوف لها معاملات رسمية وطلبات إدخال الكهرباء فيها، ولكن حتى هذه اللحظات لم يصل اليها التيار الكهربائي[٢٢]، على رغم ما يقال عن الشركة السعودية الموحدة للكهرباء التي أصبحت محطة كهرباء الجوف واحدة منها منذ أكثر من ثلاث سنوات، وعلى رغم ما يقال عن الربط الكهربائي المحلي والخليجي والعربي، وكذلك الإقليمي. لقد انقضى عام ٢٠٠٥، وما زالت تلك الأوضاع قائمة، بل إن الشركة السعودية الموحدة للكهرباء تعترف بذلك القصور الواضح للخدمات الكهربائية في الجوف.

ونورد تالياً ما تقوله الشركة في خبر ننقله حرفياً كما ورد حديثاً في صحيفة **الحياة** عن هذا الموضوع. يقول الخبر: «أعلنت الشركة السعودية للكهرباء أنها تنفذ مشاريع في منطقة الجوف بكلفة تتجاوز ٥٢٠ مليون ريال، تشمل إيصال الخدمة الكهربائية إلى أكثر من أربعة آلاف مشترك جديد، وقد أوضح نائب الرئيس التنفيذي للتوزيع وخدمات المشتركين في الشركة المهندس علي بن صالح البراك أن المشاريع ستشمل تحسين شبكات التوزيع لمدينة سكاكا، وإنشاء محطة تحويل في المنطقة الصناعية في المدينة، واستكمال ربط شبكتي الكهرباء في الجوف وعرعر، وتعزيز محطات التحويل في كل من سكاكا ودومة الجندل»[٢٣]. هذا الخبر إن صح، فإنه على رغم أنه لا يتكلم عمَّن هم المستفيدون من هذه الخطة (اشتراكات سكان المدن أو المزارع في محيط المدن أو يشمل الجمي)، فهو أمر مطلوب ومحمود على أية حال، إذ يعالج نواقص كثيرة، إلا أنه مع ذلك سيأخذ ما بين ٣ إلى ٥ سنوات للتنفيذ، هذا إن بدأ فعلياً بشكل حازم ومتواصل.

إذا كنا استطعنا أن نكشف بعض تفصيلات أوضاع حالة الجوف من حيث عدم عدالة توزيع مخرجات التنمية، فان واقع حال المنطقة الشمالية عموماً بما في ذلك منطقة حائل، وتحديداً الحدود الشمالية الشرقية (عرعر، طريف، رفحاء، والعويقيلة)، وكذلك مدن وقرى الساحل الشمالي الغربي من منطقة تبوك، وهي جزء من المنطقة الشمالية في أطروحة الوردي، وكذلك أجزاء غير قليلة من المنطقة

(٢٢) المصدر نفسه، ص ١١٧ ـ ١٨.

(٢٣) انظر: «لتحسين شبكات التوزيع وإنشاء محطات جديدة؛ الجوف: مشاريع كهربائية بقيمة ٥٢٠ مليون ريال،» **الحياة**، ٢٠/ ١٢/ ٢٠٠٥، ص ٥.

الجنوبية، وبالذات في منطقة جيزان وساحل تهامة ما بين جيزان وجنوب مكة المكرمة ومحيط الباحة، وديار بني مالك بين الباحة والطائف، وكذلك أجزاء من الشرقية وبالذات في الأحساء ومحيط القطيف ـ ليست أفضل حالاً مما هي عليه الجوف، بل إن بعضها قد يكون أسوأ منها.

وفي قياسات بحث ميداني أعدته وأعلنته «شبكة معلومات اتحاد الغرف التجارية الخليجية» (زاجل في الرياض) في عام ١٩٩٩، عن القائمة السنوية لأكبر الشركات في السعودية من حيث حجم مبالغ مبيعاتها التي تتجاوز ١٠٠ مليون ريال (قدرت مبيعاتها الإجمالية السنوية بـ ٣٧ بليون دولار)، والتي نرى أنها تعكس قدراً غير قليل من التفاوت بين المناطق على محور الغنى والفقر الكلي، كان هناك ١٥٠ شركة سعودية توزعت بين مناطق المملكة طبقاً لما ورد في الإعلان كالتالي: «توزعت الشركات على خمس مناطق واستحوذت المنطقة الوسطى على ٧٦ شركة (٧,٥٠ بالمئة)، تلتها المنطقة الغربية بـ ٤٢ شركة (٢٨ بالمئة)، والمنطقة الشرقية ٢٧ شركة (١٨ في المئة)، والمنطقة الشمالية ٣ شركات (٢ بالمئة)، والمنطقة الجنوبية شركتان (٣,١ بالمئة)»[٢٤]. ومع ذلك كله، فإنه وبحسب معلوماتي عن منطقة الجوف، وهي جزء لا يتجزأ من المنطقة الشمالية بحسب ما ورد في أطروحة الوردي، لم يكن فيها عام ١٩٩٩ إلا شركة واحدة بهذا الحجم من المبيعات وهي شركة الجوف الزراعية (جادكو)، وهذه الشركة، كما قدمنا، كل المؤسسين لها (مجلس الإدارة) هم من خارج المنطقة أصلاً. ويبدو أن الأمر ينطبق على شكة تبوك الزراعية، وإلى حد ما شركة حايل الزراعية (هادكو). أما عرعر والحدود الشمالية (الشمال إلى الشمال الشرقي)، فلا أعلم اذا كان هناك شركة بهذا الحجم من المبيعات، إلا إذا كان الأمر يرتبط بشركة مقاولات (الطرق)، وهذه إن وجدت فيملكها مواطنون من خارج المنطقة، ذلك أن معظم سكان عرعر الحضر هم من خارجها.

وفي قياسات المدن الصناعية الحديثة، وعدد مصانعها العاملة، مع استبعاد مدينة ينبع (الحجاز) والجبيل (الشرقية) الصناعيتين، كان نصيب المناطق و/ أو المدن التابعة لها في عام ٢٠٠٤ على النحوالتالي: الرياض (الوسطى) ٧١٢ مصنعاً؛ جدة (الغربية) ٤٠٤ مصانع؛ الدمام (الشرقية) ٣٢٤ مصنعاً؛ الأحساء (الشرقية) ٢٥ مصنعاً؛ القصيم (الوسطى) ٢٥ مصنعاً؛ مكة المكرمة (الغربية) ٣٥ مصنعاً؛ المدينة المنورة (الغربية) ٢٩ مصنعاً؛ عسير (الجنوبية) ١٣ مصنعاً؛ أما في الجوف، وتبوك،

(٢٤) في ذلك انظر: «٣٧ بليون دولار مبيعات أكبر ١٥٠ شركة سعودية،» **الحياة**، ٢١/ ١٢/ ١٩٩٩، ص ١١.

وحايل، وعرعر (الشمالية)، وكذلك في الباحة وجيزان ونجران (أجزاء كبيرة من الجنوبية)، فليس هناك فيها مدن صناعية عاملة[٢٥]، على رغم أن عدد سكان جيزان في عام ١٤٢٥ هـ/ ٢٠٠٤م، مثلاً للمقارنة، قدر بـ: ٩٩٣٦١٥ نسمة من السعوديين فقط، بينما قدر عدد سكان القصيم من السعوديين في تلك السنة بـ: ٨١٧٤٩٢ نسمة[٢٦]. فوق هذا، فإنه وعلى رغم ما يقال عن أن هناك أراضي مخصصة لتطوير مدن صناعية في تلك المناطق التي لم تعمل فيها حتى الآن، إلا أن المدير العام لهيئة المدن الصناعية أعلن عن «أن الصندوق السعودي للتنمية الصناعية» سيمول ٥٠ بالمئة من قرض يسدد على فترة عشر سنوات، مع سماح تصل إلى ٥ سنوات من المرحلة الأولى لمدينة «سدير» الصناعية التي بدأ التنفيذ فيها منذ أواخر شهر رمضان ١٤٢٦ هـ، علماً أن ١٠٩ مصانع (مستثمرة) تقدمت بطلبات الاستثمار فيها، وعلماً أن «سدير» تبعد عن مدينة الرياض ١٠٠ كم تقريباً (شمال غرب)[٢٧]، وهي بذلك جزء من جزء من منطقة الرياض، والأخيرة جزء من المنطقة الوسطى، كما وردت في الأطروحة. وعلى رغم أن لكل مدينة أو منطقة حقاً في النمو والتطور، إلا أن السؤال، في سياق التوازن والتكافؤ في توزيع الموارد ومخرجات التنمية يبقى قائماً: لماذا التمويل يذهب بداية إلى هذه المدينة، وتترك مناطق بكاملها مثل جيزان، ونجران، وحايل، وعرعر، والجوف، والباحة، وأعداد سكان أية مدينة رئيسية في واحدة منها تتجاوز أضعاف أضعاف سكان سدير؟

إن كان هذا الكلام، باستثناء ما جاء عن الجوف، عاماً لا يكفي، فإننا نورد ما ورد في ملخص دراسة رسمية رصدت تلك الأحوال المتردية والمهمشة في عدد من مدن وقرى تلك المناطق الآنفة الذكر، وبخاصة المنطقة الجنوبية والشمال الغربي للمنطقة الشمالية (منطقة تبوك الآن)، وإلى حد ما المنطقة الشرقية (الأحساء والقطيف)، ونشرت على الملأ في صحيفة **الوطن** (السعودية) في الاثنين ١٢/ ١/ ١٤٢٦ هـ الموافق ٢١/ ٢/ ٢٠٠٥م. تشير الدراسة إلى الأوضاع التالية:

كشف المسح الاستطلاعي للتجمعات السكانية التي أعدتها «مؤسسة الأمير عبد الله بن عبد العزيز لوالديه» للإسكان التنموي أوضاع السكنى في أماكن متعددة، وازدياد نسبة الفقر في أماكن أخرى، وارتفاع معدل الجريمة في بعض المحافظات:

---

(٢٥) مؤسسة النقد العربي السعودي، **التقرير السنوي الحادي والأربعون** ([د. م.: المؤسسة]، ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥ م)، الجدول رقم (١٢ ـ ٥)، ص ٢٩٠.

(٢٦) المصدر نفسه، الجدول رقم (١٧ ـ ٣)، ص ٣٤٩.

(٢٧) في ذلك انظر: «١٠٩ مصانع تقدمت بطلب الاستثمار فيها: السيف: «التنمية الصناعية» يمول مشاريع «سدير» بفترة سماح ٥ سنوات،» **الحياة**، ٢٠/ ١٢/ ٢٠٠٥، ص ٢٢.

«ففي محافظة القنفذة في منطقة مكة المكرمة (جنوباً على ساحل تهامة، والقنفذة والليث على رغم أنهما تتبعان إدارياً منطقة مكة المكرمة، إلا أنهما في الحقيقة من مدن المنطقة الجنوبية، وهما أقرب إلى محيط الباحة ـ ما بين قوسين من المقدم)، توصلت فرق البحث إلى أن وضع السكن سيىء ورديء جداً وحالته مزرية، فضلاً عن معيشة أكثر من عشرة أشخاص في غرفة واحدة.

وأثبتت الدراسة حاجة بعض التجمعات وفقرها لأسباب متعددة أبرزها انتشار البطالة وضآلة مخصصات الضمان الاجتماعي. وفي محافظة الليث وجد فريق العمل أنها تعاني مشكلة الجريمة، وبخاصة في مركزي أضم والحائرة اللذين يعانيان مشكلة سرقات الأغنام، فيما يعاني مركز يلملم جرائم المخدرات. وفي محافظة الجموم لوحظ معاناة مركز عسفان غياب البنية التحتية، كالكهرباء والماء والتعليم والطرقات. وفي مركز ثول التابع لمحافظة جدة لاحظ الفريق ضعف الإنتاج الزراعي وهجرة السكان إلى المدن الكبرى. وفي محافظة ينبع لاحظ الفريق معاناة السكان في العثور على وظائف كافية وضعف الاقتصاد على رغم توفر ينبع على مشروع صناعي ضخم أقامته الهيئة الملكية لتطوير ينبع. وفي محافظة الوجه في منطقة تبوك لوحظ كثرة البيوت الآيلة إلى السقوط وانتشار البيوت الشعبية والعشش والصناديق، وذلك في المراكز التابعة للمحافظة، كما تعاني منطقة محافظة الليث نقصاً حاداً بالخدمات الأساسية، فضلاً عن تدهور الوضع الاقتصادي. وفي محافظة حقل لوحظ معدل ارتفاع الجريمة، ولا سيّما تعاطي المخدرات والتهريب بسبب قرب الموقع الحدودي، وانتشار البطالة لدى عدد كبير من الشباب وبروز ظاهرة تعدد الزوجات. وفي محافظة الباحة (المنطقة الجنوبية ـ ما بين قوسين من المقدم) لاحظ الفريق انتشار صناديق الصفيح والعشش في المناطق ذات الطابع البدوي، خصوصاً في منطقتي يبس والجرين.

واستنتج الفريق تركز المناطق الفقيرة في منطقة تهامة الباحة في المناطق ذات الطابع البدوي في كل من يبس والجرين، بينما تقل نسبة الفقر في المناطق القروية ذات الطابع الزراعي. واتضح أن المشكلة الرئيسية التي تعانيها معظم قرى المنطقة هي صعوبة الطرق الداخلية التي تربط القرى بعضها ببعض. وفي منطقة عسير (المنطقة الجنوبية ـ ما بين قوسين من المقدم) تتركز المناطق الفقيرة في الشريط الساحلي تهامة وشرق المنطقة، بينما تقل كلما اتجهنا إلى الوسط في منطقة جبال السراة. واتضح من خلال المسح أن المشكلة التي يعانيها الأهالي هي مشكلة الطرق. وفي منطقة جيزان تبيّن أن الفقر يتركز بشكل كثيف في مناطق الجبال ومناطق الساحل، أي بين فئتين: الصيادين والبدو والرعاة، وتعاني المنطقة نسبة عالية من المتسللين والمقيمين بصفة غير شرعية، ما يزيد من معاناة المنطقة ويؤدي إلى المشاكل الأمنية. ووفقاً للمسح ما زالت

المنطقة الوحيدة التي توجد فيها العشش الرديئة المبنية من القش وقصب الذرة. وفي محافظتي الأحساء والقطيف (المنطقة الشرقية ـ ما بين قوسين من المقدم) لوحظ ازدياد المهن التقليدية للأسرة القاطنة الفقيرة وعدم وجود فرص وظيفية أو استثمارية للأسرة، وارتفاع معدلات الخصوبة، وازدياد الأمراض الوراثية الناتجة من زواج الأقارب وازدياد ثقافة اللامبالاة»[٢٨].

إضافة إلى ما تقدم، يلاحظ أنه منذ نهاية عام ٢٠٠١ فصاعداً كان هناك اتجاهات أهلية ثقافية ورسمية بالاعتراف بوجود خلل واضح بين المناطق في ما يتعلق بتوزيع موارد ومخرجات التنمية، والمطالبة بمعالجتها من حيث إعطاء أهمية أكبر للمناطق الريفية والمهمشة. ومن تلك الاتجاهات نرصد التالي:

أ ـ في عام ٢٠٠٣، كانت هناك وثيقتان أساسيتان للمطالبة بتحقيق إصلاحات شاملة، **أولاهما** هي: «رؤية حاضر الوطن ومستقبله»، وقعتها ١٠٤ شخصيات، وأرسلت إلى ولي العهد الأمير عبد الله (آنذاك) ونسخ منها إلى مجموعة من الأمراء في (٨/ ١١/ ١٤٢٣ هـ الموافق ١١ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٣م؛ و**الثانية**، هي: «نداء إلى القيادة والشعب معاً: الإصلاح الدستوري أولاً»، ووقعتها في دفعتها **الأولى** ١١٦ شخصية، وأرسلت، في دفعتها الأولى إلى ولي العهد الأمير عبد الله (آنذاك) ونسخ منها إلى مجموعة من الأمراء في ٢٢/ ١٠/ ١٤٢٤ هـ، الموافق ١٦/ ١٢/ ٢٠٠٣م)، ثم وقع عليها أكثر من ثمانين شخصية أخرى في دفعة **ثانية**. وفي كل من الوثيقتين التي وقعتها شخصيات بارزة من أساتذة الجامعات والعلماء والقضاة والإعلاميين والمحامين ورجال الأعمال والمثقفين والمهتمين بالشأن العام، من مختلف التيارات والمدارس الفكرية والمناطق، أجمع الموقّعون على مطالبة الحكومة بعدالة توزيع الموارد والتنمية بين المناطق مع إعطاء أولوية للمناطق والأرياف المهمّشة. وعلى سبيل المثال، ورد في الوثيقة **الأولى** «الرؤية»، وفي المحور الثاني «في سبيل حل المشكل الاقتصادي» النقطة المطبة الأولى التي تقول: «التأكيد على مبدأ العدالة في الخطط الاقتصادية، وتوزيع الثروة بين المناطق»[٢٩]. وفي الوثيقة **الثانية** «نداء... الإصلاح الدستوري أولاً» في الفقرة الخامسة ورد فيها ما يلي: «إن أي إصلاح من دون بناء

(٢٨) انظر ملخص التقرير في: «المسح الاستطلاعي يكشف رداءة السكن في القنفذة وسرقات بالليث ومخدرات في حقل: صناديق للمعيشة في قرى الباحة وعشش في جيزان وثقافة اللامبالاة في الإحساء والقطيف،» **الوطن** (السعودية)، ٢١/ ٢/ ٢٠٠٥، ص ١.

(٢٩) انظر الوثيقة الأولى: «رؤية لحاضر الوطن ومستقبله،» وقعها ١٠٤ شخصية، وأرسلت إلى ولي العهد الأمير عبد الله (آنذاك) ونسخ منها إلى مجموعة من الأمراء في ٨/ ١١/ ١٤٢٣هـ الموافق ١١/ ١/ ٢٠٠٣م.

دولة مؤسسات تضمن المشاركة الشعبية سريع الزوال. ولو تحقق جزء منه لما تحقق الكل، ولا يمكن أن يستقر ولا أن يستمر، كما نطقت تواريخ الدول والأمم، لأن المشاركة الشعبية في اتخاذ القرار هي المناخ الطبيعي للقضاء الفعال على مظاهر الفساد الإداري وهدر المال العام، وهي مناخ توسيع القاعدة الإنتاجية، والتوزيع العادل للثروة، على مختلف الشرائح الاجتماعية والمناطق المختلفة. . . الخ»[٣٠]. ولعله من اللافت للانتباه ويدعو إلى الإعجاب والتقدير في الوقت نفسه أن من بين الموقعين على تلك المطالب ما لا يقل عن ٥٠ بالمئة من أبناء المنطقة الوسطى، ومنهم عدد غير قليل من أبناء القصيم، وبالذات من بريدة وعنيزة والرس.

ب ـ منذ عام ٢٠٠٣ كانت هناك توجيهات من ولي العهد آنذاك (الأمير عبد الله، والملك حالياً) إلى المسؤولين والوزراء في الوزارة للانتباه إلى حاجات المناطق الأخرى. وكان هناك توجيه بتطوير استراتجية لمكافحة الفقر في البلاد، وأنشىء لهذا الغرض صندوق مالي، وإن لم يكن على المستوى المطلوب من حيث حجم الأموال التي رصدت له حتى الآن. وفي السياق نفسه، كانت هناك نشاطات مؤسسة «الأمير عبد الله لوالديه» التي أشرنا إليها آنفاً عن المسح الاستطلاعي للأحوال المعيشية في بعض المناطق، وبالذات الجنوبية والشمالية الغربية التي قامت به.

ج ـ في ملتقيات الحوار الوطني، وبغض النظر عن رؤيتنا وموقفنا منه، وبالذات الملتقى الثاني في مكة المكرمة (في الفترة ما بين ١٥ إلى ١٨ ربيع الآخر ١٤٢٤م الموافق ١٥ إلى ١٨ حزيران/ يونيو ٢٠٠٣م)، كانت هناك توصيات في البيان الختامي من المشاركين تشدّد على تدارك الخلل في توزيع التنمية بين المناطق. ونشير إلى توصية اللقاء الثاني في توصيته رقم ٦، حيث تقول: «إن من أقوى دعائم الوحدة الوطنية الاهتمام بمعالجة هموم الحياة اليومية للمواطن، والتوازن في توزيع برامج التنمية بين مناطق السعودية والاهتمام بالمناطق الريفية بهدف استكمالها الخدمات الأساسية ومعالجة ضعف الأداء في الأجهزة الحكومية، خاصة ذات العلاقة بالشأن العام»[٣١].

د ـ التشديد على العدالة في توزيع التنمية والتساؤلات حول الفساد ومعالجته بكل أشكاله، أصبحت من الأمور المطروقة، حتى في الندوات المحلية والصحف

---

(٣٠) الوثيقة الثانية: «نداء إلى القيادة والشعب معاً: الإصلاح الدستوري أولاً،» ووقعها في دفعتها الأولى ١١٦ شخصية، وأرسلت، في دفعتها الأولى، إلى ولي العهد الأمير عبد الله (آنذاك) ونسخ منها إلى مجموعة من الأمراء في ٢٢/ ١٠/ ١٤٢٤ هـ الموافق ١٦/ ١٢/ ٢٠٠٣.

(٣١) انظر تفصيلات ذلك في: «الأمير عبد الله يستقبل المشاركين في اللقاء الوطني للحوار الفكري،» **الرياض**، ٢١/ ٦/ ٢٠٠٣، ص ١٤.

المحلية في ذلك الزمن، على سبيل المثال وليس الحصر، ما ورد في ندوة عن «الإرهاب: مفهومه وأسبابه» في نادي المدينة، مساء يوم الثلاثاء ٦/ ١/ ١٤٢٦ هـ الموافق ١٥/ ٢/ ٢٠٠٥م، ووردت مقتطفات من مداخلاتهم في إحدى الصحف المحلية، حيث يقول أحدهم في استراتيجية مكافحة الإرهاب: «والبعد الداخلي في تحقيق العدالة في توزيع الاهتمام التنموي والاجتماعي بين الناس كافة ومعالجة الفساد بكل أشكاله والمعالجة الأمنية»(٣٢).

هـ ـ أخيراً نقول إن د. حمد الوردي نفسه قد اكتشف حقيقة الخلل في توزيع التنمية ومخرجاتها بين المناطق، وبالذات ما يتعلق في منطقة الجوف في الفترة ما بين عام ١٩٩٩ إلى لحظة اغتياله في ١٧ شباط/ فبراير عام ٢٠٠٣ التي عمل فيها وكيلاً للإمارة فيها، ونتيجة لهذا الإدراك فقد عمل هو نفسه مع أعضاء مجلس المنطقة، وبمباركة ودعم من الأمير عبد الإله بن عبد العزيز في تلك الفترة، على عمل تقرير ودراسة شاملة (وقد أطلعني عليها في حينها) بمطالب واحتياجات المنطقة التنموية الفورية والعاجلة في المدى القصير، وكذلك في جزء ثان على الاحتياجات التنموية في المدى الطويل. هذا وقد رفع التقرير إلى مجلس الوزراء، وقد اطلع عليه، ومع ذلك فإنه وحتى نهاية عام ٢٠٠٥ لم ينفذ منه إلا ما يتعلق بالإعلان عن بداية إقامة جامعة الجوف، لتكون بداية الدراسة الجنينية فيها في عام ٢٠٠٦، ومستشفى الملك عبد العزيز تحت الإنشاء، كما أشرنا إلى ذلك سابقاً.

الآن يبقى السؤال هو: ما مدى مسؤولية تحيُّز التمثيل البيروقراطي عن سوء توزيع الثروة والتنمية، وبالتالي عدم تحقق العدالة للجميع وبشكل متكافىء؟ وبعد ذلك ما هو الحل لتلك المعضلة؟

بالنسبة إلى الدكتور حمد، فقد توصل إلى نتائج إحصائية يستنتج منها تبرئة النخب في المراتب العليا من البيروقراطية السعودية من عدم تأثيرها في عدالة توزيع الموارد ومخرجات التنمية. ولكننا في ما سقناه أعلاه، أوضحنا حقائق عدم عدالة توزيع الثروة والموارد وفوارق واضحة بين المناطق، لصالح المناطق الأكثر تمثيلاً في البيروقراطية، وبالذات لصالح الوسطى، تليها الغربية (الحجاز). إن لم تكن تلك النخب البيروقراطية مسؤولة، فمن يا ترى مسؤول؟. في ضوء ما تقدم، يبدو أن المسؤولية في ذلك تتوزع على ثلاث حلقات في بنية وتركيب الدولة والإدارة فيها، وتلك الحلقات يمكن حصرها بالتالي:

(٣٢) عن الندوة، وما دار فيها انظر: **الوطن**، ١٨/ ٢/ ٢٠٠٥، ص ١٩.

أ ـ السلطة السياسة العليا والقوى المتنفذة فيها، على رغم أن د. حمد، كما ورد في مقدمة أطروحته، يشير إلى ما يفيد تبرئتها من المسؤولية، باعتبار أن هناك «التزاماً رسمياً من الدولة بتحقيق العالة للجميع والمناطق».

ب ـ طبيعة عمل الحكم المحلي للإمارات والمناطق وعلاقته بالمركز من ناحية دورها في خطط التنمية وعدم وجود إدارة وحكم محلي لامركزي، وهذه نقطة أشار إليها د. الوردي في توصيات الأطروحة، وكذلك دور بعض القوى التي تسلّمت إدارة الحكم المحلي، وهذه الأخيرة منها ما هو متداخل مع قوى في الحلقة الأولى.

ج ـ النخب من أبناء المناطق المسيطرة في المراتب العليا من الإدارة البيروقراطية. هذه «النخب» لها دور في قيام تلك الإشكالية، ودورها ينحصر في أنها، وفي ضوء غياب مجتمع المواطنة وسيادة القانون، مجتمع الولاءات الأولية الاجتماعية و/أو المناطقية. وقد انصرفت بانشغالها مباشرة باحتياجات تلك المناطق والتجمعات التي ينتمي اليها مباشرة، من دون أن تتعمد بالضرورة أن تقف ضد احتياجات المناطق الأخرى، ولكنها تبقى مسؤولة عن ذلك الخلل بدرجة ما باعتبار أنها مؤتمنة ومنوط بها توزيع الموارد على السكان والمناطق كافة وبشكل عادل ومتكافىء، وهو ما لم يتحقق طبقاً لما أوردناه من أمثلة محددة، هذا فضلاً عن مسألة الهيمنة بذاتها في البيروقراطية، وبمعنى لماذا تلك «النخب» تحصل على تمثيل في البيروقراطية ـ التي يفترض أنها كبيروقراطية رشيدة لا تقبل أصلاً الخلل ذاته ـ يتجاوز حجمها بشكل كبير.

د ـ ضعف وإضعاف المجتمع الأهلي وفاعليته الاجتماعية خلال الخمسين سنة الماضية تجاه الدولة والسلطة، في سياق المطالبة بالحقوق والاحتياجات لها.

إن ما ورد في الفقرات (الحلقات) أعلاه يشير إلى أن المعضلة الأساسية والحل يتمركزان ويتعلقان في بنية وتركيبة وإدارة الدولة وعلاقة الدولة أو السلطة بالمجتمع من حيث غياب الآليات الدستورية العصرية، بما في ذلك عدم وجود سلطة نيابية (شعبية) تشريعية منتخبة مباشرة لها صلاحيات الرقابة والمحاسبة على السلطة التنفيذية (الحكومة ـ الوزارة ـ والوزراء والأجهزة الحكومية ـ البيروقراطية ومسؤوليها)، وهو ما يعني غياب دور المشاركة الشعبية في اتخاذ القرارات الخارجية والداخلية، ومنها ما يتعلق بإخضاع سياسات وبرامج الحكومة التنموية للإشراف والمراقبة والمحاسبة على مستوى الدولة ككل أو على مستوى الحكم المحلي، بحيث تكون هناك إدارة محلية ذات أبعاد شعبية في إدارة شؤونها ولها استقلال مالي بميزانيات مخصصة لكل منطقة، فضلاً عن التحقق من قضايا الاختلالات والانحرافات والفساد المالي والإداري والمحسوبيات، بما في ذلك ما يتصل بالبيروقراطية ومسؤوليها مركزياً ومحلياً

والتحقيق فيها. وبالتالي، فإن العامل الحاسم بين تلك الحلقات هو احتكار السلطة والانفراد بها وعدم مشاركة الشعب فيها، وهو ما يعني تلاقي العوامل كلها في ذلك العامل الحاسم ألا وهو الاستبداد (احتكار السلطة والانفراد بالقرارات)، وبالتالي عدم إخضاع الإدارة البيروقراطية للرقابة والمحاسبة.

ومن هنا، فإن عدم وجود إصلاح دستوري شامل يقوم على أساس تبنّي دستور (عقد اجتماعي يعد من هيئة وطنية مستقلة، ويصدر ويباشر العمل به بعد تصويت وموافقة شعبية عليه) يتحدد بموجبه العلاقة بين الدولة (السلطة) والمجتمع، بما يحقق حقوق وكرامة الناس ويوفر آليات وهياكل للرقابة والمحاسبة الشعبية لتحقيق العدالة والشورى، ويسمح للناس بحق التعبير وإبداء الرأي، وتكوين الجمعيات الأهلية المدنية ليمارس الناس حقهم في المطالبة والمدافعة القانونية، بما في ذلك حق وحرية الاحتساب على السلطة ونقدها وتصويبها (الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في الشأن العام)، وفي حماية حقوقهم ومصالحهم تجاه الدولة وتجاه أنفسهم، وكذلك وجود سلطة قضائية مستقلة[٣٣] عن طريق تبنّي معايير دولية لهذا الاستقلال، بما في ذلك أن يكون في سياق فصل السلطات، ووجود محكمة دستورية عليا للبت والطعن في مشروعية وشرعية ودستورية القوانين، وكذلك لإخضاع المسؤولين للمحاكمة في حال انتهاك حقوق الأفراد، مع وجود مدوّنة للحقوق والحريات العامة... الخ[٣٤]، غياب ذلك كله هو ما يجعل البيروقراطية ومسؤوليها ضمن أشياء كثيرة وكبيرة أخرى، تفلت من المحاسبة والمراقبة، وبالتالي تستمر هي في استبداد مسؤوليها، وفي انحرافاتها بعيداً عن عدالة توزيع الموارد ومخرجات التنمية للجميع وبين المناطق بشكل متكافىء.

عليه، فإن إصلاح البيروقراطية وتحيزاتها على نحو جذري يندرج في ـ ويتطلب ذلك من الدولة (السلطة والقيادة السياسية) ـ تبنّي إصلاح دستوري شامل يقوم على إصدار مبادرة إصلاحية، وإن كانت متدرجة (على مراحل محددة ومعلنة وملتزم بها)، تتكون من عناصر حزمة دستورية شاملة ومتكاملة كما طالب بها الإصلاحيون عموماً

---

(٣٣) عن الإصلاح الدستوري وعناصره، انظر: الوثيقتين الإصلاحيتين «رؤية لحاضر الوطن ومستقبله»؛ «نداء إلى القيادة والشعب معاً: الإصلاح الدستوري أولاً»، ومتروك الفالح، **الإصلاح الدستوري في السعودية: القضايا والأسئلة الأساسية**، سلسلة براعم؛ ١١ (باريس: منشورات أوراب؛ دمشق: الأهالي للنشر والتوزيع؛ اللجنة العربية لحقوق الإنسان، ٢٠٠٤).

(٣٤) عن المعايير الدولية لاستقلال القضاء، انظر: عبد الله الحامد: **المعايير الدولية لاستقلال القضاء في بوتقة الشريعة الإسلامية** (بيروت: الدار العربية للعلوم، ٢٠٠٤)، و**استقلال القضاء السعودي: عوائقه وكيفية تعزيزه** (باريس: منشورات أوراب؛ دمشق: الأهالي؛ للجنة العربية لحقوق الإنسان، ٢٠٠٥).

ودعاة الإصلاح الدستوري والمجتمع الأهلي المدني خصوصاً، من خلال الوثائق الإصلاحية («رؤية حاضر الوطن ومستقبله»؛ و«نداء للقيادة والشعب معاً: الإصلاح الدستوري أولاً»)، على أن تبدأ بالإصلاح السياسي أولاً.

في سياق تعثر مسيرة الإصلاح في السعودية ـ بإعاقتها وبمحاولة إحباطها ودعاتها من قبل القوى المتنفذة المحافظة في السلطة، كما اتضح من خلال اعتقال دعاة الإصلاح الدستوري والمجتمع المدني والزجّ بهم في السجون (في الفترة ما بين ١٦ آذار/ مارس ٢٠٠٤ حتى ٨ آب/ أغسطس ٢٠٠٥)، وإصدار أحكام أقل ما يقال فيها إنها ظالمة وغير شرعية، فضلاً عن مخالفتها الأنظمة والقوانين والمواثيق الدولية والعربية التي وقّعت عليها الحكومة السعودية، ومنها في حدوده الدنيا «الميثاق العربي لحقوق الإنسان» الذي أقرته قمة تونس العربية في عام ٢٠٠٤، وأودعت الحكومة السعودية توقيعاتها عليه لدى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية في ٢ آب/ أغسطس ٢٠٠٤ ـ لا يبدو أن هناك إصلاحات جدية قريبة تحلّ تلك المعضلة الأساسية في كلياتها أو جزئياتها الرئيسية، بما في ذلك ما يتعلق بإصلاح الخلل في البيروقراطية.

وحيث الأمر كذلك، وحتى تتحقق إصلاحات حقيقية وأساسية، فإنه أمام تحيز التمثيل البيروقراطي يجب عدم التوقف عند طرق حلول لمعضلة سوء توزيع الثروة ومخرجات التنمية بين المناطق. ومن الحلول السريعة نقترح التالي:

أ ـ في ضوء وجود وفرة، بل طفرة، مالية نتيجة ارتفاع كبير في أسعار النفط، وبالتالي في المداخيل النفطية للدولة، حيث يقدر الفائض عن الميزانية العامة للدولة للعامين ٢٠٠٤ و٢٠٠٥ بما لا يقل عن ١٥٠ مليار دولار، وهو ما يعادل ٦٠٠ مليار ريال سعودي تقريباً، يخصص منها ما بين ٥ إلى ١٠ مليارات ريال سعودي، كمبالغ استثنائية وخارج الميزانيات للأجهزة الحكومية المعتمدة للمناطق، لكل من المناطق المهمشة، وبالذات منطقة الحدود الشمالية، ومنطقة الجوف، ومنطقة تبوك، ومنطقة الباحة ومحيطها، ومنطقة جيزان، ومنطقة نجران، وقرى ومدن ساحل تهامة من جنوب مكة وحتى جيزان، والأحساء والقطيف ومحيطيهما، إضافة إلى بعض التجمعات الطرفية المهمشة في بعض الأماكن في الغربية والوسطى... الخ. هذه المبالغ هي لمشاريع محددة عن التعليم (مدن جامعية)، والصحة (مستشفيات متطورة وتخصصية)، والمياه والصرف الصحي، والكهرباء، والإسكان، والطرق والمواصلات، وما يرتبط بها من نزع للملكيات من أجل تطوير وتنمية مدن وقرى تلك المناطق والتجمعات، وبما يفيد وينعش الحركة الاقتصادية عموماً، والأهالي في حياة كريمة خصوصاً... الخ.

ب ـ تشكيل وزارة للحكم المحلي، يرأسها وزير يكون عضواً في مجلس الوزراء، وترتبط مباشرة بمجلس الوزراء. في هذه الوزارة، تفصل الإمارات ومجالس المناطق التابعة لها عن وزارة الداخلية تماماً بحيث تتولى الأخيرة مهام الشؤون الأمنية (من شرطة، وشرطة مرور، ومباحث، وقوات امن خاصة . . . الخ)، وتربط الإمارات بوزارة الحكم المحلي، مع صلاحيات واضحة للإمارات ومجالس المناطق في إدارة شؤون مناطقها (من خلال التخطيط وصنع السياسات المحلية وتنفيذها، وتوزيع الموارد، مع وجود ميزانيات مالية مخصصة لها وبحسب الاحتياجات التنموية الأساسية، أخذاً بالاعتبار التمثيل النسبي للسكان في مرحلة لاحقة عند اكتمال البنية التحتية التنموية) من خلال تبنٍّ في مرحلة تالية قدراً كبيراً من الإدارة اللامركزية للحكم المحلي، بحيث تنصرف إمارات المناطق ومجالسها إلى العناية بهموم المواطنين وحاجاتهم التنموية، وليس كما تعمل الآن، بارتباطها بوزارة الداخلية، حيث يهيمن على عملها الطابع الأمني، مع تدنٍ كبير في النشاط التنموي.

يبقى أن نقول إن هذه الأطروحة، على رغم ما ورد عليها من ملاحظات، تبقى أطروحة قيمة، ليس لأنها فقط دراسة تطبيقية نادرة في البلدان العربية عموماً، وفي السعودية على وجه الخصوص، من حيث محاولتها **أولاً** الكشف عملياً (إحصائياً) عن التحيّز في التمثيل البيروقراطي المناطقي في البيروقراطية السعودية، ثم، **ثانياً**، وعلى خلاف معظم الأطروحات السابقة عليها في هذا الميدان، في محاولة الربط بين هذا التحيُّز البيروقراطي من جهة، ومسألة تحقق أو عدم تحقق العدالة في توزيع الثروة ومخرجات التنمية بين المناطق من جهة أخرى، ولكن لأنها، فوق ذلك، دراسة تستفزك كباحث ومراقب وملاحظ لمثل هذه الأوضاع ولهذه النتائج، إلى درجة أنها تضطرك إلى أن تقرأها بطريقة مختلفة. إن جوهر هذا «التقديم» هو هذه القراءة المختلفة، وهي بذلك جزء لا يتجزأ من الأطروحة، بحيث تصبح حاضرة ممتدة في الزمان والمكان للدولة العربية الممتدة معنا أو رغماً عنا، والتي أعتقد أن د. حمد الوردي (رحمة الله عليه) لو كان بيننا لوجدها كذلك.

الدكتور متروك الفالح

الرياض في ٣ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٦

شكـــــر وتقديـــــــر

سلكت درباً طويلةً وكثرٌ هم الذين يستحقون أن أتقدم منهم بجزيل الشكر وخالص الاحترام لما بذلوه من تعاون في كل مرحلة مررت بها.

في البداية، أتوجه بالشكر إلى والدتي (مزنة) التي منت عليّ بالتربية والعناية وأمدتني بالأمل والقوة وحثتني على مواجهة الصعاب والعمل بجديةٍ وعزم لكي أواصل دراستي وأؤمن مستقبلاً أفضل لنفسي وأكون فاعلاً في المجتمع. كما أتوجه بالشكر إلى والدي (عبد الرحمن) الذي علمني أن أتحلى بالصبر وروح التسامح والمساواة وأن أجتهد في سبيل الكمال في كل خطوة أقوم بها. وأشكرهما معاً لما زرعاه فيّ من بذور التعاون مع الآخر ومساعدة كل محتاج. أما أخواي (أحمد ومحمد) فأشكر لهما على تحملهما جزءاً من المسؤولية العائلية لكي أتمكن من متابعة دراستي. كما أشكر أخواتي (مقبلة وفاطمة وهندة وسلوى) لدعمي ومساندتي. وأشكر أيضاً زوجتي (نسمية) على ما قدمته لي من دعم معنوي وحب وتضحية. وأشكر أعمامي: عبد الرحمن وعبد الهادي وعبد المحسن وعبد الكريم وصالح الشايع، فهم كانوا لي خير قدوةٍ ومثالٍ منذ الصغر وسنداً معنوياً ومادياً. وأشكر أقربائي: مآزي وآزي ومرزوق وعبد الله ومحارب ومهدي وأحمد وصالح الوردي وسعود ومحمد العيد وعبد الله وخلف الغانم، لدعمهم المستمر لي وكامل الاحترام الذي أبدوه تجاهي. كما أشكر عماتي: قبلة وحميدة ورثاء، لحبهم ودعمهم المتواصل لي.

من جهةٍ أخرى، أتقدم بجزيل الشكر إلى أصدقائي أحمد الحمد وسالم عدوان الزابن والدكتور م. الفالح والدكتور ي. الدعبان والدكتور ر. السرور والدكتور البكاري والدكتور ج. الجاسر والدكتور ع. الجاسر والدكتور ح. العقالي والدكتور س. الجابر والدكتور س. حمودة والدكتور ف. الحمد والأستاذ ع. الصالح والأستاذ ع. السبيتي والدكتور م. الرويلي، فلطالما كان للمناقشات والحوارات التي دارت بيننا الأثر الفعال في حياتي ماضياً وسيكون لها الأثر نفسه مستقبلاً.

ويشرفني أن أشكر أساتذتي: زيد الشاكر، معلمي في الصف الأول وسبب حبي للمطالعة، والدكتور غازل (Gazell) الذي زادني تعمقاً وفهماً لماهية هذا المجال وغرضه، والبروفسور الموقر فرنك ماريني (Frank Marini) الذي أحاطني بخبرته في وقت كنت على وشك الوقوع في هاوية الضياع، فوجهني إلى الطريق الصحيح وكان لي مثالاً يحتذى به، وبخاصةٍ أنه وسّع آفاقي الفكرية والمعرفية سواء في ما يتعلق بالمجال نفسه أو في ما يتعداه.

وأتابع بشكر المشرفين الذين عملت معهم واكتسبت منهم مهاراتي التنظيمية والإدارية: الأستاذ م. المليك والأستاذ ك. الدايس والأستاذ ي. المسلم.

كما أشكر كل من ساعدني في جمع المعطيات التي استخدمتها في سياق البحث: الأستاذ السديري، وزير الخارجية السابق ورئيس مكتب الخدمة المدنية العام، والدكتور الشكاوي والأستاذ س. الأسمري والأستاذ ي. منّة والأستاذ ي. العباس والأستاذ أ. البابطين والأستاذ أ. الزهراني والأستاذ ح. السقيح والدكتور ف. الحمد والدكتور أ. الحمود والأستاذ ف. الهادي والأستاذ أ. الغانم والأستاذ ح. الشايع والأستاذ أ. الأزي والأستاذ ف. الكوكبي والأستاذ أ. الفيصل والأستاذ ز. البركة والأستاذ س. الرويلي والأستاذ أ. الجاسر والأستاذ س. العيد.

وأتقدم أيضاً بشكر الوكالات التي رعت هذا البحث، أي وزارة البلديات والشؤون القروية ومعهد الإدارة العامة وسفارة المملكة العربية السعودية في الولايات المتحدة والبعثة العربية السعودية الثقافية إلى الولايات المتحدة.

وأنهي بشكر زملائي في المجال نفسه وعلى رأسهم البروفسور المحترم ايميريتوس د. والدو (Emiritous D. Waldo) والبروفسور الموقر ف. ماريني (F. Marini) وجميع من ورد اسمهم في لائحة المصادر والمراجع، فهم أغنوا المجال بجهودهم وتعاونهم جاعلين منه مجالاً مثيراً للاهتمام.

كما أشكر أعضاء اللجنة على جلسات العمل التي وجهت سير البحث من خلال تعليماتهم وملاحظاتهم السديدة لتنظيمه والمحافظة على تماسك بنيته.

أشكركم جميعاً وأقدر لكم تعاونكم معي ومساهمتكم في إتمام هذه الأطروحة.

ملخّـــــــــص

أشرفت البيروقراطية العربية السعودية على برنامج تنميةٍ اجتماعيةٍ واقتصاديةٍ واسع النطاق خلال الخمس والعشرين سنة الأخيرة. وتعرض هذا البرنامج إلى مجموعةٍ من الانتقادات التي اعتبرته غير متوازنٍ من حيث التمثيل البيروقراطي على مستوى المناطق، فرأى البعض أن عدم توازن التنمية إنما مرده إلى عدم التكافؤ في تمثيل المناطق على صعيد موظفي الفئة الأولى في القطاع العام، وإلى هيمنة بعض المناطق على المخصصات المالية وتجييرها لمصلحتها الخاصة .

وتنبثق وجهة النظر هذه من الاعتقاد السائد بأن البيروقراطية، لكي تكون عادلة وسويّة، لا بد لها من أن تعكس القطاع العام في مختلف أوجهه (مثل العرق والجنس والاقتصاد وغيرها . . .).

ولكن يواجه هذا الرأي تحديان اثنان: أما الأول، فهو أن التمثيل البيروقراطي يؤدي أحياناً إلى تمثيلٍ دائم وغير متحرك، ما يهدد المجتمع ونظامه الديمقراطي. وأما الثاني، فهو خلفية البيروقراطيين التي لا تؤثر في كيفية تعاطيهم مع عملية التأهيل الاجتماعي المتطورة دائماً؛ الأمر الذي يحتم إخضاع البيروقراطيين أنفسهم إلى تأهيلٍ مستمرٍ ليتمكنوا من التأقلم والتكيف مع حالاتٍ اجتماعيةٍ جديدةٍ.

وعليه، تعالج هذه الدراسة مسألة توزيع موظفي الفئة الأولى في القطاع العام، وذلك في تسع عشرة إدارة عامة تعنى بإعداد برامج التنمية الاجتماعية والاقتصادية والتخطيط لها وتنفيذها في المملكة العربية السعودية، فتنظر هذه الدراسة في المخصصات المالية لخمس إداراتٍ عامة بغية رصد أي مؤشرٍ يدل على وجود صلةٍ بين التقسيم البيروقراطي وتوزيع الموارد على مستوى المناطق.

وتخلص هذه الدراسة إلى أن التمثيل البيروقراطي في الإدارات التسع عشرة هو تمثيلٌ غير متكافئ. فـ ٦٠ بالمئة من وظائف الفئة الأولى تصبّ في منطقة واحدة، فضلاً

عن أن ٨٠ بالمئة من موظفي الدرجة الأولى يتحدرون من منطقتين اثنتين من أصل المناطق الخمس التي تشكل المملكة العربية السعودية. ولكن يبدو أن هذا التمثيل غير المتكافئ نسبياً لم يلق بظلاله على مسألة توزيع الموارد على مستوى المناطق في الإدارات العامة الخمس موضوع الدراسة.

وفي سبيل مواجهة عدم التكافؤ النسبي في التمثيل البيروقراطي الذي جعل البعض يقرّون بعدم المساواة في توزيع الموارد بين المناطق، توصي هذه الدراسة بتعزيز بعض الحوافز المالية وباعتماد مبدأ اللامركزية من أجل التنويع في نظام الفئة الأولى البيروقراطي.

الفصل الأول

مقدمـــــة الكتـــــاب

المملكة العربية السعودية هي دولة حديثة نسبياً، وحّدها الملك الراحل عبد العزيز ابن سعود سنة ١٩٣٢. عندما استحدثت المملكة لم تكن البيروقراطية (تركز السلطة في أيدي جماعات من الموظفين الإداريين) مركبة كما هي اليوم، ما عدا إقليم الحجاز، فإن المناطق المكوّنة للمملكة كان يرأسها حاكم مرتبط مباشرة بالملك، يعاونه قاض يقيم العدل في الأمور الدينية، وأمين صندوق (الخازن) الذي يدير الأمور المالية. في العام ١٩٧١ كان هناك ٩٨،٦٧١ مركز خدمة مدنية (الشكل رقم (١-١))[١] بينما في العام ١٩٩٣ وصل الرقم إلى ٧٤٦،٤٩٥[٢]. أول صدور للميزانية الحكومية كان عام ١٩٤٨ (الشكل رقم (١-٢)) كان ١٠٣ ملايين دولار[٣]. وبلغت الميزانية ذروتها عام ١٩٨٤ (٨٣ بليون دولار)، وتقلصت إلى ٤٠ بليون دولار في عام ١٩٩٥[٤]. فعلياً، أنفقت الحكومة السعودية بين عامي ١٩٧٠ و١٩٩٤ مبلغ ١،٠٢٢،٦٩٦،٩٢٩،٠٠٠ دولار أمريكي لتطوير الخطط الاقتصادية الاجتماعية[٥].

أولاً: عرض المشكلة

خلق الاستخدام الحكومي والتضخم الميزاني تطوراً اجتماعياً واقتصادياً عشوائياً، مع أن هدف الحكومة المنشود كان الوصول إلى تطور إقليمي متوازن[٦]. كثيراً ما بحث التطور الاقتصادي والاجتماعي على أنه غير متوازن إقليمياً مع الإدراك بأن تذرع

---

(١) Mohammed Abdulrahman Al-Tawail, ed., *Public Administration in the Kingdom of Saudi Arabia*, [English-Language ed. edited by Bryant Hester; translated by Farid Abouda... [et al.]] (Riyadh: Institute of Public Administration, 1995), p. 15.

(٢) Ahmed Al-Hamoud, «Civil Service in the Kingdom of Saudi Arabia,» in: Ibid., pp. 237-238.

(٣) Yousef T. Al-Saadon, «Development Funds in the Kingdom of Saudi Arabia,» in: Ibid., p. 319.

(٤) «Saudi Budget in Twenty Years,» *Al-Madina* (3 January 1995), p. 6, and Maher Abass, «The New Saudi Budget,» *Al-Majalla* (January 1995), pp. 54-55.

(٥) Abdulwahab A. Attar, «Future Strategies,» *Okaz*, 8/7/1995, p. 6.

(٦) Saudi Arabia, Ministry of Planning: *Fifth Development Plan: 1410-1415 H./1990-1995 D.* ([Riyadh]: The Ministry, 1990), p. 50, and *Sixth Development Plan: 1415-1420 H., 1995-2000 A. D.* ([Riyadh]: The Ministry, 1995), p. 87.

الاستثمار الحكومي في التطور الاقتصادي والاجتماعي كان تفضيل أقاليم على أخرى[٧]. وقد رأى إبراهيم العوجي أن التمثيل غير المتكافئ لبعض المناطق في المراكز الإدارية العليا حرف المداخيل السياسية لتفضيل بعض المناطق على أخرى. وصرح بـ «أن التوزيع غير المتناسب للمراكز الإدارية العليا نسبة للأقاليم . . . (موجود). بناء على ذلك، فإن مثل هذا التوزيع غير العادل يرد إلى أن توزيع الحصص للفوائد المتعددة أصبحت مطلباً شرعياً للأقاليم والمحليات من النشاطات البيروقراطية»[٨].

الشكل رقم (١-١)

توسع الاستخدام العام السعودي

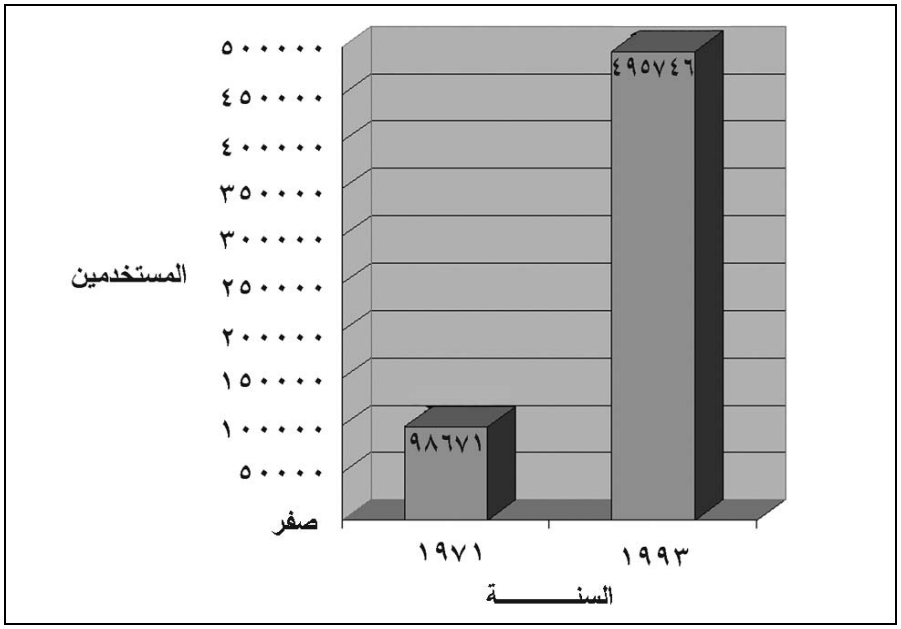

(٧) Ibrahim Al-Awaji, «Bureaucracy and Society in Saudi Arabia,» (Ph. D. Dissertation, University of Verginia, 1971); Abdulla Al-Ibrahim, «Regional and Urban Development Saudi Arabia,» (Ph. D. Dissertation, University of Colorado, Boulder, CO, 1982); Narayanan Edadan, ««Spatial Development Typologies of Saudi Arabia» An Empirical Analysis,» in: *Selected Papers from the Symposium on Regional and Rural Development in the KSA: Strategies and Programs* (Riyadh: King Saud University Press, 1987); Abdolazeez Al-Otaibi, «Bureaucracy and the Challenges of Regional Disparity: The Case of Saudi Arabia,» (Ph. D. Dissertation, State University of New York, Albany, 1988); Mohammad Al-Hathloul, «Economic Development and Regional Growth Inequalities: The Case of Saudi Arabia,» (Ph. D. Dissertation, Colorado State University, Fort Collins, 1991), and Ahmad Bin-Obaid, «Regional Development in Saudi Arabia: The Government's Role,» (Ph. D. Dissertation, University of Nebraska, 1992).

(٨) Al-Awaji, Ibid., p. 246.

الشكل رقم (١-٢)
توسع الميزانية السعودية

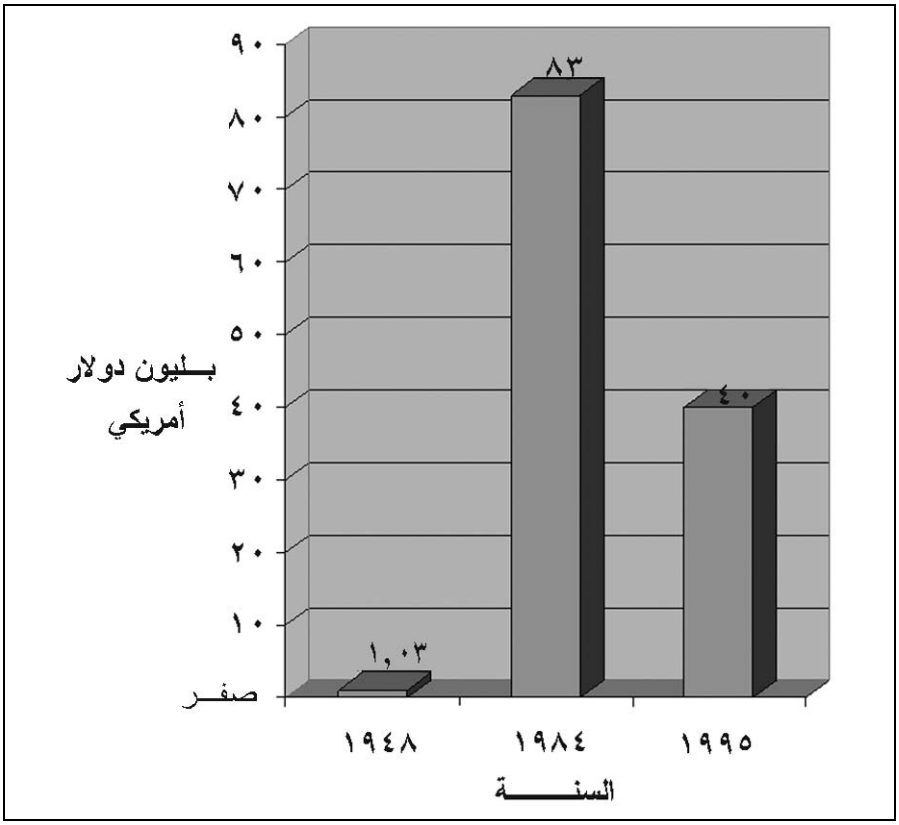

في ما يخص الولايات المتحدة، فإن البيروقراطية التمثيلية هي تطور مهم، لأنها إلى حد ما اعتراف بالدور الأساسي الذي تقوم به البيروقراطية في صياغة وإنجاز السياسات العامة. وقد رسخ الاهتمام بالممثلين البيروقراطيين عبر:

١ ـ الفكرة العامة أن الحكومة يجب أن تكون ممثلة في وكالاتها غير المنتخبة كما هي في مؤسساتها المنتخبة.

٢ ـ الرغبة في تأمين العدالة الاجتماعية.

٣ ـ الرغبة في دمج المعلومات حول حساسية إصدار مواضيع التقدم الحكومي في ما يتعلق باختلافات الأعراق، والاقتصاد، والجنس، والمجموعات الجغرافية. إذا كانت هذه هي الحالة في الديمقراطية التمثيلية، فهي إذاً أكثر أهمية لدولة مثل السعودية التي لا تحوي أي هيئة منتخبة لتمثل المواضيع التي تهم المناطق المختلفة، إذ

إن البيروقراطية ليست مجرد تأثير مهم في إنجاز الصياغة السياسية، بل من الممكن أن تؤدّي الدور الأساسي.

بعكس أوروبا، حيث تمثيل الطبقة والجنس يأخذ في بعض الأحيان الاهتمام الأساسي في التحليل[٩]، وفي الولايات المتحدة حيث تمثيل الأعراق، والسلالات، والجنس كان في بعض الأحيان الهدف الأساسي في التحليل[١٠]، كثيراً ما يأخذ التمثيل المناطقي في أكثر بلدان «العالم الثالث» الاهتمام الرئيسي[١١].

هذه الدراسة تأخذ بعين الاعتبار خلفية العامل الاجتماعي (مكان الولادة) ومردودات سياسة محددة لارتباطها بالعدالة لتحقيق تبصر أكبر في دراسة التمثيل البيروقراطي في السعودية. لقد صمم اختيار هذا العامل على أساس أن السعودية مجتمع متجانس، حيث إن سكانه تقريباً بالكامل من المسلمين والعرب. إن العامل الاقتصادي والاجتماعي له أهمية كبرى في مكان آخر، فهو لم يؤدِّ دوراً أساسياً حتى الآن، لأن المطابقة الاجتماعية غير معروفة نسبياً قبل اكتشاف البترول[١٢]. أما بالنسبة إلى عامل الجنس، فإن دور الإناث معزول ومحدد بالقانون والتقاليد[١٣].

---

(٩) J. Donald Kingsley, *Representative Bureaucracy: An Interpretation of the British Civil Service* (Yellow Springs, Ohio: Antioch Press, 1944); Samuel Eldersveld [et al.], *The World of Dutch Elite's: Images of MPs and Higher Civil Servants* (Ann Arbor: University of Michigan Press, 1981); Bubechukwu R. Obinyelaku, «The Federal Nigerian Civil Service: Recruitment Issues and Representative Bureaucracy,» (Ph. D. Dissertation, Wayne State University, 1984), and Pan Kim, «Toward Representative Bureaucracy: A Trend Analysis of the Korean Civil Service,» (Ph. D. Dissertation, American University, 1990).

(١٠) Charles Gilbert, «The Framework of Administrative Responsibility,» *Journal of Politics*, vol. 21 (1959), pp. 373-407; Samuel Krislov and David H. Rosenbloom, *Representative Bureaucracy and the American Political System* (New York: Praeger, 1981); Mary E. Guy, «Three Steps Forward, Two Steps Backward: The Status of Women's Integration into Public Management,» *PAR*, vol. 53, no.4 (1993), pp. 285-292, and Pan Kim, «Women and Minorities in the Work Force of Law-Enforcement Agencies,» *American Review of Public Administration*, vol. 24, no. 2 (1994), pp. 161-179.

(١١) Dennis L. Dresang, «Ethnic Politics, Representative Bureaucracy and Development Administration: The Zambian Case,» *American Political Science Review*, vol. 68, no. 4 (1974), pp. 1605-1617; Pan Kim, «Public Bureaucracy and Regionalism in South Korea,» *Administration and Society*, vol. 25, no. 2 (1993), pp. 227-242, and Omer El-Hassan, «Representative Bureaucracy and Public Responsiveness in the Sudan,» (Ph. D. Dissertation, University of Mississippi, 1994).

(١٢) Ali Al-Sultan, «Class Structure in Saudi Arabia,» (Ph. D. Dissertation, Michigan State University, 1988), and Talal R. Chlach, «The Impact of the International Transfer of Technology in Saudi Arabia,» (Ph. D. Dissertation, American University, Washington, DC, 1989).

(١٣) Aisha A. Al-Husseiny, «Female Administrative Leadership in Higher Education in Saudi Arabia: Preparation and Development,» and Noura K. Al-Saad, «The Role of Women in General Development Planning in Saudi Arabia,» in: Ahmed Hassan Dahlan, ed., *Politics, Administration and Development in Saudi Arabia* (Jeddah: Dar al-Shorouq, 1990).

يدافع عادة المؤيدون للبيروقراطية التمثيلية ويفترضون وجود علاقة قوية بين الخلفية الاجتماعية والاقتصادية للبيروقراطيين وناتج السياسات البيروقراطية[١٤]. وموضوعهم أنه اذا كانت البيروقراطية تعكس السياسة العامة بحسب الموقع الجغرافي، والمطابقة الاقتصادية، والعرقية، والجنس، والعمر، والتعليم (أو بعض هؤلاء الذين يعتبرهم المنظرين لهم الأهمية الكبرى)، فإن البيروقراطية عادة تستجيب أكثر لحاجات المواطنين.

إن سبب الاهتمام بالبيروقراطية التمثيلية هو الرغبة في دمج المعلومات، عن الحساسية، للإصدارات التي تهم المجموعات المختلفة، والاعتقاد بأن الحكومة، على العكس، يمكن أن تتجاهل أو تشرف على اهتمامات المجموعات التمثيلية عند صياغة البرامج وإنجازها.

هناك اهتمام واحد في الإدارة العامة هو نتيجة التمثيل البيروقراطي. ما هو تأثير الخلفية البيروقراطية على مردودات السياسة؟ هذه الدراسة سوف تتحقق من كيفية تمثيل المناطق في البيروقراطية السعودية وتحليل العلاقة بين مداخيل السياسات البيروقراطية والتركيبة البيروقراطية السعودية. وستتم عنونة هذه الاعتبارات بمراجع محددة للتطور الاقتصادي والاجتماعي المناطقي في السعودية. مع ذلك، هناك سؤال واحد سيبحث العلاقة بين النموذج التمثيلي في البيروقراطية السعودية والتطور المناطقي الاقتصادي الاجتماعي. هذا السؤال لن يشمل منافع التوزيع البسيطة فقط، بل أيضا عدالة هكذا توزيع.

ثانياً: هدف الدراسة

إن هدف هذا البحث هو التحقق من الصلة، إن وجدت، بين الممثلين المناطقيين للوزارات والوكالات المسؤولة عن التخطيط، والتمويل، وإنجاز برامج التطور الاقتصادي والاجتماعي في البيروقراطية السعودية، مع مرجعية خاصة لتعهد الحكومة التوازن المناطقي للتطور الاجتماعي الاقتصادي.

وسوف تستخدم هذه الدراسة مردودات برامج التطور الاقتصادي الاجتماعي

---

(١٤) Kingsley, *Representative Bureaucracy An Interpretation of the British Civil Service*; Norton Long, «Bureaucracy and Constitutionalism,» *American Political Science Review*, vol. 46 (1952), pp. 808-818; Samuel Krislov, *Representative Bureaucracy* (Englewood Cliffs, NJ: Prentice-Hall, [1974]); Krislov and Rosenbloom, *Representative Bureaucracy and the American Political System*, and John A. Rohr, *To Run a Constitution: The Legitimacy of the Administrative State*, Studies in Government and Public Policy (Lawrence, Kan.: University Press of Kansas, 1986).

كمركز للمساواة، وقياسها بحسب توزيع المنافع لتناسب العامة في المنطقة المحددة. كما ستبحث مردودات برامج التطور الاجتماعية والاقتصادية في التوزيع النسبي للبرنامج مقارنة بنسبة عدد السكان المحليين ونسبة التمثيل المناطقي للموظفين العامين الكبار.

ثالثاً: مغزى الدراسة

إن هذه الدراسة ذات مغزى لثلاثة أسباب:

أولاً، فرادة النظام السعودي وخبرته، فالنظام يتصف بالمركزية الملكية القوية، حيث إن القوة مركزة بيد الملك[١٥]. وقد سمح اكتشاف النفط وزيادة أسعاره في السبعينيات للحكومة بإطلاق العنان للتطور الاقتصادي والاجتماعي الذي أدى إلى التضخم العشوائي للبيروقراطية[١٦].

ثانياً، افتقار الأبحاث المهتمة بطبيعة التمثيل والمساواة في البيروقراطية السعودية. وينسب إدراك العجز في المساواة في بعض الأحيان إلى طبيعة البيروقراطية التي تخدم المركزية وتجعل مهنتها روتيناً[١٧]، أو إلى الصفات البيروقراطية المميزة[١٨]، أو خصائص البيروقراطية السعودية[١٩]، أو على رغم عدم الصراحة، تنسب إلى درجة التمثيل في البيروقراطية السعودية[٢٠].

ثالثاً، معظم الأبحاث حول التمثيل البيروقراطي له مواقف محددة[٢١]، بينما

---

(١٥) Fahad Al-Hamad, «Civil Service in the Kingdom of Saudi Arabia,» and Abdolazeez Al-Otaibi, «Civil Service in the Kingdom of Saudi Arabia,» in: Al-Tawail, ed., *Public Administration in the Kingdom of Saudi Arabia*.

(١٦) Al-Tawail, ed., Ibid.

(١٧) Al-Otaibi, «Bureaucracy and the Challenges of Regional Disparity: The Case of Saudi Arabia».

(١٨) Abdelrahman Al-Hegelan and M. Palmer, «Bureaucracy and Development in Saudi Arabia,» *Middle East Journal*, vol. 39, no. 1 (1985).

(١٩) Al-Awaji, «Bureaucracy and Society in Saudi Arabia», and Saud Mohammed Alnimir, «Present and Future Bureaucrats in Saudi Arabia: A Survey Research,» (Ph. D. Dissertation, Florida State University, 1981).

(٢٠) Al-Awaji, Ibid.

(٢١) Thomas Martinez, «Institutional and Hispanic Public Administrator Role Expectations Relative to Administrative Representation: Role Consensus and Role Conflict,» (Ph. D. Dissertation, University of Southern California, 1987); Tae-Kwon Ha, «Test of Three Selection Models: The Case of the Korean Senior Civil Service,» (DPA Dissertation, University of Georgia, 1988); William Lewis, «Toward Representative Bureaucracy: An Assessment of Black Representation in Police Bureaucracies,» (Ph. D. Dissertation, New York University, 1988); Kim, «Toward Representative Bureaucracy: A Trend Analysis of the Korean Civil Service,» and Kyung Kwon, «Representative Bureaucracy: An Empirical Study of Demographic and Attitudinal Representativeness in the Korean Bureaucracy,» (Ph. D. Dissertation, University of Akron, 1995).

ستكون هنا نتيجة التحليل. ومن غير الضروري القول إن موقف البحث مفيد وقيم للتعريف بما يظنه الناس حقيقة، بينما هذه الدراسة ستحاول قياس المصدر الحقيقي للتمثيل مقارنة مع المصدر المناطقي للبيروقراطيين.

رابعاً: تعريف بالمصطلحات والمفاهيم

إن التمثيل المناطقي، في هذه الدراسة يعني الدرجة التي تعكس صورة المناطق في الهيئات البيروقراطية السعودية، والتي تشمل المملكة كلها، فالافتراض هنا للبيروقراطية هو درجة تمثيل الدراسة الإحصائية للسكان التي يجب أن تعكس الوضع العام نسبة إلى الهوية الجغرافية.

تعني العدالة هنا أن جميع المواطنيين السعوديين يجب أن يحظوا بمعاملة عادلة بغض النظر عن مكان ولادتهم. ويعني ذلك أنه عند توزيع المصادر للتطور الاجتماعي والاقتصادي يجب أن يحصل كل إقليم على الحصة العادلة. إن «المساواة « و«عدالة الحصص» هي مفهوم مركب وخداع، وسيبحث هنا بطريقتين مباشرتين:

١ ـ في توزيع المصادر التي هي عامة بطبيعتها وغير مرتبطة بحاجات إقليم محدد واستعمالاته، من المفروض أن تكون العدالة مرتبطة بتوزيع السكان (مثال: افتراض المساواة بتوزيع الأمن الاجتماعي، والصحة، كما أن مصادر التعليم يجب أن تكون متلازمة مع التوزيع المناطقي للسكان).

٢ ـ في توزيع المصادر التي هي مرتبطة بحاجات واستعمالات معينة، تفترض المساواة هنا لارتباطها بهذه الحاجات (مثال: افتراض عدالة التوزيع في المصادر للمرافئ مرتبطة بوجود أو عدم وجود منطقة إقليمية في المياه).

خامساً: الجذور الاجتماعية والنظرة التاريخية للمملكة العربية السعودية

ترجع الجذور الاجتماعية للبنية الأساسية وتركيبة مؤسسات الحكم إلى المراحل الأولى لتوحيد المملكة على يد الملك عبد العزيز بن سعود (١٩٣٢-١٩٥٣). ومنذ ذلك الوقت، كبرت وظيفة وبنية مؤسسات الحكم (الشكلان رقما (١-٣) و(١-٤)):

لم تكبر الإدارة السعودية بالحجم فقط لكن أجزاءها افترضت بنيات ووظائف محددة. تاريخياً، كبرت آلية الحكومة السعودية من بنية بسيطة ممثلة بعدد صغير من الإدارات التي تتعامل مع وظائف عديدة في الوقت نفسه إلى بنية معقدة ومركبة

لوظائف محددة في الحقيقة، وكذلك ازداد عدد الوزارات والوكالات الحكومية إلى حد لا يصدق[٢٢].

وقد اعتبر البعض هذه الزيادة الحكومية القوة المحركة الأساسية للتطور الاقتصادي والاجتماعي الذي حصل منذ الاتحاد[٢٣].

تحتل المملكة العربية السعودية حوالى ٨٠ بالمئة من أراضي شبة الجزيرة العربية، وتغطي ٢،٢٤٠،٠٠٠ كيلومتر مربع، أي ما يعادل ٨٦٥،٠٠٠ ميل مربع[٢٤]، مع تعداد سكاني يعادل ١٢،٠٠٠،٠٠٠ (إحصائيات الحكومة، عام ١٩٩٣). كدولة، المملكة هي حديثة نسبياً. فقد تم توحيدها على يد عبد العزيز بن سعود عام ١٩٣٢، وكانت قبل ذلك مجزأة إلى خمسة أقاليم[٢٥]: نجد، الحجاز، عسير، الأحساء، حائل.

ـ نجد حكمت من حين إلى آخر من قبل عائلة آل سعود منذ عام ١٧٤٤. وكانت تشتمل على المركز ويضم إليها أحياناً شمال المملكة.

ـ الحجاز، في المنطقة الغربية للمملكة، حكمت سابقاً من قبل عائلة الشريف ـ العائلة الحاكمة اليوم في الأردن. ويضم الحجاز جدة واثنين من أقدس الأماكن في الإسلام، مكة والمدينة.

ـ عسير، في المنطقة الجنوبية للمملكة، كان يحكمها عدد من العشائر المختلفة. وهي تضم: أبها، جيزان، نجران، الباحة.

ـ حائل، في المنطقة الشمالية، كانت تحكمها عائلة الرشيد. وكانت أحياناً تتوسع حدودها إلى أقصى الشمال لتضم جزءاً من الصحراء السورية. وتضم المنطقة الشمالية: الجوف، والحدود الشمالية، وتبوك.

ـ الأحساء، في المنطقة الشرقية للمملكة، كان يحكمها أيضاً عدد من العشائر المختلفة، وتضم الدمام والظهران. والأحساء هي حيث يوجد مركز النفط، مصدر ثروة البلاد.

---

(٢٢) Alawi Abussuud, «Administrative Development and Planning in Saudi Arabia,» (Ph. D. Dissertation, University of Maryland, 1979), p. 2.

(٢٣) Al-Otaibi, «Bureaucracy and the Challenges of Regional Disparity: The Case of Saudi Arabia,» and Al-Sultan, «Class Structure in Saudi Arabia».

(٢٤) *Encyclopaedia Britannica* (1981), p. 920.

(٢٥) Al-Awaji, «Bureaucracy and Society in Saudi Arabia», and Al-Otaibi, Ibid.

استمر هذا التقسيم لخمسة أقاليم كما هو وقد اعتمدته وزارة التخطيط من أجل التخطيط لأسباب تطويرية[٢٦]، وتحديد المناطق هو المعتمد في هذه الدراسة (الشكل رقم (١-٥)).

في عام ١٧٤٥، وصلت عائلة سعود إلى الحكم بعقدها حلفاً مع محمد بن عبد الوهاب، زعيم حركة الإصلاح الإسلامية المعروفة بـ «الوهابية». ومنذ ذلك الوقت حكم آل سعود المنطقة بشكل متقطع (الشكل رقم (١-٦))، وارتكز حكمهم الشرعي على الإسلام بشكل عام وعلى مبادئ الوهابية بشكل خاص[٢٧].

وفي عام ١٩٠٢، بدأ عبد العزيز بن سعود الذي كان لاجئاً في الكويت حركته لتوحيد المناطق المذكورة أعلاه في دولة واحدة. ولفعل ذلك استخدم حلفه القديم مع الوهابيين وقبائل أخرى من نجد. وقد ضم: الرياض في ١٥ كانون الثاني/ يناير عام ١٩٠٢؛ عسير في عام ١٩٢٠؛ الحجاز في عام ١٩٢٦؛ الأحساء في نهاية الحرب العالمية الأولى. وفي أيلول/ سبتمبر ١٩٣٢ وحّد عبد العزيز الأقاليم الخمسة وأنشأ المملكة العربية السعودية (KSA). ومنذ ذلك الوقت تدار عبر الملكية التقليدية من دون دستور مكتوب، ولكن بحسب «الشريعة» (التي تضم القرآن، وأحاديث الرسول، والتفسير القويم للرموز الدينية)، والقانون الإسلامي المكرس كقانون أساسي[٢٨].

قبل توحيد المملكة في عام ١٩٣٢، «عرفت المناطق فترة توحيد قليلة منذ خلفاء محمد المباشرين»[٢٩]. ففي تلك الفترة، «مثلت ثلاث بنيات اجتماعية متميزة من السكان شبكة نشاطات التوافق الاقتصادي».

لقد خدمت المدن الصغرى كمراكز توفر التجارة والحرف اليدوية للفلاحين والبدو الذين بالمقابل يؤمنون الحبوب، والبلح، والخضار، والفواكه، والدواجن، والمواشي[٣٠]. في هذه المرحلة من التطور لم تكن هناك دلالة على الفروقات بين الفقر والغنى[٣١].

---

(٢٦) Bin-Obaid, «Regional Development in Saudi Arabia: The Government's Role,» p. 69.

(٢٧) John Philby, *Saudi Arabia* (New York: Arno Press, 1972), p. 39.

(٢٨) Al-Awaji, «Bureaucracy and Society in Saudi Arabia,» p. 40.

(٢٩) George A. Lipsky, *Saudi Arabia, its People, its Society, its Culture*, in Collaboration with Moukhtar Ani... [et al.], Survey of World Cultures; [14] (New Haven, CT: HRAF Press, 1959), p. 1.

(٣٠) Chlach, «The Impact of the International Transfer of Technology in Saudi Arabia,» p. 51.

(٣١) Al-Sultan, «Class Structure in Saudi Arabia».

الشكل رقم (١-٣)
مخطط الحكومة السعودية في عام ١٩٣٢

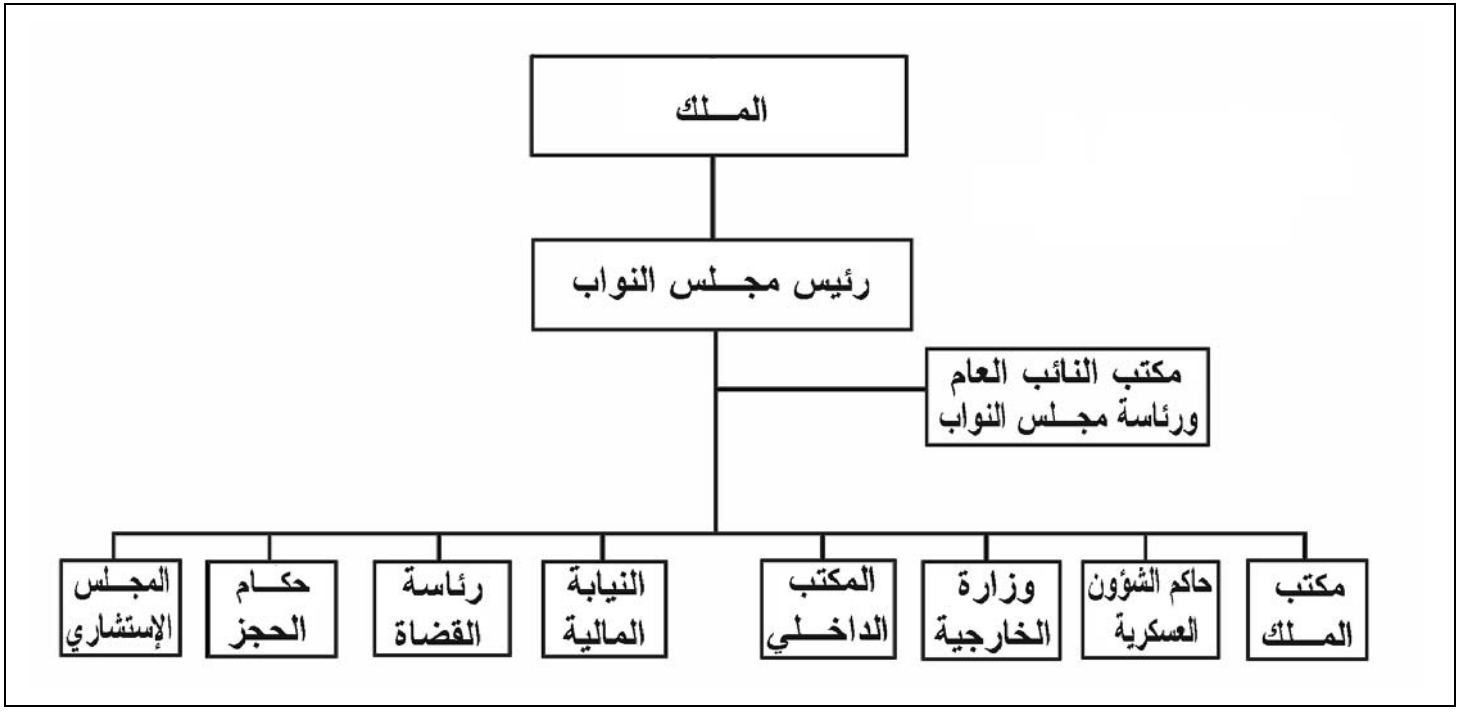

المصدر: عبد المعطي محمد عساف، **التنظيم الإداري في المملكة العربية السعودية** (الرياض: دار العلوم، ١٩٨٢)، ص ٧١.

الشكل رقم (١-٤)
مخطط الحكومة السعودية الحالية

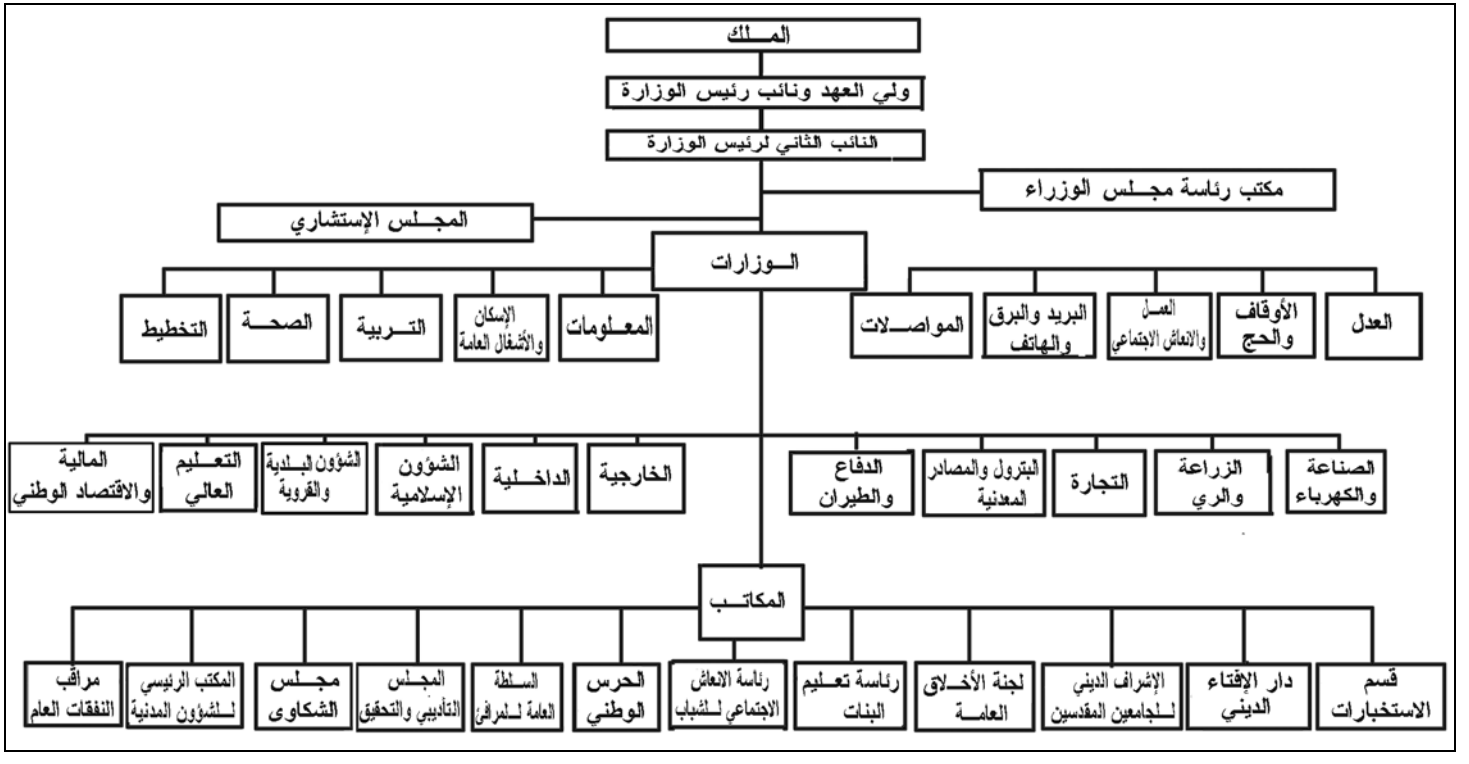

المصدر : Ahmed Hassan Dahlan, ed., *Politics, Administration and Development in Saudi Arabia* (Jeddah: Dar al-Shorouq, 1990), p. 76.

مع إنشاء المملكة العربية السعودية عام ١٩٣٢، كانت الحكومة تتألف من الملك، ووزارة الخارجية، ووزارة الداخلية، والمديرية العامة للشؤون العسكرية، والنيابة المالية، والرئاسة القضائية. واليوم يوجد إحدى وعشرون وزارة ومجلساً استشارياً. لا أحد يمكن أن يجادل بالنمو الحكومي والتطور الاقتصادي والاجتماعي المذهل للمملكة. مع ذلك، يمكن أن يشدد الكثير على التوزيع غير العادل للتطور الاقتصادي والاجتماعي بين الأقاليم الخمسة منذ التوحيد بشكل عام وبعد اكتشاف النفط بشكل خاص[٣٢].

سادساً: نوع الحكم في المملكة العربية السعودية

إن الملك الذي هو عادة أكبر أبناء عبد العزيز الذين هم على قيد الحياة هو رأس الدولة منذ عام ١٩٥٣ ورئيس الوزارة، ويساعده ولي العهد الذي هو عادة الثاني في الترتيب. ويشغل ولي العهد أيضا منصب نائب رئيس الوزراء. والنائب الثاني لرئيس الوزراء هو في المرتبة الثالثة، وفي الوقت الراهن يشغل منصب وزير الدفاع أيضاً. إلى جانب هؤلاء الثلاثة، هناك أعضاء من العائلة المالكة يشغلون مناصب وزارية أساسية في مجلس الوزراء، مثل وزير الداخلية، ووزير الشؤون الخارجية، ووزير الإسكان والأشغال العامة. وإلى جانب هذه المراكز، هناك تسعة أعضاء من العائلة المالكة يشغلون مناصب حكام مناطق من أصل ثلاث عشرة منطقة في المملكة. ويشغل أعضاء آخرون من العائلة المالكة مناصب أساسية في الخدمة العامة ومنظمات خاصة لا تبغي الربح.

سابعاً: التطور التاريخي لمؤسسات الحكم

كان الحجاز قبل توحيد المملكة المنطقة الوحيدة التي تحوي تنظيماً إدارياً إقليمياً. وكانت تحكم المناطق الأخرى سلطات القبائل. وفي عام ١٩٣٠ أنشئت وزارة الشؤون الخارجية، وتبعتها وزارة المالية عام ١٩٣١[٣٣]. في ٣٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٣٢ أنشيء مجلس النواب ليصبح أولى المؤسسات المركزية في المملكة. ونصّب من قبل الملك. وقد أنشئت وزارة الدفاع عام ١٩٤٤، ووزارة الداخلية عام ١٩٥١، ووزارة

(٣٢) Al-Otaibi, «Bureaucracy and the Challenges of Regional Disparity: The Case of Saudi Arabia,» and Bin-Obaid, «Regional Development in Saudi Arabia: The Government's Role».

(٣٣) Abdulla Al-Fares, «Saudi Bureaucracy and Max Weber's Ideal Type,» (MA Dissertation, Humboldt State University, 1985), p. 12.

الصحة عام ١٩٥١، ووزارة الاتصالات عام ١٩٥٣، ووزارة التعليم عام ١٩٥٣، ووزارة الزراعة عام ١٩٥٣[٣٤]. وفي تشرين الأول/ أكتوبر عام ١٩٥٣ أنشىء مجلس الوزراء. وفي منتصف التسعينيات كان يحوي إحدى وعشرين وزارة. أما وظيفة مجلس الوزراء فهي تبعاً لمرسوم ١٩٥٣ :

١ ـ صياغة السياسات الداخلية والخارجية للحكومة.

٢ ـ ملاءمة وموافقة الميزانية العامة السنوية.

٣ ـ تعيين وصرف كبار الموظفين الحكوميين.

٤ ـ دراسة وإقرار الأنظمة.

٥ ـ تقبل الهبات.

بصفته رئيس المجلس، للملك السلطة العليا على كامل الأعضاء، يعينهم ويصرفهم. وله حق الفيتو على كامل قرارات المجلس. وفي عام ١٩٥٩ قلص عمل مجلس الوزراء إلى جسم استشاري بدلاً من جسم لصنع السياسات[٣٥].

وفي عام ١٩٩٢ أنشىء المجلس الاستشاري بمرسوم ملكي. ويتكون المجلس من ستين عضواً يختارهم ويعينهم الملك، ووظيفته استشارية للوزارة، وهو يقترح ويراجع القوانين[٣٦].

لقد أعاد مرسوم عام ١٩٩٢ هيكلية الحكومة المحلية إلى أربع عشرة (ثلاث عشرة لاحقاً) منطقة. كل منطقة يرأسها حاكم (أمير)، وهو يرشح من قبل وزير الداخلية ويوافق عليه الملك.

أنشأ المرسوم ١٩٩٢ أيضاً المجالس المحلية الاستشارية للمناطق الثلاث عشرة التي يرأسها حاكم. أما أعضاء هذه المجالس فهم رؤساء الوكالات الحكومية للمناطق يساعدهم عشرة مواطنين لا يتولون مناصب عامة يختارهم الحاكم، ويوصي بهم وزير الداخلية، ويوافق عليهم الملك.

---

(٣٤) المصدر نفسه، ص ١٣.

(٣٥) Ahmed Al-Hamoud, «The Reform of the Reform: A Critical and Empirical Assessment of the 1977 Saudi Civil Service Reform,» (Ph. D. Dissertation, University of Pittsburgh, 1991), p. 204.

(٣٦) Youssef Ibrahim, «Saudi King Decrees to Revise Government System,» *New York Times*, 2/ 3/1992, section A, p. 1.

الشكل رقم (١-٥)
مخطط الأقاليم السعودية

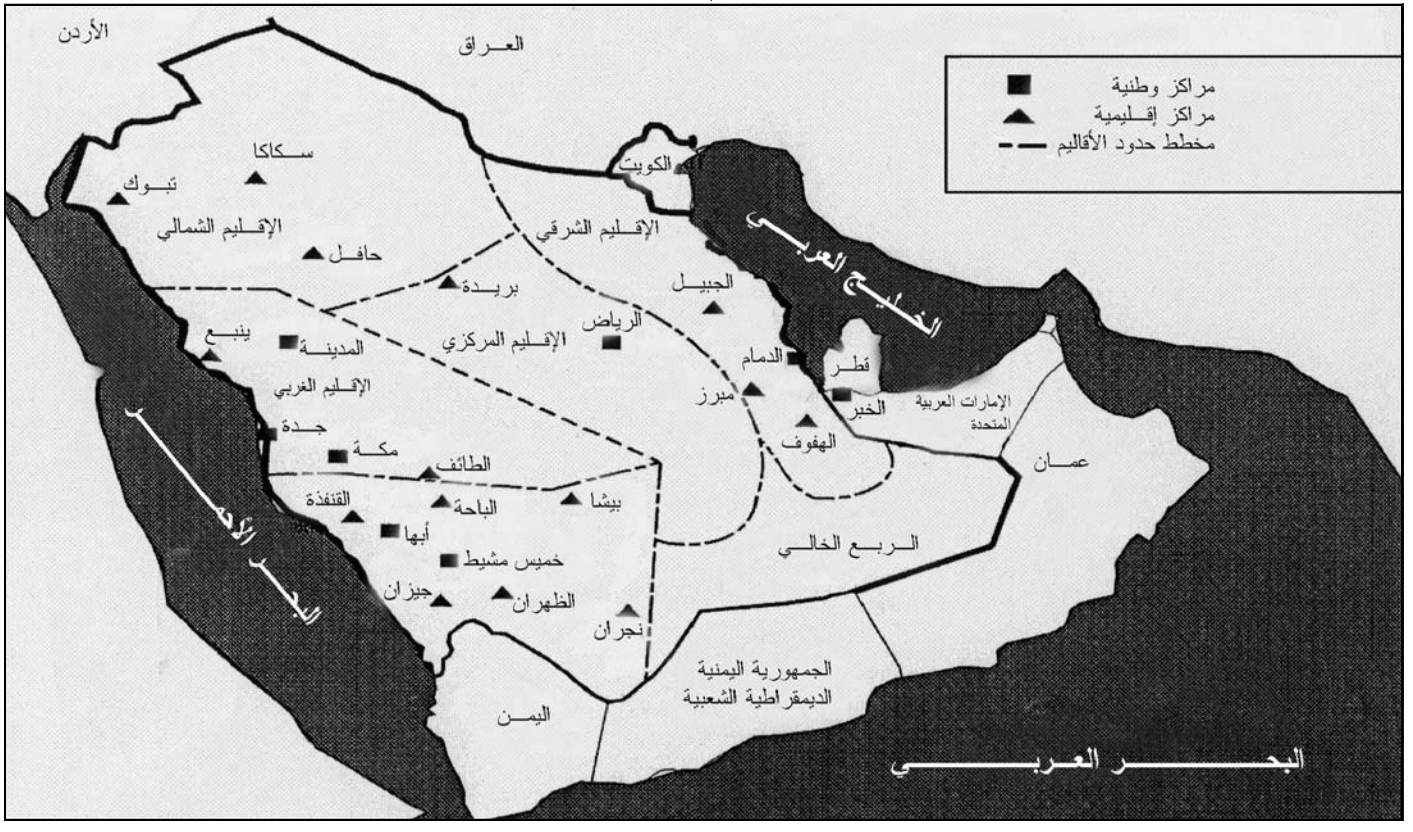

المصدر : Ministry of Planning, *The Third Development Plan* (Riyadh: [The Ministry], 1980).

الشكل رقم (١-٦)
مراحل تأسيس المملكة العربية السعودية

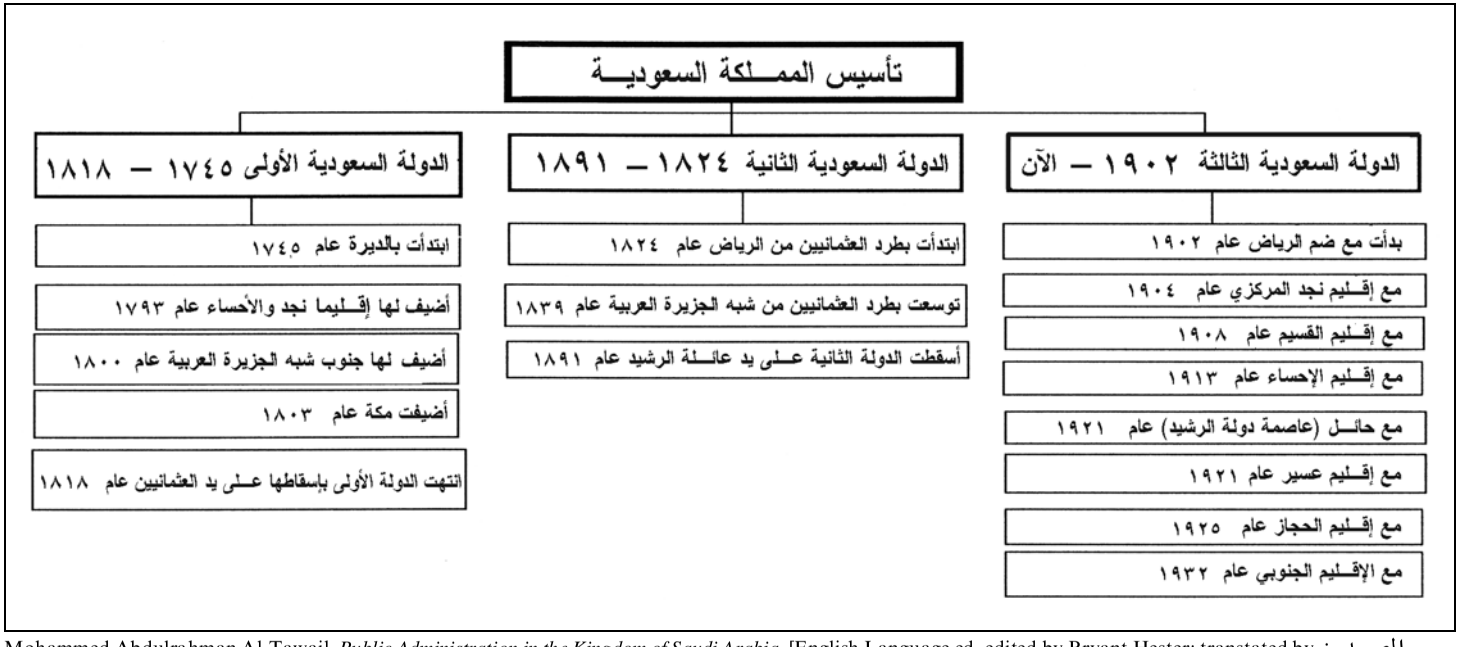

المصدر: Mohammed Abdulrahman Al-Tawail, *Public Administration in the Kingdom of Saudi Arabia*, [English Language ed. edited by Bryant Hester; transtated by Farid Abouda... [et al.] (Riyadh: Institute of Public Administration, 1995), p. 9.

ثامناً: منهج البحث وتصميمه

المقصود من هذه الدراسة أن تكون موجهه إلى موضوع محدّد أكثر منها استنزافه، أي أن الدراسة بشكل محدد هي لمتغيرية نظريات معينة من أجل اقتراح المعقول منها واختيار الاتجاهات المستقبلية المثمرة للأبحاث والنظريات.

١ ـ أسئلة البحث

هذه هي الأسئلة التي ستبحث:

أ ـ ما هي طبيعة نظام الخدمة المدنية السعودي؟

ب ـ كيف يتم اختيار ممثلي المناطق السعوديين للوزارات والوكالات المسؤولة عن تخطيط، تمويل، وإنجاز برامج التطوير الاقتصادية والاجتماعية؟

ج ـ ما هي العلاقة، إن وجدت، بين ممثلي المناطق في البيروقراطية السعودية ونموذج التوزيع المناطقي لعلانية الاعتمادات للتطور الاقتصادي والاجتماعي؟

د ـ كيفية العدالة للموارد الحكومية ضمن التوزيع المناطقي، وما هي العلاقة، إن وجدت، بين الموارد وممثلي البيروقراطية السعودية؟

٢ ـ منهج البحث

إن أهداف هذه الدراسة هي التحقق من بعض مظاهر التمثيل البيروقراطي السعودي، والتحقق من العلاقات بين الاختيار البيروقراطي السعودي وعدالة توزيع الموارد المناطقية لبرامج التطور الاجتماعية والاقتصادية. ولذلك، ستأخذ هذه الدراسة بعين الاعتبار تسع عشرة وزارة ووكالة حكومية مسؤولة عن التخطيط، والتمويل، وإنجاز مشاريع التطور الاقتصادي والاجتماعي. وستتحقق هذه الدراسة من كيفية اختيار كبار الموظفين العامين من بين السكان لهذه الوزارات والوكالات.

لأغراض الدراسة سيتم تقسيم هذه الوكالات إلى فئتين: اجتماعية واقتصادية.

تضم الفئة الاجتماعية المؤسسات التي تمول وتنجز البرامج المتعلقة بالتطور الاجتماعي. وفي هذه الفئة ستحقق الدراسة في وزارة الصحة، ووزارة التربية، والرئاسة العامة لتعليم الفتيات. هذه الخدمات تؤمن من قبل الدولة مجاناً. وتعني العدالة هنا أن الحاجة المتصلة بهذه الخدمة يجب أن تشبع هذه الرغبة بالخدمة؛ بمعنى آخر، يجب أن تكون كثافة عدد السكان المناسبة العامل المحدّد لدرجة خدمات المنطقة. وسيتم حساب ذلك عبر حساب معدل التلاميذ/ الأساتذة ومعدل عدد السكان/ الأطباء، بالإضافة إلى نسبة التوزيع المناطقي للأطباء والأساتذة.

يحدد معدل التلاميذ/ الأساتذة عبر قسمة عدد التلاميذ لكل مرحلة على عدد الأساتذة/ المعلمين لهذه المرحلة في كل إقليم. وستقابل وتقارن النتيجة بين المناطق لمعرفة إن كان هناك اختلاف بين المناطق. وإذا كان هناك اختلاف أظهرته الدراسة، فستتم دراسة علاقة هذا الاختلاف باختيار الموظفين الكبار في وزارة التربية والوكالات المسؤولة عن تخطيط وإنجاز برامج التطوير الاقتصادية والاجتماعية. العدالة هنا ستعني، كمثال، أن عدد التلاميذ يجب أن يحدد عدد الأساتذة المحدّدين للأقاليم.

لحساب معدل عدد السكان/ عدد الأطباء ستقسم الدراسة عدد السكان على عدد الأطباء في كل إقليم. والنتيجة، كما نسبة توزيع الأطباء، ستقارن وتقابل لتحديد إذا ما كانت المناطق تختلف في عدد ونسبة عدد الأطباء المحددين لتأمين العناية الطبية في كل إقليم. والاختلاف، إن وجد، يجب أن يفسر بالكثافة السكانية إذا أخذت العدالة بعين الاعتبار.

ستضم الفئة الاقتصادية المؤسسات التي تمول وتنجز برامج التطور الإقتصادي. بهذا الاعتبار، ستتحقق الدراسة من البنك الزراعي السعودي (SAAB) وبنك التسليف السعودي (SCB). هاتان المؤسستان تؤمنان القروض المجانية الطويلة ـ القصيرة ـ الأمد للمواطنين السعوديين. إن العدالة هنا يجب أن تعني أن توزيع الاستثمارات لهدف معين يجب أن يعكس التوزيع المناطقي للنشاطات المرتبطة بهذه الأهداف. وذلك يجب أن يعني أن أي اختلاف إن وجد بين المناطق بمقدار قرض لهدف معين أعطي لكل منها، يجب أن يفسر الاختلاف تبعاً لملاءمة هذا المنطقة لهذه الأهداف. مثال على ذلك، يجب أن تنال المناطق الزراعية الحصة الكبرى من القروض للنشاطات الزراعية. كما أن ملاءمة المناطق لقروض البنك الزراعي السعودي تحدد عبر المساحة الزراعية المتراكمة حتى عام ١٩٩٣ التي قسمت في المملكة تبعاً لقانون التقسيم المحلي عام ١٩٦٨. وبالنسبة إلى بنك التسليف السعودي، يجب أن تكون كثافة السكان العامل المحدد في الاختلاف، إن وجد، في مقدار القروض بين المناطق التي يجب أن تكون متساوية.

إن مركز هذه الدراسة هم أعضاء السلطة التنفيذية الكبار (المرتبة الحادية عشرة وما فوق)، لأنهم صانعو القرار المسؤولون عن تطوير السياسات العامة[٣٧]. وبما أن عددهم قليل نسبياً، أُخذ عدد السكان ككل بعين الاعتبار، والمعلومات عن مكان ولادتهم أخذت مباشرة من مكتب الخدمات المدنية.

(٣٧) Al-Awaji, «Bureaucracy and Society in Saudi Arabia;» Kenneth J. Meier and Lloyd G. Nigro, «Representative Bureaucracy and Policy Preferences,» *Public Administration Review*, vol. 36 (July-August 1976), and Al-Hamoud, Ibid.

أما المعلومات عن توزيع برامج التطوير الاقتصادية والاجتماعية، فقد أخذت مباشرة من كل وزارة ووكالة باستعمال إحصائياتهم السنوية (١٩٩٠ ـ ١٩٩٤) والتقارير السنوية لعملهم.

هذا وتستخدم الإحصائيات الموصوفة وتحديد السياسات لتحليل كل مؤسسة تبعاً لموقع موظفيها الكبار، وبرنامج مدخولها، والتوزيع المناطقي.

٣ ـ جمع المعلومات

لقد كان البحث المكتبي والمستندات الحكومية المصدر الأساسي لجمع المعلومات. لقد استخدمت المكتبات التالية: مكتبة جامعة آكرون؛ مكتبة جامعة الولاية كنت؛ مكتبة جامعة الولاية كليفلاند؛ المكتبة الثقافية السعودية الملحقة؛ مكتبة الملك عبد العزيز؛ مكتبة مؤسسة الخدمة العامة (في المملكة)؛ ومكتبات الوزارات المتعددة.

وكانت المستندات الحكومية المستخدمة هي المتعلقة بوظيفة البنية الحكومية السعودية، مثل: المراسيم الملكية، قوانين مجلس الوزراء، خطط التطوير، الإحصاءات السنوية، تقارير عمل الوزارات السنوية.

٤ ـ تنظيم الدراسة

قسمت الدراسة إلى خمسة فصول:

يحتوي **الفصل الأول** على المقدمة لأسئلة البحث، ومناقشة مغزى الدراسة، وتعريف المفاهيم، ومناقشة بحث علم المنهج، ومناقشة تنظيم الدراسة.

ويؤمن **الفصل الثاني** مراجعة الأدب. هذه المراجعة تتعامل مع المفاهيم المتعلقة بالتمثيل، والتمثيل البيروقراطي، والعدالة الاجتماعية، والتمثيل البيروقراطي السعودي.

ويصف **الفصل الثالث** ويحلل نظام الخدمة المدنية السعودي وكيفية اختيار البيروقراطيين السعوديين.

ويناقش **الفصل الرابع** وكالات شخصية مختلفة ودرجة تمثيلهم الديمغرافي (نسبة عدد السكان) لارتباطهم بتوزيع موارد التطوير الاقتصادي والاجتماعي.

أما **الفصل الخامس** والأخير فسيكون تلخيصاً للدراسة وما وجد فيها وسيقترح اتجاهات إضافية للأبحاث.

الفصل الثاني

مراجعـــــة الأدبيـــــات

الأدب المتعلق بهذه الدراسة هو من ثلاثة أنواع: المتعلق بنظرية التمثيل البيروقراطي، والمهتم بمفهوم العدالة الاجتماعية، والمتعلق بطبيعة البيروقراطية السعودية.

أولاً: مراجعة الأدبيات في البيروقراطية التمثيلية

١ ـ مفهوم التمثيل

إن مفهوم التمثيل، مع أنه من أقدم المفاهيم المستعملة وتمت مناقشته في الفلسفة السياسية، مفهوم غامض وملتبس. وعندما استعمل اليونانيون التمثيل أول الأمر كان هدفهم تحديد المشاركة (من التمثيل المباشر حيث كل «المواطنين» يشاركون الى التمثيل حيث فئة تشارك) أكثر من توسيعها[١]. وقد اختلف معنى التمثيل نتيجة الملكية المطلقة التي كانت في القرن السادس عشر، ليوسع التمثيل ويتحول من عدم وجود ممثلين إلى ممثلين مختارين. في ذلك الوقت، كان الممثلون محددين بهؤلاء الذين «تحسب» أصواتهم لمساعدة الملك لزيادة الضرائب للخزينة الملكية[٢]. أما الثورتان الفرنسية والأمريكية، فهما اللتان أعلنتا رسمياً أن جميع المواطنيين سواسية، وبتلك الوسيلة أرستا أسس النظريات لتوسيع قاعدة التمثيل تدريجياً لتصل إلى المرحلة الراهنة.

ليس تغيير المعنى هو الغموض الوحيد الذي تحويه الكلمة، فتفسيرها بعدة نظريات زاد من ذلك الغموض. لقد أشار توماس هوبس إلى التمثيل بطريقة شكلية. وهذه الإشارة عرفت التمثيل بأنه تفويض أو مسؤولية. ويعني التفويض، نسبة الى الطريقة الشكلية «أحداً فوض ليمثل . . . بينما الممثل أصبح مسؤولاً عن نتيجة العمل كما أنه فعله بنفسه»[٣]. من جهة أخرى، من ناحية المسؤولية، كثيراً ما يقال إن الممثل

---

(١) Heinz Eulau and Roger Gibbins, «Electoral Processes,» in: *Encyclopaedia Britannica*, vol. 6 (1981), p. 528.

(٢) المصدر نفسه، ص ٥٢٨.

(٣) Hanna Pitkin, *The Concept of Representation* (Berkeley, CA: University of California Press, 1967), p. 38.

يجب أن يستجيب لحاجات من يمثلهم وهو مسؤول فقط عن أعماله. كما ذكر مالكوم جويل أن «الممثل يجب أن يجيب الآخر عما يفعله»[٤].

لقد أغنى حنا بيتكين[٥] الأدب التمثيلي عبر التفرقة بين مفهومين إضافيين: الإنابة والتمثيل. ففي حالة «الإنابة»، ينوب الممثل كممثل أو وكيل عن الممثل عن موكله أو يمثل مكانه. أما «التمثيل»، تبعاً لبيكتين، فمن الممكن أن يكون تمثيلاً «وصفياً» أو «رمزياً». يعني التمثيل الوصفي أنه بسبب «كون الجمعية التشريعية منتدى لأي رأي تحويه الدولة، فمن الطبيعي والمنطقي اقتراح أن تتكون الجمعية من الممثلين الوصفيين الذين ينتمون الى كل مجموعات الرأي الموجودة في الدولة»[٦]. من جهة أخرى، يعني التمثيل الرمزي أن الممثل هو رمز.

يكون الفرد ممثلاً رمزياً إذا كان يدرك موقفه أو تلخص كينونته ضمن جمهور الناخبين (كمثالية العلم، أو الختم الرسمي، أو التاج بتمثيل الدولة)، أو يتقلّد منصباً يدرك بهذه الطريقة. في هذه الحالة، ليس الانتخاب ضرورياً لتأمين التمثيل الرمزي.

لقد نوقشت أيضاً الفكرة العامة عن مدى استقلالية الممثل، فمن جهة أولى هناك إدموند بروك وآخرون يجادلون بأن الممثل حر بالتصرف بالطريقة التي يجدها/ تجدها مناسبة وتخدم ناخبيه/ ناخبيها. بهذا المعنى يكون الممثل «الوصي» الذي يعرف أكثر من ناخبيه، فهو يمثل تنورهم ومصالحهم. ولكن ليس بالضرورة آراءهم، ويجب عليه أن يستخدم مهاراته ومعرفته ليخدم ناخبيه كما يرى ذلك مناسباً. ومن جهة أخرى، هناك من يرون أن الممثلين هم «مفوضون أو مندوبون»، ويجب أن يعكسوا وجهة نظر ناخبيهم وليس وجهه نظرهم.

في رأي بيتكين، لا يشرح التعريف التقليدي للتمثيل كيفية تصرف الممثل وما هو المتوقع منه. فهي لا تؤمن أن الممثلين يجب أن يعكسوا صورة الصفات الاجتماعية للعامة، لكن الممثل يجب أن «يمثل اهتمامات من يمثله من باب الاستجابة لهم»[٧].

---

(٤) Malcolm E. Jewell, «Legislator-Constituency Relations and the Representative Process,» *Legislative Studies Quarterly*, vol. 8 (August 1983), pp. 303-337.

(٥) Pitkin, Ibid.

(٦) A. Phillips Griffiths and Richard Wollheim, «How Can One Person Represent «Another?,» *Aristotelian Society*, vol. 34 (Suppl.) (1960), p. 187.

(٧) Pitkin, Ibid., p. 209.

وقد صرح بيرش بوجود ثلاثة أنواع من الممثلين[٨]: المفوض، المصغر، الرمز. في التمثيل التفويضي، يتصرف الممثل من مبدأ أنه وكيل مرشد للذين يمثلهم. وفي هذه الحالة من المتوقع من الممثل أن يحقق أهدافاً معينة، محددة من قبل موكليه، ونجاحه يقاس بدرجة تحقيقه هذه الأهداف. وفي التمثيل المصغر، يكون الممثل نسخة مصغرة عن مجموعته، يعكس كجسد المجموعة العامة التي يمثلها. أما في التمثيل الرمزي، فيكون الفرد ممثلاً رمزياً إذا عاينه الآخرون كممثل أو نائب عن كيانهم.

لقد أوضح جون هيندرا أن أقطاب النقاش حول التمثيل ينقسمون إلى قسمين[٩]: القسم الأول هم الذين يشدّدون على الوسيلة، والآخرون هم الذين يهتمون بالنتيجة. وهؤلاء الذين يهتمون بالوسيلة يؤمنون بأنه طالما اتبعت الطريقة الديمقراطية، فإن الناتج يظل مقبولاً مهما كان[١٠]. أما الذين يركّزون على النتيجة فإنهم يؤمنون بأن عملية الاختيار يمكن ألا تكون وثيقة الصلة بالموضوع المناسب طالما أن الممثل يعمل لمصلحة المجموعة الشرعية[١١].

وعادة ما يظهر أن الديمقراطية المباشرة مستحيلة مع الكثافة السكانية الحالية، ونوع حكومات القرون الوسطى لا يمكن أن تعمل بإعطائها تعقيدات ومشاكل اليوم. هذا يترك نوع التمثيل الحكومي، كما يراه الأكثرية، أفضل خيار للحكم. والبعض يريد توسيع التمثيل ليشمل البيروقراطية الحكومية.

٢ ـ البيروقراطية التمثيلية

كلما أصبحت البيروقراطية أكبر، ومرئية أكثر، وذات قوة أكبر، اهتم المنظرون

---

(٨) A. H. Birch, *Representation*, Key Concepts in Political Science (New York: New York Press; London: Pall Mall Press, 1971).

(٩) John Hindera, «Representative Bureaucracy: Are Active and Passive Representation Linked?,» (Ph. D. Dissertation, University of Houston, 1990).

(١٠) Philips Cutright, «National Political Development: Its Measurement and Social Correlates,» in: Nelson W. Polsby, Robert A. Dentler and Paul A. Smith, *Politics and Social Life; an Introduction to Political Behavior* (Boston, MA: Houghton Mifflin, [1963]); Anthony Downs, *An Economic Theory of Democracy* (New York: Harper, [1957]), and Robert Alan Dahl, *A Preface to Democratic Theory*, Charles R. Walgreen Foundation Lectures ([Chicago]: University of Chicago Press, [1956]).

(١١) John Dewey, *The Public and Its Problems* (New York: H. Holt and Company, [1927]); James Hogan, *Election and Representation* ([Cork, Ire.]: Cork University Press, 1945), and Joseph Tussman, *Obligation and the Body Politic* (New York: Oxford University Press, 1960).

أكثر بكيفية التعامل مع جسم غير منتخب أصبح نتيجة قوته الاستنسابية من أقوى المراكز لصنع السياسات[١٢].

عادة ما ترد نظرية البيروقراطية التمثيلية إلى جون كينغسلي ناقد البيروقراطية البريطانية لأنها لا تمثل الاهتمامات المتعددة للفئات الاجتماعية المختلفة للمجتمع البريطاني. إن البيروقراطية التمثيلية، تبعاً لرأيه وتفسيرها العادي، تأخذ بالحسبان القيم والأراء المختلفة لمختلف الطبقات الاجتماعية. لقد ارتكز تحليله على اعتقاده أن البيروقراطية «هي آلة مناسبة ومفيدة لحكم الطبقات، وقوتها تجذرت في تلك الحقيقة. . . كما في روح الشعب والنظام» [١٣]. لقد أرست رؤية كينغسلي الانطلاقة الأولى لـ «عكس صورة التمثيل» لأسلوب التفكير.

وقد جادل نورتون لونغ أنه بسبب زيادة القوة المتمتعة بها، فإن البيروقراطية بحاجة الى ديمقراطية أكثر لجعلها تمثيلية لعامة السكان. تبعاً للونغ، تعتبرالبيروقراطية الامريكية تمثيلية أكثر من الكونغرس (مجلس الشيوخ) بسبب تطويع عملياتها، بجلبها الناس من شريحة كبرى من المرجعيات والمتطوعين والمتخصصين بطرق ما، بحيث يكونون ممثلين أكثر من الناخبين المختصين الذين هم في الحقيقة الممثلون المطلقون لكل الشعب أكثر من الكونغرس. وأكثر من ذلك نادى باعتماد البيروقراطية كفرع خامس من الحكومة.

ـ من الممكن جعل البيروقراطية جزءاً حيوياً من البنية الوظيفية للديمقراطية.

ـ نظرية بنائنا تحتاج إلى معرفة وفهم إمكانية وعمل الفرع الرابع والكبير للحكومة، بأخذها المكان الشرعي إلى جانب الرئيس، والكونغرس، والمحاكم[١٤].

لقد استعمل بول فان ريبر مصطلح «التمثيل البيروقراطي» ليصف فكرته عن البيروقراطية الأمريكية. وكان جدله أنه في مجتمع ديمقراطي ذي تعددية، من الممكن للبيروقراطية التمثيلية أن تخدم كقاعدة الحكم للخدمة المدنية الأمريكية ومستقبلها. لقد

---

(١٢) Harry Kranz, *The Participatory Bureaucracy: Women and Minorities in a More Representative Public Service* (Lexington, MA: Lexington Books, 1976); Theodore J. Lowi, *The End of Liberalism: The Second Republic of the United States*, 2nd ed. (New York: Norton, 1979); David Nachmias and David H. Rosenbloom, *Bureaucratic Government USA* (New York: St. Martin's Press, 1980); Kenneth J. Meier, *Politics and the Bureaucracy: Policymaking in the Fourth Branch of Government*, 2nd ed. (Monterey, CA: Brooks/Cole Pub. Co., 1987), and Richard H. Hall, *Organizations: Structures, Processes, and Outcomes*, 5th ed. (Englewood Cliffs, NJ: Prentice Hall, 1991).

(١٣) J. Donald Kingsley, *Representative Bureaucracy: An Interpretation of the British Civil Service* (Yellow Springs, Ohio: Antioch Press, 1944), p. 281.

(١٤) Norton Long, «Bureaucracy and Constitutionalism,» *American Political Science Review*, vol. 46 (1952), p. 818.

آمن أنه «إذا كان بمقدورنا المحافظة على مثالية التمثيل في مجموعة قوانيننا المدنية، فإنه بإمكاننا التحكم أكثر بمصدر التصرفات البيروقراطية كنوع من الثيرموستات (المعدل للحراة) الداخلي»[١٥].

وقد اقترح تشارلز غيلبرت[١٦]استعمال البيروقراطية كميكانيكية سيطرة غير رسمية لواجبات البيروقراطي. وآمن أن البيروقراطية تخدم أكثر عبر الاستجابة والمرونة للشيء أكثر من مسؤولية التسلسل الهرمي.

كما فرق فردريك موشر، بتحليله فكرة البيروقراطية التمثيلية، بين نوعين من التمثيل: التمثيل الفعال وغير الفعال. لقد ناقش أن التمثيل غير الفعال سيساعد ويسهم في المجتمع الديمقراطي بتأمينه بيروقراطية منوعة ومستقلة القيم، ولكن التمثيل الفعال سيمثل تهديداً للديمقراطية، لأن «قوة مصالح المجموعات الخاصة المختلفة داخل الإدارة هي بشكل ضخم غير عادلة، وإصدار أي قوانين تدنو من العدالة بينهم ستكون تقريبا مستحيلة»[١٧].

وجادل مارتن ألبرو[١٨] بأن تطويع الإجراءات هي التي تخلق الاستجابة أو عدمها للبيروقراطية. ونقاشه كان أنه حتى لو أنجز البيروقراطيون تعهداتهم القانونية، يمكن أن تخفق الاستجابة لهم. وليستجاب لهم، يجب أن يتصل البيروقراطيون مع العامة عند صياغة وإنجاز السياسة العامة. هذا الاتصال ودفق المعلومات يعتمد على الثقافة المتقاسمة والفهم المشترك الذي يمكن تحقيقه فقط اذا كان البيروقراطيون متحدّرين من كل فئات المجتمع.

ودرس دنيس ل. دريسانغ العلاقة بين التمثيل المناطقي في البيروقراطية الزيمبابوية ومتابعة المصالح المناطقية، فاستنتج أن «الدليل الزيمبابوي يشير إلى المجموعة الإثنية التي لا يمكنها الاعتماد على التمثيل في البيروقراطية كمصدر فعال لمصالح مجموعة المتابعة»[١٩].

---

(١٥) Paul van Riper, *History of the United States Civil Service* (Evanston, IL: Row, Peterson, [1958]), p. 558.

(١٦) Charles Gilbert, «The Framework of Administrative Responsibility,» *Journal of Politics*, vol. 21 (1959).

(١٧) Frederick C. Mosher, *Democracy and the Public Service*, Public Administration and Democracy (New York: Oxford University Press, 1968), p. 15.

(١٨) Martin Albrow, *Bureaucracy*, Key Concepts in Political Science (London: Pall Mall; New York: Praeger, 1970).

(١٩) Dennis L. Dresang, «Ethnic Politics, Representative Bureaucracy and Development Administration: The Zambian Case,» *American Political Science Review*, vol. 68, no. 4 (1974).

لقد صرح فرانك ثومبسون ما يلي: «في الوقت الراهن لا يوجد إجماع على معنى البيروقراطية التمثيلية»[٢٠]. وللتعامل مع مشكلة التعريف، فرق بين ثلاثة أنواع من البيروقراطية التمثيلية: الديمغرافية (الدراسة الإحصائية للسكان)، والمبدئي، والواقعي. يركز التمثيل الديمغرافي على تمثيل الصفات الديمغرافية للمجتمع؛ ويركز التمثيل المبدئي على تمثيل القيم الاجتماعية للمجتمع؛ والتمثيل الواقعي يركز على التصرف الحقيقي للبيروقراطيين أو مردود السياسات. وأضاف ثومبسون أنه بينما «التمثيل الديمغرافي البيروقراطي هو أيضا تمثيل مبدئي يؤمن المنافع»، فإن «التمثيل الواقعي للمجموعات الإثنية بواسطة البيروقراطية يورث المشاكل المحتملة. كما أن التوتر الداخلي والتعارض داخل البيروقراطية [و] . . . يعجلان الضغط والنزاع في داخل المجتمع»[٢١].

وقد نادى هنري كرانز بـ «المشاركة البيروقراطية» لخلق فرصة لكل المجموعات لتشارك في عملية صنع السياسة. إن المشاركة البيروقراطية، في رأيه «تزيد مرغوبية العدالة الاجتماعية، والإصرار على أن الأقلية نفسها يجب أن تمثل داخل البيروقراطية لأنه من الصحيح والعادل أن تكون هناك»[٢٢].

كما صرح دوايت والدو[٢٣] أن التمثيل الحكومي في أحسن حالاته يجب أن يشمل البيروقراطية التمثيلية بعكسه المكوّنات الاجتماعية للمجتمع في ما يتعلق بالطبقات، والجغرافيا، والأعراق.

وقد حلل ز. أ. دودا التطور التاريخي في البيروقراطية النيجيرية العامة والسياسة العامة. وأشار الى أن كينغسلي، خلال خدمته كمستشار للحكومة الفدرالية النيجيرية في أواخر الخمسينيات وأوائل الستينيات، اقترح تكييف « نظام تطويع الكوتا (الحصة النسبية)». وقد تم تبنّي اقتراحه للتطويع في الجيش. والنتيجة تبعاً له، كانت «مناقضة للعقل، فاتخذت [الكوتا] تهديداً للوحدة الوطنية والتكامل التي كان منوياً تحقيقها»[٢٤].

---

(٢٠) Frank J. Thompson, «Minority Groups in Public Bureaucracies: Are Passive and Active Representation Linked?,» *Administration and Society*, vol. 8, no. 2 (1976), p. 578.

(٢١) المصدر نفسه، ص ٦٠٠.

(٢٢) Kranz, *The Participatory Bureaucracy: Women and Minorities in a More Representative Public Service*, p. 18.

(٢٣) Dwight Waldo, «Development of Theory of Democratic Administration,» *American Political Science Revie*w, vol. 46, no. 2 (1952), pp. 82-103.

(٢٤) Z. A. Dauda, «Representative Bureaucracy and Public Policy-making in Nigeria,» (Ph. D. Dissertation, University of Liverpool, 1987), p. I.

كما اقترحت هذه الأمثلة، فإن الأدب النظري حول التمثيل البيروقراطي هو حقيقي. وقد قدر هذا الأدب مؤخراً عبر تنوع المنشورات[٢٥]. بالعموم، وصل الأدب إلى نتائج متداخلة.

يؤمن البعض أن نظرية التمثيل البيروقراطي لا تفسر كيفية التمثيل؛ وبعيداً عن ذلك، هي «غير ملائمة كنظرية معيارية للسيطرة السياسية ونظرية تجريبية للواقع»[٢٦]. وتدعم هذه النظرة العامة أحياناً عبر الجدل أن الاشتراكية منهجية متتابعة، وعند انضمام البيروقراطيين الى الوكالة سيواجهون بحقائق اجتماعية جديدة، وسيعاد تأهيلهم إجتماعياً ليتناسبوا مع الفئات الإجتماعية التي سيعرفون بها[٢٧].

ويناقش آخرون أن البيروقراطية يجب أن تعكس ديمغرافية المجتمع لتؤكد وجهات النظر المتعددة وتأخذها بعين الاعتبار عند صياغة وإنجاز السياسات العامة[٢٨].

---

(٢٥) المصدر نفسه؛ Thomas Martinez, «Institutional and Hispanic Public Administrator Role Expectations Relative to Administrative Representation: Role Consensus and Role Conflict,» (Ph. D. Dissertation, University of Southern California, 1987); Tae-Kwon Ha, «Test of Three Selection Models: The Case of the Korean Senior Civil Service,» (DPA Dissertation, University of Georgia, 1988); William Lewis, «Toward Representative Bureaucracy: An Assessment of Black Representation in Police Bureaucracies,» (Ph. D. Dissertation, New York University, 1988); Hindera, «Representative Bureaucracy: Are Active and Passive Representation Linked?;» Pan Kim, «Toward Representative Bureaucracy: A Trend Analysis of the Korean Civil Service,» (Ph. D. Dissertation American University, 1990); Omer El-Hassan, «Representative Bureaucracy and Public Responsiveness in the Sudan,» (Ph. D. Dissertation, University of Mississippi, 1994), and Kyung Kwon, «Representative Bureaucracy: An Empirical Study of Demographic and Attitudinal Representativeness in the Korean Bureaucracy,» (Ph. D. Dissertation, University of Akron, 1995).

(٢٦) Kenneth J. Meier and Lloyd G. Nigro, «Representative Bureaucracy and Policy Preferences,» *Public Administration Review*, vol. 36 (July-August 1976), p. 467.

(٢٧) المصدر نفسه؛ Joel D. Aberbach, Robert D. Putnam and Bert A. Rockman, *Bureaucrats and Politicians in Western Democracies*, with the Collaboration of Thomas J. Anton, Samuel J. Eldersveld and Ronald Ingleh (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1981); Samuel Eldersveld [et al.], *The World of Dutch Elite's: Images of MPs and Higher Civil Servants* (Ann Arbor: University of Michigan Press, 1981); Ezra N. Suleiman, ed., *Bureaucrats and Policy Making: A Comparative Overview* (New York: Holmes and Meier, 1984), and Brian Cook, «The Representative Function of Bureaucracy: Public Administration in Constitutive Perspective,» *Administration and Society*, vol. 23, no. 4 (1992).

(٢٨) David H. Rosenbloom and Jeannette C. Featherstonhaugh, «Passive and Active Representation in the Federal Service: A Comparison of Blacks and Whites,» *Social Science Quarterly*, vol. 57 (1977), pp. 873-882; David Rosenbloom and Douglas Kinnard, «Bureaucratic Representation and Bureaucrats' Behavior: An Exploratory Analysis,» *Midwest Review of Public Administration*, vol. 11 (1977), pp. 34-42; Samuel Krislov, *Representative Bureaucracy* (Englewood Cliffs, NJ: Prentice-Hall, [1974]), and Samuel Krislov and David H. Rosenbloom, *Representative Bureaucracy and the American Political System* (New York: Praeger, 1981).

وهناك مجموعة ثالثة تقلق من أن البيروقراطية التمثيلية تشكل تهديداً للديموقراطية والمجتمع، خاصة إذا كانت تمثيلاً فعالاً؛ والمقصود بذلك أن الممثلين يدافعون عن مصالح الناخبين[٢٩].

وتتركز الجهود لزيادة مجموعة الممثلين تدريجياً بشكوى أن الحكومة على العكس من الممكن أن تتجاهل اهتمامات المجموعات التحت ـ تمثيلية عند صياغة وإنجاز البرامج، بينما من الممكن أن تتوصل إلى العدالة.

ثانياً: مراجعة أدبيات العدالة الاجتماعية

تعرف العدالة «نظرة الإدارة لمعاملة الأفراد بطريقة عادلة تبعاً لأهلية كل منهم، وأن يحصل كل منهم على ما يستحق»[٣٠].

صرح دوايت والدو أن إعلان المساواة كان مركزياً بالنسبة الى الإدارة العامة الحديثة. وقد تحقق مما يلي:

لم تكن أكثر الأفعال الحكومية في الولايات المتحدة تتميز بالبساطة، لكن بالضخامة والخشونة أيضاً. وأكثر الأفعال الحكومية وجهت الى تحقيق العدالة؛ لكن المفارقة كانت أن أفعالاً مثل إستيعاب الأمن والنظام كانت في أحيان متعددة «قسرية وغير حساس»[٣١].

لقد رسخ مبدأ العدالة الاجتماعية في صياغة وإنجاز السياسة العامة عبر الإدارة العامة الحديثة[٣٢]؛ وإنتفع به في هذا الميدان في الربع الأخير من هذا القرن. إن الهدف هو أن العدالة الاجتماعية يجب أن تكون مهمة كالفعالية والاقتصاد في جلب الخدمات والحاجات العامة.

---

(٢٩) Mosher, *Democracy and the Public Service;* Thompson, «Minority Groups in Public Bureaucracies: Are Passive and Active Representation Linked?,» and Dauda, «Representative Bureaucracy and Public Policy-making in Nigeria».

(٣٠) Elsie B. Adams, Frank Marini and Darrell Pugh, «Teaching Social Equity in a Diverse Society: The Merchant of Venice,» in: Charles T. Goodsell and Nancy Murray, eds., *Public Administration Illuminated and Inspired by the Arts* (Westport, CT: Praeger, 1995), p. 190.

(٣١) Dwight Waldo, «Development in Public Administration,» in: Frederick S. Lane, ed., *Current Issues in Public Administration* (New York: St. Martin's Press, 1978), p. 543.

(٣٢) Frank Marini, ed., *Toward a New Public Administration; the Minnowbrook Perspective*, Chandler Publications in Political Science (Scranton: Chandler Pub. Co. [1971]), and H. George Frederickson: «Social Equity and Public Administration,» *PAR*, vol. 34, no. 1 (1974); *New Public Administration* (University, Ala.: University of Alabama Press, 1980), and «Public Administration and Social Equity,» *PAR*, vol. 50, no. 2 (1990).

وقد أشار ستيفن شيتوود إلى أن الحكومات تتحكم بالمصادر الكبرى التي تمكنهم من تحقيق فوائد أو تعذيب مواطنيهم عبر تحكمهم بتوزيع الفوائد العامة:

لذلك، بينما مسؤولية الإنفاق وفعالية العمليات ستستمر بكونها الاعتبار الأول للمسؤولين الحكوميين، يجب أن يكون مبدأ توزيع الخدمات العامة الأساس المعياري لاتخاذ القرارات العامة. نتيجة لذلك، فإن قياس العدالة الاجتماعية يجب أن يترافق مع زيادة مقياس الفعالية من أجل تحديد الكفاية للخدمات العامة(٣٣).

وقد حدّد شيتوود طريقتين لإخضاع العدالة الاجتماعية لتحقيق الخدمات العامة: العدالة الأفقية والعمودية:

العدالة العامودية تتضمن المجهود لاستنباط الأساس المنطقي لتوزيع الخدمات بين الأفراد الذين يمتلكون درجات أقل أو أكثر من الصفات الشخصية المختلفة أو المميزة. لتوسيع تطوير هكذا معدل والإجماع عليه، يجب أن يتم تعليم العدالة الاجتماعية العامودية حتى تتحقق. وترد العدالة الأفقية إلى المعاملة العادلة للأفراد. فهي تتطلب من كل الأفراد الذين يمتلكون الصفات المحددة نفسها أن يحصلوا على الخدمة العامة المحددة نفسها(٣٤).

وقد أشار لويس وايز إلى أن العدالة الاجتماعية في نظام الخدمة المدنية هي ملائمة على الأقل لثلاث أرضيات: **الأولى**، أن الوظائف الحكومية تقدم مكافآت مالية تؤثر في مستوى حياة الأفراد. **الثانية**، أن المكافآت الجوهرية هي استثنائية لقطاع التوظيف العام. وقد استشهدت بجدال راوول من أن فهم النفس هو مدخل للشعور بالمسؤولية للموظف العام. **الثالثة**، أن المشاركة في البيروقراطية العامة تؤمن فرصة للتمثيل السياسي المستقل(٣٥).

ويفترض الأدب السابق أن التمثيل البيروقراطي (أو النقص من ذلك) يمكن أن يشوّه مردود السياسة العامة التي يمكن أن تتوصل الى المساواة.

---

(٣٣) Stephen Chitwood, «Social Equity and Social Service Productivity,» *PAR*, vol. 34, no. 1 (1974), p. 30.

(٣٤) المصدر نفسه، ص ٣٣ ـ ٣٤.

(٣٥) Lois Wise, «Social Equity in Civil Service,» *Public Administration Review*, vol. 50, no. 5 (1990), p. 567.

ثالثاً: مراجعة أدبيات الإدارة العامة السعودية والبيروقراطية التمثيلية

على عكس توفر الأدب الفائض عن الإدارة العامة في الولايات المتحدة الأمريكية، يعتبر تيسّر هكذا أدب في المملكة السعودية محصوراً الى أبعد حد. فهو يتألف حصراً من أطروحات أنتجها السعوديون الذين أتموا دراستهم الجامعية في الخارج، والأكثر في الولايات المتحدة، فهناك في المملكة فقط مجلتان دوريتان تنشران عمل المثقفين في ميدان الإدارة العامة: **الأولى** تدعى **الإدارة العامة**، ينشرها فصلياً معهد الإدارة العامة. **الثانية** تدعى **الاقتصاد والإدارة** تنشرها جامعة الملك عبد العزيز. في المجمل هذه الدوريات لا تنشر أبحاثاً للإدارة العامة التي لها صلة بالموضوع الحالي.

وللتعامل مع البيروقراطية السعودية يجب مناقشة نظام الخدمة العامة (النظام الشخصي)، ففي عام ١٩٧١ قدم نظام الجدارة والاستحقاق كمقياس لاختيار الموظفين العامين. ومنذ ذلك الوقت كان يفترض اختيار البيروقراطيين تبعاً لمؤهلاتهم، بينما الأدب المتعلق بالموضوع يورد أن هذه ليست الحال دائماً.

من الدراسات الأولى المتعلقة بالموضوع واحدة أجراها إبراهيم العوجي الذي درس صفات البيروقراطيين السعوديين. لقد جادل أن البيروقراطيين يتأثرون بالقيم التقليدية. وأضاف أن مثل هذا التأثير يقود البيروقراطيين إلى أن يتصرفوا بازدواجية لإرضاء قيمهم الاجتماعية من جهة، وواجباتهم الرسمية من جهة أخرى. وانتقد كذلك نظام الاختيار الشخصي، مشيراً إلى أنه تم التلاعب به من قبل المسؤولين[٣٦]. كما إن بحث منيرة الرواف جاء داعماً للعوجي، فتبعاً لها، تؤدّي «الصداقات الشخصية أو الارتباطات العائلية دوراً في اختيار الموظفين وترقيتهم»[٣٧]. وقد وصف آخرون سبب المشكلات التي يواجهها النظام الشخصي السعودي بأنه الانسلاخ الثقافي، بسبب تأثر النظام بالثقافة الغربية[٣٨]. لقد أكدت ذلك ملاحظات الطواطي، وأحمد الحمود الذي أضاف في دراسته النقدية المفصلة عن نظام الخدمة المدنية

---

(٣٦) Ibrahim Al-Awaji, «Bureaucracy and Society in Saudi Arabia,» (Ph. D. Dissertation, University of Verginia, 1971).

(٣٧) Monirah Rawaf, «Women in Public Administration in Saudi Arabia: The Need for Reform,» (Ph. D. Dissertation, University of Bath, UK, 1989), p. 202.

(٣٨) Ahmed Tawati, «The Civil Service of Saudi Arabia: Problems and Prospects,» (Ph. D. Dissertation, West Virginia University, 1976).

السعودي، أن «الإخضاع الشامل الذي يدمج في حساب تفاعل القيم الاجتماعية مطلوب بإلحاح»[٣٩].

إن الدراسة الوحيدة التي وجدت خلال دراسة البحث الحالي وطرحت السؤال عن البيروقراطية السعودية كانت للعوجي[٤٠] ومالك الشيحا[٤١].

في هذه الدراسة، أخذ العوجي عينة من ٢٧١ مسؤولاً حكومياً. وقد كشفت دراسته أن ٦١ بالمئة من البيروقراطيين الكبار يأتون من نجد، و٢٨ بالمئة من الحجاز. وبالاستناد إلى مناقشته صفات البيروقراطيين السعوديين كمتأثرين بالقيم الإجتماعية (روابط أسرية . . . إلخ)، والفساد (محاباة الأقارب بالتوظيف، المحسوبيات . . . إلخ)، قدّر أن التمثيل غير المتكافئ سينتج توزيعاً غير منصف لخدمات الحكومة بين المناطق، ولكنه لم يشر إلى نظام العيّنات الذي استعمله، ولا إلى معدل الاستجابة لاستماراته.

من وجهة نظر الدراسة الحالية، كان استنتاج العوجي مبالغاً فيه، لأن استنتاجه يدل على أن التمثيل البيروقراطي السعودي غير متكافئ، على الرغم من أنه في الوقت نفسه يعتبر تمثيلاً فعالاً. وذلك يعني أن البيروقراطيين السعوديين كانوا يضغطون من أجل ناخبيهم (المنطقة التي أتوا منها) من دون توجيه أي سؤال مباشر أو غير مباشر بخصوص ولائهم للأمة أو المنطقة . . . إلخ.

لذلك، مع أن العوجي يملك نتيجة محددة عن التمثيل المناطقي المشوّه، فإن دراسته لا تعطي أساساً قوياً لاستنتاجه.

وقد قارن الشيحا بين التمثيل البيروقراطي في الولايات المتحدة والسعودية، واستعمل ثلاث مؤشرات للتمثيل البيروقراطي: المسؤولية، الاستجابة، وما يمكن التنبؤ به. وقد جادل أن البيروقراطي السعودي مطمئن على أدائه بسبب عدة عوامل:

١ ـ التجانس الاجتماعي (أشار الى ذلك، على عكس المواطنين الأمريكيين، فكل المواطنين السعوديين عرب ومسلمون).

---

(٣٩) Ahmed Al-Hamoud, «The Reform of the Reform: A Critical and Empirical Assessment of the 1977 Saudi Civil Service Reform,» (Ph. D. Dissertation, University of Pittsburgh, 1991), p. v.

(٤٠) Al-Awaji, «Bureaucracy and Society in Saudi Arabia».

(٤١) Malik Al-Shiha, «Representative Bureaucracy in Two Countries,» (MPA Thesis, California State University, 1984).

٢ ـ البيروقراطي السعودي مسؤول أمام الملك ويحق للشعب أن يشكوه إليه.

٣ ـ البيروقراطية السعودية مستجاب لها لأنها ناجحة (جادل أن تطورها الناجح دليل على الاستجابة لها، ومنذ «قصة نجاح التطور السعودي الكبير»، فإن البيروقراطي السعودي مستجاب له)[٤٢].

٤ ـ البيروقراطية السعودية ممكن التنبؤ بها (لذلك فهي مسؤولة، وضمنياً ممثلة) لأنها تحوي الحد الأدنى من الحذر الإداري.

٥ ـ البيروقراطية السعودية تعزز النظام والتقدم.

وبحسب تفسيره هذه العوامل، استنتج الشيحا أن البيروقراطية السعودية هي بيروقراطية تمثيلية.

من جهة البحث الأدبي عن التمثيل البيروقراطي، يعتبر تعريف الشيحا عن «التمثيل البيروقراطي « خاصاً. وهو لا يرتبط مباشرة بالسؤال العام في الأدب عن التمثيل البيروقراطي. وأكثر من ذلك، من أجل السؤال المحدد بالبحث هنا، فإن دراسة الشيحا لا ترتبط مباشرة بموضوع التمثيل المناطقي أو العلاقة بين التوزيع المناطقي للبيروقراطيين السعوديين والتوزيع المناطقي للمصادر في المملكة.

في المجمل، إن التمثيل هو مفهوم سياسي قديم. وهو يستعمل لاستبدال الحكم المباشر. والعلماء، بمحاولتهم تعريفه (المشرعون عادة يرجعونه إلى الممثلين المنتخبين)، ووجهوا بعدة مناظرات:

ـ أحدها يهتم بدور الممثل: هل هو/ هي مفوض أو مستقل؟

ـ آخر يهتم بالعملية بحد ذاتها: هل هي وسيلة أم غاية؟

ـ ثالث يهتم بالجسم التمثيلي كمؤسسة؛ هل يجب أن تعكس السياسة العامة أو حرية الجسم الانتخابي بغض النظر عن المداخيل أو التركيب؟

بينما هناك إجماع عام في «الديمقراطيات» الغربية على أن الانتخاب الحر للممثلين هو الطريقة الأفضل لإحراز السلطة العامة للحكومة.

في منتصف القرن العشرين، أدت المطالبة بخدمات حكومية أكبر الى زيادة البيروقراطية ودورها. ويشير بعض العلماء في هذا الحقل إلى أن زيادة هذا الدور في المطالبة بالبيروقراطية يعكس السياسة العامة؛ وبكلمات أخرى، يجب أن تمثل جغرافياً

(٤٢) المصدر نفسه، ص ٦٢.

(بالافتراض المعتاد أن هذا يمكن أن يؤدي الى أن تكون فعلياً ممثلة). فقد كان يرتكز هدفهم على تأكيد العدالة الاجتماعية من بين أشياء أخرى.

لقد جرى تحديت فكرة البيروقراطية التمثيلية عبر فكرتين أساسيتين: **الأولى**، أنها يمكن أن تؤدي إلى تمثيل فعال، وهذا بدوره يمكن أن يهدد الديمقراطية والمجتمع. **الثانية**، أن خلفية البيروقراطي لا تؤثر في المدخول. هذه الدراسة تهتم بالنقطة الثانية، وذلك لرؤية إذا كانت تركيبة البيروقراطية تعزز مدخولها.

وسيشرح الفصل التالي طبيعة نظام الخدمة المدنية، كما سيدرس بعض الوكالات السعودية لمعرفة ما إذا كانت تعكس المناطق العامة السعودية؛ وفي فصل لاحق ستحلل مداخيل بعض الوكالات للتأكد من وجود مثال رابط بين التركيبة البيروقراطية لهذه الوكالات ومداخيل السياسات.

الفصل الثالث

البيروقراطيـــة السعوديـــة
ونظـام الخدمـة المدنيـة العامـة

سيبحث هذا الفصل في طبيعة وتطور نظام الخدمة المدنية السعودي وإلى أي درجة تعكس البيروقراطية السعودية المسؤولة عن التخطيط، والمالية، وإنجاز برامج التطوير الاقتصادية والاجتماعية، التعداد السكاني السعودي بالرجوع إلى إقليم الولادة .

اجتازت البيروقراطية السعودية عدة تغييرات بنيوية ووظيفية لمجاراة الحاجات الاقتصادية والاجتماعية. وقد عرف البعض هذه التغييرات بـ «المراحل الأساسية الثلاث»[١]. امتدت المرحلة **الأولى** من عام ١٩٠٢ إلى عام ١٩٥٣، وكانت هذه مرحلة تأسيس المملكة. في هذه المرحلة كانت المناطق، عدا الحجاز، يحكمها حاكم يشرف على حكام المدن والقرى في إقليمه. وكان هناك ثلاثة موظفين حكوميين: حاكم، وقاض، وأمين صندوق (الخازن)، في كل مدينة.

لقد كان حكام المناطق يمثلون الملك ومسؤولين عن حفظ النظام والأمن في أقاليمهم، كما كانوا يديرون الشؤون العامة، ويجمعون الصدقات من الإنتاج الزراعي والماشية. وكان يساعد الحكام مجموعة من المخلصين الذين يعملون كحراس ومساعدين. وقد مثّل حكام المدن والقرى حكام المناطق. وكانت الوظيفة الأساسية لحكام المدن والقرى تأمين الأمن والنظام اللذين كانا من ضمن سلطتهم القضائية.

وكان دور القضاة التأكد من تنفيذ قانون الشريعة وحل الخلافات بين المواطنين تبعاً للشريعة.

أما الخزان، فكانت مسؤوليته محصورة بحساب، وفوترة، وجمع الحصة الحكومية من الصدقات من الإنتاج الزراعي والماشية، وإدارة شؤون المنطقة المالية.

لقد كان إقليم الحجاز حالة مختلفة، فالإدارة في هذا الإقليم كانت متطورة أكثر

---

(١) Mohammed Abdulrahman Al-Tawail, ed., *Public Administration in the Kingdom of Saudi Arabia*, [English-Language ed. edited by Bryant Hester; translated by Farid Abouda... [et al.]] (Riyadh: Institute of Public Administration, 1995).

من غيرها في باقي المناطق. وتحت حكم الشريف حسين، وقبل عام ١٩٢٤، كانت حكومة الحجاز تتكون من خمس وزارات: الداخلية، الشؤون الخارجية، الحرب، التعليم، الإمدادات. وكان لها مجلس منتخب. بعد التوحيد، اتبعت هذه البنية في البداية لتكفل للحجازيين استمرار مثل هذا النظام الإداري، وللتاكيد للعالم الخارجي، وبخاصةٍ للبريطانيين، أن الدولة الحديثة كانت قادرة على التحديث[٢].

وفي نهاية المرحلة الأولى استحدثت فقط خمس وزارات، هي: وزارة الشؤون الخارجية، أسست عام ١٩٣٠؛ وزارة المالية، أسست عام ١٩٣١؛ وزارة الدفاع، أسست عام ١٩٤٤؛ وزارة الداخلية، أسست عام ١٩٥١؛ وزارة الصحة، أسست عام ١٩٥١[٣]. وقد شهدت هذه المرحلة أيضاً إنشاء «مجلس النواب» عام ١٩٣٢ الذي كان المؤسسة المركزية الأولى في المملكة.

كانت المرحلة الثانية بين عامي ١٩٥٣ و١٩٦٩. وقد بدأت هذه المرحلة عام ١٩٥٣ بتأسيس مجلس الوزراء، المعتبر الخطوة الأولى نحو المركزية[٤]. كان عمل مجلس الوزراء تشكيل سياسات الحكومة الداخلية والخارجية، ودرس وإقرار الميزانية، وتعيين وصرف الموظفين الحكومين الكبار، ودراسة وإقرار القوانين، وتقبّل الهبات، والموافقة على الاتفاقيات والمعاهدات الحكومية[٥]. في هذه المرحلة، استحدثت ثماني وزارات: وزارة الاتصالات، عام ١٩٥٣؛ وزارة التربية، عام ١٩٥٣؛ وزارة الزراعة والمياه، عام ١٩٥٣؛ وزارة التجارة، عام ١٩٥٤؛ وزارة النفط والمصادر المعدنية، عام ١٩٦٠؛ وزارة العمل والشؤون الإجتماعية، عام ١٩٦٠؛ وزارة الحج، عام ١٩٦١؛ وزارة المعلومات، عام ١٩٦٢[٦].

خلال هذه المرحلة، زادت ميزانية الحكومة من ٤٦,١٩٤ مليون دولار في عام ١٩٤٥ إلى ٣٦١,٨١٦ مليوناً في عام ١٩٥٤ نتيجة زيادة الإنتاج النفطي، بينما واجهت الحكومة أزمات مالية أدت إلى طلب العون من الأمم المتحدة ومؤسسة فورد في الستينيات[٧]. وقد أوصى خبراء من كلتا المنظمتين بإعادة تنظيم الوكالات

---

(٢) المصدر نفسه.

(٣) Abdulla Al-Fares, «Saudi Bureaucracy and Max Weber's Ideal Type,» (MA Dissertation, Humboldt State University, 1985).

(٤) Al-Tawail, ed., Ibid.

(٥) Ahmed Hassan Dahlan, ed., *Politics, Administration and Development in Saudi Arabia* (Jeddah: Dar al-Shorouq, 1990), p. 73.

(٦) Al-Fares, «Saudi Bureaucracy and Max Weber's Ideal Type».

(٧) Al-Tawail, ed., *Public Administration in the Kingdom of Saudi Arabia*.

الحكومية وخلق أخرى جديدة. وقد اعتمدت الحكومة أغلب التوصيات التي أدت إلى المرحلة الثانية.

أما المرحلة الثالثة، فقد بدأت عام ١٩٧٠ واستمرت إلى الآن، وكان عنوانها الطويل «التطوير الإداري»[٨]. خلال هذه المرحلة، أنشئت ثماني وزارات: وزارة العدل، عام ١٩٧٠؛ وزارة التعليم العالي، ووزارة الصناعة والكهرباء، ووزارة الشؤون البلدية والقروية، ووزارة البرق والبريد والهاتف، ووزارة الإسكان والأشغال العامة، ووزارة التخطيط، كلها أنشئت عام ١٩٧٥؛ المجلس الاستشاري، عام ١٩٩٢، وزارة الشؤون الإسلامية، والوقف، والتوالد، والإرشاد والتوجيه، عام ١٩٩٣.

وقد اعتمدت الحكومة في هذه المرحلة نظام التخطيط المتوسط لخمس سنوات. كما أصدرت عام ١٩٧٠ أول خطة خمسية، وفي عام ١٩٩٥ أصدرت الحكومة الخطة السادسة.

وقد شهدت هذه المرحلة كذلك بداية نظام الجدارة والاستحقاق الذي أنجز عام ١٩٧٧ [٩]. في ظل هذا النظام، كانت الوظائف الحكومية الشاغرة تملأ بمن يجتاز الامتحان.

أولاً: نظام الخدمة المدنية السعودي

عكس تطور الخدمة المدنية في المملكة كل المراحل التي ذكرها الطويل فقبل عام ١٩٣٩، كان نظام الخدمة المدنية السعودي غير مركزي، وكل وكالة حكومية كانت تستعمل قوانينها ونظمها الخاصة لاختيار الموظفين لإرضاء حاجاتها[١٠]. لكن التنظيم الوسطى كان الوحيد الذي يتعلق بالموظفين الحكوميين، كما كان يحصل في «محضر التسجيل»، ثم «مكتب الإدارة والمعاش التقاعدي». الأول كان جزءاً من مكتب «النائب العام»، والثاني جزءاً من وزارة المالية[١١]. وفي عام ١٩٥٩، في خطوة لمركزة نظام الخدمة الشخصية، غيّر اسم المكتب ليصبح «مكتب التوظيف العام»، ضمن

(٨) المصدر نفسه.

(٩) Ahmed Al-Hamoud, «Civil Service in the Kingdom of Saudi Arabia,» in: Ibid.

(١٠) المصدر نفسه، و Ahmed Al-Hamoud, «The Reform of the Reform: A Critical and Empirical Assessment of the 1977 Saudi Civil Service Reform,» (Ph. D. Dissertation, University of Pittsburgh, 1991).

(١١) Al-Hamoud, «Civil Service in the Kingdom of Saudi Arabia».

الوضع المستقل، ووصل بمجلس الوزراء[١٢]. وفي عام ١٩٧١ عمل بقانون الشخصية العامة بحسب نظام «الجدارة» الذي اعتبر مطلباً أساسياً للتوظيف العام. أخيراً، أعيدت تسمية المكتب، وأصبح المكتب العام للخدمة المدنية (GBCS)، وأعطي صلاحيات أكبر بحسب قانون الخدمة المدنية عام ١٩٧٧ الذي نصّ على «أن الجدارة هي الأساس لاختيار الخدمة المدنية». ويعتبر مكتب الخدمة المدنية هو المسؤول عن مواكبة امتحانات التوظيف الوطني عدة مرات في السنة في كل المناطق في الوقت نفسه، لتعبئة الوظائف المختلفة من المرتبة العاشرة وما تحتها في الوكالات الحكومية المختلفة.

ويغطي الامتحان التنافسي للموظفين الإدارة العامة، والتدبير الإداري، والتاريخ، والجغرافيا، والرياضيات، والمالية، والقانون الإداري، وقدرات محددة لها علاقة بالوظيفة. كما أن الامتحانات الوظيفية إما «مفتوحة» لمن يريد الدخول إلى الخدمة العامة لأول مرة، أو «محصورة» لهؤلاء الذين هم في الوظيفة، ولكنهم مؤهلون لوظيفة أعلى.

وهناك طريقة أخرى لدخول الوظيفة العامة من المرتبة الحادية عشرة أو أقل، إذا كان المرشح مؤهلاً، من دون إجراء امتحان، وذلك عبر تعيينه. أما طريقة التعيين هذه، فتتضمن الوظائف التي تحتاج إما إلى تدريب خدمة سابق، وبموجبه يعيّن خلاله الشخص المؤهل، ويرسل بعد ذلك لتدريبه؛ أو المراكز التي لا يجري التنافس عليها لطلب الوظيفة، مثل مركز المحاضر في الجامعة (الجدول رقم (٣-١)).

ويطلق على طريقة التعيين الثالثة «اختيار الأفضل للتوظيف». وللوزير سلطة اختيار الطريقة التي يجب اتباعها لملء الشواغر في وزارته، لكن يبقى للمؤهلات دورها من أجل الانتقال من مرتبة إلى أخرى بغض النظر عن الطريقة التي اتبعت. ومن بين طرق التعيين أنه يمكن ترقية الموظف الذي يكون في العمل أصلاً إلى وظيفة تلي مرتبته فقط، شرط أن يكون قد أصبحت لديه خبرة أربع سنوات، وخضع لدورة تدريب حديثة.

وبشكل عام، يرتبط تدريب الموظفين العامين في معهد الإدارة العامة (IPA). والمركز الرئيسي لمعهد الإدارة العامة هو في المنطقة الوسطى، وله فروع في المنطقتين الغربية والشرقية.

أما الموظفون الذين يأتون من أقاليم لا يوجد فيها فرع للمكتب، فيتم إسكانهم من قبل معهد الإدارة العامة ويكافأون على سفرهم من قبل وكالاتهم.

---

(١٢) المصدر نفسه.

الجدول رقم (٣-١)
الشروط المؤهلة لدخول المراتب الأفقية

المرتبة	شروط المؤهلات الجامعية لدخول المراتب الأفقية
GS 1	شهادة ابتدائية (٦ سنوات تعليم أساسي) مع قدرة على أداء الوظيفة
GS 2	شهادة متوسطة عالية (٩ سنوات دراسة)
GS 3	شهادة ثانوية متوسطة مع ستة أشهر تدريب في معهد مهني مع تعليمات تدريب
GS 4	شهادة الثانوية العامة (اثنتا عشرة سنة من الدراسة)
GS 5	شهادة ثانوية مهنية (٣ سنوات تدريب مهني بعد الشهادة المتوسطة)
GS 6	درجة البكالوريوس العامة
GS 7	درجة البكالوريوس العامة مرتبطة بمهنة معينة
GS 8	درجة الماجستير المتعلقة بمحتوى الوظيفة بمهنة معينة
GS 9	درجة الدكتوراه المتعلقة بمحتوى الوظيفة
GS 10	الالتحاق الأفقي ممنوع
GS 11	الالتحاق الأفقي ممنوع
GS 11	الالتحاق الأفقي ممنوع
GS 12	الالتحاق الأفقي ممنوع
GS 13	الالتحاق الأفقي ممنوع
GS 14	الالتحاق الأفقي ممنوع
GS 15	الالتحاق الأفقي ممنوع

المصـــدر: Ahmed Al-Hamoud, «The Reform of the Reform: A Critical and Empirical Assessment of the 1977 Saudi Civil Service Reform,» (Ph. D. Dissertation, University of Pittsburgh, 1991), p. 292.

يسري التقدم إلى الامتحان التنافسي وطريقة اختيار الأفضل للتوظيف العام على المراتب التي تبدأ من المرتبة الأولى، وصولاً إلى المرتبة العاشرة (من أصل ثماني عشرة مرتبة). أما المراتب من الحادية عشرة وما فوق، فيجب أن يسبقها العمل في المرتبة العاشرة لمدة سنتين على الأقل من أجل نيل الترقية، والترقية يجب أن يوافق عليها مكتب الملك. أما الوزراء، ونواب الوزراء، والموظفون الكبار، فجميعهم يعينهم الملك.

من أولى الدراسات المتعلقة بنظام الخدمة المدنية، هي التي قام بها العوجي[١٣].

(١٣) Ibrahim Al-Awaji, «Bureaucracy and Society in Saudi Arabia,» (Ph. D. Dissertation, University of Verginia, 1971).

لقد انتقد العوجي نظام الاختيار الشخصي لأنه يتم التلاعب به من قبل المسؤولين. لقد وصفه العوجي بما يلي:

تبدأ عملية الاختيار عبر نشر إعلان من الوزير المختص أو الوكالة في الجريدة الرسمية وجرائد أخرى ومجلات واسعة الانتشار تشير بوضوح إلى المتطلبات لملء هذه الوظيفة.

في يوم الامتحان، تشكل الوزارة أو الوكالة لجنة من اثنين أو ثلاثة موظفين وممثل من مكتب التشخيص العام (GPB) للتأكد من موضوعية وصدقية الاختيار. لكن في الحقيقة يتم الاختيار عبر مرجعية وخطة الوكالة المعنية، لأن مشاركة مكتب التشخيص العام هو شكلي فقط.

ومن أجل ضمانة اختيار الشخص المختار «سابقاً» أو الشخص المعين، يتم تحديد محتوى الامتحان ليتناسب مع خلفية بعض المتحنين في بعض الحالات، وأيضاً عبر صياغة أولية للمتطلبات بطريقة لا تناسب الكثيرين من الناس أو تؤهلهم للقبول بالوظيفة. أما الشواغر، فيصبح إدراكها علامة مميزة[١٤].

بعد ثمانية عشر عاماً، جاء بحث الرواف[١٥]، وكان يدعم دراسة العوجي. وبحسب بحثها:

كان المستجيبون للامتحان يسألون عما إذا كانت الصداقات الشخصية والعلاقات الأسرية تؤدّي دوراً في اختيار وترقية الموظفين... وأكثر من النصف... أشار إلى حدوث ذلك...

لقد عزلت الدراسات الأولى محاباة الأقارب كعائق أمام سير الإدارة في المملكة. ومن الواضح أنها ما زالت موجودة ومستمرة بالازدهار[١٦].

من جهة أخرى، أحمد الطواطي[١٧] وصف العيب في نظام الشخصية السعودي إلى الانسلاخ الثقافي. تبعاً له:

---

(١٤) المصدر نفسه، ص ١٣٨ ـ ١٣٩.

(١٥) Monirah Rawaf, «Women in Public Administration in Saudi Arabia: The Need for Reform,» (Ph. D. Dissertation, University of Bath, UK, 1989).

(١٦) المصدر نفسه، ص ٢٠٢.

(١٧) Ahmed Tawati, «The Civil Service of Saudi Arabia: Problems and Prospects,» (Ph. D. Dissertation, West Virginia University, 1976).

أولاً لتتبع النظام الشخصي السعودي لمصدره الغربي والتشديد على أنه نظام تقليدي أكثر منه نظاماً فطرياً، وهو ما تسبب بعيوب كثيرة. وقد وجد أنه لا يأخذ بعين الاعتبار الثقافة والميراث التاريخي للمجتمع السعودي، ولم يعدل ليناسب الشروط البيئية والمحلية. . . إن النموذج الأساسي لنظام الشخصية السعودي أنشىء في الحجاز متأثراً بالبريطانيين والمصريين وأشخاص محليين كانت لهم علاقة طويلة مع الثقافة الغربية.

وكان دور بعثة مؤسسة فورد هو تقوية البنية الغربية وممارستها في نظام الشخصية السعودي عبر هندسة قانون الخدمة المدنية لعام ١٩٧١[١٨].

لقد دعمت دراسة الحمود استنتاج الطواطي، بذكرها أن:

نظام الخدمة المدنية السعودي يعاني مواطن ضعف كثيرة، مثل الضعف القريني، والبنيوي، والوظيفي، والسلوكي. استنتجت الدراسة أن الإصلاح الشامل الذي يوحد القيم الاجتماعية المتفاعلة هو حاجة ملحة[١٩].

من المهم الإضاءة على الجدل حول ما إذا كان نظام الخدمة المدنية قد غُرِّبَ ثقافياً (Culturally Alienated) كما زعم الطواطي والحمود، أو لوث ثقافياً (Culturally Contaminated) كما يؤمن العوجي والرواف. والأكثر أهمية هو كيفية تمثيل النظام للمنافسة البيروقراطية العامة. هذه الدراسة ستحاول تسليط بعض الضوء على النتيجة النهائية لنظام الخدمة المدنية السعودي عبر تفحص كيفية تعيين الموظفين في وكالات حكومية عديدة لها تأثير في التخطيط وإنجاز برامج التطوير الاجتماعي والاقتصادي.

ثانياً: تركيبة بعض الوكالات العامة المختارة (SPA)

ارتكز اختيار الوكالات (الجدول رقم (٣-٢)) على بعض المقابلات التي أجراها موظفون حكوميون من المكتب العام للخدمة المدنية الذين التمسوا تعريف الوكالات الأكثر ارتباطاً بالتخطيط وتحديث البرامج بهدف تقدم المملكة. وبنتيجة المقابلات سميت تسع عشرة وكالة:

١ ـ وزارة التخطيط (المسؤولة عن تحضير تقارير مراحل التقدم الاقتصادي

(١٨) المصدر نفسه، ص ٢٦١ ـ ٢٦٢.

(١٩) Al-Hamoud, «The Reform of the Reform: A Critical and Empirical Assessment of the 1977 Saudi Civil Service Reform,» p. v.

للمملكة والتطور المستقبلي، وتيسير، وتنسيق، وتحضير خطط الوكالات الحكومية المختلفة لتتناسب مع خطط الحكومة الخمسية، وتصور كلفة إنجاز الخطط الخمسية، والإشراف على الأبحاث الاقتصادية لرؤية مدى ملاءمتها للمشروع أو المشاريع).

٢ ـ وزارة المالية والاقتصاد الوطني (مسؤولة عن تنسيق، وصياغة، وإدارة خطة الميزانية الوطنية المركزية، ومراقبة الزيادة الاقتصادية، وتصور وجمع الزكاة والواجبات العرفية).

٣ ـ المكتب العام للخدمة المدنية (يضع مسودة قوانين الخدمة المدنية، ويصدر قوانين وأنظمة تتعلق بالخدمة المدنية وموظفي الخدمة المدنية، من تعيينهم حتى صرفهم أو تقاعد إدارة امتحان التوظيف الوسطى، وضمانة الترقيات، والتعيين، والترشيح؛ كلها تتم إدارتها تبعاً للقوانين، والأنظمة، ومراسيم الخدمة المدنية، وتحديث العناصر البشرية في الإدارة العامة لزيادة فعاليتهم وإنتاجهم، وتصنيف الوظائف، واقتراح ودراسة رواتب الموظفين وأجورهم).

٤ ـ وزارة الصناعة والكهرباء (تشجيع التصنيع، والإشراف على كهرباء المملكة، وتطوير البنية التحتية للصناعة، ومنح تراخيص الصناعات، وتشجيع وحماية الصناعة الوطنية).

٥ ـ وزارة الزراعة والمياه (توزيع الأراضي الزراعية، وتشجيع تطوير الزراعة، وتطوير الموارد المائية بما فيها تحلية المياة وبناء السدود، وحفظ المياه النادرة والري).

٦ ـ وزارة الشؤون البلدية والقروية (إدارة المجالس البلدية، وتخطيط المدن، وتطوير القرى، وإنشاء وصيانة الطرقات وبنيتها التحتية، وإدارة النفايات، وإعطاء تراخيص للمحلات والمطاعم، ومراقبة المأكولات، وضبط الأسعار).

٧ ـ وزارة البرق والبريد والهاتف (مكاتب البريد، وإدارة نظام الهاتف والتلغراف الرسمي).

٨ ـ وزارة المواصلات (تخطيط وصيانة الطرقات، والطرقات الدولية، وسكك الحديد، ونظام المواصلات العامة).

٩ ـ وزارة الصحة (إدارة النظام العام للعناية بالصحة، ومراقبة النظام الخاص للعناية بالصحة).

١٠ ـ وزارة التعليم (إدارة نظام التعليم العام الذي يشمل المدارس الابتدائية، والمتوسطة، والثانوية، ونظام التعليم الاستثنائي، ومراقبة المدارس الخاصة).

الجدول رقم (٣-٢)
الوكالات العامة المختارة المسؤولة عن التخطيط، التمويل وإنجاز مشاريع التطوير الإداري والاقتصادي

سنة الإنشاء	الاسم
١٩٣٢	وزارة المالية والاقتصاد الوطني
١٩٥١	وزارة الصحة
١٩٥٣	وزارة المواصلات
١٩٥٣	وزارة التعليم
١٩٥٣	وزارة الزراعة والمياه
١٩٥٤	وزارة التجارة
١٩٥٩	مكتب الخدمة المدنية العامة
١٩٥٩	الرئاسة العامة لتعليم الفتيات
١٩٦٢	البنك الزراعي السعودي
١٩٧١	بنك التسليف السعودي
١٩٧٤	الرئاسة العامة لرفاهية الشباب
١٩٧٤	صندوق إنماء الموارد العقارية
١٩٧٥	وزارة التعليم العالي
١٩٧٥	وزارة الصناعة والكهرباء
١٩٧٥	وزارة الشؤون البلدية والقروية
١٩٧٥	وزارة البرق والبريد والهاتف
١٩٧٥	وزارة الأشغال العامة والإسكان
١٩٧٥	وزارة التخطيط
١٩٨٠	الهيئة العامة للتعليم التقني والتدريب المهني

١١ ـ وزارة التعليم العالي (الإشراف على جامعات الدولة، ومعاهد التعليم العالي، والطلاب في الخارج).

١٢ ـ وزارة التجارة (الإشراف على التجارة).

١٣ ـ وزارة الأشغال العامة والإسكان (الإشراف على الأشغال العامة والإنشاءات).

١٤ ـ الرئاسة العامة لتعليم الفتيات (إدارة مدارس الفتيات، والإشراف على تأمين التعليم الخاص للفتيات).

١٥ ـ الرئاسة العامة للإنعاش الاجتماعي للشباب (تخطيط وتنظيم النشاطات الثقافية والرياضية).

١٦ ـ الإدارة العامة للتعليم التقني والتدريب المهني (تأمين التعليم التقني والتدريب المهني لموظفي الصناعة، والتجارة، والزراعة).

١٧ ـ بنك الزراعة السعودي (تأمين القروض المجانية للمزارعين، والنقابات الزراعية، والشركات الزراعية، والمؤسسات الزراعية).

١٨ ـ تطوير الموارد العقارية (تأمين قروض مجانية متوسطة ـ طويلة الأجل للمواطنين من ذوي الدخل المحدود ـ ومتوسطي الدخل لمرة واحدة فقط، وقروض متوسطة الأجل للاستثمار في مشاريع الإسكان).

١٩ ـ بنك التسليف السعودي (تأمين قروض لدعم الزواج، وترميم المنازل، والعلاج الطبي، ومساعدة الحرفيين، وأهداف تقنية وتخصصية للمواطنين)[٢٠].

في هذه الوكالات العامة المختارة (SPA)، يعدّ شاغلو المرتبة الحادية عشرة وما فوق ـ الموظفين الكبار كما ستتم تسميتهم في هذه الدراسة، أو «مراتب المدراء»، كما يسمون في المكتب العام للخدمة المدنية ـ ٨٨٣ موظفاً[٢١]. من بين هؤلاء، ٥١١ أو ٥٧,٩ بالمئة هم موظفون يأتون من المنطقة الوسطى؛ ١٧٢ أو ١٩,٥ بالمئة

---

(٢٠) المؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني، **التقرير الإحصائي لعام ١٩٩٤** (الرياض: [الإدارة العامة للعلاقات العامة]، ١٩٩٤)؛ Fouad Al-Farsy, *Modernity and Tradition: The Saudi Equation* (London; New York: Kegan Paul International, 1990); Mohammed Al-Swaid, *Youth and Care to the Country* (Riyadh: Asharq Al-Awsat Press, 1995), and Yousef T. Al-Saadon, «Development Funds in the Kingdom of Saudi Arabia,» in: Al-Tawail, ed., *Public Administration in the Kingdom of Saudi Arabia*.

(٢١) General Bureau of Civil Service, «Leadership Grades in Nineteen Public Agencies,» (no. 3962/30C),

وهي رسالة شخصية أرسلت إلى الباحث بتاريخ ٢٨ حزيران/ يونيو ١٩٩٥.

يأتون من المنطقة الغربية؛ ٨٤ أو ٩,٥ بالمئة يأتون من المنطقة الجنوبية؛ ٤٦ أو ٥,٢ بالمئة يأتون من المنطقة الشمالية؛ ٣٦ أو ٤,١٢ بالمئة يأتون من المنطقة الشرقية؛ ٣٤ أو ٣,٩ بالمئة يأتون من خارج المملكة (الجدول رقم (٣-٣) والشكل رقم (٣-١)).

يتبيّن أن هؤلاء الذين ولدوا في المنطقة الوسطى يمثلون أكبر نسبة مشاركة (حوالى ٦٠ بالمئة) من وظائف كبار الموظفين. ويأتي مواليد المنطقة الغربية في المرتبة الثانية بنسبة ٢٠ بالمئة؛ وتحتل المنطقة الجنوبية المرتبة الثالثة بنسبة ١٠ بالمئة، والمنطقة الشمالية بنسبة ٥ بالمئة، والمنطقة الشرقية بنسبة ٤ بالمئة.

وتبدو الأرقام تقريباً هي نفسها بعد ربع قرن من الدراسة التي أجراها العوجي. وكان العوجي قد وجد أن أكبر نسبة مشاركة هي تقريباً للموظفين الكبار (٦١ بالمئة) من المنطقة الوسطى، و٢٢ بالمئة هم من المنطقة الغربية[٢٢]. هاتان المنطقتان تكوّنان ٨٠ بالمئة من كبار الموظفين في الوقت الحاضر، وكذلك في السابق.

الجدول رقم (٣-٣)

التوزيع المناطقي لكبار الموظفين في تسع عشرة وكالة حكومية مختارة مسؤولة عن التخطيط وتنفيذ برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية مرتكزاً على معطيات المكتب العام للخدمة المدنية

المنطقة	كبار الموظفين في الوكالات العامة المختارة	نسب مئوية
الوسطى	٥١١	٥٧,٩
الغربية	١٧٢	١٩,٥
الشرقية	٣٦	٤,١
الشمالية	٤٦	٥,٢
الجنوبية	٨٤	٩,٥
من خارج المملكة	٣٤	٣,٩
المجموع	**٨٨٣**	**١٠٠,١**

المصدر: General Bureau of Civil Service, «Leadership Grades in Nineteen Public Agencies,» (no. 3962/30C),

وهي رسالة شخصية أرسلت إلى الباحث بتاريخ ٢٨ حزيران/ يونيو ١٩٩٥.

(٢٢) Al-Awaji, «Bureaucracy and Society in Saudi Arabia,» p. 175.

الشكل رقم (٣-١)
التوزيع المناطقي لكبار الموظفين (نسبة مئوية)

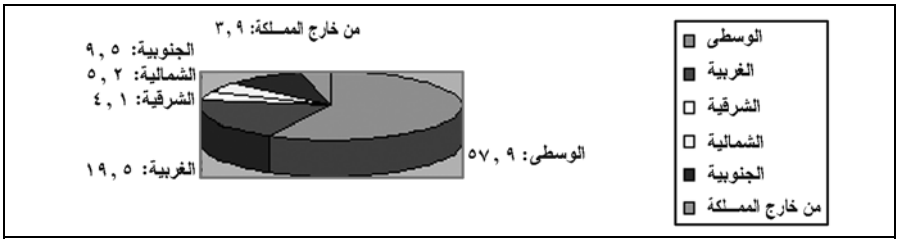

المصـــدر: General Bureau of Civil Service, «Leadership Grades in Nineteen Public Agencies,» (no. 3962/30C),

وهي رسالة شخصية أرسلت إلى الباحث بتاريخ ٢٨ حزيران/ يونيو ١٩٩٥.

يرتكز التوزيع المناطقي للسكان في المملكة على إحصاءات الحكومة عام ١٩٩٣، كما هي مبيّنة في الجدول رقم (٣-٤) والشكل رقم (٣-٢). وكما يظهرالجدول، فإن أكثر منطقة بعدد السكان هي المنطقة الغربية، بتعداد سكاني ٣،٦١٧،٢٢٢ أو ٢٩,٤ بالمئة من مجموع السكان؛ تليها المنطقة الوسطى بتعداد سكاني ٣،٢٢٣،٥٧٧ أو ٢٦,٢ بالمئة من التعداد السكاني؛ ثم المنطقة الجنوبية بتعداد سكاني ٢،٤١٥،٦٥٢ أو ١٩,٦ بالمئة من التعداد السكاني؛ وفي المرتبة الرابعة تأتي المنطقة الشرقية بتعداد سكاني ١،٨٩٨،٤٦٢ أو ١٥,٤ بالمئة من التعداد السكاني؛ وأخيراً تأتي المنطقة الشمالية بتعداد ١،١٤٩،٨٦٥ بنسبة ٩,٣ بالمئة من التعداد السكاني[٢٣].

يتبيّن من مقارنة التوزيع السكاني المناطقي للمملكة مع توزيع كبار الموظفين أنه ليس هناك أدنى شك في أن البيروقراطية السعودية غير تمثيلية (الجدول رقم (٣-٥) والشكل رقم (٣-٣)). الا أن المنطقة الوسطى تتمثل بشكل متفاوت، فبحسب الإحصاءات الرسمية عام ١٩٩٣، تمثل المنطقة الوسطى ٢٦,٢ بالمئة فقط من عدد السكان، بينما تحوي ٥٧,٩ بالمئة من كبار الموظفين. من جهة أخرى، تشكل المنطقة الغربية ٢٩,٤ بالمئة من التعداد السكاني، أي أكثر منطقة في المملكة بالتعداد، بنسبة ١٩,٥ بالمئة من كبار الموظفين. والمنطقة الثالثة بالترتيب هي المنطقة الجنوبية، وتحتل الترتيب الثالث أيضاً بنسبة المشاركة في كبار الموظفين. أما المنطقة الرابعة بالتعداد

(٢٣) Saudi Arabia, Ministry of Finance and National Economy, *Regional Distribution of the Population* (Riyadh: Census Bureau, 1994).

السكاني فهي المنطقة الشرقية (١٥,٤ بالمئة)، وتحتل الترتيب الأخير بنسبة المشاركة في كبار الموظفين (٤,١ بالمئة). إن أقل منطقة بالتعداد السكاني هي المنطقة الشمالية (٩,٣ بالمئة) مع مشاركة بنسبة ٥,٢ بالمئة في كبار الموظفين.

ويرد التمثيل غير المتكافئ في المنطقة الوسطى إلى عدة عوامل، منها ما يلي:

١ ـ إغلاق باب الترقيات إلى مرتبة بعد الرتبة الحالية للموظف يجعل الانتقال من منطقة إلى أخرى غير مجد، مقابل حيازته البنية الثقافية، وبخاصة عندما يكون الباعث المالي متدنياً جداً. كما أن فرق الرواتب بين درجة وأخرى في بعض الأحيان يكون أقل من ١٠٠ في السنة (الجدول رقم (٣-٦)). وهذا ما يعطي موظفي المنطقة الوسطى فرصاً أكبر من غيرهم بوجودهم في المكان الذي يتوفر فيه أكثر كبار الموظفين[٢٤].

٢ ـ عدم استفادة الموظفين من داخل المنطقتين اللتين لا توجد فيهما فروع لمعهد الإدارة العامة. لذلك فإن معظم الموظفين في هذه المناطق لا يسافرون ويقيمون في مناطق أخرى من أجل حضور دورات تدريبية، لأنها لا تفيدهم لدخول الامتحانات التنافسية أو التقدم الى المباريات بـ «طريقة اختيار الأفضل».

الجدول رقم (٣-٤)

التوزيع المناطقي للسكان في المملكة بحسب إحصاءات الحكومة ١٩٩٣

المنطقة	التعداد السكاني	نسبة السكان
الوسطى	٣،٢٢٣،٥٧٧	٢٦,٢
الغربية	٣،٦١٧،٢٢٢	٢٩,٤
الشرقية	١،٨٩٨،٤٦٢	١٥,٤
الشمالية	١،١٤٩،٨٦٥	٩,٣
الجنوبية	٢،٤١٥،٦٥٢	١٩,٦
المجموع	**١٢،٣٠٤،٧٧٨**	**١٠٠**

المصـــدر: Saudi Arabia, Ministry of Finance and National Economy, *Regional Distribution of the Population* (Riyadh: Census Bureau, 1994).

(٢٤) Abdolazeez Al-Otaibi, «Bureaucracy and the Challenges of Regional Disparity: The Case of Saudi Arabia,» (Ph. D. Dissertation, State University of New York, Albany, 1988).

الشكل رقم (٣-٢)
التوزيع المناطقي للسكان (نسبة مئوية)

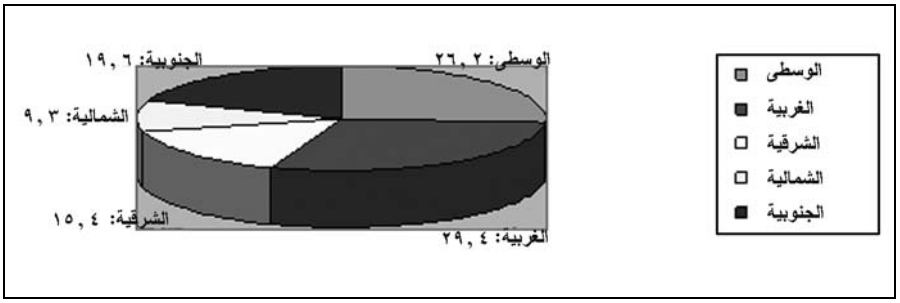

المصـــدر: Saudi Arabia, Ministry of Finance and National Economy, *Regional Distribution of the Population* (Riyadh: Census Bureau, 1994).

الجدول رقم (٣-٥)
التوزيع المناطقي للسكان وكبار الموظفين في الوكالات العامة المختارة

المنطقة	السكان	النسبة إلى مجموع السكان	تعداد كبار الموظفين	النسبة إلى تعداد الموظفين
الوسطى	٣،٢٢٣،٥٧٧	٢٦,٢	٥١١	٥٧,٩
الغربية	٣،٦١٧،٢٢٢	٢٩,٤	١٧٢	١٩,٥
الشرقية	١،٨٩٨،٤٦٢	١٥,٤	٣٦	٤,١
الشمالية	١،١٤٩،٨٦٥	٩,٣	٤٦	٥,٢
الجنوبية	٢،٤١٥،٦٥٢	١٩,٦	٨٤	٩,٥
المجموع	**١٢،٣٠٤،٧٧٨**	**٩٩,٩**	**٨٤٩(*)**	**٩٦,٢**

(*) ٣٤ من كبار الموظفين مولودون خارج المملكة.

٣ ـ سيطرة المركزية بسبب تمركز كبار الموظفين في المنطقة الوسطى (الجدول رقم (٣-٧) والشكلان رقما (٣-٤) و(٣-٥)). وكما يشير الجدول رقم (٣-٧)، فإن ٧٠,٤ بالمئة من أكبر المراكز موجودة في المنطقة الوسطى، وهذا ما يعطي سكان المنطقة الوسطى فعالية أكبر عند التنافس للفوز بهذه المراكز من دون خسارة اجتماعية أو اقتصادية.

٤ ـ احتمالات حصول رشوة بين المحسوبيات، وهذا ما يفسر سبب سيطرة المنطقة الوسطى لمدة طويلة، كما تثبت دراستا العوجي والرواف.

٥ ـ بطء عملية التغيير التي تلجمها أفضلية نظام الجدارة والترقية المعمول به.

الشكل رقم (٣-٣)
التوزيع المناطقي للسكان وكبار الموظفين

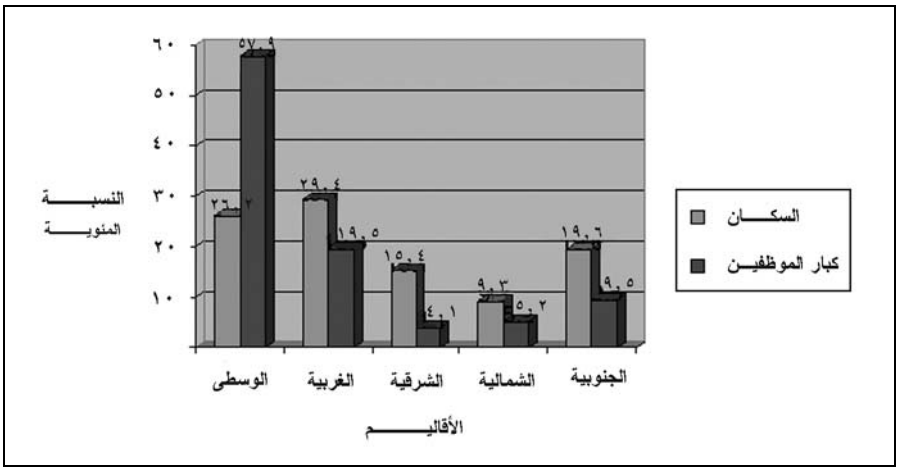

في المجمل، مرت الحكومة السعودية بثلاث مراحل: التأسيس، والمركزة، والتطوير. ويبدو أن نظام الخدمة المدنية مر بالمراحل نفسها: كان أولاً غير مركزي، ثم أصبح مركزياً، وأخيراً حوّل إلى نظام الجدارة (بهدف تأكيد التطويع لأفضل المؤهلات الوظيفية لمواجهة تحديات التطور)، بينما وصفت الإدارة المدنية بكونها مرتشية، ومنفرة، وبحاجة إلى إصلاح. وبالفعل، فإن النظام الذي يوزع حوإلى ٦٠ بالمئة من مراتب مدرائه لمنطقة واحدة و٨٠ بالمئة لمنطقتين يقتضي المساءلة والإصلاح.

هناك سبب واحد، من بين كثير من الأسباب، للاهتمام بالبيروقراطية التمثيلية، وهو التشديد على أن المجموعة المسيطرة في البيروقراطية لن تحرف مداخيل البيروقراطية لمصالحها الخاصة، تاركة مجموعات أخرى غير مستفيدة ومظلومة من جهة فوائد المداخيل. هذا الاهتمام سيكون موضوع الفصل التالي الذي سيحلل ويقارن مداخيل خمس وكالات عامة بإنجازات مناطقهم وإنجازات الوكالات العامة المناطقية المختارة لمعرفة إذا ما كان هناك أمثلة غير متعادلة في العلاقة بين إنجاز المناطق لكبار الموظفين في هذه الوكالات ومنافع التوزيع المناطقي الذي تحكمه وتوزعه هذه الوكالات .

الجدول رقم (٣-٦)
المعدل الفعال للموظفين العامين (القيمة بالريال السعودي)

(الريال السعودي = ٠,٢٦٧ دولار أمريكي)

المعدل	المرتبـــــة														
	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	١٣	١٤	١٥
١	١٥٠٠	١٦٠٠	١٧٠٠	١٨٠٠	١٩٠٠	٢٠٠٠	٢١٠٠	٢٢٠٠	٣٣٠٠	٤٤٠٠	٥٥٠٠	٦٦٠٠	٧٧٠٠	٨٨٠٠	٩٩٠٠
٢	١٨٢٥	١٩٤٥	٢٠٨٥	٢١٨٥	٢٣٠٥	٢٤٢٥	٢٥٤٥	٢٦٦٠	٢٧٨٥	٢٩٠٥	٣٠٢٥	٣١٤٥	٣٢٦٥	٣٣٨٥	٣٥٠٥
٣	٢٢١٠	٢٣٥٠	٢٤٩٠	٢٦٣٠	٢٧٧٠	٢٩١٠	٣٠٥٠	٣١٩٠	٣٣٣٠	٣٤٧٠	٣٦١٠	٣٧٥٠	٣٨٩٠	٤٠٣٠	٤١٧٠
٤	٢٦٥٥	٢٨٢٥	٢٩٩٥	٣١٦٥	٣٣٣٥	٣٥٠٥	٣٦٧٥	٣٨٤٥	٤٠١٥	٤١٨٥	٤٣٥٥	٤٥٢٥	٤٦٩٥	٤٨٦٥	٥٠٣٥
٥	٣١٩٠	٣٣٩٠	٣٥٩٠	٣٧٩٠	٣٩٩٠	٤١٩٠	٤٣٩٠	٤٥٩٠	٤٧٩٠	٤٩٩٠	٥١٩٠	٥٣٩٠	٥٥٩٠	٥٧٩٠	٥٩٩٠
٦	٣٩١٥	٤٠٤٥	٤٢٧٥	٤٥٠٥	٤٧٣٥	٤٩٦٥	٥١٩٥	٥٤٢٥	٥٦٥٥	٥٨٨٥	٦١١٥	٦٣٤٥	٦٥٧٥	٦٨٠٥	٧٠٣٥
٧	٤٥٣٠	٤٠٠٠	٥٠٧٠	٥٣٤٠	٥٦١٠	٥٨٨٠	٦١٥٠	٦٤٢٠	٦٦٩٠	٦٩٦٠	٧٢٣٠	٧٥٠٠	٧٧٧٠	٨٠٤٠	٨٣١٠
٨	٥٢٨٥	٥٥٩٥	٥٩٠٥	٦٢١٥	٦٥٢٥	٦٣٨٠	٧١٤٥	٧٤٥٥	٧٧٦٥	٨٠٧٥	٨٣٨٥	٨٦٩٥	٩٠٠٥	٩٣١٥	٩٦٢٥
٩	٦٢٤٠	٦٥٩٠	٦٩٤٠	٧٢٩٠	٧٦٤٠	٧٩٩٠	٨٣٤٠	٨٦٩٠	٩٠٤٠	٩٣٩٠	٩٧٤٠	١٠٠٩٠	١٠٤٤٠	١٠٧٩٠	١١١٤٠
١٠	٧٠٠٠	٧٣٠٠	٧٧٦٠	٨١٤٠	٨٥٢٠	٨٩٠٠	٩٢٨٠	٩٦٦٠	١٠٠٤٠	١٠٤٢٠	١٠٨٠٠	١١١٨٠	١١٥٦٠	١١٩٤٠	١٢٣٢٠
١١	٨١٦٥	٨٥٦٥	٨٩٦٥	٩٣٦٥	٩٧٦٥	١٠١٦٥	١٠٥٦٥	١٠٩٦٥	١١٣٦٥	١١٧٦٥	١٢١٦٥	١٢٥٦٥	١٢٩٦٥	١٣٣٦٥	
١٢	٩٣٩٠	٩٨٢٠	١٠٢٥٠	١٠٦٨٠	١١١١٠	١١٥٤٠	١١٩٧٠	١٢٤٠٠	١٢٨٣٠	١٣٢٦٠	١٣٦٩٠	١٤١٢٠	١٤٥٥٠		
١٣	١٠٧٠٥	١١١٦٠	١١٦١٥	١٢٠٧٠	١٢٥٢٥	١٢٩٨٠	١٣٤٣٥	١٣٨٩٠	١٤٣٤٥	١٤٨٠٠	١٥٢٥٥	١٥٧١٠			
١٤	١٢٠٩٥	١٢٦٢٠	١٣١٤٥	١٣٦٧٠	١٤١٩٥	١٤٧٢٠	١٥٢٤٥	١٥٧٧٠	١٦٢٩٥	١٦٨٢٠	١٧٣٤٥				
١٥	١٥٠٠٠	١٥٦٥٠	١٦٣٠٠	١٦٩٥٠	١٧٦٠٠	١٨٢٥٠	١٨٩٠٠	١٩٥٥٠	٢٠٢٠٠	٢٠٨٥٠					

المصـــدر : Ahmed Al-Hamoud, «Civil Service in the Kingdom of Saudi Arabia,» in: Mohammed Abdulrahman Al-Tawail, ed., *Public Administration in the Kingdom of Saudi Arabia*, [English-Language ed. edited by Bryant Hester; translated by Farid Abouda... [et al.]] (Riyadh : Institute of Public Administration, 1995), p. 356.

الجدول رقم (٣-٧)
التوزيع المناطقي للخدمة المدنية للمرتبة العاشرة وما فوق

المنطقة	عدد الموظفين	النسبة المئوية
الوسطى	٣٦٨٣	٧٠,٤
الغربية	٨٤٨	١٦,٢
الشرقية	٤٢٣	٨,١
الشمالية	٩٩	٢,٠
الجنوبية	١٧٥	٣,٣
المجموع	**٥٢٢٨**	**١٠٠**

الشكل رقم (٣-٤)
التوزيع المناطقي للخدمة المدنية للمرتبة العاشرة وما فوق

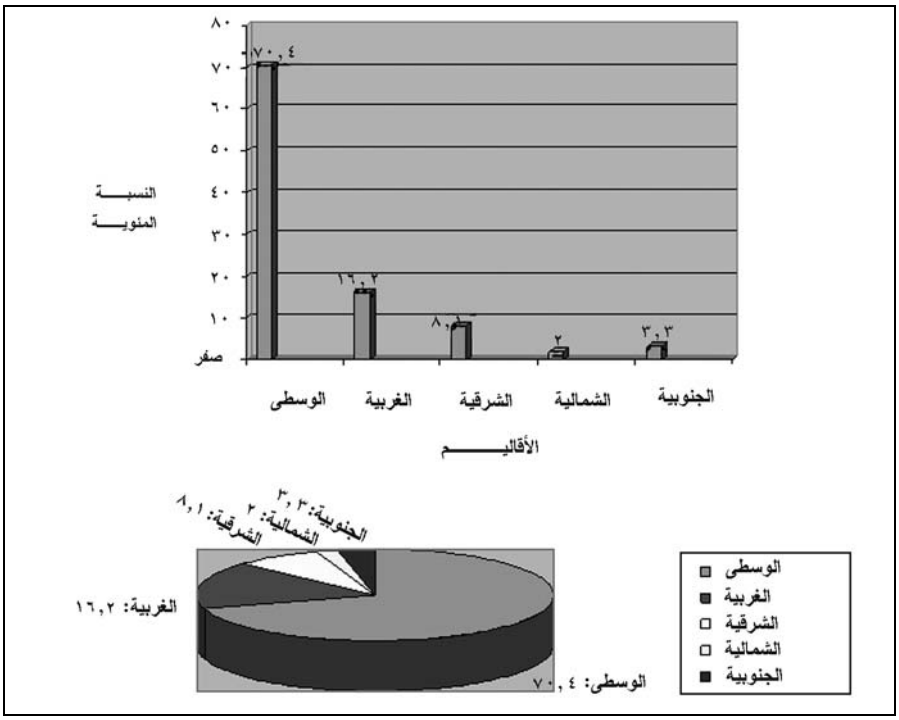

المصـــدر: Abdolazeez Al-Otaibi, «Bureaucracy and the Challenges of Regional Disparity: The Case of Saudi Arabia,» (Ph. D. Dissertation, State University of New York, Albany, 1988).

الفصل الرابع

محصلـــة خمـس وكـــالات عامـــة

هذا الفصل يشرح ويحلل بنية، وعمل، وتركيبة الاستخدام، ومحصلة وزارة التربية (MOE)، والرئاسة العامة لتعليم الفتيات (GPGE)، ووزارة الصحة (MOH)، وبنك الزراعة السعودي (SAAB)، وبنك التسليف السعودي (SCB).

أولاً: وزارة التربية

أنشئت وزارة التربية عام ١٩٥٣. وهي تؤمن للفتيان فقط التعليم العام (إبتدائي، متوسط، ثانوي)، وتدريب الأساتذة، والتعليم الخاص، وتعليم محو الأمية للكبار[١]. للقيام بأعبائها أنشأت عدة فروع ووحدات في كامل أرجاء المملكة (الشكل رقم (٤-١)).

التعليم العام الذي يغطي الابتدائي، والمتوسط، والثانوي، سيكون اهتمام هذه الدراسة. لقد شهد التعليم العام تطوراً ملحوظاً منذ زيادة أسعار النفط وبعد إقرار الخطة الخمسية عام ١٩٧٠. مثال على ذلك، في السنة الدراسية ١٩٦٩ ـ ١٩٧٠ كان هناك ٢٧٧ مدرسة ابتدائية، و٥٦ مدرسة متوسطة، و١٤ مدرسة ثانوية للفتيان في المملكة[٢]. في السنة الدراسية ١٩٩٣ ـ ١٩٩٤ كان هناك ٩،٩٤٥ مدرسة ابتدائية، و٣،٩٨٩ مدرسة متوسطة، و١،٦٢٨ مدرسة ثانوية للفتيان في المملكة[٣].

تعتبر المدارس الابتدائية هي المرحلة الأساسية للتعليم. ينتسب الأطفال الذين بعمر ست سنوات الى هذه المدارس لمدة ست سنوات. وتكون نسبة تلامذة الابتدائي عادة ٦٦,٢ بالمئة من مجموع التلاميذ في مراحل التعليم العام[٤]. في هذه المرحلة،

---

(١) Saudi Arabia, Ministry of Education [MOE], *Development of Education in the Kingdom of Saudi Arabia* (Riyadh: MOE Press, 1994), p. 14.

(٢) Fouad Al-Farsy, *Modernity and Tradition: The Saudi Equation* (London; New York: Kegan Paul International, 1990), p. 255.

(٣) Saudi Arabia, Ministry of Education [MOE], *Summary Statistics on Education* (Riyadh: MOE Press, 1993), p. 1.

(٤) Saudi Arabia, MOE, *Development of Education in the Kingdom of Saudi Arabia,* p.20.

يكون التركيز على الدين، والعربية، والثقافة، والعلوم. والأطفال الذين ينجحون في امتحان التقييم يرفعون من صف إلى آخر. وفي نهاية السنة السادسة، في هذه المرحلة، يكون التركيز على الدين، والعربية، والثقافة، والعلوم. أما الأطفال الذين ينجحون في امتحان التقييم فيرفعون من صف إلى آخر. وفي نهاية السنة السادسة، إذا اجتاز التلميذ امتحان الصف السادس، يعطى شهادة التعليم الابتدائي التي تؤهله للدخول الى المرحلة المتوسطة[٥].

يُلحق تلاميذ الاثني عشرعاماً (بالمعدل) الذين أنهوا المرحلة الابتدائية بالمرحلة المتوسطة لمدة ثلاث سنوات. وفي المجمل يدرس التلميذ المواد نفسها، لكن بتوسع أكبر، مع التركيز على الثقافة والعلوم. أما تلاميذ المرحلة المتوسطة فيكوّنون ٢٢,٧ بالمئة من مجموع تلاميذ المملكة[٦]. ويقدم التلميذ امتحان تقييم كل عام، وإذا اجتاز هذا الامتحان يرفع الى الصف التالي في نهاية العام الثالث، وإذا اجتاز التلميذ الامتحان، يعطى شهادة المرحلة المتوسطة التي تؤهله للدخول الى المرحلة الثانوية.

يدخل المدرسة الثانوية تلامذة الخمسة عشر عاماً ويبقون فيها لمدة ثلاث سنوات، ويكوّن تلامذة المرحلة الثانوية ١١,١ بالمئة من تلامذة المملكة[٧]. ويختار التلاميذ في المرحلة الثانوية بين دراسة العلوم الاجتماعية أو العلوم الطبيعية. ويتم الترفيع من صف إلى آخر بالطريقة نفسها التي يتم فيها في المرحلتين الإبتدائية والمتوسطة، بينما في نهاية السنة الثالثة يجب على تلامذة الصف الثالث ثانوي أداء امتحان وطني يعطى في وقت واحد لكل تلاميذ الثالث الثانوي في المملكة. ويعطى التلاميذ الذين ينجحون في هذا الامتحان شهادة الثانوية العامة المطلوبة لدخول أي جامعة أو كلية.

من أجل الحصول على صورة موضوعية عن التوزيع المناطقي لمدخول وزارة التربية ستحلل هذه الدراسة بيانات مداخيل الوزارة لخمس سنوات دراسية (١٩٨٩-١٩٩٠ إلى ١٩٩٣-١٩٩٤). وستشمل البيانات نسبة الطلاب في المناطق، ونسبة الأساتذة في المناطق، ونسبة المدارس في المناطق، وعدد الطلاب في الفصل، ونسبة الطلاب/ الأساتذة. ثم ستتم مقارنة ومقابلة المعلومات مع نسبة عدد السكان في المناطق (بحسب الإحصاءات الرسمية للحكومة عام ١٩٩٣)، وكبار الموظفين في تسع عشرة وكالة عامة تتعلق بالتخطيط وإنجاز برامج التطور الاجتماعية والاقتصادية، والتمثيل المناطقي لكبار الموظفين في وزارة التربية.

---

(٥) المصدر نفسه، ص ٢٠.

(٦) المصدر نفسه، ص ٢٥.

(٧) المصدر نفسه، ص ٢٥.

الشكل رقم (٤-١)

الرسم البياني التنظيمي لوزارة التربية

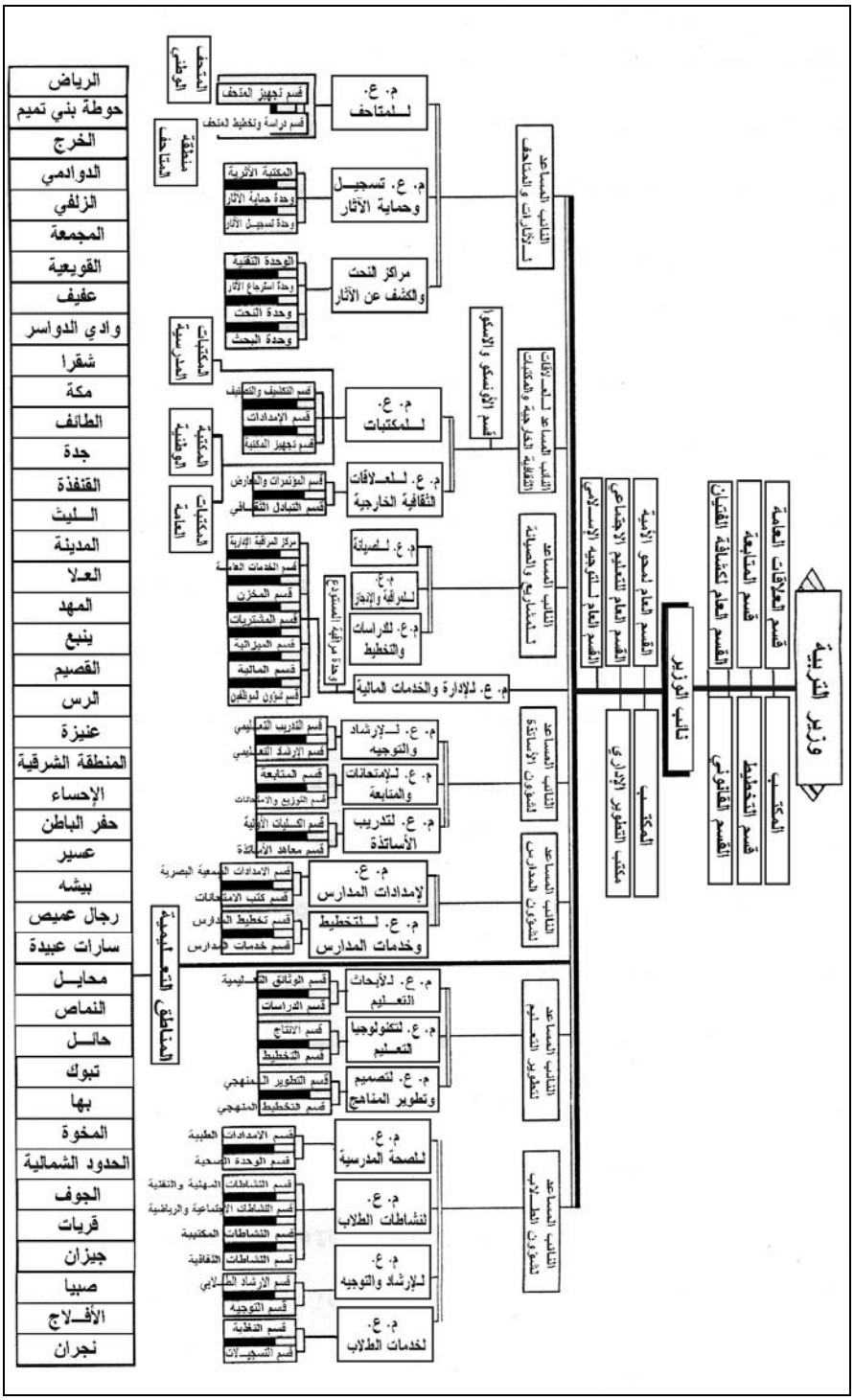

ملاحظة: م. ع. = المدير العام.

١ ـ العام الدراسي ١٩٨٩ ـ ١٩٩٠

أ ـ المنطقة الوسطى

يبيّن الجدول رقم (٤-١) أن ٢٦,٢ بالمئة من مجموع السكان يقيم في المنطقة الوسطى. وهناك كذلك ٥٧,٩ بالمئة من كبار الموظفين في تسع عشرة وكالة عامة، و٧٦,٣ بالمئة من كبار موظفي وزارة التربية.

في المستوى الابتدائي، تضم المنطقة ٢٤,٤ بالمئة من مجموع تلاميذ المرحلة الابتدائية في المملكة، و٢٥,٢ بالمئة من الأساتذة، و٢٥,٢ بالمئة من الصفوف، و٢٤,٥ بالمئة من المدارس، أي بمعدل ٢٠,٨ تلميذ في الفصل، و١٦ تلميذاً لكل أستاذ.

في المرحلة المتوسطة، تضم المنطقة ٢٤,٥ بالمئة من تلاميذ المرحلة المتوسطة في المملكة، و٢٥ بالمئة من الأساتذة، و٢٥ بالمئة من الصفوف، و٢٤,٧ بالمئة من المدارس، أي بمعدل ٢٥,٧ تلميذ في الفصل، و١٣,٣ تلميذ لكل أستاذ.

بالنسبة الى مدارس المرحلة الثانوية، تضم المنطقة ٢٤,٢ بالمئة من تلاميذ المرحلة الثانوية في المملكة، و٢٣,٥ بالمئة من الأساتذة، و٢٤,٦ بالمئة من الصفوف، و٣٢,٨ بالمئة من المدارس، أي بمعدل ٢٦,٢ تلميذ في الفصل، و١٦ تلميذاً لكل أستاذ.

ب ـ المنطقة الغربية

يظهر الجدول رقم (٤-١) أن المنطقة تضم ٢٩,٤ بالمئة من مجموع السكان. ولديها ١٩,٥ بالمئة من كبار الموظفين في تسع عشرة وكالة عامة، و١٠,٨ بالمئة من كبار موظفي وزارة التربية.

في المستوى الابتدائي، تضم المنطقة ٣٢,٦ بالمئة من مجموع تلاميذ المرحلة الإبتدائية في المملكة، و٢٩,٣ بالمئة من الأساتذة، و٢٨,٨ بالمئة من الصفوف، و٢٥,٧ بالمئة من المدارس، أي بمعدل ٢٤,٣ تلميذ في الفصل، و١٨,٥ تلميذ لكل أستاذ.

في المرحلة المتوسطة، تضم المنطقة ٣٢,٨ بالمئة من مجموع التلاميذ في المملكة للمرحلة المتوسطة، و٣٠,٢ بالمئة من الأساتذة، ٣١,٤ بالمئة من الصفوف، و٢٦ بالمئة من المدارس، أي بمعدل ٢٧,٥ تلميذ في الفصل، و١٤,٨ تلميذ لكل أستاذ.

الجدول رقم (٤-١)

إحصاءات وزارة التربية للعام الدراسي ١٩٨٩ ـ ١٩٩٠

نسبة توزيع التلاميذ، والأساتذة، والصفوف، وعدد التلاميذ في الفصل، ومعدل التلاميذ/ الأساتذة في مدارس المراحل الابتدائية، والمتوسطة، والثانوية التي تمولها وتديرها وزارة التعليم السنة الدراسية ١٩٨٩ ـ ١٩٩٠

المنطقـــة		المركزي	الغربي	الشرقي	الشمالي	الجنوبي
عدد السكان بالمئة		٢٦,٢	٢٩,٤	١٥,٤	٩,٣	١٩,٦
نسبة الموظفين الكبار في الوكالات العامة المختارة		٥٧,٩	١٩,٥	٤,١	٥,٢	٩,٥
نسبة الموظفين الكبار في وزارة التربية		٧٦,٣	١٠,٨	١,١	٦,٥	٥,٤
المرحلة الابتدائية	التلاميذ بالمئة	٢٤,٤	٣٢,٦	١٣,٣	٨,٥	٢١,٣
	الأساتذة بالمئة	٢٥,٢	٢٩,٣	١١,٣	٨,٨	٢٥,٤
	الصفوف بالمئة	٢٥,٢	٢٨,٨	١١	٩,٤	٢٥,٦
	المدارس بالمئة	٢٤,٥	٢٥,٧	٨,١	١٠,٥	٣١,٢
	عدد التلاميذ بالفصل	٢٠,٨	٢٤,٣	٢٦,١	١٩,٣	١٧,٩
	معدل التلاميذ/ الأساتذة	١٦	١٨,٥	١٩,٦	١٦	١٣,٩
المرحلة المتوسطة	التلاميذ بالمئة	٢٤,٥	٣٢,٨	١٤,٩	٨,١	١٩,٧
	الأساتذة بالمئة	٢٥	٣٠,٢	١٢	٨,٧	٢٤,١
	الصفوف بالمئة	٢٥	٣١,٤	١٣	٨,٦	٢٢
	المدارس بالمئة	٢٤,٧	٢٦	١٠,٥	١٠,٥	٢٨,٣
	عدد التلاميذ بالفصل	٢٥,٧	٢٧,٥	٣٠,١	٢٤,٧	٢٣,٦
	معدل التلاميذ/ الأساتذة	١٣,٣	١٤,٨	١٦,٩	١٢,٧	١١,١
المرحلة الثانوية	التلاميذ بالمئة	٢٤,٢	٣٤,٤	١٤,٧	٨,٥	١٨,٢
	الأساتذة بالمئة	٢٣,٥	٣٣,٩	١٤,١	٨,٨	١٩,٧
	الصفوف بالمئة	٢٤,٦	٣٢,٥	١٤,٢	٩	١٩,٨
	المدارس بالمئة	٣٢,٨	٢٥,٦	١٢,٢	١١,٢	٢٧,٢
	عدد التلاميذ بالفصل	٢٦,٢	٢٨,٢	٢٧,٥	٢٥,٢	٢٤,٥
	معدل التلاميذ/ الأساتذة	١٦	١٥,٧	١٦,١	١٥	١٤,٣

المصـــدر: Saudi Arabia, Ministry of Education [MOE], *Summary Statistics on Education* (Riyadh: MOE, 1990).

بالنسبة الى مدارس المرحلة الثانوية، تضم المنطقة ٣٤,٤ بالمئة من تلاميذ المرحلة الثانوية في المملكة، و٣٣,٩ بالمئة من الأساتذة، و٣٢,٥ بالمئة من الصفوف، و٢٥,٦ بالمئة من المدارس، أي بمعدل ٢٨,٢ تلميذ في الفصل، و١٥,٧ تلميذ لكل أستاذ.

ج ـ المنطقة الشرقية

يظهر الجدول رقم (٤-١) أن المنطقة تضم ١٥,٤ بالمئة من مجموع السكان. كما أن لديها ٤,١ بالمئة من كبار الموظفين في تسع عشرة وكالة عامة، و١,١ بالمئة من كبار موظفي وزارة التربية.

في المستوى الابتدائي، تضم المنطقة ١٣,٣ بالمئة من مجموع تلاميذ المرحلة الابتدائية في المملكة، و١١,٣ بالمئة من الأساتذة، و١١ بالمئة من الصفوف، و٨,١ بالمئة من المدارس، أي بمعدل ٢٦,١ تلميذ في الفصل، و١٩,٦ تلميذ لكل أستاذ.

في المرحلة المتوسطة، تضم المنطقة ١٤,٩ بالمئة من مجموع التلاميذ في المملكة للمرحلة المتوسطة، و١٢ بالمئة من الأساتذة، و١٣ بالمئة من الصفوف، و١٠,٥ بالمئة من المدارس، أي بمعدل ٣٠,١ تلميذ في الفصل، و١٦,٩ تلميذ لكل أستاذ.

بالنسبة الى مدارس المرحلة الثانوية، تحوي المنطقة ١٤,٧ بالمئة من تلاميذ المرحلة الثانوية في المملكة، و١٤,١ بالمئة من الأساتذة، و١٤,٢ بالمئة من الصفوف، و١٢,٢ بالمئة من المدارس، أي بمعدل ٢٧,٥ تلميذ في الفصل، و١٦,١ تلميذ لكل أستاذ.

د ـ المنطقة الشمالية

يظهر الجدول رقم (٤-١) أن المنطقة تضم ٩,٣ بالمئة من مجموع السكان. كما أن لديها ٥,٢ بالمئة من كبار الموظفين في تسع عشرة وكالة عامة، و٦,٥ بالمئة من كبار موظفي وزارة التربية.

في المستوى الابتدائي، تضم المنطقة ٨,٥ بالمئة من مجموع تلاميذ المرحلة الابتدائية في المملكة، و٨,٨ بالمئة من الأساتذة، و٩,٤ بالمئة من الصفوف، و١٠,٥ بالمئة من المدارس، أي بمعدل ١٩,٣ تلميذ في الفصل، و١٦ تلميذاً لكل أستاذ.

في المرحلة المتوسطة، تضم المنطقة ٨,١ بالمئة من مجموع التلاميذ في المملكة للمرحلة المتوسطة، و٨,٧ بالمئة من الأساتذة، و٨,٦ بالمئة من الصفوف، و١٠,٥ بالمئة من المدارس، أي بمعدل ٢٤,٧ تلميذ في الفصل، و١٢,٧ تلميذ لكل أستاذ.

بالنسبة الى مدارس المرحلة الثانوية، تضم المنطقة ٨,٥ بالمئة من تلاميذ المرحلة الثانوية في المملكة، و٨,٨ بالمئة من الأساتذة، و٩ بالمئة من الصفوف، و١١,٢ بالمئة من المدارس، أي بمعدل ٢٥,٢ تلميذ في الفصل، و١٥ تلميذاً لكل أستاذ.

هـ ـ المنطقة الجنوبية

يظهر الجدول رقم (٤-١) أن المنطقة تضم ١٥,٤ بالمئة من مجموع السكان. كما

أن لديها ٤,١ بالمئة من كبار الموظفين في تسع عشرة وكالة عامة، و١,١ بالمئة من كبار موظفي وزارة التربية.

في المستوى الابتدائي، تضم المنطقة ٢١,٣ بالمئة من مجموع تلاميذ المرحلة الابتدائية في المملكة، و٢٤,٤ بالمئة من الأساتذة، و٢٥,٦ بالمئة من الصفوف، و٣١,٢ بالمئة من المدارس، أي بمعدل ١٧,٩ تلميذ في الفصل، و١٣,٩ تلميذ لكل أستاذ.

في المرحلة المتوسطة، تضم المنطقة ١٩,٧ بالمئة من مجموع التلاميذ في المملكة للمرحلة المتوسطة، و٢٤,١ بالمئة من الأساتذة، و٢٢ بالمئة من الصفوف، و٢٨,٣ بالمئة من المدارس، أي بمعدل ٢٣,٦ تلميذ في الفصل، و١١,١ تلميذ لكل أستاذ.

بالنسبة الى مدارس المرحلة الثانوية، تضم المنطقة ١٨,٢ بالمئة من تلاميذ المرحلة الثانوية في المملكة، و١٩,٧ بالمئة من الأساتذة، و١٩,٨ بالمئة من الصفوف، و٢٧,٢ بالمئة من المدارس، أي بمعدل ٢٤,٥ تلميذ في الفصل، و١٤,٣ تلميذ لكل أستاذ.

و ـ اختلاف المردود والتحليل

أول انطباع يتكون لدى المرء عند قراءته الوصف الإحصائي السابق أن بعض المناطق لها مدخول أكثر من غيرها من وزارة التربية. على سبيل المثال، كانت المنطقة الغربية من أوائل المناطق في ما يتعلق بالأساتذة والصفوف، بينما المنطقتان الشرقية والشمالية كانتا في آخرها. هذا التباين بين المناطق من الممكن أن يقود الى إمكانية وجود محاباة بينها في توزيع الموارد.

وتبيّن نظرة أقرب إلى مدخول السنة الدراسية ١٩٨٩ ـ ١٩٩٠ أن نسبة توزيع المداخيل تتجمع حول نسبة التلاميذ في مراحل التعليم الثلاثة في المناطق كافة:

ـ في حالة المنطقة الوسطى، كانت نسبة التلاميذ في المدارس الابتدائية ٢٤,٤ بالمئة، وفي الوقت نفسه كانت نسبة المداخيل ٢٥,٢، و٢٥,٢، و٢٤,٥ بالمئة للأساتذة، والصفوف، والمدارس على التوالي؛ إنما في المدارس المتوسطة كانت نسبة التلاميذ ٢٤,٥ بالمئة، وفي الوقت نفسه كانت نسبة المداخيل ٢٥، و٢٥، و٢٤,٧ بالمئة للأساتذة، والصفوف، والمدارس على التوالي؛ وفي المدارس الثانوية كانت نسبة التلاميذ ٢٤,٤ بالمئة، وفي الوقت نفسه كانت نسبة المداخيل ٢٣,٥، و٢٤,٦، و٣٢,٨ بالمئة للأساتذة، والصفوف، والمدارس على التوالي.

ـ في المنطقة الغربية، كانت نسبة التلاميذ في المدارس الابتدائية ٣٢,٢ بالمئة، وفي الوقت نفسه كانت نسبة المداخيل ٢٩,٣، و٢٨,٨، و٢٥,٧ بالمئة للأساتذة، والصفوف، والمدارس على التوالي؛ إنما في المدارس المتوسطة كانت نسبة التلاميذ ٣٢,٨، وفي الوقت نفسه كانت نسبة المداخيل ٣٠,٢، و٣١,٤، و٢٦ بالمئة

للأساتذة، والصفوف، والمدارس على التوالي؛ وفي المدارس الثانوية كانت نسبة التلاميذ ٣٤,٤ بالمئة، وفي الوقت نفسه كانت نسبة المداخيل ٣٣,٩، و٣٢,٥، و٢٥,٦ بالمئة للأساتذة، والصفوف، والمدارس على التوالي.

ـ في المنطقة الشرقية، كانت نسبة التلاميذ في المدارس الابتدائية ١٣,٣ بالمئة، وفي الوقت نفسه كانت نسبة المداخيل ١١,٣، و١١، و٨,١ بالمئة للأساتذة، والصفوف، والمدارس على التوالي؛ إنما في المدارس المتوسطة كانت نسبة التلاميذ ١٤,٩ بالمئة، وفي الوقت نفسه كانت نسبة المداخيل ١٢، و١٣، و١٠,٥ بالمئة للأساتذة، والصفوف، والمدارس على التوالي؛ وفي المدارس الثانوية، كانت نسبة التلاميذ ١٤,٧ بالمئة، وفي الوقت نفسه كانت نسبة المداخيل ١٤,١، و١٤,٢، و١٢,٢ بالمئة للأساتذة، والصفوف، والمدارس على التوالي.

ـ في المنطقة الشمالية، كانت نسبة التلاميذ في المدارس الابتدائية ٨,٥، وفي الوقت نفسه كانت نسبة المداخيل ٨,٨، و٩,٤، و١٠,٥ بالمئة للأساتذة، والصفوف، والمدارس على التوالي؛ إنما في المدارس المتوسطة كانت نسبة التلاميذ ٨,١ بالمئة، وفي الوقت نفسه كانت نسبة المداخيل ٨,٧، و٨,٦، و١٠,٥ بالمئة للأساتذة، والصفوف، والمدارس على التوالي؛ وفي المدارس الثانوية، كانت نسبة التلاميذ ٨,٥ بالمئة، وفي الوقت نفسه كانت نسبة المداخيل ٨,٨، و٩، و١١,٢ بالمئة للأساتذة، والصفوف، والمدارس على التوالي.

ـ في المنطقة الجنوبية، كانت نسبة التلاميذ في المدارس الابتدائية ٢١,٣ بالمئة، وفي الوقت نفسه كانت نسبة المداخيل ٢٥,٤، و٢٥,٦، و٣١,٢ بالمئة للأساتذة، والصفوف، والمدارس على التوالي؛ إنما في المدارس المتوسطة كانت نسبة التلاميذ ١٩,٧ بالمئة، وفي الوقت نفسه كانت نسبة المداخيل ٢٤,١، و٢٢، و٢٨,٣ بالمئة للأساتذة، والصفوف، والمدارس على التوالي؛ وفي المدارس الثانوية، كانت نسبة التلاميذ ١٨,٢ بالمئة، وفي الوقت نفسه كانت نسبة المداخيل ١٩,٧، و١٩,٨، و٢٧,٢ بالمئة للأساتذة، والصفوف، والمدارس على التوالي.

ز ـ تأثير التمثيل البيروقراطي

إن استنتاج العوجي، وكذلك افتراض فعالية التمثيل البيروقراطي، يقودان الشخص إلى الاعتقاد بأن المنطقة الوسطى، بالارتكاز على حقيقة التمثيل الكبير غير المتجانس في كل من وزارة التربية والوكالات العامة المختارة، قد أخذت حصة الأسد في المدخول، بينما التحليل يظهر العكس. لقد كانت المنطقة الوسطى في ما يخص المدارس الابتدائية في المرتبة الثالثة بتوزيع الأساتذة، والصفوف، والمدارس بعد

المنطقتين الغربية والجنوبية. وجاءت في المرتبة الثالثة في عدد التلاميذ في الفصل بعد المنطقتين الشمالية والجنوبية، وجاءت في المرتبة الثانية أيضاً في معدل التلاميذ/ الأساتذة بعد المنطقة الجنوبية؛ وفي المدارس المتوسطة، جاءت المنطقة الوسطى في المرتبة الثانية في توزيع الأساتذة والصفوف بعد المنطقة الغربية، والثالثة في عدد التلاميذ في الفصل ومعدل التلاميذ/ الأساتذة بعد المنطقتين الشمالية والجنوبية؛ وفي المدارس الثانوية، كانت في المرتبة الثانية في توزيع الأساتذة والصفوف بعد المنطقة الغربية، والثالثة في معدل التلاميذ في الفصل بعد المنطقتين الشمالية والجنوبية، والرابعة في معدل التلاميذ/ الأساتذة بعد المناطق الجنوبية، والشمالية، والغربية. لقد احتل توزيع المدارس الثانوية المركز الأول الوحيد في السنة الدراسية ١٩٨٩ ـ ١٩٩٠، بينما لا يبيّن توزيع المدارس كوحدة واحدة أي فائدة لأن حجم المدارس أهم من عددها.

ح ـ مفعول المساواة

من الواضح وجود دلالة على المساواة في التوزيع في بعض المداخيل، فالمنطقة الغربية التي تحوي أكبر عدد من السكان (التلاميذ) نسبياً تأتي دائماً في المرتبة الأولى في توزيع الأساتذة والصفوف في المراحل الدراسية الثلاث. وقد جاءت المنطقة الوسطى في المرتبة الثانية بتعداد التلاميذ والأساتذة وتوزيع الصفوف للمرحلتين المتوسطة والثانوية. كما احتلت المنطقة الجنوبية المركز الثالث بتعداد التلاميذ وتوزيع الأساتذة والصفوف في المرحلتين المتوسطة والثانوية. وبالمقابل، كانت المنطقة الشرقية في المرتبة الرابعة في تعداد التلاميذ وفي توزيع الأساتذة والصفوف. وأخيراً احتلت المنطقة الشمالية المرتبة الأخيرة في تعداد التلاميذ وفي توزيع الأساتذة والصفوف.

تظهر البيانات أيضاً، بحسب تعداد التلاميذ في الفصل ومعدل التلاميذ/ الأساتذة للسنة الدراسية ١٩٨٩ ـ ١٩٩٠، أن المركز الأول كان من نصيب المنطقة الجنوبية للمعدلات الثلاثة، والثاني كان للإقليم الشمالي.

ويظهر من مجموع البيانات أن توزيع موارد التعليم اتصفت بشكل أكبر بالمساواة بدلا من التمثيل البيروقراطي في السنة الدراسية ١٩٨٩ ـ ١٩٩٠.

٢ ـ العام الدراسي ١٩٩٠ ـ ١٩٩١

أ ـ المنطقة الوسطى

يشير الجدول رقم (٤-٢) الى أن المنطقة تضم ٢٦,٢ بالمئة من التعداد السكاني في المملكة، وأيضاً ٥٧,٩ بالمئة من كبار الموظفين في تسع عشرة وكالة عامة، و٧٦,٣ بالمئة من كبار موظفي وزارة التربية.

تضم المنطقة في المرحلة الابتدائية ٢٥,٣ بالمئة من طلابها، و٢٥,٣ بالمئة من أساتذتها، و٢٥,٣ بالمئة من الصفوف، و٢٤,٦ بالمئة من المدارس، أي بمعدل ٢١,١ تلميذ في الفصل، و١٦,٣ تلميذ لكل أستاذ.

وتضم المنطقة في المرحلة المتوسطة ٢٥,٧ بالمئة من طلابها، و٢٤,٧ بالمئة من أساتذتها، و٢٥,٦ بالمئة من الصفوف، و٢٤,٧ بالمئة من المدارس، أي بمعدل ٢٥,٣ تلميذ في الفصل، و١٣,٥ تلميذ لكل أستاذ.

في ما يخص المدارس الثانوية، تضم المنطقة ٢٥,٧ بالمئة من تلامذة المملكة، و٢٤ بالمئة من الأساتذة، و٢٥,٧ بالمئة من الصفوف، و٢٤,١ بالمئة من المدارس، أي بمعدل ٢٤,٨ تلميذ في الفصل، و١٥,٦ تلميذ لكل أستاذ.

ب ـ المنطقة الغربية

يشير الجدول رقم (٤-٢) الى أن المنطقة تضم ٢٩,٤ بالمئة من التعداد السكاني في المملكة. وأيضاً ١٩,٥ بالمئة من كبار الموظفين في تسع عشرة وكالة عامة، و١٠,٨ بالمئة من كبار موظفي وزارة التربية.

تضم المنطقة في المرحلة الابتدائية ٣١,١ بالمئة من طلابها، و٢٩,٦ بالمئة من أساتذتها، و٢٨,٩ بالمئة من الصفوف، و٢٥,٧ بالمئة من المدارس، أي بمعدل ٢٢,٩ تلميذ في الفصل، و١٧,٢ تلميذ لكل أستاذ.

وتضم المنطقة في المرحلة المتوسطة ٣١,٢ بالمئة من طلابها، و٣٠,٥ بالمئة من أساتذتها، و٣١,١ بالمئة من الصفوف، و٢٦,٢ بالمئة من المدارس، أي بمعدل ٢٥,٢ تلميذ في الفصل، و١٣,٢ تلميذ لكل أستاذ.

في ما يخص المدارس الثانوية، تضم المنطقة ٣٢,٧ بالمئة من تلامذة المملكة، و٣٣,٩ بالمئة من الأساتذة، و٣٢,٢ بالمئة من الصفوف، و٢٥,٧ بالمئة من المدارس، أي بمعدل ٢٥,٢ من التلاميذ في الفصل، و١٤ تلميذاً لكل أستاذ.

ج ـ المنطقة الشرقية

يشير الجدول رقم (٤-٢) الى أن المنطقة تضم ١٥,٤ بالمئة من التعداد السكاني في المملكة. وأيضاً ٤,١ من كبار الموظفين في تسع عشرة وكالة عامة، و١,١ بالمئة من كبار موظفي وزارة التربية.

تضم المنطقة في المرحلة الابتدائية ١٤,٣ بالمئة من طلابها، و١١,٥ بالمئة من أساتذتها، و١١,٢ بالمئة من الصفوف، و٨,٦ بالمئة من المدارس، أي بمعدل ٢٧ تلميذاً في الفصل، و٢٠,٢ تلميذ لكل أستاذ.

وتضم المنطقة في المرحلة المتوسطة ١٥,٤ بالمئة من طلابها، و٢٩,٩ بالمئة من أساتذتها، و١٣,٣ بالمئة من الصفوف، و١١,١ بالمئة من المدارس، أي بمعدل ٢٩,٢ تلميذ في الفصل، و١٦,٢ تلميذ لكل أستاذ.

الجدول رقم (٤-٢)

إحصاءات وزارة التربية للعام الدراسي ١٩٩٠ ـ ١٩٩١

النسبة المناطقية للتلاميذ، والأساتذة، والصفوف، وعدد التلاميذ في الفصل، ونسبة التلاميذ/ الأساتذة في مدارس المرحلة الابتدائية والمتوسطة والثانوية الذين تمولهم وتديرهم وزارة التربية

المنطقـــة		المركزي	الغربي	الشرقي	الشمالي	الجنوبي
عدد السكان بالمئة		٢٦,٢	٢٩,٤	١٥,٤	٩,٣	١٩,٦
نسبة الموظفين الكبار في الوكالات العامة المختارة		٥٧,٩	١٩,٥	٤,١	٥,٢	٩,٥
نسبة الموظفين الكبار في وزارة التربية		٧٦,٣	١٠,٨	١,١	٦,٥	٥,٤
المرحلة الابتدائية	التلاميذ بالمئة	٢٥,٣	٣١,١	١٤,٣	٨,٨	٢٠,٥
	الأساتذة بالمئة	٢٥,٣	٢٩,٦	١١,٥	٨,٨	٢٤,٩
	الصفوف بالمئة	٢٥,٣	٢٨,٩	١١,٢	٩,٥	٢٤,٩
	المدارس بالمئة	٢٤,٦	٢٥,٧	٨,٦	١٠,٥	٣٠,٥
	عدد التلاميذ بالفصل	٢١,١	٢٢,٩	٢٧,٢	١٩,٨	١٧,٥
	نسبة التلاميذ/ الأساتذة	١٦,٣	١٧,٢	٢٠,٤	١٦,٤	١٣,٤
المرحلة المتوسطة	التلاميذ بالمئة	٢٥,٧	٣١,٢	١٥,٤	٨,٤	١٩,٢
	الأساتذة بالمئة	٢٤,٧	٣٠,٥	١٢,٤	٨,٥	٢٤
	الصفوف بالمئة	٢٥,٦	٣١,١	١٣,٣	٨,٧	٢١,٤
	المدارس بالمئة	٢٤,٧	٢٦,٢	١١,١	١٠,٢	٢٧,٧
	عدد التلاميذ بالفصل	٢٥,٣	٢٥,٢	٢٩,٢	٢٤,٤	٢٢,٦
	نسبة التلاميذ/ الأساتذة	١٣,٥	١٣,٢	١٦,٢	١٢,٨	١٠,٤
المرحلة الثانوية	التلاميذ بالمئة	٢٥,٧	٣٢,٧	١٥,٦	٨,٧	١٧
	الأساتذة بالمئة	٢٤	٣٣,٩	١٤,٦	٨,٥	١٩
	الصفوف بالمئة	٢٥,٧	٣٢,٢	١٤,٩	٨,٤	١٨,٨
	المدارس بالمئة	٢٤,١	٢٥,٧	١٣,١	١٠,٩	٢٦,٢
	عدد التلاميذ بالفصل	٢٤,٨	٢٥,٢	٢٥,٩	٢٥,٧	٢٢,٩
	نسبة التلاميذ/ الأساتذة	١٥,٦	١٤	١٥,٥	١٤,٨	١٣,٢

المصـــدر: Saudi Arabia, Ministry of Education [MOE], *Summary Statistics on Education* (Riyadh: MOE, 1991).

في ما يخص المدارس الثانوية، تضم المنطقة ١٥,٦ بالمئة من تلامذة المملكة، و١٤,٦ بالمئة من الأساتذة، و١٤,٩ بالمئة من الصفوف، و١٣,١ بالمئة من المدارس، أي بمعدل ٢٥,٩ تلميذ في الفصل، و١٥,٥ تلميذ لكل أستاذ.

د ـ المنطقة الشمالية

يشير الجدول رقم (٤-٢) الى أن المنطقة تضم ٩,٣ بالمئة من التعداد السكاني في المملكة. وأيضاً ٥,٢ من كبار الموظفين في تسع عشرة وكالة عامة، و٦,٥ بالمئة من كبار موظفي وزارة التربية.

تضم المنطقة في المرحلة الابتدائية ٨,٨ بالمئة من طلابها، و٨,٨ بالمئة من أساتذتها، و٩,٥ بالمئة من الصفوف، و١٠,٥ بالمئة من المدارس، أي بمعدل ١٩,٨ تلميذ في الفصل، و١٦,٤ تلميذ لكل أستاذ.

وتضم المنطقة في المرحلة المتوسطة ٨,٤ بالمئة من طلابها، و٨,٥ بالمئة من أساتذتها، و٨,٧ بالمئة من الصفوف، ١٠,٢ بالمئة من المدارس، أي بمعدل ٢٤,٤ تلميذ في الفصل، و١٢,٨ تلميذ لكل أستاذ.

في ما يخص المدارس الثانوية، تضم المنطقة ٨,٧ بالمئة من تلامذة المملكة، و٨,٥ بالمئة من الأساتذة، و٨,٤ بالمئة من الصفوف، و١٠,٩ بالمئة من المدارس، أي بمعدل ٢٥,٧ تلميذ في الفصل، و١٤,٨ تلميذ لكل أستاذ.

هـ ـ المنطقة الجنوبية

يشير الجدول رقم (٤-٢) الى أن المنطقة تضم ١٥,٤ بالمئة من التعداد السكاني في المملكة. وأيضاً ٤,١ من كبار الموظفين في تسع عشرة وكالة عامة، و١,١ بالمئة من كبار موظفي وزارة التربية.

تضم المنطقة في المرحلة الابتدائية ٢٠,٥ بالمئة من طلابها، و٢٤,٩ بالمئة من أساتذتها، و٢٤,٩ بالمئة من الصفوف، و٣٠,٥ بالمئة من المدارس، أي بمعدل ١٧,٥ تلميذ في الفصل، و١٣,٤ تلميذ لكل أستاذ.

وتضم المنطقة في المرحلة المتوسطة ١٩,٢ بالمئة من طلابها، و٢٤ بالمئة من أساتذتها، و٢١,٤ بالمئة من الصفوف، و٢٧,٧ بالمئة من المدارس، أي بمعدل ٢٢,٦ تلميذ في الفصل، و١٠,٤ تلميذ لكل أستاذ.

في ما يخص المدارس الثانوية، تضم المنطقة ١٧ بالمئة من تلامذة المملكة، و١٩ بالمئة من الأساتذة، و١٨,٨ بالمئة من الصفوف، و٢٦,٢ بالمئة من المدارس، أي بمعدل ٢٢,٩ تلميذ في الفصل، و١٣,٢ تلميذ لكل أستاذ.

و ـ تنوع النتائج وتحليلاتها

تفاوت توزيع الموارد في وزارة التعليم للسنة الدراسية ١٩٩٠ ـ ١٩٩١، كما يظهر من الإحصاءات السابقة المفصلة، إذ لم يجر توزيع الأساتذة، والصفوف، والمدارس، وعدد التلاميذ في الفصل، ومعدل التلاميذ/ الأساتذة بشكل دقيق. ومن الممكن أن يقود هذا التفاوت البعض إلى الاستنتاج بأن بعض المناطق قد جرى تفضيله على غيره.

وتبيّن نظرة أعمق إلى محصلة السنة الدراسية ١٩٩٠ ـ ١٩٩١ أن نسبة توزيع المداخيل تجمعت حول نسبة التلاميذ في المراحل الدراسية الثلاث في المناطق كافة:

ـ في المنطقة الوسطى، كان معدل التلاميذ في المرحلة الابتدائية ٢٥,٣ بالمئة، وفي الوقت نفسه كانت نسبة المداخيل ٢٥,٣، و٢٥,٣، و٢٤,٦ بالمئة للأساتذة، والصفوف، والمدارس على التوالي؛ إنما في المرحلة المتوسطة، كانت نسبة التلاميذ ٢٥,٧ بالمئة، وفي الوقت نفسه كانت نسبة المداخيل ٢٤,٧، و٢٥,٦، و٢٤,٧ بالمئة للأساتذة، والصفوف، والمدارس على التوالي؛ وفي المدارس الثانوية، كان معدل التلاميذ ٢٥,٧ بالمئة، وفي الوقت نفسه كانت نسبة المداخيل ٢٤، و٢٥,٧، و٢٤,١ بالمئة للأساتذة، والصفوف، والمدارس على التوالي.

ـ في المنطقة الغربية، كان معدل التلاميذ في المرحلة الابتدائية ٣١,١ بالمئة، وفي الوقت نفسه كانت نسبة المداخيل ٢٩,٦، و٢٨,٩، و٢٥,٧ بالمئة للأساتذة، والصفوف، والمدارس على التوالي؛ إنما في المرحلة المتوسطة، كانت نسبة التلاميذ ٣١,٢ بالمئة، وفي الوقت نفسه كانت نسبة المداخيل ٣٠,٥، و٣١,١، و٢٦,٢ بالمئة للأساتذة، والصفوف، والمدارس على التوالي؛ وفي المدارس الثانوية، كان معدل التلاميذ ٣٢,٧ بالمئة، وفي الوقت نفسه كانت نسبة المداخيل ٣٣,٩، و٣٢,٢، و٢٥,٧ بالمئة للأساتذة، والصفوف، والمدارس على التوالي.

ـ في المنطقة الشرقية، كان معدل التلاميذ في المرحلة الابتدائية ١٤,٣ بالمئة، وفي الوقت نفسه كانت نسبة المداخيل ١١,٥، و١١,٢، و٨,٦ بالمئة للأساتذة، والصفوف، والمدارس على التوالي؛ إنما في المرحلة المتوسطة، كانت نسبة التلاميذ ١٥,٤ بالمئة، وفي الوقت نفسه كانت نسبة المداخيل ١٢,٤، و١٣,٣، و١١,١ بالمئة للأساتذة، والصفوف، والمدارس على التوالي؛ وفي المدارس الثانوية، كان معدل التلاميذ ١٥,٦ بالمئة، وفي الوقت نفسه كانت نسبة المداخيل ١٤,٦، و١٤,٩، و١٣,١ بالمئة للأساتذة، والصفوف، والمدارس على التوالي.

ـ في المنطقة الشمالية، كان معدل التلاميذ في المرحلة الابتدائية ٨,٨ بالمئة؛ وفي

الوقت نفسه كانت نسبة المداخيل ٨,٨، و٩,٥، و١٠,٥ بالمئة للأساتذة، والصفوف، والمدارس على التوالي؛ إنما في المرحلة المتوسطة، كانت نسبة التلاميذ ٨,٤ بالمئة، وفي الوقت نفسه كانت نسبة المداخيل ٨,٥، و٨,٧، و١٠,٢ بالمئة للأساتذة، والصفوف، والمدارس على التوالي؛ وفي المدارس الثانوية، كان معدل التلاميذ ٨,٧ بالمئة، وفي الوقت نفسه كانت نسبة المداخيل ٨,٥، ٨,٤، و١٠,٩ بالمئة للأساتذة، والصفوف، والمدارس على التوالي.

ـ في المنطقة الجنوبية، كان معدل التلاميذ في المرحلة الابتدائية ٢٠,٥ بالمئة، وفي الوقت نفسه كانت نسبة المداخيل ٢٤,٩، و٢٤,٩، و٣٠,٥ بالمئة للأساتذة، والصفوف، والمدارس على التوالي؛ إنما في المرحلة المتوسطة، كانت نسبة التلاميذ ١٩,٢ بالمئة، وفي الوقت نفسه كانت نسبة المداخيل ٢٤، و٢١,٤، و٢٧,٧ بالمئة للأساتذة، والصفوف، والمدارس على التوالي؛ وفي المدارس الثانوية، كان معدل التلاميذ ١٧ بالمئة، وفي الوقت نفسه كانت نسبة المداخيل ١٩، و١٨,٨، و٢٦,٢ بالمئة للأساتذة، والصفوف، والمدارس على التوالي.

ز ـ تأثير التمثيل البيروقراطي

تدفعنا مكوّنات التمثيل البيروقراطي الدائم وغير المتحرك إلى الاعتقاد بأن المنطقة الوسطى كانت لها حصة الأسد من المخصصات المالية بناءً على عدم التكافؤ النسبي الذي ظهر على مستوى تمثيل المناطق في كل من وزارة التربية والتعليم والإدارات العامة السعودية.

إلا أن المعطيات المتوافرة أظهرت العكس، إذ تأتي المنطقة الوسطى ثانيةً من حيث توزيع المعلمين والصفوف في المراحل المدرسية كافة، وذلك بعد المنطقة الغربية، وثالثةً من حيث توزيع المدارس، بعد المنطقتين الجنوبية والغربية. كما احتلت المرتبة الثالثة من حيث عدد التلاميذ في الصف، بعد المنطقة الجنوبية والمنطقة الشمالية. وجاءت ثانيةً من حيث معدل التلميذ/ المعلم، بعد المنطقة الجنوبية؛ أما في المدارس المتوسطة، فاحتلت المنطقة الوسطى المركز الثالث على صعيد توزيع المعلمين وعلى صعيد توزيع المدارس، بعد المنطقتين الجنوبية والغربية، في حين سجلت المركز الرابع على صعيد عدد التلاميذ في الصفوف، بعد المناطق الجنوبية والشمالية والغربية، والمركز الثالث في ما يتعلق بمعدل التلميذ/ المعلم، بعد المناطق الجنوبية والشمالية والغربية؛ وأما في المدارس الثانوية، فقد أتت ثالثةً في توزيع المدارس، بعد المنطقتين الجنوبية والغربية، وثانيةً في عدد التلاميذ في الصف، بعد المنطقة الجنوبية، وفي المركز الأخير في ما يخص معدل التلميذ/ المعلم.

ح ـ تأثير التكافؤ

يتواتر مؤشرٌ طفيف للمساواة النسبية بين تصنيف المناطق وتصنيف التلاميذ، إذ يتم تصنيف المناطق بقدر ما يتم تصنيف توزيع المعلمين والصفوف، وبحسب تصنيف التلاميذ أنفسهم.

باختصار، تطابقت نسبة توزيع الموارد في العام ١٩٩٠-١٩٩١ مع نسبة توزيع الموارد في العام ١٩٨٩-١٩٩٠. وهذا خير دليلٍ على أن المساواة هي التي توجه توزيع الموارد أكثر منها خلفية البيروقراطيين أنفسهم.

٣ ـ العام الدراسي ١٩٩١-١٩٩٢

أ ـ المنطقة الوسطى

يظهر الجدول رقم (٤-٣) أن المنطقة الوسطى تمثل نسبة ٢٦,٢ بالمئة من عدد السكان الإجمالي. كما أنها تشكل نسبة ٥٧,٩ بالمئة من موظفي الفئة الأولى في الإدارات العامة السعودية، ونسبة ٧٦,٣ بالمئة من موظفي الدرجة الأولى في وزارة التربية والتعليم.

في المرحلة الابتدائية في المنطقة، بلغت نسبة التلاميذ ٢٤,٨ بالمئة من مجمل تلاميذ المملكة في هذه المرحلة. وبلغت نسبة المعلمين ٢٥,٧ بالمئة، ونسبة الصفوف ٢٥,٦ بالمئة، ونسبة المدارس ٢٤,٧ بالمئة، في حين وصل عدد التلاميذ في الصف الواحد إلى ٢٠ تلميذاً، وعدد التلاميذ لكل معلم إلى ١٥,١.

وفي المرحلة المتوسطة في المنطقة، بلغت نسبة التلاميذ ٢٥ بالمئة من مجمل التلاميذ في هذه المرحلة. وبلغت نسبة المعلمين ٢٥,٢ بالمئة، ونسبة الصفوف ٢٥,٦ بالمئة، ونسبة المدارس ٢٤,٥ بالمئة، في حين وصل عدد التلاميذ في الصف الواحد إلى ٢٣,٩ تلميذاً، وعدد التلاميذ لكل معلم إلى ١٢,٥.

وتظهر هذه المعطيات أنه في المدارس الثانوية سجلت المنطقة نسبة ٢٤,٩ بالمئة من التلاميذ، و٢٣,٤ بالمئة من المعلمين، و٢٥,١ بالمئة من الصفوف، و٢٣ بالمئة من المدارس. كما بلغ عدد التلاميذ ٢٤,٨ تلميذاً في الصف الواحد، ووصل عدد التلاميذ لكل معلم إلى ١٥,٢.

ب ـ المنطقة الغربية

يظهر الجدول رقم (٤-٣) أن المنطقة الغربية تمثل نسبة ٢٩,٤ بالمئة من عدد السكان الإجمالي. وتبلغ نسبة موظفي الفئة الأولى في الإدارات العامة ١٩,٥ بالمئة مقابل ١٠,٨ بالمئة لموظفي الدرجة الأولى في وزارة التربية والتعليم.

ففي المدارس الابتدائية، بلغت نسبة التلاميذ ٣١,٥ بالمئة، ونسبة المعلمين ٢٩,٨ بالمئة، ونسبة الصفوف ٢٩,١ بالمئة، مقابل ٢٥,٧ بالمئة للمدارس، في حين وصل عدد التلاميذ في الصف الواحد إلى ٢٢,٣، وعدد التلاميذ لكل معلم إلى ١٦,٧.

الجدول رقم (٤-٣)

إحصاءات وزارة التربية للعام الدراسي ١٩٩١-١٩٩٢

النسبة المناطقية للتلاميذ والمعلمين والصفوف وعدد التلاميذ في الصف الواحد، ومعدل التلميذ/ المعلم في المراحل الابتدائية والمتوسطة والثانوية التي تمولها وزارة التربية والتعليم وتديرها

المنطقة		الوسطى	الغربية	الشرقية	الشمالية	الجنوبية
نسبة السكان (بالمئة)		٦٢,٢	٩٢,٤	١٥,٤	٩,٣	١٩,٦
نسبة موظفي الفئة الأولى في الإدارات العامة (بالمئة)		٥٧,٩	١٩,٥	٤,١	٥,٢	٩,٥
نسبة موظفي الدرجة الأولى في وزارة التعليم (بالمئة)		٧٦,٣	١٠,٨	١,١	٦,٥	٥,٤
المرحلة الابتدائية	نسبة التلاميذ (بالمئة)	٢٤,٨	٣١,٥	١٣,٩	٩	٢٠,٩
	نسبة المعلمين (بالمئة)	٢٥,٧	٢٩,٨	١١,٥	٨,٧	٢٤,٢
	نسبة الصفوف (بالمئة)	٢٥,٦	٢٩,١	١١,٣	٩,٥	٢٤,٥
	نسبة المدارس (بالمئة)	٢٤,٧	٢٥,٧	٨,٨	١٠,٦	٣٠,٢
	عددالتلاميذ في الصف الواحد	٢٠	٢٢,٣	٢٥,٤	١٩,٦	١٧,٦
	معدل التلميذ/ المعلم	١٥,١	١٦,٧	١٨,٩	١٦,١	١٣,٥
المرحلة المتوسطة	نسبة التلاميذ (بالمئة)	٢٥	٣٢	١٥,١	٨,٤	١٩,٥
	نسبة المعلمين (بالمئة)	٢٥,٢	٣٠,١	١٢,٦	٨,٤	٢٣,٦
	نسبة الصفوف (بالمئة)	٢٥,٦	٣١,١	١٣,٣	٨,٦	٢١,٣
	نسبة المدارس (بالمئة)	٢٤,٥	٢٦,٤	١١,٢	١٠,٢	٢٧,٧
	عدد التلاميذ في الصف الواحد	٢٣,٩	٢٥,٢	٢٨	٢٤	٢٢,٥
	معدل التلميذ/ المعلم	١٢,٥	١٣,٤	١٥,٢	١٢,٧	١٠,٤
المرحلة الثانوية	نسبة التلاميذ (بالمئة)	٢٤,٩	٣٣,٨	١٥	٨,٤	١٨
	نسبة المعلمين (بالمئة)	٢٣,٤	٣٣,٧	١٥,١	٨,٧	١٩
	نسبة الصفوف (بالمئة)	٢٥,١	٣١,٧	١٥,١	٨,٨	١٩,٢
	نسبة المدارس (بالمئة)	٢٣	٢٥,٩	١٣,٥	١٠,٨	٢٦,٨
	عدد التلاميذ في الصف الواحد	٢٤,٨	٢٦,٦	٢٤,٧	٢٣,٨	٢٣,٤
	معدل التلميذ/ المعلم	١٥,٢	١٤,٣	١٤,٢	١٣,٨	١٣,٦

المصـــدر: Saudi Arabia, Ministry of Education [MOE], *Summary Statistics on Education* (Riyadh: MOE, 1992).

وأما بالنسبة الى المدارس المتوسطة، فقد بلغت نسبة التلاميذ في المنطقة ٣٢ بالمئة، ونسبة المعلمين ٣٠,١ بالمئة، ونسبة الصفوف ٣١,١ بالمئة، ونسبة المدارس ٢٦,٤ بالمئة، في حين وصل عدد التلاميذ في الصف الواحد إلى ٢٥,٢، وعدد التلاميذ لكل معلم إلى ١٣,٤.

وفي المدارس الثانوية في المنطقة، بلغت نسبة التلاميذ ٣٣,٨ بالمئة، ونسبة المعلمين ٣٣,٧ بالمئة، ونسبة الصفوف ٣١,٧ بالمئة، ونسبة المدارس ٢٥,٩ بالمئة، في حين وصل عدد التلاميذ في الصف الواحد إلى ٢٦,٦، وعدد التلاميذ لكل معلم ١٤,٣.

ج ـ المنطقة الشرقية

تمثل المنطقة الشرقية، بناءً على الجدول رقم (٤-٣)، نسبة ١٥,٤ بالمئة من إجمالي عدد السكان، ونسبة ٤,١ بالمئة من موظفي الفئة الأولى في الإدارات العامة التسع عشرة، مقابل ١,١ بالمئة لموظفي الدرجة الأولى في وزارة التربية والتعليم.

أما في المدارس الابتدائية في المنطقة، فبلغت نسبة التلاميذ ١٣,٩ بالمئة، ونسبة المعلمين ١١,٥ بالمئة، ونسبة الصفوف ١١,٣ بالمئة، ونسبة المدارس ٨,٨ بالمئة، في حين وصل عدد التلاميذ في الصف الواحد إلى ٢٥,٤، وعدد التلاميذ لكل معلم إلى ١٨,٩.

وأما في المدارس المتوسطة، فبلغت نسبة التلاميذ في المنطقة ١٥,١ بالمئة، ونسبة المعلمين ١٢,٦ بالمئة، ونسبة الصفوف ١٣,٣ بالمئة، ونسبة المدارس ١١,٢ بالمئة، في حين وصل عدد التلاميذ إلى ٢٨ في الصف الواحد، مقابل ١٥,٢ لكل معلم.

وفي المدارس الثانوية في المنطقة، سجلت نسبة التلاميذ ١٥ بالمئة، ونسبة المعلمين ١٥,١ بالمئة، ونسبة الصفوف ١٥,١ بالمئة أيضاً، ونسبة المدارس ١٣,٥ بالمئة، في حين بلغ عدد التلاميذ في الصف الواحد ٢٤,٧، وعدد التلاميذ لكل معلم ١٤,٢.

د ـ المنطقة الشمالية

يظهر الجدول رقم (٤-٣) أن هذه المنطقة تمثل نسبة ٩,٣ بالمئة من عدد السكان الإجمالي. وتشكل فيها نسبة موظفي الفئة الأولى في الإدارات العامة التسع عشرة ٥,٢ بالمئة، مقابل ٦,٥ بالمئة لموظفي الدرجة الأولى في وزارة التربية والتعليم.

أما في المدارس الابتدائية في المنطقة، فبلغت نسبة التلاميذ ٩ بالمئة، ونسبة المعلمين ٨,٧ بالمئة، ونسبة الصفوف ٩,٥ بالمئة، ونسبة المدارس ١٠,٦ بالمئة، في حين بلغ عدد التلاميذ ١٩,٦ في الصف الواحد، مقابل ١٦,١ لكل معلم.

وأما في المدارس المتوسطة، فوصلت نسبة التلاميذ إلى ٨,٤ بالمئة، ونسبة المعلمين

إلى ٨,٤ بالمئة، ونسبة الصفوف إلى ٨,٦ بالمئة، ونسبة المدارس الى ١٠,٢ بالمئة، في حين بلغ عدد التلاميذ في الصف الواحد ٢٤ تلميذاً، مقابل ١٢,٧ لكل معلم.

وفي المدارس الثانوية في المنطقة، بلغت نسبة التلاميذ ٨,٤ بالمئة، مقابل ٨,٧ بالمئة للمعلمين، و٨,٨ بالمئة للصفوف، و١٠,٨ بالمئة للمدارس، في حين وصل عدد التلاميذ في الصف الواحد إلى ٢٣,٨، مقابل ١٣,٨ لكل معلم.

هـ ـ المنطقة الجنوبية

تمثل هذه المنطقة، بالاستناد إلى الجدول رقم (٤-٣)، نسبة ١٩,٦ بالمئة من عدد السكان الإجمالي. وتبلغ نسبة موظفي الفئة الأولى في الإدارات العامة التسع عشرة ٩,٥ بالمئة، مقابل ٥,٤ بالمئة لموظفي الدرجة الأولى في وزارة التربية والتعليم.

ففي المدارس الابتدائية، بلغت نسبة التلاميذ في المنطقة ٢٠,٩ بالمئة من أصل عدد تلاميذ المملكة لهذه المرحلة الدراسية، ونسبة المعلمين ٢٤,٢ بالمئة، ونسبة الصفوف ٢٤,٥ بالمئة، ونسبة المدارس ٣٠,٢ بالمئة، في حين وصل عدد التلاميذ في الصف الواحد إلى ١٧,٦، مقابل ١٣,٥ لكل معلم.

وفي المدارس المتوسطة، بلغت نسبة التلاميذ ١٩,٥ بالمئة، ونسبة المعلمين ٢٣,٦ بالمئة، ونسبة الصفوف ٢١,٣ بالمئة، ونسبة المدارس ٢٧,٧ بالمئة، في حين وصل عدد التلاميذ إلى ٢٢,٥ في الصف الواحد، مقابل ١٠,٤ لكل معلم.

وفي المدارس الثانوية، بلغت النسبة ١٨ بالمئة، مقابل ١٩ بالمئة للمعلمين، و١٩,٢ بالمئة للصفوف، و٢٦,٨ بالمئة للمدارس، في حين بلغ عدد التلاميذ في الصف الواحد ٢٣,٤، مقابل ١٣,٦ لكل معلم.

و ـ في تفاوت المخصصات المالية وتحليلها

لم يعكس ما تقدم من إحصاءات وبيانات مسألة عدم التكافؤ في توزيع الموارد في وزارة التربية والتعليم، إذ ارتفعت النسبة في المنطقتين الغربية والوسطى، وقلّت في المنطقتين الشمالية والشرقية.

ولكن إذا ما تم التحقق عن كثب من مخصصات العام الدراسي ١٩٩١-١٩٩٢المالية يتبيّن أن توزيع الموارد قد ارتبط بشكلٍ وثيقٍ بنسبة التلاميذ في المراحل التعليمية الثلاث للمناطق كافة. ففي حالة المنطقة الوسطى، بلغت نسبة التلاميذ في المدارس الابتدائية ٢٤,٨ بالمئة، في الوقت الذي بلغت فيه نسبة المخصصات المالية للمعلمين ٢٥,٧ بالمئة، وللصفوف ٢٥,٦ بالمئة، وللمدارس ٢٤,٧ بالمئة.

وحين بلغت نسبة التلاميذ في المدارس المتوسطة ٢٥ بالمئة، كانت نسبة المخصصات المالية للمعلمين ٢٥,٢ بالمئة، ونسبة المخصصات المالية للصفوف ٢٥,٦ بالمئة، ونسبة المخصصات المالية للمدارس ٢٤,٥ بالمئة.

وحين بلغت نسبة التلاميذ في المدارس الثانوية ٢٤,٩ بالمئة، كانت نسبة المخصصات المالية للمعلمين ٢٣,٤ بالمئة، وللصفوف ٢٥,١ بالمئة، وللمدارس ٢٣ بالمئة.

وفي حالة المنطقة الغربية، بلغت نسبة التلاميذ في المدارس الابتدائية ٣١,٥ بالمئة، فيما وصلت المخصصات المالية للمعلمين إلى ٢٩,٨ بالمئة، وللصفوف إلى ٢٩,١ بالمئة، وللمدارس إلى ٢٥,٧ بالمئة أيضاً. وحين بلغت نسبة التلاميذ في المدارس المتوسطة نسبة ٣٢ بالمئة، وصلت مخصصات المعلمين المالية إلى ٣٠,١ بالمئة، ومخصصات الصفوف إلى ٣١,١ بالمئة، ومخصصات المدارس إلى ٢٦,٤ بالمئة. وعندما سجلت نسبة التلاميذ في المدارس الثانوية ٣٣,٨ بالمئة، بلغت مخصصات المعلمين المالية نسبة ٣٣,٧ بالمئة، ومخصصات الصفوف ٣١,٧ بالمئة، ومخصصات المدارس ٢٥,٩ بالمئة. أما في المنطقة الشرقية، فسجلت نسبة التلاميذ في المدارس الابتدائية ١٣,٩ بالمئة، في حين بلغت نسبة مخصصات المعلمين المالية ١١,٥ بالمئة، ونسبة مخصصات الصفوف ١١,٣ بالمئة، ونسبة مخصصات المدارس ٨,٨ بالمئة. وحين وصلت نسبة التلاميذ في المدارس المتوسطة إلى ١٥,١ بالمئة، وصلت مخصصات المعلمين المالية إلى ١٢,٦ بالمئة، ومخصصات الصفوف إلى ١٣,٣ بالمئة، ومخصصات المدارس إلى ١١,٢ بالمئة. وحين بلغت نسبة التلاميذ في المدارس الثانوية ١٥ بالمئة، بلغت المخصصات المالية للمعلمين ١٥,١ بالمئة، وللصفوف ١٥,١ بالمئة، وللمدارس ١٣,٥ بالمئة. أما في المنطقة الشمالية، فجاءت نسبة التلاميذ في المدارس الابتدائية بقدر ٩ بالمئة، في حين جاءت المخصصات المالية للمعلمين بقدر ٨,٧ بالمئة، وللصفوف بقدر ٩,٥ بالمئة، وللمدارس بقدر ١٠,٦ بالمئة. وفي المدارس المتوسطة بلغت النسبة ٨,٤ بالمئة، مقابل ٨,٤ بالمئة أيضاً لمخصصات المعلمين المالية، و٨,٦ بالمئة لمخصصات الصفوف، و١٠,٢ بالمئة لمخصصات المدارس. وعلى صعيد المدارس الثانوية، حققت نسبة التلاميذ ٨,٤ بالمئة، في حين بلغت مخصصات المعلمين المالية نسبة ٨,٧ بالمئة، ومخصصات الصفوف ٨,٨ بالمئة، ومخصصات المدارس ١٠,٨ بالمئة. وفي المنطقة الجنوبية، حين بلغت نسبة التلاميذ في المدارس الابتدائية ٢٠,٩ بالمئة، وصلت مخصصات المعلمين المالية إلى ٢٤,٢ بالمئة، ومخصصات الصفوف إلى ٢٤,٥ بالمئة، ومخصصات المدارس إلى ٣٠,٢ بالمئة. وفي المدارس المتوسطة، حين بلغت النسبة ١٩,٥ بالمئة سجلت المخصصات المالية على صعيد المعلمين نسبة ٢٣,٦ بالمئة،

وعلى صعيد الصفوف نسبة ٢١,٣ بالمئة، وعلى صعيد المدارس نسبة ٢٧,٧ بالمئة. وعلى مستوى المدارس الثانوية بلغت نسبة التلاميذ ١٨ بالمئة، في حين وصلت مخصصات المعلمين المالية إلى ١٩ بالمئة، ومخصصات الصفوف إلى ١٩,٢ بالمئة، ومخصصات المدارس إلى ٢٦,٨ بالمئة.

ز ـ تأثير التمثيل البيروقراطي

تؤول نظرية التمثيل البيروقراطي الدائم وغير المتحرك من جهة، وعدم التكافؤ الذي ظهر على مستوى تمثيل المناطق في كل من الإدارات العامة السعودية ووزارة التربية والتعليم من جهةٍ أخرى، إلى اعتقاد أن المنطقة الوسطى تحظى بالحصة الأكبر من المخصصات المالية.

ولكن المعطيات المتوافرة تدحض هذا الاعتقاد. فقد أتت المنطقة الوسطى في المرتبة الثانية على مستوى المدارس الابتدائية في فئة توزيع المعلمين والصفوف، بعد المنطقة الغربية، في حين جاءت ثالثةً على مستوى توزيع المدارس بعد المنطقتين الجنوبية والغربية، وكذلك على مستوى عدد التلاميذ في الصف الواحد، بعد المنطقتين الجنوبية والشمالية. وسجلت المركز الثاني في معدل التلميذ/ المعلم، بعد المنطقة الجنوبية. إلى ذلك، احتلت المنطقة الوسطى، على مستوى المدارس المتوسطة، المرتبة الثانية في فئة توزيع المعلمين والصفوف بعد المنطقة الغربية وأتت ثالثةً في توزيع المدارس بعد المنطقتين الجنوبية والغربية، وثانيةً في عدد التلاميذ في الصف وفي معدل التلميذ/ المعلم بعد المنطقة الجنوبية. وأما على صعيد المدارس الثانوية، فقد احتلت المرتبة الثانية في فئة توزيع المعلمين والصفوف بعد المنطقة الغربية، وأتت في المرتبة الثالثة في توزيع المدارس بعد المنطقتين الجنوبية والغربية، في حين جاءت رابعةً من حيث عدد التلاميذ في الصف بعد المناطق الجنوبية والشمالية والشرقية، محققةً كذلك المركز الأخير في معدل التلميذ/ المعلم.

ح ـ تأثير التكافؤ

من الواضح أن عملية توزيع المعلمين والصفوف تتكافأ نسبياً في المراحل التعليمية الثلاثة كافة. ويتم تصنيف المناطق بحسب هذه المتغيرات بقدر ما يتم تصنيفها بحسب عدد السكان التابع لكل منطقة.

بمعنى آخر، لا تعكس المخصصات المالية للعام الدراسي ١٩٩١-١٩٩٢ كيفية التقسيم البيروقراطي، على غرار مخصصات العام الدراسي المنصرم، بل تعكس عدد التلاميذ وتشير إلى توزيع الموارد بشكلٍ عادلٍ ومتساوٍ.

٤ ـ العام الدراسي ١٩٩٢-١٩٩٣

أ ـ المنطقة الوسطى

يبيّن الجدول رقم (٤-٤) أن هذه المنطقة تمثل نسبة ٢٦,٢ بالمئة من عدد السكان الإجمالي. وبلغت نسبة موظفي الفئة الأولى في الإدارات العامة السعودية ٥٧,٩ بالمئة، مقابل ٧٦,٣ بالمئة لموظفي الدرجة الأولى في وزارة التربية والتعليم.

ففي المدارس الابتدائية في المنطقة بلغت نسبة التلاميذ ٢٤,٩ بالمئة، ونسبة المعلمين ٢٧,٥ بالمئة، ونسبة الصفوف ٢٥,٨ بالمئة، ونسبة المدارس ٢٤,٥ بالمئة، في حين وصل عدد التلاميذ الى ١٩,٨ في الصف الواحد، و١٤,٤ لكل معلم.

أما في المدارس المتوسطة في المنطقة، فقد سجلت نسبة التلاميذ ٢٥,٢ بالمئة، ونسبة المعلمين ٢٥,٤ بالمئة، ونسبة الصفوف ٢٥,٦ بالمئة، ونسبة المدارس ٢٤ بالمئة، في حين وصل عدد التلاميذ الى ٢٤,٧ في الصف الواحد، و١٢,٩ لكل معلم.

وأما في المدارس الثانوية، فوصلت نسبة التلاميذ إلى ٢٥,٥ بالمئة، ونسبة المعلمين إلى ٢٤,١ بالمئة، ونسبة المدارس إلى ٢٤,٩ بالمئة، في حين وصل عدد التلاميذ في الصف الواحد إلى ٢٦,٥، مقابل ١٥,٥ لكل معلم.

ب ـ المنطقة الغربية

يظهر الجدول رقم (٤-٤) أن المنطقة تمثل نسبة ٢٩,٤ بالمئة من عدد السكان الإجمالي، في حين تبلغ نسبة موظفي الفئة الأولى في الإدارات العامة التسع عشرة ١٩,٥ بالمئة، مقابل ١٠,٨ بالمئة لموظفي الدرجة الأولى في وزارة التربية والتعليم.

ففي المدارس الابتدائية بلغت نسبة التلاميذ ٣١,١ بالمئة من مجموع التلاميذ في المرحلة الابتدائية في المملكة العربية السعودية. وبلغت نسبة المعلمين ٢٩,٣ بالمئة، ونسبة الصفوف ٢٨,٨ بالمئة، ونسبة المدارس ٢٥,٨ بالمئة، في حين وصل عدد التلاميذ في الصف الواحد إلى ٢٢,١، مقابل ١٦,١ لكل معلم.

وفي المدارس المتوسطة، سجلت نسبة التلاميذ ٣١,٧ بالمئة، ونسبة المعلمين ٢٩,٦ بالمئة، ونسبة الصفوف ٣١ بالمئة، ونسبة المدارس ٢٦,٤ بالمئة، في حين بلغ عدد التلاميذ ٢٥,٨ في الصف الواحد، مقابل ١٣,٩ لكل معلم.

أما في المدارس الثانوية، فوصلت نسبة التلاميذ إلى ٣٢,٨ بالمئة، ونسبة المعلمين إلى ٣٢,٤ بالمئة، ونسبة الصفوف إلى ٢٦,١ بالمئة، في حين بلغ عدد التلاميذ في الصف الواحد ٢٦,٢، مقابل ١٤,٨ لكل معلم.

الجدول رقم (٤-٤)

إحصاءات وزارة التربية للعام الدراسي ١٩٩٢-١٩٩٣

النسبة المناطقية للتلاميذ والمعلمين والصفوف وعدد التلاميذ في الصف الواحد، ومعدل التلميذ/ المعلم في المراحل الابتدائية والمتوسطة والثانوية التي تمولها وزارة التربية والتعليم وتديرها

المنطقة		الوسطى	الغربية	الشرقية	الشمالية	الجنوبية
نسبة السكان (بالمئة)		٢٦,٢	٢٩,٤	١٥,٤	٩,٣	١٩,٦
نسبة موظفي الفئة الأولى في الإدارات العامة (بالمئة)		٥٧,٩	١٩,٥	٤,١	٥,٢	٩,٥
نسبة موظفي الدرجة الأولى في وزارة التعليم (بالمئة)		٧٦,٣	١٠,٨	١,١	٦,٥	٥,٤
المرحلة الابتدائية	نسبة التلاميذ (بالمئة)	٢٩,٤	٣١,١	١٤,١	٩,١	٢٠,٩
	نسبة المعلمين (بالمئة)	٢٧,٥	٢٩,٣	١١,٥	٩	٢٤
	نسبة الصفوف (بالمئة)	٢٥,٨	٢٨,٨	١١,٥	٩,٧	٢٤,٤
	نسبة المدارس (بالمئة)	٢٤,٥	٢٥,٨	٩	١٠,٧	٣٠,١
	عدد التلاميذ في الصف الواحد	١٩,٨	٢٢,١	٢٥,٣	١٩,٢	١٧,٥
	معدل التلميذ/ المعلم	١٤,٤	١٦,١	١٨,٦	١٥,٣	١٣,٢
المرحلة المتوسطة	نسبة التلاميذ (بالمئة)	٢٥,٢	٣١,٧	١٤,٩	٨,٥	١٩,٦
	نسبة المعلمين (بالمئة)	٢٥,٤	٢٩,٦	١٢,٦	٨,٤	٢٤
	نسبة الصفوف (بالمئة)	٢٥,٦	٣١	١٣,٢	٨,٧	٢١,٥
	نسبة المدارس (بالمئة)	٢٤	٢٦,٤	١١,٢	١٠,٤	٢٧,٩
	عدد التلاميذ في الصف الواحد	٢٤,٧	٢٥,٨	٢٨,٤	٢٤,٥	٢٣
	معدل التلميذ/ المعلم	١٢,٩	١٣,٩	١٥,٤	١٣	١٠,٧
المرحلة الثانوية	نسبة التلاميذ (بالمئة)	٢٥,٥	٣٢,٨	١٤,٩	٨,٣	١٨,٤
	نسبة المعلمين (بالمئة)	٢٤,١	٣٢,٤	١٤,٦	٨,٨	٢٠,١
	نسبة الصفوف (بالمئة)	٢٤,٩	٣٢,٤	١٤	٨,٦	٢٠
	نسبة المدارس (بالمئة)	٢٤,٩	٢٦,١	١٢,٩	١٠,٣	٢٦,٥
	عدد التلاميذ في الصف الواحد	٢٦,٥	٢٦,٢	٢٧,٧	٢٥,١	٢٣,٩
	معدل التلميذ/ المعلم	١٥,٥	١٤,٨	١٥	١٣,٨	١٣,٥

المصـــدر: Saudi Arabia, Ministry of Education [MOE], *Summary Statistics on Education* (Riyadh: MOE Press, 1993).

ج ـ المنطقة الشرقية

يتبيّن من الجدول رقم (٤-٤) أن المنطقة الشرقية تمثل نسبة ١٥,٤ بالمئة من عدد السكان الإجمالي. وتبلغ نسبة موظفي الفئة الأولى في الإدارات العامة السعودية ٤,١ بالمئة، مقابل ١,١ بالمئة لموظفي الدرجة الأولى في وزارة التربية والتعليم.

ففي المدارس الابتدائية في المنطقة، وصلت نسبة التلاميذ إلى ١٤,١ بالمئة من مجموع تلاميذ هذه المرحلة، ووصلت نسبة المعلمين إلى ١١,٥ بالمئة، ونسبة الصفوف إلى ١١,٥ بالمئة أيضاً، في حين بلغ عدد التلاميذ في الصف الواحد ٢٥,٣، مقابل ١٨,٦ لكل معلم.

وفي المدارس المتوسطة في المنطقة، بلغت النسبة ١٤,٩ بالمئة، مقابل ١٢,٦ بالمئة للمعلمين، و١٣,٢ بالمئة للصفوف، و١١,٢ بالمئة للمدارس، في حين بلغ عدد التلاميذ ٢٨,٤ في الصف الواحد، مقابل ١٥,٤ لكل معلم.

أما في المدارس الثانوية في المنطقة، فبلغت نسبة التلاميذ ١٤,٩ بالمئة، ونسبة المعلمين ١٤,٦ بالمئة، ونسبة الصفوف ١٤ بالمئة، ونسبة المدارس ١٢,٩ بالمئة، في حين بلغ عدد التلاميذ في الصف الواحد ٢٧,٧، مقابل ١٥ لكل معلم.

د ـ المنطقة الشمالية

يخلص الجدول رقم (٤-٤) إلى أن المنطقة هذه تمثل نسبة ٩,٣ بالمئة من عدد السكان الإجمالي. ويمثل موظفو الفئة الأولى في الإدارات العامة التسع عشرة نسبة ٥,٢ بالمئة، مقابل ٦,٥ بالمئة لموظفي الدرجة الأولى في وزارة التربية والتعليم.

ففي المدارس الابتدائية في المنطقة، بلغت نسبة التلاميذ ٩,١ بالمئة، ونسبة المعلمين ٩ بالمئة، ونسبة الصفوف ٩,٧ بالمئة، ونسبة المدارس ١٠,٧ بالمئة، في حين وصل عدد التلاميذ في الصف الواحد إلى ١٩,٢، مقابل ١٥,٣ لكل معلم.

أما في المدارس المتوسطة في المنطقة، فقد سجلت نسبة التلاميذ ٨,٥ بالمئة، ونسبة المعلمين ٨,٤ بالمئة، ونسبة الصفوف ٨,٧ بالمئة، ونسبة المدارس ١٠,٤ بالمئة، في حين بلغ عدد التلاميذ في الصف الواحد ٢٤,٥، مقابل ١٣ لكل معلم.

وأما في المدارس الثانوية في المنطقة، فبلغت النسبة ٨,٣ بالمئة، مقابل ٨,٨ بالمئة للمعلمين، و٨,٦ بالمئة للصفوف، و١٠,٣ بالمئة للمدارس، في حين بلغ عدد التلاميذ في الصف الواحد ٢٥,١، مقابل ١٣,٨ لكل معلم.

هـ ـ المنطقة الجنوبية

يعرض الجدول رقم (٤-٤) ما تمثله هذه المنطقة من نسبةٍ تبلغ ١٥,٤ بالمئة من عدد السكان الإجمالي. كما يبيّن أنها تمثل نسبة ٤,١ بالمئة من موظفي الفئة الأولى في الإدارات العامة التسع عشرة، ونسبة ١,١ بالمئة من موظفي الدرجة الأولى في وزارة التربية والتعليم.

ففي المدارس الابتدائية في المنطقة تمثلت النتائج بـ ٢٠,٩ بالمئة للتلاميذ، و٢٤ بالمئة للمعلمين، و٢٤,٤ بالمئة للصفوف، و٣٠,١ بالمئة للمدارس، في حين بلغ عدد التلاميذ ١٧,٥ في الصف الواحد، مقابل ١٣,٢ لكل معلم.

وفي المدارس المتوسطة في المنطقة بلغت نسبة التلاميذ ١٩,٦ بالمئة، ونسبة المعلمين ٢٤ بالمئة، ونسبة الصفوف ٢١,٥ بالمئة، ونسبة المدارس٢٧,٩ بالمئة، في حين بلغ عدد التلاميذ إلى ٢٣ تلميذاً في الصف الواحد، مقابل ١٠,٧ لكل معلم.

أما في المدارس الثانوية في المنطقة، فقد كانت الحصيلة ١٨,٤ بالمئة للتلاميذ، و٢٠,١ بالمئة للمعلمين، و٢٠ بالمئة للصفوف، و٢٦,٥ بالمئة للمدارس، في حين بلغ عدد التلاميذ في الصف الواحد ٢٣,٩، مقابل ١٣,٥ لكل معلم.

و ـ في تفاوت المخصصات المالية وتحليلها

يظهر جلياً مما تقدم من إحصاءات أن التفاوت على صعيد المناطق إنما يكمن في توزيع الموارد التعليمية، إذ تتركز النسبة الأكبر منها في المنطقة الغربية على عكس المنطقة الشمالية التي تضم النسبة الأقل. وعليه، يخلص هذا التفاوت إلى أن المخصصات المالية قد جيّرت لمصلحة منطقةٍ واحدةٍ على حساب الأخرى.

إلا أن التعمق الدقيق في دراسة حصيلة العام الدراسي ١٩٩٢-١٩٩٣ يبين كيف أن توزيع المخصصات المالية قد ارتبط بشكلٍ وثيقٍ بنسبة التلاميذ في المراحل الدراسية الثلاث للمناطق كافة. ففي حالة المنطقة الوسطى، وصلت نسبة التلاميذ

في المدارس الابتدائية إلى ٢٤,٩ بالمئة في الوقت الذي سجلت فيه المخصصات المالية للمعلمين نسبة ٢٧,٥ بالمئة، وللصفوف نسبة ٢٥,٨ بالمئة، وللمدارس نسبة ٢٤,٥ بالمئة. وحين بلغت نسبة التلاميذ في المدارس المتوسطة ٢٥,٢ بالمئة كانت مخصصات المعلمين المالية بنسبة ٢٥,٤ بالمئة، ومخصصات الصفوف بنسبة ٢٥,٦ بالمئة، ومخصصات المدارس بنسبة ٢٤ بالمئة. وفي الوقت الذي حققت فيه نسبة التلاميذ في المدارس الثانوية ٢٥,٥ بالمئة وصلت مخصصات المعلمين المالية إلى ٢٤,١ بالمئة، ومخصصات الصفوف إلى ٢٤,٩ بالمئة، ومخصصات المدارس إلى ٢٤,٩ بالمئة أيضاً.

أما في المنطقة الغربية، فقد وصلت نسبة التلاميذ في المدارس الابتدائية إلى ٣١,١ بالمئة، في حين سجلت المخصصات المالية للمعلمين نسبة ٢٩,٣ بالمئة، وللصفوف نسبة ٢٨,٨ بالمئة، وللمدارس نسبة ٢٥,٨ بالمئة. وعندما بلغت نسبة التلاميذ في المدارس المتوسطة ٣١,٧ بالمئة بلغت المخصصات المالية للمعلمين نسبة ٢٩,٦ بالمئة، وللصفوف نسبة ٣١ بالمئة، وللمدارس نسبة ٢٦,٤ بالمئة. وعندما بلغت نسبة التلاميذ في المدارس الثانوية ٣٢,٨ بالمئة بلغت نسبة مخصصات المعلمين المالية ٣٢,٤ بالمئة، ومخصصات الصفوف ٣٢,٤ بالمئة أيضاً، ومخصصات المدارس ٢٦,١ بالمئة.

أما في المنطقة الشرقية، فقد بلغت نسبة التلاميذ في المدارس الابتدائية ١٤,١ بالمئة، في الوقت الذي بلغت فيه نسبة المخصصات المالية للمعلمين ١١,٥ بالمئة، ونسبة المخصصات المالية للصفوف بدورها ١١,٥ بالمئة، ونسبة المخصصات المالية للمدارس ٩ بالمئة. وحين بلغت النسبة في المدارس المتوسطة ١٤,٩ بالمئة سجلت المخصصات المالية للمعلمين نسبة ١٢,٦ بالمئة، وللصفوف نسبة ١٣,٢ بالمئة، وللمدارس نسبة ١١,٢ بالمئة. وعندما وصلت النسبة في المدارس الثانوية إلى ١٤,٩ بالمئة وصلت نسبة المخصصات المالية للمعلمين إلى ١٤,٦ بالمئة، وللصفوف إلى ١٤ بالمئة، وللمدارس إلى ١٢,٩ بالمئة.

وفي المنطقة الشمالية، بلغت نسبة التلاميذ في المدارس الابتدائية ٩,١ بالمئة، في حين وصلت نسبة المخصصات المالية للمعلمين إلى ٩ بالمئة، وللصفوف إلى ٩,٧ بالمئة، وللمدارس إلى ١٠,٧ بالمئة. وعندما كانت نسبة التلاميذ في المدارس المتوسطة ٨,٥ بالمئة، بلغت مخصصات المعلمين المالية ٨,٤ بالمئة، ومخصصات الصفوف ٨,٧ بالمئة، ومخصصات المدارس ١٠,٤ بالمئة.

وفي المدارس الثانوية، حين بلغت النسبة ٨,٣ بالمئة، بلغت مخصصات المعلمين المالية نسبة ٨,٨ بالمئة، ومخصصات الصفوف نسبة ٨,٦ بالمئة، ومخصصات المدارس نسبة ١٠,٣ بالمئة. من جهةٍ أخرى، وفي المنطقة الجنوبية، بلغت نسبة التلاميذ في المدارس الابتدائية ٢٠,٩ بالمئة، في الوقت الذي وصلت فيه نسبة مخصصات المعلمين المالية إلى ٢٤ بالمئة، ومخصصات الصفوف إلى ٢٤,٤ بالمئة، ومخصصات المدارس إلى ٣٠,١ بالمئة. وحين بلغت النسبة في المدارس المتوسطة ١٩,٦ بالمئة، بلغت مخصصات المعلمين المالية نسبة ٢٤ بالمئة، ومخصصات الصفوف نسبة ٢١,٥ بالمئة، ومخصصات المدارس نسبة ٢٧,٩ بالمئة. وفي المدارس الثانوية، بلغت النسبة ١٨,٤ بالمئة، في حين بلغت المخصصات المالية للمعلمين ٢٠,١ بالمئة، وللصفوف ٢٠ بالمئة، وللمدارس ٢٦,٥ بالمئة.

ز ـ تأثير التمثيل البيروقراطي

لعل بعض مؤيدي التمثيل البيروقراطي الدائم وغير المتحرك يرون أن المنطقة الوسطى قد استحوذت على القسم الأكبر من المخصصات المالية نظراً الى عدم تكافؤ نسب التمثيل في كل من الإدارات العامة ووزارة التربية والتعليم. إلا أن تحليل المعطيات عن كثب يبرهن خلاف هذه النظرية. فقد جاءت المنطقة الوسطى في المركز الثاني على صعيد المدارس الابتدائية من حيث توزيع المعلمين والصفوف، وذلك بعد المنطقة الغربية. كما أنها احتلت المرتبة الثالثة في توزيع المدارس، بعد المنطقتين الجنوبية والغربية. وأتت ثالثةً أيضاً على صعيد عدد التلاميذ في الصف الواحد، بعد المنطقتين الجنوبية والشمالية، وثانيةً في ما يتعلق بمعدل التلميذ/ المعلم، بعد المنطقة الجنوبية.

أما في المدارس المتوسطة، فهي حلّت في المركز الثاني في توزيع المعلمين والصفوف، بعد المنطقة الغربية. واحتلت المركز الثالث في توزيع عدد المدارس، وذلك بعد المنطقتين الغربية والجنوبية. كما أنها أتت رابعةً في ما يتعلق بعدد التلاميذ في الصف الواحد بعد المناطق الجنوبية والشمالية والغربية، وثانيةً في ما يتعلق بمعدل التلميذ/ المعلم، وذلك بعد المنطقة الجنوبية.

وأما في المدارس الثانوية، فجاءت المنطقة الوسطى في المركز الثاني في ما يخص توزيع المعلمين والصفوف، وذلك بعد المنطقة الغربية لتحل، من جهةٍ أخرى، في المرتبة الثالثة على صعيد توزيع المدارس بعد المنطقتين الجنوبية والغربية.

كما أتت في المرتبة الرابعة في ما يخص عدد التلاميذ في الصف الواحد، بعد المناطق الجنوبية والشمالية والغربية، وفي المركز الأخير بالنسبة الى معدل التلميذ/ المعلم.

ح ـ تأثير التكافؤ

بما أن نسبة توزيع المعلمين والصفوف قد تماشت إلى حدٍ ما مع نسبة توزيع التلاميذ، يتبيّن أن عملية توزيع هذه المكوّنات تتساوى نسبياً بين المناطق.

باختصار، إن حال حصيلة العام الدراسي ١٩٩٢-١٩٩٣ هو حال حصيلة العام الدراسي المنصرم. فعلى غرار الأعوام الماضية، لم تظهر أية علاقة للتقسيم البيروقراطي بعملية توزيع الموارد. بل على العكس، كلما تعلق الأمر بتوزيع المعلمين والصفوف، جاء توزيع الموارد عادلاً ومتساوياً.

٥ ـ العام الدراسي ١٩٩٣-١٩٩٤

أ ـ المنطقة الوسطى

يشير الجدول رقم (٤-٥) إلى أن ٢٦,٢ بالمئة من عدد السكان الإجمالي يعيشون في هذه المنطقة، وأن نسبة موظفي الفئة الأولى في الإدارات العامة تمثل ٥٧,٩ بالمئة، مقابل ٧٦,٣ بالمئة لموظفي الدرجة الأولى في وزارة التربية والتعليم.

ففي المرحلة الابتدائية، جاءت النسب على نحو ٢٤,٩ بالمئة للتلاميذ، و٢٥,٨ بالمئة للمعلمين، و٢٥,٧ بالمئة للصفوف، و٢٤,٦ بالمئة للمدارس، في حين بلغ عدد التلاميذ في الصف الواحد ١٩,٦، مقابل١٤,٤ لكل معلم.

وأما في المدارس المتوسطة في المنطقة، فقد بلغت نسبة التلاميذ ٢٥,٣ بالمئة من مجموع التلاميذ في المملكة، وبلغت نسبة المعلمين ٢٤,٩ بالمئة، ونسبة الصفوف ٢٥,٣ بالمئة، ونسبة المدارس ٢٤,٢ بالمئة، في حين وصل عدد التلاميذ في الصف الواحد إلى ٢٥,٣، مقابل ١٣,٦ لكل معلم.

وفي المدارس الثانوية في المنطقة بلغت نسبة التلاميذ ٢٦,١ بالمئة، ونسبة المعلّمين ٢٣,٨ بالمئة، ونسبة الصفوف ٢٤,٨ بالمئة، ونسبة المدارس ٢٤ بالمئة، في حين بلغ عدد التلاميذ ٢٨,٨ في الصف الواحد، مقابل ١٦,٨ لكل معلّم.

الجدول رقم (٤-٥)

إحصاءات وزارة التربية للعام الدراسي ١٩٩٣-١٩٩٤

النسبة المناطقية للتلاميذ والمعلمين والصفوف وعدد التلاميذ في الصف الواحد، ومعدل التلميذ/ المعلم في المراحل الابتدائية والمتوسطة والثانوية التي تمولها وزارة التربية والتعليم وتديرها

المنطقة		الوسطى	الغربية	الشرقية	الشمالية	الجنوبية
نسبة السكان (بالمئة)		٢٦,٢	٢٩,٤	١٥,٤	٩,٣	١٩,٦
نسبة موظفي الفئة الأولى في الإدارات العامة (بالمئة)		٥٧,٩	١٩,٥	٤,١	٥,٢	٩,٥
نسبة موظفي الدرجة الأولى في وزارة التعليم (بالمئة)		٧٦,٣	١٠,٨	١,١	٦,٥	٥,٤
المرحلة الابتدائية	نسبة التلاميذ (بالمئة)	٢٤,٩	٣٠,٦	١٤,٢	٩,٢	٢١
	نسبة المعلمين (بالمئة)	٢٥,٨	٢٨,٨	١١,٨	٩,٣	٢٤,٣
	نسبة الصفوف (بالمئة)	٢٥,٧	٢٨,٤	١١,٦	٩,٨	٢٤,٤
	نسبة المدارس (بالمئة)	٢٤,٦	٢٥,٤	٩,٢	١٠,٨	٣٠
	عدد التلاميذ في الصف الواحد	١٩,٦	٢١,٨	٢٤,٧	١٩	١٧,٣
	معدل التلميذ/ المعلم	١٤,٤	١٥,٨	١٨	١٤,٧	١٢,٩
المرحلة المتوسطة	نسبة التلاميذ (بالمئة)	٢٥,٣	٣١	١٥,٣	٨,٦	١٩,٨
	نسبة المعلمين (بالمئة)	٢٤,٩	٢٩,٨	١٢,٤	٨,٦	٢٤,٣
	نسبة الصفوف (بالمئة)	٢٥,٣	٣٠,٤	١٣,٥	٨,٩	٢٢
	نسبة المدارس (بالمئة)	٢٤,٢	٢٦,٤	١١,٢	١٠,٧	٢٧,٥
	عدد التلاميذ في الصف الواحد	٢٥,٣	٢٥,٨	٢٨,٥	٢٤,٣	٢٢,٩
	معدل التلميذ/ المعلم	١٣,٦	١٣,٩	١٦,٤	١٣,٢	١١
المرحلة الثانوية	نسبة التلاميذ (بالمئة)	٢٦,١	٣١,٣	١٥,١	٨,٢	١٩,٣
	نسبة المعلمين (بالمئة)	٢٣,٨	٣٢	١٤,٢	٨,٦	٢١,٤
	نسبة الصفوف (بالمئة)	٢٤,٨	٣٠	١٤,١	٨,٩	٢١,٤
	نسبة المدارس (بالمئة)	٢٤	٢٦,٤	١٢,٦	١٠,٤	٢٦,٦
	عدد التلاميذ في الصف الواحد	٢٨,٨	٢٦,٢	٢٧,٩	٢٩,٤	٢٥,٢
	معدل التلميذ/ المعلم	١٦,٨	١٥,١	١٦,٣	١٤,٧	١٣,٨

المصـــدر : Saudi Arabia, Ministry of Education [MOE], *Summary Statistics on Education* (Riyadh: MOE, 1994).

ب ـ المنطقة الغربية

يظهر الجدول رقم (٤-٥) أن هذه المنطقة تحتل ٢٩,٤ بالمئة من عدد السكان الإجمالي. ويمثّل موظّفو الفئة الأولى في الإدارات العامة التسع عشرة نسبة ١٩,٥ بالمئة، مقابل ١٠,٨ بالمئة لموظّفي الدرجة الأولى في وزارة التربية والتعليم.

ففي المدارس الابتدائية في المنطقة تمثّلت النتائج بـ ٣٠,٦ بالمئة للتلاميذ من إجمالي عدد التلاميذ، وبـ ٢٨,٨ بالمئة للمعلّمين، وبـ ٢٨,٤ بالمئة للصفوف، و٢٥,٤ بالمئة للمدارس، في حين بلغ عدد التلاميذ في الصف الواحد ٢١,٨، مقابل ١٥,٨ لكل معلّم.

أما في المدارس المتوسّطة في المنطقة، فبلغت نسبة التلاميذ ٣١ بالمئة، ونسبة المعلّمين ٢٩,٨ بالمئة، ونسبة الصفوف ٣٠,٤ بالمئة، ونسبة المدارس ٢٦,٤ بالمئة، في حين بلغ عدد التلاميذ ٢٥,٨ في الصف الواحد، مقابل ١٣,٩ لكل معلم.

وأما في المدارس الثانوية في المنطقة، فوصلت نسبة التلاميذ إلى ٣١,٣ بالمئة، ونسبة المعلمين إلى ٣٢ بالمئة، ونسبة الصفوف إلى ٣٠ بالمئة، ونسبة المدارس إلى ٢٦,٤ بالمئة، في حين بلغ عدد التلاميذ في الصف الواحد ٢٧,٩، مقابل ١٥,١ لكل معلّم.

ج ـ المنطقة الشرقية

تمثّل المنطقة هذه، بناءً على الجدول رقم (٤-٥)، نسبة ١٥,٤ بالمئة من عدد السكان الإجمالي، في حين يمثّل موظّفو الفئة الأولى في الإدارات العامة التسع عشرة ٤,١ بالمئة، مقابل ١,١ بالمئة لموظّفي وزارة التربية والتعليم.

ففي ما يخصّ المدارس الابتدائية في المنطقة، بلغت نسبة التلاميذ ١٤,٢ بالمئة من إجمالي عدد التلاميذ، وبلغت نسبة المعلّمين ١١,٨ بالمئة، ونسبة الصفوف ١١,٦ بالمئة، ونسبة المدارس ٩,٢ بالمئة، في حين بلغ عدد التلاميذ في الصف الواحد ٢٤,٧، مقابل ١٨ لكل معلّم.

أما بالنسبة الى المدارس المتوسّطة في المنطقة، فقد بلغت نسبة التلاميذ فيها ١٥,٣ بالمئة، ونسبة المعلّمين ١٢,٤ بالمئة، ونسبة الصفوف ١٣,٥ بالمئة، ونسبة المدارس ١١,٣ بالمئة، في حين بلغ عدد التلاميذ في الصف الواحد ٢٨,٥، مقابل ١٦,٤ لكل معلّم.

وأما في المدارس الثانوية في المنطقة، فقد بلغت نسبة التلاميذ ١٥,١ بالمئة، ونسبة المعلّمين ١٤,٢ بالمئة، ونسبة الصفوف ١٤,١ بالمئة، ونسبة المدارس ١٢,٦

بالمئة، في حين بلغ عدد التلاميذ في الصف الواحد ٢٩,٤، مقابل ١٦,٣ لكل معلّم.

د ـ المنطقة الشمالية

تشكّل هذه المنطقة، استناداً إلى الجدول رقم (٤-٥)، نسبة ٩,٣ بالمئة من عدد السكان الإجمالي. ويشكّل موظّفو الفئة الأولى في الإدارات العامة نسبة ٥,٢ بالمئة، مقابل ٦,٥ بالمئة لموظّفي وزارة التربية والتعليم.

ففي المدارس الابتدائية في المنطقة بلغت نسبة التلاميذ ٩,٢ بالمئة، ونسبة المعلّمين ٩,٣ بالمئة، ونسبة الصفوف ٩,٨ بالمئة، ونسبة المدارس ١٠,٨ بالمئة، في حين بلغ عدد التلاميذ في الصف الواحد ١٩، مقابل ١٤,٧ لكل معلّم.

وفي المدارس المتوسّطة في المنطقة بلغت نسبة التلاميذ ٨,٦ بالمئة، ونسبة المعلّمين ٨,٦ بالمئة، ونسبة الصفوف ٨,٩ بالمئة، ونسبة المدارس ١٠,٧ بالمئة، في حين بلغ عدد التلاميذ في الصف الواحد ٢٤,٣، مقابل١٣,٢ لكل معلّم.

أما في المدارس الثانوية في المنطقة، فبلغت نسبة التلاميذ ٨,٢ بالمئة، ونسبة المعلّمين ٨,٦ بالمئة، ونسبة الصفوف ٨,٩ بالمئة، ونسبة المدارس ١٠,٤ بالمئة، في حين بلغ عدد التلاميذ في الصف الواحد ٢٥,٢، مقابل ١٤,٧ لكل معلّم.

هـ ـ المنطقة الجنوبية

يدلّ الجدول رقم (٤-٥) على أن نسبة ١٥,٤ بالمئة من عدد السكان في المملكة العربية السعودية تكمن في المنطقة الجنوبية. فتمثّل نسبة موظّفي الفئة الأولى في الإدارات العامة التسع عشرة ٤,١ بالمئة، مقابل ١,١ بالمئة لموظّفي الدرجة الأولى في وزارة التربية والتعليم.

ففي المدارس الابتدائية في المنطقة بلغت نسبة التلاميذ ٢١ بالمئة، ونسبة المعلّمين ٢٤,٣ بالمئة، ونسبة الصفوف ٢٤,٤ بالمئة، ونسبة المدارس ٣٠ بالمئة، في حين بلغ عدد التلاميذ في الصف الواحد ١٧,٣، مقابل ١٢,٩ لكل معلّم.

أما في المدارس المتوسّطة في المنطقة، فقد بلغت نسبة التلاميذ ١٩,٨ بالمئة، ونسبة المعلّمين ٢٤,٣ بالمئة، ونسبة الصفوف ٢٢ بالمئة، ونسبة المدارس ٢٧,٥ بالمئة، في حين بلغ عدد التلاميذ في الصف الواحد ٢٢,٩، مقابل ١١ لكل معلّم.

وأما في المدارس الثانوية في المنطقة، فقد سجّلت نسبة التلاميذ ١٩,٣ بالمئة، ونسبة المعلّمين ٢١,٤ بالمئة، ونسبة الصفوف ٢١,٤ بالمئة، ونسبة المدارس ٢٦,٦ بالمئة، في حين بلغ عدد التلاميذ في الصف الواحد ٢٤,٧، مقابل ١٣,٨ لكل معلّم.

و ـ في تفاوت المخصصات المالية وتحليلها

تعطي الإحصاءات المذكورة آنفاً انطباعاً عاماً، وهو أن التفاوت في توزيع الموارد بين المناطق كافةً هو تفاوتٌ متعمّدٌ ويميز ما بين هذه المناطق.

ولكن الدراسات التحليلية التي تعالج المخصصات المالية لعام ١٩٩٣- ١٩٩٤ بدقّة تظهر أن توزيع قيمة المخصصات قد تركّزت حول نسبة التلاميذ في المراحل التعليمية في المناطق كافة.

ففي حالة المنطقة الوسطى بلغت نسبة التلاميذ في المدارس الابتدائية ٢٤,٩ بالمئة، في حين بلغت مخصصات المعلمين المالية نسبة ٢٥,٨ بالمئة، ومخصصات الصفوف نسبة ٢٥,٧ بالمئة، ومخصصات المدارس نسبة ٢٤,٦ بالمئة.

وفي المدارس المتوسّطة وصلت نسبة التلاميذ إلى ٢٥,٣ بالمئة، في الوقت الذي وصلت فيه مخصصات المعلمين إلى ٢٤,٩ بالمئة، ومخصصات الصفوف إلى ٢٥,٣ بالمئة، ومخصصات المدارس إلى ٢٤,٢ بالمئة.

أما في المدارس الثانوية، فقد سجّلت نسبة التلاميذ ٢٦,١ بالمئة، في حين سجّلت مخصصات المعلمين ٢٣,٨ بالمئة، ومخصصات الصفوف ٢٤,٨ بالمئة، ومخصصات المدارس ٢٤ بالمئة.

وفي حالة المنطقة الغربية بلغت نسبة التلاميذ في المدارس الابتدائية ٣٠,٦ بالمئة، في حين وصلت مخصصات المعلمين إلى ٢٨,٨ بالمئة، ومخصصات الصفوف إلى ٢٨,٤ بالمئة، ومخصصات المدارس إلى ٢٥,٤ بالمئة.

أما في المدارس المتوسّطة، فجاءت نسبة التلاميذ بـ ٣١ بالمئة، في حين بلغت مخصصات المعلمين ٢٩,٨ بالمئة، ومخصصات الصفوف نسبة ٣٠,٤ بالمئة، ومخصصات المدارس نسبة ٢٦,٤ بالمئة.

وأما في المدارس الثانوية، فبلغت نسبة التلاميذ ٣١,٣ بالمئة، في حين بلغت مخصصات المعلمين نسبة ٣٢ بالمئة، ومخصصات الصفوف نسبة ٣٠ بالمئة، ومخصصات المدارس نسبة ٢٦,٤ بالمئة.

وفي حالة المنطقة الشرقية بلغت نسبة التلاميذ في المدارس الابتدائية ١٤,٢ بالمئة، في حين بلغت فيها مخصصات المعلمين نسبة ١١,٨ بالمئة، ومخصصات الصفوف نسبة ١١,٦ بالمئة، ومخصصات المدارس نسبة ٩,٢ بالمئة.

وفي المدارس المتوسّطة بلغت نسبة التلاميذ ١٥,٣ بالمئة، مقابل نسبة مخصصات

المعلمين التي بلغت ١٢,٤ بالمئة، ونسبة مخصصات الصفوف التي بلغت ١٣,٥ بالمئة، ونسبة مخصصات المدارس التي بلغت ١١,٣ بالمئة.

وفي المدارس الثانوية بلغت نسبة التلاميذ ١٥,١ بالمئة، في حين بلغت مخصصات المعلمين ١٤,٢ بالمئة، ومخصصات الصفوف ١٤,١ بالمئة، ومخصصات المدارس ١٢,٦ بالمئة.

أما في حالة المنطقة الشمالية، فقد سجّلت نسبة التلاميذ في المدارس الإبتدائية ٩,٢ بالمئة، في حين سجّلت مخصصات المعلمين نسبة ٩,٣ بالمئة، ومخصصات الصفوف ٩,٨ بالمئة، ومخصصات المدارس نسبة ١٠,٨ بالمئة.

وفي المدارس المتوسّطة بلغت نسبة التلاميذ ٨,٦ بالمئة، في حين بلغت نسبة مخصصات المعلمين ٨,٦ بالمئة أيضاً، ونسبة مخصصات الصفوف ٨,٩ بالمئة، ونسبة مخصصات المدارس ١٠,٧ بالمئة.

وفي المدارس الثانوية وصلت نسبة التلاميذ إلى ٨,٢ بالمئة، في حين بلغت نسبة مخصصات المعلمين ٨,٦ بالمئة، ومخصصات الصفوف ٨,٩ بالمئة، ومخصصات المدارس ١٠,٤ بالمئة.

وأما في حالة المنطقة الجنوبية، فقد بلغت نسبة التلاميذ في المدارس الابتدائية ٢١ بالمئة، في حين بلغت نسبة مخصصات المعلمين ٢٤,٣ بالمئة، ومخصصات الصفوف ٢٤,٤ بالمئة، ومخصصات المدارس ٣٠ بالمئة.

وفي المدارس المتوسّطة بلغت نسبة التلاميذ ١٩,٨ بالمئة، في حين وصلت المخصصات المالية للمعلّمين إلى ٢٤,٣ بالمئة، وللصفوف إلى ٢٢ بالمئة، وللمدارس إلى ٢٧,٥ بالمئة.

أما في المدارس الثانوية، فبلغت نسبة التلاميذ ١٩,٣ بالمئة، في حين بلغت نسبة المخصصات المالية للمعلمين ٢١,٤ بالمئة، وللصفوف ٢١,٤ بالمئة أيضاً، وللمدارس ٢٦,٦ بالمئة.

ز ـ تأثير التمثيل البيروقراطي

يخلص العوجي، كما نظرية التمثيل البيروقراطي، إلى أن المنطقة الوسطى تستحوذ على الحصّة الأكبر من المخصصات المالية، نظراً الى عدم التكافؤ النسبي على صعيد التمثيل البيروقراطي في كل من الإدارات العامة ووزارة التربية والتعليم. ولكن المعطيات تعكس غير ذلك. فقد احتلّت المنطقة الوسطى في المدارس الابتدائية

المركز الثاني في ما يخصّ توزيع المعلّمين والصفوف بعد المنطقة الغربية، وأتت في المركز الثالث في توزيع المدارس بعد المنطقتين الجنوبية والغربية، وفي عدد التلاميذ في الصف بعد المنطقتين الجنوبية والشمالية، في حين أتت ثانيةً على صعيد معدّل التلميذ/ المعلّم وذلك بعد المنطقة الجنوبية؛ وفي المدارس المتوسّطة، احتلّت المنطقة الوسطى المرتبة الثانية في توزيع المعلّمين والصفوف بعد المنطقة الغربية، والمركز الثالث على صعيد توزيع المدارس بعد المنطقتين الجنوبية والغربية. كما سجّلت المركز الثالث على صعيد عدد التلاميذ في الصفوف وعلى صعيد معدّل التلميذ/ المعلّم بعد المنطقتين الجنوبية والشمالية.

أما في المدارس الثانوية، فأتت المنطقة الوسطى ثانيةً في توزيع المعلمين والصفوف بعد المنطقة الغربية، وثالثةً في توزيع المدارس بعد المنطقتين الجنوبية والغربية، ورابعةً في ما يخصّ عدد التلاميذ في الصف الواحد بعد المناطق الجنوبية والشمالية والغربية، وفي المركز الأخير على مستوى معدّل التلميذ/ المعلّم.

باختصار، تبيّن المعطيات المتوافرة في الفترة ما بين عامي ١٩٩٠ و١٩٩٤ أن المنطقة الوسطى التي شغلت نسبة ٥٧,٩ بالمئة من موظفي الفئة الأولى في الإدارات العامة السعودية و٧٦,٣ بالمئة من موظفي الدرجة الأولى في وزارة التربية والتعليم احتلّت المراكز الثاني والثالث والرابع والأخير من دون أن تأتي فعلياً في المركز الأول.

ح ـ تأثير التكافؤ

كان توزيع المعلّمين في الفترة ما بين عامي ١٩٩٠ و١٩٩٤ متساوياً ومتكافئاً نسبياً، فاحتلّت المنطقة الغربية المركز الأول بشكلٍ مستمرٍ، إذ إنها كانت تضمّ أكبر عددٍ من التلاميذ، تتبعها المنطقة الوسطى في المركز الثاني، والمناطق الجنوبية والشرقية والشمالية في المركز الخامس. والأمر سيّان بالنسبة الى توزيع الصفوف باستثناء العام الدراسي ١٩٨٩-١٩٩٠ عندما انتزعت المنطقة الجنوبية المركز الثاني من المنطقة الوسطى.

أما في ما يتعلّق بتوزيع المدارس، فقد اختلف الأمر. فلطالما أتت المنطقة الجنوبية في المركز الأول، تتبعها المناطق الغربية والوسطى والشمالية والشرقية. ولكن يعتبر معيار عدد المدارس معياراً ضعيفاً لأن حجم المدرسة بحد ذاتها يمثّل دوراً أساسياً في عملية التصنيف.

كما أن المنطقة الجنوبية احتلّت المركز الأول أيضاً في ما يتعلّق بعدد التلاميذ في الصفوف ومعدّل التمليذ/ المعلّم.

ثانياً: الرئاسة العامة لتعليم البنات

أُسِّسَت الرئاسة العامة لتعليم البنات عام ١٩٦٠، وهي عبارة عن وكالة تؤمّن التعليم العام للبنات فقط (على طول المراحل المدرسيّة الثلاث: الابتدائية والمتوسّطة والثانوية). كما أنها تُعنى بتدريب المعلّمين وبالتدريب والتعليم المهني وبكليّات التعليم وبتعليم الكبار ومحو الأميّة[٨].

لقيَ تأسيس هذه الرئاسة معارضةً كبيرة في عام ١٩٦٠ [٩] من قبل بعض الجهات القيادية الدينية التقليدية، فاكتظّت الشوارع «بالتظاهرات» المندّدة بهذا الموضوع، مما اضطرّ إلى إرسال الشرطة لتفريقها وإعادة النظام[١٠]. وفي محاولةٍ منه لتبديد المعارضة وتطمين الجهات الدينية، قام الملك فيصل، ملك المملكة العربية السعودية آنذاك، بتشكيل لجنة يرأسها كبير رجال الدين، مانحاً إيّاها السلطة لتنظيم المدارس ووضع المناهج ومراقبة تنميتها[١١]. كما تمّ إعفاء جميع رؤساء الأقسام في الرئاسة وأصحاب المراكز المهمة فيها من اختبارات الكفاءة في الخدمة المدنية، وذلك حرصاً على ألا يكون لدى من يتولّون هذه المراكز أيّة اعتباراتٍ غير الالتزام والتوجيه الديني.

من جهةٍ أخرى، عمدت الرئاسة، لحسن سير مهامها، إلى تأسيس عدّة وحدات في مختلف أرجاء المملكة (الشكل رقم (٤-٢)).

إلى ذلك، ستتناول هذه الدارسة التعليم العام في كلٍ من المراحل الابتدائية والمتوسّطة والثانوية، وبخاصةٍ أنه شهد حركة تنموية واسعةً منذ ارتفاع أسعار النفط واعتماد خطّة الخمس سنوات في عام ١٩٧٠. ففي عام ١٩٦٩ -١٩٧٠ مثلاً، وصل عدد المدارس الابتدائية للبنات في المملكة إلى ١٢٠، والمدارس المتوسطة إلى خمس، والمدارس الثانوية إلى اثنتين[١٢].

وفي عام ١٩٩٣ ـ ١٩٩٤ بلغ عدد المدارس الابتدائية ١،٦٤٠ مدرسة، وعدد مدارس البنات في المملكة ٧٧٩ مدرسةً[١٣].

---

(٨) Saudi Arabia, General Presidency for Girls' Education [GPGE]: *Thirty Two Years of Girl's Education* (Riyadh: Al-Ahliah Press, 1992), p.33, and *Statistical Card* (Riyadh: GPGE, 1994), p. 14.

(٩) Saudi Arabia, GPGE, *Thirty Two Years of Girl's Education.*

(١٠) Noura K.Al-Saad, «The Role of Women in General Development Planning in Saudi Arabia,» in: Ahmed Hassan Dahlan, ed., *Politics, Administration* and *Development in Saudi Arabia* (Jeddah: Dar al-Shorouq, 1990), p. 175.

(١١) Saudi Arabia, GPGE, *Thirty Two Years of Girl's Education*, p. 21.

(١٢) Al-Farsy, *Modernity and Tradition: The Saudi Equation*, p. 255.

(١٣) Saudi Arabia, GPGE, *Statistical Card* (1994), p. 1.

الشكل رقم (٤-٢)
الهيكل التنظيمي للرئاسة العامة لتعليم البنات

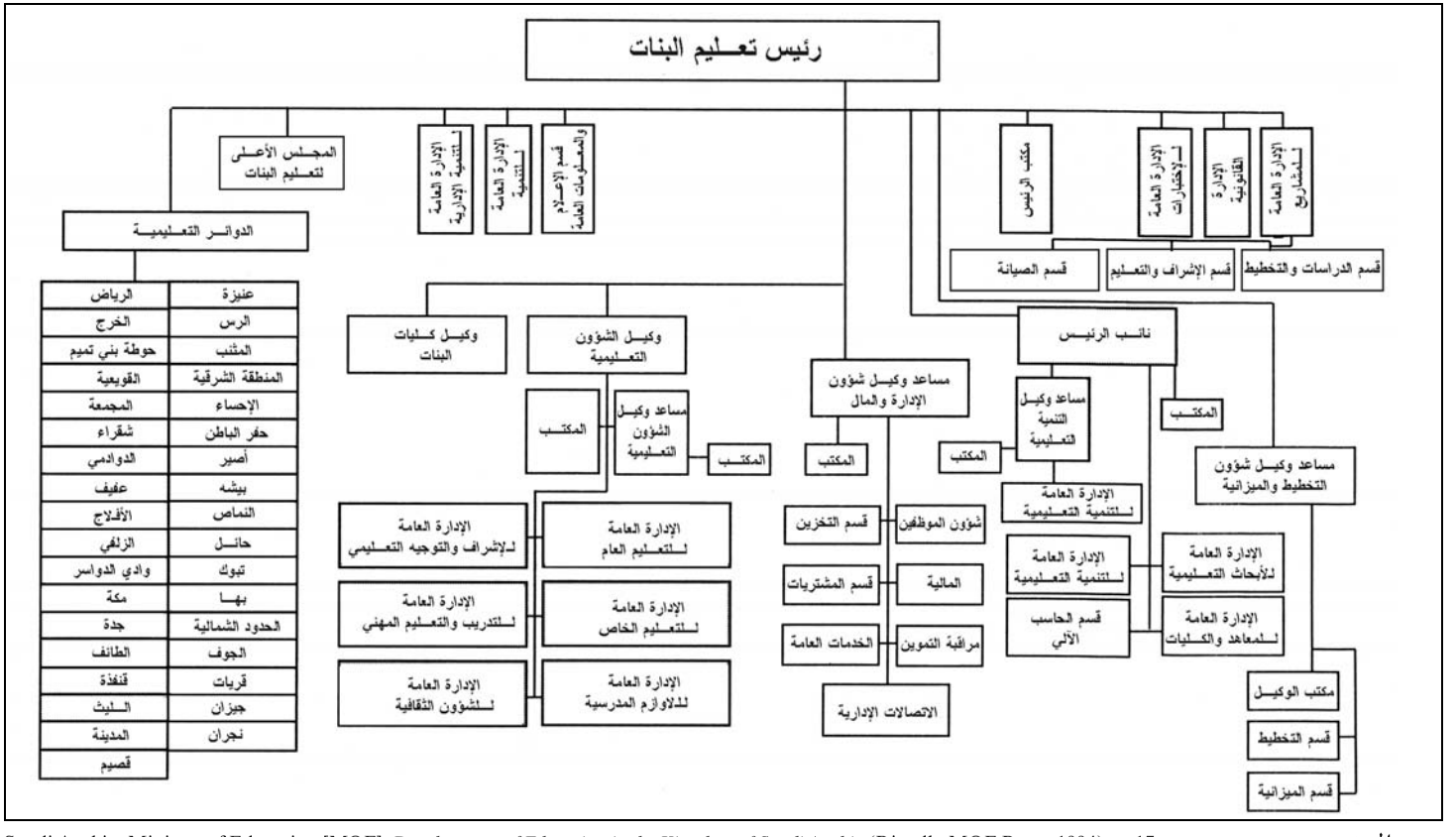

المصدر : Saudi Arabia, Ministry of Education [MOE], *Development of Education in the Kingdom of Saudi Arabia* (Riyadh: MOE Press, 1994), p. 17.

١ ـ العام الدراسي ١٩٨٩ -١٩٩٠

أ ـ المنطقة الوسطى

يشير الجدول رقم (٤-٦) الى أن المنطقة الوسطى تمثّل ٢٦,٢ بالمئة من عدد السكان الإجمالي، وتبلغ نسبة موظّفي الفئة الأولى في الإدارات العامة السعودية ٥٧,٩ بالمئة، مقابل ٨٠,٨ بالمئة في الرئاسة العامة لتعليم البنات.

ففي المرحلة الابتدائية، مثّلت المنطقة نسبة ٢٤,٩ بالمئة من التلاميذ، و٢٨,٥ بالمئة من المعلّمين، و٢٦,٧ بالمئة من الصفوف، ٢٧,٨ بالمئة من المدارس، في حين بلغ عدد التلاميذ في الصف الواحد ٢١,٥، مقابل ١٣,٥ لكل معلّم.

وفي المرحلة المتوسطة شكّلت المنطقة نسبة ٢٦,٧ بالمئة من التلاميذ، و٢٨,١ بالمئة من المعلّمين، و٢٦,٣ بالمئة من الصفوف، و٢٧,٨ بالمئة من المدارس، في حين بلغ عدد التلاميذ في الصف الواحد ٢٨,٧، مقابل ١٢,٦ لكل معلّم.

وإذا ما تعلّق الأمر بالمدارس الثانوية، بلغت نسبة التلاميذ في المنطقة ٢٩,٧ بالمئة، ونسبة المعلّمين ٣٠,٥ بالمئة، ونسبة الصفوف ٢٩,٧ بالمئة، ونسبة المدارس ٣٠,٢ بالمئة، في حين بلغ عدد التلاميذ في الصف الواحد ٢٨، مقابل ١٣ لكل معلّم.

ب ـ المنطقة الغربية

يظهر الجدول رقم (٤-٦) أن هذه المنطقة تشكّل ٢٩,٤ بالمئة من عدد السكان الإجمالي في المملكة العربية السعودية. ويشكّل موظّفو الفئة الأولى في الإدارات العامة السعودية نسبة ١٩,٥ بالمئة، في حين ينحدر موظّفو الدرجة الأولى في الرئاسة العامة لتعليم البنات في هذه المنطقة الى نسبة ١,٤ بالمئة.

ففي المدارس الابتدائية في المنطقة الغربية، تبرز المعطيات أن نسبة التلاميذ بلغت ٣٢,١ بالمئة، ونسبة المعلّمين بلغت ٢٦,٨ بالمئة، ونسبة الصفوف ٢٧,٤ بالمئة، ونسبة المدارس ٢٢,٤ بالمئة، في حين بلغ عدد التلاميذ في الصف الواحد ٢٦,٩، مقابل ١٨,٤ لكل معلّم.

وفي المدارس المتوسّطة بلغت نسبة التلاميذ في المنطقة ٣٣,٥ بالمئة، ونسبة المعلّمين ٣١ بالمئة، ونسبة الصفوف ٣٣,١ بالمئة، ونسبة المدارس ٢٦,٦ بالمئة، في حين بلغ عدد التلاميذ في الصف الواحد ٢٨,٦، مقابل ١٤,٣ لكل معلّم.

الجدول رقم (٤-٦)

إحصاءات الرئاسة العامة لتعليم البنات لعام ١٩٨٩-١٩٩٠

النسبة المناطقية للتلاميذ والمعلمين والصفوف وعدد التلاميذ في الصف الواحد، ومعدل التلميذ/ المعلم في المراحل الابتدائية والمتوسطة والثانوية التي تمولها الرئاسة العامة لتعليم البنات وتديرها

المنطقـة		الوسطى	الغربية	الشرقية	الشمالية	الجنوبية
نسبة السكان (بالمئة)		٢٦,٢	٢٩,٤	١٥,٤	٩,٣	١٩,٦
نسبة موظفي الفئة الأولى في الإدارات العامة (بالمئة)		٥٧,٩	١٩,٥	٤,١	٥,٢	٩,٥
نسبة موظفي الدرجة الأولى في الرئاسة العامة لتعليم البنات (بالمئة)		٨٠	١,٤	١,٤	٤,١	١١
المرحلة الابتدائية	نسبة التلاميذ (بالمئة)	٢٤,٩	٣٢,١	١٤,٩	٨,٢	١٩,٧
	نسبة المعلمين (بالمئة)	٢٨,٥	٢٦,٨	١٣,٨	٨,٢	٢٢,٧
	نسبة الصفوف (بالمئة)	٢٦,٧	٢٧,٤	١٣,٣	٨,٥	٢٤,١
	نسبة المدارس (بالمئة)	٢٧,٨	٢٢,٤	١٠,٨	٨,٨	٣٠,١
	عدد التلاميذ في الصف الواحد	٢١,٥	٢٦,٩	٢٦	٢٢,٣	١٨,٨
	معدل التلميذ/ المعلم	١٣,٥	١٨,٤	١٦,٨	١٥,٤	١٣,٤
المرحلة المتوسطة	نسبة التلاميذ (بالمئة)	٢٦,٧	٣٣,٥	١٥,٥	٧,٨	١٦,٧
	نسبة المعلمين (بالمئة)	٢٨,١	٣١	١٥	٧,٧	١٨,٢
	نسبة الصفوف (بالمئة)	٢٦,٣	٣٣,١	١٤,٩	٧,٦	١٨
	نسبة المدارس (بالمئة)	٢٧,٨	٢٦,٦	١٢,٣	٨,٥	٢٤,٨
	عدد التلاميذ في الصف الواحد	٢٨,٧	٢٨,٦	٢٩,٤	٢٨,٤	٢٦,٢
	معدل التلميذ/ المعلم	١٢,٦	١٤,٣	١٣,٧	١٣,٢	١٢,١
المرحلة الثانوية	نسبة التلاميذ (بالمئة)	٢٩,٧	٣٥,٥	١٦,٧	٦,٤	١١,٦
	نسبة المعلمين (بالمئة)	٣٠,٥	٣٤,١	١٧,٢	٦,٢	٣٥,١
	نسبة الصفوف (بالمئة)	٢٩,٧	٣٤,٩	١٦,٢	٦,٦	١٢,٨
	نسبة المدارس (بالمئة)	٣٠,٢	٢٧,٥	١٥,٣	٦,٩	٢٠,١
	عدد التلاميذ في الصف الواحد	٢٨	٢٨,٣	٢٨,٧	٢٧,٢	٢٥,٣
	معدل التلميذ/ المعلم	١٣,١	١٤	١٣,١	١٤	١٣,١

المصدر : Saudi Arabia, General Presidency for Girls' Education [GPGE], *Statistical Card* (Riyadh: GPGE, 1990).

أما في المدارس الثانوية، فقد وصلت نسبة التلاميذ في المنطقة إلى ٣٥,٥ بالمئة، ونسبة المعلّمين إلى ٣٤,١ بالمئة، ونسبة الصفوف إلى ٣٤,٩ بالمئة، ونسبة المدارس إلى ٢٧,٥ بالمئة، وعدد التلاميذ في الصف الواحد إلى ٢٨,٣، مقابل ١٤ لكل معلّم.

ج ـ المنطقة الشرقية

تضمّ المنطقة الشرقية نسبة ١٥,٤ بالمئة من عدد السكّان الإجمالي حسبما يتبيّن من الجدول رقم (٤-٦). وتبلغ نسبة موظّفي الفئة الأولى في الإدارات العامة التسع عشرة ٤,١ بالمئة، مقابل ١,٤ بالمئة لموظّفي الرئاسة العامة لتعليم البنات.

ففي المدارس الابتدائية، بلغت نسبة التلاميذ ١٥,١ بالمئة، ونسبة المعلّمين ١٣,٨ بالمئة، ونسبة الصفوف ١٣,٣ بالمئة، ونسبة المدارس ١٠,٨ بالمئة، في حين بلغ عدد التلاميذ في الصف الواحد ٢٦، مقابل ١٦,٨ لكل معلم.

وفي المدارس المتوسّطة، سجّلت هذه المنطقة نسبة ١٥,٥ بالمئة من التلاميذ، ونسبة ١٥ بالمئة من المعلّمين، ونسبة ١٤,٩ بالمئة من الصفوف، ونسبة ١٢,٣ بالمئة من المدارس، في حين بلغ عدد التلاميذ في الصف الواحد ٢٩,٤، مقابل ١٣,٧ لكل معلّم.

وأما في المدارس الثانوية، فقد بلغت نسبة التلاميذ ١٦,٧ بالمئة، مقابل ١٧,٢ بالمئة للمعلّمين، و١٦,٢ بالمئة للصفوف، و١٥,٣ بالمئة للمدارس، في حين بلغ عدد التلاميذ في الصف الواحد ٢٨,٧، مقابل ١٣,١ لكل معلّم.

د ـ المنطقة الشمالية

تمثّل المنطقة، بناءً على الجدول رقم (٤-٦)، نسبة ٩,٣ بالمئة من عدد السكان الإجمالي، في حين يشكّل موظّفو الفئة الأولى في الإدارات العامة السعودية نسبة ٥,٢ بالمئة، مقابل ٤,١ بالمئة لموظّفي الرئاسة العامة لتعليم البنات.

ففي المدارس الابتدائية شكّلت المنطقة نسبة ٨,٢ بالمئة من التلاميذ، و٨,٢ بالمئة من المعلّمين، و٨,٥ بالمئة من الصفوف، و٨,٨ بالمئة من المدارس، في حين بلغ عدد التلاميذ في الصف الواحد ٢٢,٣، مقابل ١٥,٤ لكل معلّم.

أما في المدارس المتوسّطة في المنطقة، فبلغت نسبة التلاميذ ٧,٨ بالمئة،

ونسبة المعلّمين ٧,٧ بالمئة، ونسبة الصفوف ٧,٦ بالمئة، ونسبة المدارس ٨,٥ بالمئة، في حين بلغ عدد التلاميذ في الصف الواحد ٢٨,٤، مقابل ١٣,٢ لكل معلّم.

وأما في المدارس الثانوية في المنطقة، فسجّلت نسبة التلاميذ ٦,٤ بالمئة، ونسبة المعلّمين ٦,٢ بالمئة، ونسبة الصفوف ٦,٦ بالمئة، ونسبة المدارس ٦,٩ بالمئة، في حين بلغ عدد التلاميذ في الصف الواحد ٢٧,٢، مقابل ١٤ لكل معلّم.

هـ ـ المنطقة الجنوبية

يخلص الجدول رقم (٤-٦) إلى أن المنطقة الجنوبية شكّلت نسبة ١٥,٤ بالمئة من عدد السكان الإجمالي، في حين يمثّل موظّفو الفئة الأولى في الإدارات العامة التسع عشرة نسبة ٤,١ بالمئة، مقابل ١١ بالمئة لموظّفي الدرجة الأولى في الرئاسة العامة لتعليم البنات.

ففي المدارس الابتدائية في المنطقة جاءت نسبة التلاميذ ١٩,٧ بالمئة، ونسبة المعلّمين ٢٢,٧ بالمئة، ونسبة الصفوف ٢٤,١ بالمئة، ونسبة المدارس ٣٠,١ بالمئة، في حين بلغ عدد التلاميذ في الصف الواحد ١٨,٨، مقابل ١٣,٤ لكل معلّم. وفي المدارس المتوسّطة، حصلت المنطقة على نسبة ١٦,٧ بالمئة من التلاميذ، ونسبة ١٨,٢ بالمئة من المعلّمين، و١٨ بالمئة من الصفوف، و٢٤,٨ بالمئة من المدارس، في حين بلغ عدد التلاميذ في الصف الواحد ٢٦,٢، مقابل ١٢,١ لكل معلّم. أما في المدارس الثانوية، فقد بلغت نسبة التلاميذ ١١,٦ بالمئة، ونسبة المعلمين ٣٥,١ بالمئة، ونسبة الصفوف ١٢,٨ بالمئة، ونسبة المدارس ٢٠,١ بالمئة، في حين بلغ عدد التلاميذ في الصف الواحد ٢٥,٣، مقابل ١٣,١ لكل معلّم.

و ـ في تفاوت المخصصات المالية وتحليلها

تتفاوت نسبة توزيع الموارد في الرئاسة العامة لتعليم البنات في العام الدارسي ١٩٨٩- ١٩٩٠ حسبما أظهرت الإحصاءات المذكورة آنفاً، لا بل غاب التوزيع على صعيد المعلمين والصفوف وعدد التلاميذ في الصف ومعدّل التلميذ/ المعلّم، مما يفيد بأن بعض المناطق قد تميّزت من الأخرى.

غير أن دراسة المخصصات المالية لعام ١٩٨٩- ١٩٩٠ الدراسي تفيد بحدوث

تفاوت في توزيعها على مستوى المراحل المدرسية الثلاث في المناطق كافة.

ففي المنطقة الوسطى مثلاً، وصلت نسبة التلاميذ في المدارس الابتدائية إلى ٢٤,٩ بالمئة، في حين بلغت المخصصات على مستوى المعلمين ٢٨,٥ بالمئة، وعلى مستوى الصفوف ٢٦,٧ بالمئة، وعلى مستوى المدارس ٢٧,٨ بالمئة. أما في المدارس المتوسّطة، فقد بلغت نسبة التلاميذ ٢٦,٧ بالمئة، في حين سجّلت المخصصات نسبة ٢٨,١ بالمئة على صعيد المعلمين، و٢٦,٣ بالمئة على صعيد الصفوف، و٢٧,٨ بالمئة على صعيد المدارس. وأما في المدارس الثانوية، فقد وصلت نسبة التلاميذ إلى ٢٩,٧ بالمئة، في حين كانت المخصصات على صعيد المعلمين بنسبة ٣٠,٥ بالمئة، وعلى صعيد الصفوف بنسبة ٢٩,٧ بالمئة، وعلى صعيد المدارس بنسبة ٣٠,٢ بالمئة.

وفي المنطقة الغربية، سجّلت نسبة التلاميذ في المدارس الابتدائية ٣٢,١ بالمئة، في حين سجّلت فيه المخصصات على صعيد المعلّمين ٢٦,٨ بالمئة، وعلى صعيد الصفوف ٢٧,٤ بالمئة، وعلى صعيد المدارس ٢٤,٤ بالمئة. وفي المدارس المتوسّطة، وصلت نسبة التلاميذ إلى ٣٣,٥ بالمئة، في حين وصلت المخصصات إلى ٣١ بالمئة على صعيد المعلمين، وإلى ٣٣,١ بالمئة على صعيد الصفوف، وإلى ٢٦,٦ بالمئة على صعيد المدارس. وفي ما يخص المدارس الثانوية، بلغت نسبة التلاميذ ٣٥,٥ بالمئة، في حين بلغت المخصصات ٣٤,١ بالمئة على صعيد المعلمين، و٣٤,٩ بالمئة على صعيد الصفوف، و٢٧,٥ بالمئة على صعيد المدارس.

وفي نطاق المنطقة الشرقية، بلغت نسبة التلاميذ في المدارس الابتدائية ١٥,٩ بالمئة، في حين بلغت مخصصات المعلمين ١٣,٨ بالمئة، ومخصصات الصفوف ١٣,٣ بالمئة، ومخصصات المدارس ١٠,٨ بالمئة. أما في المدارس المتوسّطة، فسجّلت نسبة التلاميذ ١٥,٥، مقابل ١٥ بالمئة لمخصصات المعلّمين، و١٤,٩ بالمئة لمخصصات الصفوف، و١٢,٣ بالمئة لمخصصات المدارس. وأما في المدارس الثانوية، فبلغت نسبة التلاميذ ١٦,٧ بالمئة، في حين وصلت المخصصات على صعيد المعلمين إلى ١٧,٢ بالمئة، وعلى صعيد الصفوف إلى ١٦,٢ بالمئة، وعلى صعيد المدارس إلى ١٥,٣ بالمئة.

وفي نطاق المنطقة الشمالية، بلغت نسبة التلاميذ في المدارس الإبتدائية ٨,٢ بالمئة، في حين بلغت المخصصات على صعيد المعلّمين ٨,٢ بالمئة، وعلى صعيد الصفوف ٨,٥ بالمئة، وعلى صعيد المدارس ٨,٨ بالمئة. وفي المدارس المتوسّطة،

سجّلت نسبة التلاميذ ٧,٨ بالمئة، في حين سجلت المخصصات على صعيد المعلّمين ٧,٧ بالمئة، وعلى صعيد الصفوف ٧,٦ بالمئة، وعلى صعيد المدارس ٨,٥ بالمئة. وفي المدارس الثانوية، حقّقت نسبة التلاميذ ٦,٤ بالمئة، في حين حقّقت المخصصات على صعيد المعلّمين نسبة ٦,٢ بالمئة، وعلى صعيد الصفوف نسبة ٦,٦ بالمئة، وعلى صعيد المدارس ٦,٩ بالمئة.

وفي نطاق المنطقة الجنوبية، بلغت نسبة التلاميذ في المدارس الابتدائية ١٩,٧ بالمئة، في حين بلغت المخصصات على صعيد المعلّمين نسبة ٢٢,٧ بالمئة، وعلى صعيد الصفوف نسبة ٢٤,١ بالمئة، وعلى صعيد المدارس نسبة ٣٠,١ بالمئة. أما في المدارس المتوسّطة، فوصلت نسبة التلاميذ إلى ١٦,٧ بالمئة، في حين وصلت مخصصات المعلّمين إلى ١٨,٢ بالمئة، ومخصصات الصفوف إلى ١٨ بالمئة، ومخصصات المدارس إلى ٢٤,٨ بالمئة. وأما في المدارس الثانوية، فسجّلت نسبة التلاميذ ١١,٦ بالمئة، مقابل ٣٥,١ بالمئة لمخصصات المعلّمين، و١٢,٨ بالمئة لمخصصات الصفوف، و٢٠,١ بالمئة لمخصصات المدارس.

ز ـ تأثير التمثيل البيروقراطي

يفيد كل من استنتاج العوجي والمبدأ الافتراضي للتمثيل البيروقراطي الدائم وغير المتحرك بأن المنطقة الوسطى قد تستحوذ على النصيب الأكبر من المخصصات المالية لأنها تشهد تمثيلاً غير متكافئٍ في كل من الإدارات العامة السعودية والرئاسة العامة لتعليم البنات. ولكن المخصصات الفعلية تشير إلى حقيقةٍ مغايرة. فالمنطقة الوسطى حقّقت المركز الأول على صعيد المدارس الابتدائية من حيث توزيع المعلّمين، فيما أتت ثانيةً في توزيع الصفوف بعد المنطقة الغربية. كما أنها احتلّت المركز الثاني في توزيع المدارس، وفي ما يخصّ عدد التلاميذ في الصف الواحد ومعدّل التلميذ/ المعلّم بعد المنطقة الجنوبية.

أما في المدارس المتوسّطة، فقد أتت في المرتبة الأولى على صعيد توزيع المدارس، وفي المرتبة الثانية على صعيد توزيع الصفوف والمعلّمين، وذلك بعد المنطقة الغربية، فيما حلّت في المرتبة نفسها على صعيد معدّل التلميذ/ المعلّم بعد المنطقة الجنوبية، وفي المرتبة الرابعة على صعيد عدد التلاميذ في الصف بعد المناطق الجنوبية والشمالية والشرقية. وفي نطاق المدارس الثانوية، حقّقت المنطقة الوسطى المركز الأول في توزيع المدارس، وتقاسمت والمنطقة الجنوبية المركز الأول في ما يخصّ معدّل التلميذ/ المعلّم، فيما أتت ثانيةً على صعيد توزيع الصفوف بعد المنطقتين

الجنوبية والغربية، وثالثةً على صعيد عدد التلاميذ في الصف بعد المنطقتين الجنوبية والشمالية.

ح ـ تأثير التكافؤ

تماشى توزيع الصفوف وتوزيع المعلّمين في مختلف مراحل التعليم في المدارس المتوسّطة مع توزيع التلاميذ، مما يعكس التكافؤ النسبي لعملية التوزيع هذه على مستوى المناطق.

باختصار، لم تحقّق المنطقة الوسطى التي هيمنت على وظائف الفئة الأولى في الإدارات العامة السعودية، وفي الرئاسة العامة لتعليم البنات، على المركز الأول بكل ما للكلمة من معنى إلا مرتين اثنتين. فقد حصلت المنطقة الغربية على المراكز المتقدّمة على صعيد توزيع المعلّمين والصفوف مظهرةً التوزيع المتكافئ نسبياً في ما بين المناطق.

٢ ـ العام الدراسي ١٩٩٠- ١٩٩١

أ ـ المنطقة الوسطى

تمثّل المنطقة الوسطى، استناداً إلى ما سبق من معطيات وبناءً على الجدول رقم (٤-٧)، نسبة ٢٦,٢ بالمئة من إجمالي عدد السكان في المملكة العربية السعودية. ويشكّل موظّفو الفئة الأولى في الإدارات العامة التسع عشرة نسبة ٥٧,٩ بالمئة، مقابل ٨٠,٨ بالمئة لموظّفي الدرجة الأولى في الرئاسة العامة لتعليم البنات.

ففي المرحلة الابتدائية توزّعت نسب المنطقة الوسطى بين ٢٥,٩ بالمئة للتلاميذ، و٢٨,٩ بالمئة للمدارس، في حين بلغ عدد التلاميذ في الصف الواحد ٢٢,٣، مقابل ١٣,٦ لكل معلّم.

وفي المرحلة المتوسّطة بلغت نسبة التلاميذ ٢٧,٧ بالمئة، ونسبة المعلّمين ٢٧,٦ بالمئة، ونسبة الصفوف ٢٦,٨ بالمئة، ونسبة المدارس ٢٨ بالمئة، في حين بلغ عدد التلاميذ ٣٠,٣ في الصف الواحد، مقابل ١٣,٧ لكل معلّم.

أما على مستوى المدارس الثانوية، فقد سجّلت نسبة التلاميذ في المنطقة ٢٩,٩ بالمئة، ونسبة المعلّمين ٣٠ بالمئة، ونسبة الصفوف ٢٩,٣ بالمئة، ونسبة المدارس ٢٩,٧ بالمئة، في حين بلغ عدد التلاميذ ٢٩,٥ في كل صف، مقابل ١٣,٦ لكل معلّم.

الجدول رقم (٤-٧)

إحصاءات الرئاسة العامة لتعليم البنات لعام ١٩٩٠-١٩٩١

النسبة المناطقية للتلاميذ والمعلمين والصفوف وعدد التلاميذ في الصف الواحد، ومعدل التلميذ/ المعلم في المراحل الابتدائية والمتوسطة والثانوية التي تمولها الرئاسة العامة لتعليم البنات وتديرها

المنطقة		الوسطى	الغربية	الشرقية	الشمالية	الجنوبية
نسبة السكان (بالمئة)		٢٦,٢	٢٩,٤	١٥,٤	٩,٣	١٩,٦
نسبة موظفي الفئة الأولى في الإدارات العامة (بالمئة)		٥٧,٩	١٩,٥	٤,١	٥,٢	٩,٥
نسبة موظفي الدرجة الأولى في وزارة التعليم (بالمئة)		٨٠,٨	١,٤	١,٤	٤,١	١١
المرحلة الابتدائية	نسبة التلاميذ (بالمئة)	٢٥,٩	٣٠,٨	١٥,٤	٨,٧	١٩,٢
	نسبة المعلمين (بالمئة)	٢٨,٩	٢٦,٩	١٣,٨	٨,٤	٢٢
	نسبة الصفوف (بالمئة)	٢٧	٢٧,٧	١٣,٤	٨,٣	٢٣,٦
	نسبة المدارس (بالمئة)	٢٨,٢	٢٢,٥	١٠,٩	٨,٩	٢٩,٥
	عدد التلاميذ في الصف الواحد	٢٢,٣	٢٥,٩	٢٦,٨	٢٤,٤	١٨,٩
	معدل التلميذ/ المعلم	١٣,٦	١٧,٤	١٧	١٥,٨	١٣,٣
المرحلة المتوسطة	نسبة التلاميذ (بالمئة)	٢٧,٧	٣١,٩	١٥,٥	٨	١٦,٨
	نسبة المعلمين (بالمئة)	٢٧,٦	٣١,٣	١٥	٧,٩	١٨,٣
	نسبة الصفوف (بالمئة)	٢٦,٨	٣٢,٤	١٤,٨	٧,٨	١٨,٢
	نسبة المدارس (بالمئة)	٢٨	٢٦,٦	١٢,٥	٨,٧	٢٤,٢
	عدد التلاميذ في الصف الواحد	٣٠,٣	٢٨,٨	٣٠,٦	٣٠,٣	٢٧,١
	معدل التلميذ/ المعلم	١٣,٧	١٣,٩	١٤,١	١٣,٨	١٢,٦
المرحلة الثانوية	نسبة التلاميذ (بالمئة)	٢٩,٩	٣٣,٢	١٦,٧	٧,٤	١٢,٩
	نسبة المعلمين (بالمئة)	٣٠	٣٢,٤	١٧,٣	٧,١	١٣,١
	نسبة الصفوف (بالمئة)	٢٩,٣	٣٣,٢	١٦,٢	٧,٣	١٤
	نسبة المدارس (بالمئة)	٢٩,٧	٢٧,٣	١٤,٨	٧,٨	٢٠,٥
	عدد التلاميذ في الصف الواحد	٢٩,٥	٢٨,٨	٢٩,٧	١٥,١	٢٦,٧
	معدل التلميذ/ المعلم	١٣,٦	١٤	١٣,٢	١٤,٣	١٣,٤

المصدر: Saudi Arabia, General Presidency for Girls' Education [GPGE], *Statistical Card* (Riyadh: GPGE Press, 1991).

ب ـ المنطقة الغربية

تمثّل المنطقة الغربية نسبة ٢٩,٤ بالمئة من إجمالي عدد السكان في المملكة العربية السعودية. ويشكّل موظّفو الفئة الأولى في الإدارات العامة السعودية نسبة ١٩,٥ بالمئة، مقابل ١,٤ بالمئة لموظّفي الدرجة الأولى في الرئاسة العامة لتعليم البنات.

ففي المدارس الابتدائية انقسمت النسب ما بين ٣٠,٨ بالمئة للتلاميذ، و٢٦,٩ بالمئة للمعلّمين، و٢٧,٧ بالمئة للصفوف، و٢٢,٥ بالمئة للمدارس، في حين بلغ عدد التلاميذ في كل صف ٢٥,٩، مقابل ١٧,٤ لكل معلّم.

أما على صعيد المدارس المتوسّطة، فقد بلغت نسبة التلاميذ ٣١,٩ بالمئة، ونسبة المعلّمين ٣١,١ بالمئة، ونسبة الصفوف ٣٢,٤ بالمئة، ونسبة المدارس ٢٦,٦ بالمئة، في حين وصل عدد التلاميذ في الصف الواحد إلى ٢٨,٨، مقابل ١٣,٩ لكل معلّم.

وأما في المدارس الثانوية، فقد سجّلت نسبة التلاميذ في المنطقة ٣٣,٢ بالمئة، ونسبة المعلّمين ٣٢,٤ بالمئة، ونسبة الصفوف ٣٣,٢ بالمئة، ونسبة المدارس ٢٧,٣ بالمئة، في حين بلغ عدد التلاميذ في الصف الواحد ٢٨,٨، مقابل ١٤ لكل معلّم.

ج ـ المنطقة الشرقية

تشكّل المنطقة الشرقية، حسبما يشير الجدول رقم (٤-٧)، وبحسب المعطيات المذكورة آنفاً، نسبة ١٥,٤ بالمئة من عدد سكان المملكة العربية السعودية الإجمالي، في حين يمثّل موظّفو الفئة الأولى في الإدارات العامة التسع عشرة نسبة ٤,١ بالمئة، مقابل ١,٤ بالمئة لموظّفي الرئاسة العامة لتعليم البنات.

ففي المدارس الابتدائية حقّقت المنطقة نسبة ١٥,٤ بالمئة للتلاميذ، و١٣,٨ بالمئة للمعلّمين، ونسبة ١٣,٤ بالمئة للصفوف، و١٠,٩ بالمئة للمدارس، في حين بلغ عدد التلاميذ ٢٦,٨ في الصف الواحد، مقابل ١٧ لكل معلّم.

وفي المدارس المتوسّطة بلغت نسبة التلاميذ ١٥,٥ بالمئة، ونسبة المعلّمين ١٥ بالمئة، ونسبة الصفوف ١٤,٨ بالمئة، ونسبة المدارس ١٢,٥ بالمئة، في حين وصل عدد التلاميذ إلى ٣٠,٦ في الصف الواحد، مقابل ١٤,١ لكل معلّم.

أما في المدارس الثانوية، فقد بلغت نسبة التلاميذ في المنطقة ١٦,٧ بالمئة، ونسبة المعلّمين ١٧,٣ بالمئة، ونسبة الصفوف ١٦,٢ بالمئة، ونسبة المدارس ١٤,٨ بالمئة، في حين وصل عدد التلاميذ في الصف الواحد إلى ٢٩,٧، مقابل ١٣,٢ لكل معلّم.

د ـ المنطقة الشمالية

يفيد الجدول رقم (٤-٧) بأن المنطقة تمثّل نسبة ٩,٣ بالمئة من عدد سكان المملكة العربية السعودية الإجمالي، كما يشير إلى أن موظّفي الفئة الأولى في الإدارات العامة التسع عشرة يمثّلون نسبة ٥,٢ بالمئة، مقابل ٤,١ بالمئة لموظّفي الدرجة الأولى في الرئاسة العامة لتعليم البنات.

ففي المدارس الابتدائية بلغت نسبة التلاميذ في المنطقة ٨,٧ بالمئة، مقابل ٨,٤ بالمئة للمعلّمين، و٨,٣ بالمئة للصفوف، و٨,٩ بالمئة للمدارس، في حين بلغ عدد التلاميذ في الصف الواحد ٢٤,٤، مقابل ١٥,٨ لكل معلّم.

وفي المدارس المتوسّطة أظهرت الإحصاءات أن نسبة التلاميذ سجّلت ٨ بالمئة في المنطقة، ونسبة المعلّمين ٧,٩ بالمئة، ونسبة الصفوف ٧,٨ بالمئة، ونسبة المدارس ٨,٧ بالمئة، في حين وصل عدد التلاميذ في الصف الواحد إلى ٣٠,٣، مقابل ١٣,٨ لكل معلّم.

وعلى صعيد المدارس الثانوية، وصلت نسبة التلاميذ في المنطقة إلى ٧,٤ بالمئة، ونسبة المعلّمين إلى ٧,١ بالمئة، ونسبة الصفوف الى ٧,٣ بالمئة، ونسبة المدارس إلى ٧,٨ بالمئة، في حين وصل عدد التلاميذ في الصف الواحد إلى ١٥,١، مقابل ١٤,٣ لكل معلّم.

هـ ـ المنطقة الجنوبية

يظهر جلياً من خلال ما تقدّم من معطيات ومن خلال الجدول رقم (٤-٧) أن المنطقة الجنوبية تضمّ نسبة ١٥,٤ بالمئة من عدد سكان المملكة العربية السعودية الإجمالي. كما تضم ١٤,٤ بالمئة من موظّفي الفئة الأولى في الإدارات العامة السعودية التسع عشرة، مقابل ١١ بالمئة لموظّفي الرئاسة العامة لتعليم البنات.

فعلى صعيد المدارس الابتدائية بلغت نسبة التلاميذ في المنطقة ١٩,٢ بالمئة، ونسبة المعلّمين ٢٢ بالمئة، ونسبة الصفوف ٢٣,٦ بالمئة، ونسبة المدارس ٢٩,٥ بالمئة، في حين بلغ عدد التلاميذ في الصف الواحد ١٨,٩، مقابل ١٣,٣ لكل معلّم.

وعلى صعيد المدارس المتوسّطة وصلت نسبة التلاميذ في المنطقة إلى ١٦,٨ بالمئة، ونسبة المعلّمين إلى ١٨,٣ بالمئة، ونسبة الصفوف إلى ١٨,٢ بالمئة، ونسبة المدارس إلى ٢٤,٢ بالمئة، في حين بلغ عدد التلاميذ في كل صف ٢٧,١، مقابل ١٢,٦ لكل معلّم.

وعلى صعيد المدارس الثانوية بلغت نسبة التلاميذ في المنطقة ١٢,٩ بالمئة، ونسبة المعلّمين ١٣,١ بالمئة، ونسبة الصفوف ١٤ بالمئة، ونسبة المدارس ٢٠,٥ بالمئة، في حين بلغ عدد التلاميذ في الصف الواحد ٢٦,٧، مقابل ١٣,٤ لكل معلّم.

و ـ في تفاوت المخصصات وتحليلها

تشوب حصيلة العام الدراسي ١٩٩٠-١٩٩١ صورة متفاوتة في توزيع المخصصات المالية في المراحل الدراسية الثلاث في المناطق كافةً. ففي المنطقة الوسطى مثلاً، جاءت نسبة التلاميذ في المدارس الابتدائية أقل من نسبة المخصصات، أي أنها جاءت بنسبة ٢٥,٩ بالمئة، مقابل ٢٨,٩ بالمئة لمخصصات المعلمين، و٢٧ بالمئة لمخصصات الصفوف، و٢٨,٢ بالمئة لمخصصات المدارس، في حين اقتربت نسبة التلاميذ في المدارس المتوسّطة من نسبة المخصصات مسجّلة نسبة ٢٧,٧ بالمئة، مقابل ٢٧,٦ بالمئة لمخصصات المعلّمين، و٢٦,٨ بالمئة لمخصصات الصفوف، و٢٨ بالمئة لمخصصات المدارس. أما في المدارس الثانوية، فقد بلغت نسبة التلاميذ ٢٩,٩ بالمئة، في حين بلغت نسبة المخصصات على صعيد المعلمين ٣٠ بالمئة، وعلى صعيد الصفوف ٢٩,٣ بالمئة، وعلى صعيد المدارس ٢٩,٧ بالمئة.

وفي نطاق المنطقة الغربية وصلت نسبة التلاميذ في المدارس الابتدائية إلى ٣٠,٨ بالمئة، في حين وصلت مخصصات المعلمين إلى ٢٦,٩ بالمئة، ومخصصات الصفوف إلى ٢٧,٧ بالمئة، ومخصصات المدارس إلى ٢٢,٥ بالمئة. وفي المدارس المتوسّطة بلغت النسبة ٣١,٩ بالمئة، في حين بلغت نسبة مخصصات المعلمين ٣١,١ بالمئة، ومخصصات الصفوف ٣٢,٤ بالمئة، ومخصصات المدارس ٢٦,٦ بالمئة. وفي المدارس الثانوية سجّلت نسبة التلاميذ ٣٣,٢ بالمئة، في حين سجّلت المخصصات نسبة ٣٢,٤ بالمئة على صعيد المعلّمين، و٣٣,٢ بالمئة على صعيد الصفوف، و٢٧,٣ بالمئة على صعيد المدارس. أما في المنطقة الشرقية، فقد كانت نسبة التلاميذ في المدارس الابتدائية ١٥,٤ بالمئة، في حين كانت المخصصات على صعيد المعلّمين بنسبة ١٣,٨ بالمئة، وعلى صعيد الصفوف بنسبة ١٣,٤ بالمئة، وعلى صعيد المدارس بنسبة ١٠,٩ بالمئة. وفي المدارس المتوسّطة وصلت النسبة إلى ١٥,٥ بالمئة، في حين وصلت مخصصات المعلّمين إلى ١٥ بالمئة، ومخصصات الصفوف إلى ١٤,٨ بالمئة، ومخصصات المدارس إلى ١٢,٥ بالمئة. وفي المدارس الثانوية، بلغت نسبة التلاميذ ١٦,٧ بالمئة، في الوقت الذي بلغت فيه مخصصات المعلّمين ١٧,٣ بالمئة، ومخصصات الصفوف ١٦,٢ بالمئة، ومخصصات المدارس ١٤,٨ بالمئة.

وأما في المنطقة الشمالية، فقد تطابقت نسبة التلاميذ في المدارس الابتدائية إلى حدٍّ كبير مع نسب المخصصات المالية، إذ بلغت ٧,٨ بالمئة، في حين بلغت نسبة مخصصات المعلمين ٨,٤ بالمئة، ونسبة مخصصات الصفوف ٨,٣ بالمئة، ونسبة مخصصات المدارس ٨,٩ بالمئة. وفي المدارس المتوسّطة، بلغت نسبة التلاميذ ٨ بالمئة، في حين وصلت مخصصات المعلمين إلى ٧,٩ بالمئة، ومخصصات الصفوف إلى ٧,٨ بالمئة، ومخصصات المدارس إلى ٨,٧ بالمئة. وأما في المدارس الثانوية، فقد بلغت نسبة التلاميذ ٧,٤ بالمئة، في حين بلغت نسبة مخصصات المعلّمين ٧,١ بالمئة، ونسبة مخصصات الصفوف ٧,٣ بالمئة، ونسبة مخصصات المدارس ٧,٨ بالمئة.

وفي نطاق المنطقة الجنوبية جاءت نسبة التلاميذ في المدارس الابتدائية أقل من نسبة المخصصات، فبلغت ١٩,٢ بالمئة، في حين بلغت المخصصات على صعيد المعلّمين نسبة ٢٢ بالمئة، وعلى صعيد الصفوف نسبة ٢٣,٦ بالمئة، وعلى صعيد المدارس نسبة ٢٩,٥ بالمئة. وفي المدارس المتوسّطة، سجّلت نسبة التلاميذ ١٦,٨ بالمئة، مقابل ١٨,٣ بالمئة لمخصصات المعلّمين، و١٨,٢ بالمئة لمخصصات الصفوف، و٢٤,٢ بالمئة لمخصصات المدارس. أما في المدارس الثانوية، فبلغت النسبة ١٢,٩ بالمئة، في حين وصلت المخصصات على صعيد المعلّمين إلى ١٣,١ بالمئة، وعلى صعيد الصفوف إلى ١٤ بالمئة، وعلى صعيد المدارس إلى ٢٠,٥ بالمئة.

ز ـ تأثير التمثيل البيروقراطي

لعلّ مناصري فرضية التمثيل البيرواقراطي يظنون أن المنطقة الوسطى قد جيّرت المخصصات المالية لمصلحتها الخاصة، نظراً الى حصولها على النسب الأكبر على مستوى التمثيل البيروقراطي في الإدارات العامة السعودية والرئاسة العامة لتعليم البنات.

ولكن المخصصات الفعلية لم تكن واضحةً إلى هذا الحد. فقد أتت المدارس الابتدائية في المنطقة في المرتبة الأولى في توزيع المعلّمين، في حين حلّت ثانيةً على أربعة مستويات أخرى: توزيع الصفوف بعد المنطقة الغربية، وفي توزيع المدارس بعد المنطقة الجنوبية، وفي ما يخصّ عدد التلاميذ في الصف، وعلى صعيد معدّل التلميذ/المعلّم، وذلك بعد المنطقة الجنوبية. وأما في المدارس المتوسّطة، فاحتلّت المنطقة الوسطى المرتبة الأولى من حيث توزيع المدارس، والمرتبة الثانية من حيث توزيع المعلّمين والصفوف بعد المنطقة الغربية، ومن حيث معدّل التلميذ/المعلّم بعد المنطقة الجنوبية، في حين حقّقت المركز الثالث من حيث عدد التلاميذ في الصفوف

بعد المنطقتين الجنوبية والغربية. وأما في المدارس الثانوية، فقد أتت المنطقة الوسطى في المركز الأول في ما يخصّ توزيع المدارس، وفي المركز الثاني في ما يخصّ توزيع الصفوف وتوزيع المعلّمين بعد المنطقة الغربية، في حين احتلّت المركز الثالث على صعيد معدّل التلميذ/المعلّم بعد المنطقتين الشرقية والجنوبية، والمرتبة الرابعة على صعيد عدد التلاميذ في الصف الواحد بعد المناطق الشمالية والجنوبية والغربية.

ح ـ تأثير التكافؤ

تظهر المعطيات أن المنطقة الغربية التي حصلت على العدد الأكبر من التلاميذ قد حقّقت المركز الأول في ما يتعلّق بتوزيع المعلّمين والصفوف في المدارس المتوسّطة والثانوية، وفي ما يتعلّق بتوزيع الصفوف في المدارس الابتدائية. وهذا ما يعكس التكافؤ النسبي في عملية توزيع المخصصات المالية.

٣ ـ العام الدراسي ١٩٩١-١٩٩٢

أ ـ المنطقة الوسطى

يظهر الجدول رقم (٤-٨) أن المنطقة الوسطى تمثّل نسبة ٢٦,٢ بالمئة من عدد السكان الإجمالي، ونسبة ٥٧,٩ بالمئة من موظّفي الفئة الأولى في الإدارات العامة السعودية التسع عشرة، ونسبة ٨٠,٨ بالمئة من موظّفي الرئاسة العامة لتعليم البنات.

ففي المرحلة الابتدائية وصلت نسبة التلاميذ في المنطقة إلى ٢٥ بالمئة، مقابل ٣٠ بالمئة للمعلّمين، و٢٦,٢ بالمئة للصفوف، و٢٨,٤ بالمئة للمدارس، في حين بلغ عدد التلاميذ في الصف الواحد ٢١,٨، مقابل ١٢,٤ لكل معلّم.

وفي المدارس المتوسّطة بلغت نسبة التلاميذ في المنطقة ٢٦,٦ بالمئة، ونسبة المعلّمين ٢٨,١ بالمئة، ونسبة الصفوف ٢٦,٨ بالمئة، ونسبة المدارس ٢٨,٨ بالمئة، في حين وصل عدد التلاميذ في الصف الواحد إلى ٢٨,٥، مقابل ١٢,٦ لكل معلّم.

أما في ما يتعلّق بالمدارس الثانوية، فسجّلت نسبة التلاميذ في المنطقة الوسطى ٢٨,٥ بالمئة، ونسبة المعلّمين ٣٠,١ بالمئة، ونسبة الصفوف ٢٨,٤ بالمئة، ونسبة المدارس ٣٠,٣، في حين بلغ عدد التلاميذ في الصف ٢٧,٧، مقابل ١٢ لكل معلّم.

الجدول رقم (٤-٨)

إحصاءات الرئاسة العامة لتعليم البنات لعام ١٩٩١-١٩٩٢

النسبة المناطقية للتلاميذ والمعلمين والصفوف وعدد التلاميذ في الصف الواحد، ومعدل التلميذ/ المعلم في المراحل الابتدائية والمتوسطة والثانوية التي تمولها الرئاسة العامة لتعليم البنات وتديرها

المنطقة		الوسطى	الغربية	الشرقية	الشمالية	الجنوبية
نسبة السكان (بالمئة)		٢٦,٢	٢٩,٤	١٥,٤	٩,٣	١٩,٦
نسبة موظفي الفئة الأولى في الإدارات العامة (بالمئة)		٥٧,٩	١٩,٥	٤,١	٥,٢	٩,٥
نسبة موظفي الدرجة الأولى في وزارة التعليم (بالمئة)		٨٠,٨	١,٤	١,٤	٤,١	١١
المرحلة الابتدائية	نسبة التلاميذ (بالمئة)	٢٥	٣١,٤	١٥,٣	٨,٧	١٩,٥
	نسبة المعلمين (بالمئة)	٣٠	٢٧,٨	١١,٩	٨,٨	٢١,٦
	نسبة الصفوف (بالمئة)	٢٦,٢	٢٨,١	١٣,٤	٨,٧	٢٣,٦
	نسبة المدارس (بالمئة)	٢٨,٤	٢٣,١	١٠,٦	٩	٢٨
	عدد التلاميذ في الصف الواحد	٢١,٨	٢٥,٦	٢٦,١	٦,٤	١٩
	معدل التلميذ/ المعلم	١٢,٤	١٦,٩	١٩,٢	١٥	١٣,٥
المرحلة المتوسطة	نسبة التلاميذ (بالمئة)	٢٦,٦	٣٢,٧	١٥,٣	٧,٨	١٧,٦
	نسبة المعلمين (بالمئة)	٢٨,١	٣٠,٥	١٥	٨,١	١٨,٣
	نسبة الصفوف (بالمئة)	٢٦,٨	٣٢,٢	١٤,٨	٧,٩	١٨,٣
	نسبة المدارس (بالمئة)	٢٨,٨	٢٦,٣	١١,٨	٨,٦	٢٤,٦
	عدد التلاميذ في الصف الواحد	٢٨,٥	٢٩,٣	٢٩,٩	٢٨,٧	٢٧,٦
	معدل التلميذ/ المعلم	١٢,٦	١٤,٢	١٣,٦	١٢,٨	١٢,٨
المرحلة الثانوية	نسبة التلاميذ (بالمئة)	٢٨,٥	٣٣,٩	١٧	٧,٤	١٣,٢
	نسبة المعلمين (بالمئة)	٣٠,١	٣٢	١٧,٧	٧,١	١٣,٤
	نسبة الصفوف (بالمئة)	٢٨,٧	٣٢,٨	١٦,٣	٦,٢	١٤,٧
	نسبة المدارس (بالمئة)	٣٠,٣	٢٦,٩	١٣,٤	٧,٨	٢١,٧
	عدد التلاميذ في الصف الواحد	٢٧,٧	٢٨,٨	٢٩	٢٧,٤	٢٥
	معدل التلميذ/ المعلم	١٢,٣	١٣,٨	١٢,٩	١٣,٤	١٢,٦

المصدر: Saudi Arabia, General Presidency for Girls' Education [GPGE], *Statistical Card* (Riyadh: GPGE Press, 1992).

ب ـ المنطقة الغربية

يظهر الجدول رقم (٤-٨) أن المنطقة الغربية تشكل نسبة ٢٩,٤ بالمئة من عدد سكان السعودية الإجمالي، و١٩,٥ بالمئة من موظّفي الفئة الأولى في الإدارات العامة التسع عشرة، مقابل ١,٤ بالمئة فقط من موظّفي الدرجة الأولى في الرئاسة العامة لتعليم البنات.

ففي المدارس الابتدائية في المنطقة بلغت نسبة التلاميذ ٣١,٤ بالمئة، ونسبة المعلّمين ٢٧,٨ بالمئة، ونسبة الصفوف ٢٨,١ بالمئة، ونسبة المدارس ٢٣,١ بالمئة، في حين بلغ عدد التلاميذ في الصف الواحد ٢٥,٦، مقابل ١٦,٩ لكل معلّم.

وفي المدارس المتوسّطة في المنطقة بلغت نسبة التلاميذ ٣٢,٧ بالمئة، ونسبة المعلّمين ٣٠,٥ بالمئة، ونسبة الصفوف ٣٢,٢ بالمئة، ونسبة المدارس ٢٦,٣ بالمئة، في حين بلغ عدد التلاميذ في الصف الواحد ٢٩,٣، مقابل ١٤,٢ لكل معلّم.

وأما في المدارس الثانوية، فقد سجّلت المنطقة نسبة ٣٣,٩ بالمئة من التلاميذ، ونسبة ٣٢ بالمئة من المعلّمين، ونسبة ٣٢,٨ بالمئة من الصفوف، ونسبة ٢٦,٩ بالمئة من المدارس، في حين بلغ عدد التلاميذ في الصف الواحد ٢٨,٨، مقابل ١٣,٨ لكل معلّم.

ج ـ المنطقة الشرقية

تمثل المنطقة الشرقية، استناداً إلى ما سبق من معطيات، وإلى الجدول رقم (٤-٨)، نسبة ١٥,٤ بالمئة من عدد السكان الإجمالي في المملكة العربية السعودية. كما يشكّل موظّفو الفئة الأولى في الإدارات العامة التسع عشرة نسبة ٤,١ بالمئة، مقابل ١,٤ بالمئة لموظّفي الرئاسة العامة لتعليم البنات.

وفي المدارس الابتدائية وصلت نسبة التلاميذ إلى ١٥,٣ بالمئة، ونسبة المعلّمين إلى ١١,٩ بالمئة، ونسبة الصفوف الى ١٣,٤ بالمئة، ونسبة المدارس الى ١٠,٦ بالمئة، في حين بلغ عدد التلاميذ في الصف الواحد ٢٦,١، مقابل ١٩,٢ لكل معلّم.

وفي المدارس المتوسّطة بلغت النسبة ١٥,٣ بالمئة أيضاً، في حين وصلت نسبة المعلّمين إلى ١٥ بالمئة، ونسبة الصفوف إلى ١٤,٨ بالمئة، ونسبة المدارس إلى ١١,٨ بالمئة، في حين بلغ عدد التلاميذ في الصف الواحد ٢٩,٩، مقابل ١٣,٦ لكل معلّم.

أما في المدارس الثانوية، فقد سجّلت نسبة التلاميذ ١٧ بالمئة، ونسبة المعلّمين ١٧,١ بالمئة، ونسبة الصفوف ١٦,٣ بالمئة، ونسبة المدارس ١٣,٤ بالمئة، في حين وصل عدد التلاميذ في الصف الواحد إلى ٢٩، مقابل ١٢,٩ لكل معلّم.

د ـ المنطقة الشمالية

يوضح الجدول رقم (٤-٨) أن هذه المنطقة تمثّل نسبة ٩,٣ بالمئة من عدد السكان الإجمالي. ويشكّل فيها موظّفو الإدارات العامة التسع عشرة نسبة ٥,٢ بالمئة، مقابل ٤,١ بالمئة لموظّفي الرئاسة العامة لتعليم البنات.

ففي المدارس الابتدائية في المنطقة وصلت نسبة التلاميذ إلى ٨,٧ بالمئة، ونسبة المعلّمين إلى ٨,٨ بالمئة، ونسبة الصفوف إلى ٨,٧ بالمئة، ونسبة المدارس إلى ٩ بالمئة، في حين بلغ عدد التلاميذ في الصف الواحد ٦,٤، مقابل ١٥ لكل معلّم.

وفي المدارس المتوسّطة وصلت النسبة إلى ٧,٨ بالمئة، ونسبة المعلّمين إلى ٨,١ بالمئة، ونسبة الصفوف إلى ٧,٩ بالمئة، ونسبة المدارس إلى ٨,٦ بالمئة، في حين بلغ عدد التلاميذ في الصف الواحد ٢٨,٧، مقابل ١٢,٨ لكل معلّم.

وأما في المدارس الثانوية، فقد بلغت نسبة التلاميذ ٧,٤ بالمئة، مقابل ٧,١ بالمئة للمعلّمين، و٦,٢ بالمئة للصفوف، و٧,٨ بالمئة للمدارس، في حين وصل عدد التلاميذ في الصف الواحد إلى ٢٧,٤، مقابل ١٣,٤ لكل معلّم.

هـ ـ المنطقة الجنوبية

يبيّن الجدول رقم (٤-٨) أن المنطقة الجنوبية تستحوذ على نسبة ١٥,٤ بالمئة من عدد سكان المملكة العربية السعودية الإجمالي. كما تضمّ نسبة ٤,١ بالمئة من موظّفي الفئة الأولى في الإدارات العامة التسع عشرة، مقابل ١١ بالمئة من موظّفي الدرجة الأولى في الرئاسة العامة لتعليم البنات.

ففي المدارس الابتدائية استحوذت المنطقة على نسبة ١٩,٥ بالمئة من التلاميذ، ونسبة ٢١,٦ بالمئة من المعلّمين، ونسبة ٢٣,٦ بالمئة من الصفوف، ونسبة ٢٨ بالمئة من المدارس، في حين بلغ عدد التلاميذ في كل صف ١٩، مقابل ١٣,٥ لكل معلّم.

وعلى صعيد المدارس المتوسّطة توزّعت النسب ما بين ١٧,٦ للتلاميذ، و١٨,٣ بالمئة للمعلّمين، و١٨,٣ بالمئة للصفوف، و٢٤,٦ بالمئة للمدارس، في حين بلغ عدد التلاميذ في كل صف ٢٧,٦، مقابل ١٢,٨ لكل معلّم.

وعلى صعيد المدارس الثانوية توزّعت النسب ما بين ١٣,٢ بالمئة للتلاميذ، و١٣,٤ بالمئة للمعلّمين، و١٤,٧ بالمئة للصفوف، و٢١,٧ بالمئة للمدارس، في حين بلغ عدد التلاميذ في الصف الواحد ٢٥، مقابل ١٢,٦ لكل معلّم.

و ـ في تفاوت المخصصات المالية وتحليلها

قد يتبيّن من مسح شاملٍ للإحصاءات أن بعض المناطق قد حصلت على النصيب الأكبر من مخصّصات الرئاسة العامة لتعليم البنات. فالمنطقة الوسطى حصلت على سبيل المثال على أكبر نسبة من المعلّمين في المدارس الابتدائية. وسجّلت المنطقة الغربية النسبة الأعلى على صعيد الصفوف في المراحل كافة، وأتت في المركز الأول على مستوى المعلّمين في المدارس المتوسّطة والثانوية. أما المنطقة الشمالية، فأتت في المرتبة الأخيرة على صعيد المعلّمين والصفوف في المراحل كافة.

وفي حين يؤدّي هذا التفاوت في النتائج إلى إبراز التحيّز في توزيع الموارد، يأتي تحليل مخصصات العام الدراسي ١٩٩١- ١٩٩٢ ليبيّن التقارب الحاصل بين توزيع هذه المخصصات ونسبة التلاميذ في المراحل التعليمية الثلاث في المناطق كافة. ففي حالة المنطقة الوسطى، كانت نسبة التلاميذ في المدارس الابتدائية ٢٥ بالمئة، في الوقت الذي بلغت فيه المخصصات ٣٠ بالمئة على صعيد المعلّمين، و٢٦,٢ بالمئة على صعيد الصفوف، و٢٨,٤ بالمئة على صعيد المدارس. وفي المدارس المتوسّطة وصلت نسبة التلاميذ إلى ٢٦,٦ بالمئة، في حين وصلت المخصصات المالية إلى ٢٨,١ بالمئة على صعيد المعلّمين، وإلى ٢٦,٨ على صعيد الصفوف، وإلى ٢٨,٨ بالمئة على صعيد المدارس. أما على نطاق المدارس الثانوية، فقد سجّلت نسبة التلاميذ ٢٨,٥ بالمئة، وسجّلت المخصصات نسبة ٣٠,١ بالمئة على صعيد المعلّمين، ونسبة ٢٨,٧ بالمئة على صعيد الصفوف، ونسبة ٣٠,٣ بالمئة على صعيد المدارس. وفي حالة المنطقة الغربية، بلغت نسبة التلاميذ في المدارس الابتدائية ٣١,٤ بالمئة، مقابل ٢٧,٨ بالمئة للمخصصات على مستوى المعلّمين، و٢٨,١ بالمئة على مستوى الصفوف، و٢٣,١ بالمئة على مستوى المدارس.

إلى ذلك، بلغت نسبة التلاميذ في المدارس المتوسّطة ٣٢,٧ بالمئة، في حين بلغت مخصصات المعلّمين نسبة ٣٠,٥ بالمئة، ومخصصات الصفوف ٣٢,٢ بالمئة، ومخصصات المدارس ٢٦,٣ بالمئة. وفي المدارس الثانوية بلغت النسبة ٣٣,٩ بالمئة، مقابل ٣٢ بالمئة لمخصصات المعلّمين، و٣٢,٨ بالمئة لمخصصات الصفوف، و٢٦,٩ بالمئة لمخصصات المدارس. أما في المنطقة الشرقية، فقد سجّلت نسبة التلاميذ في

المدارس الابتدائية ١٥,٣ بالمئة، في حين سجّلت مخصصات المعلّمين ١١,٩ بالمئة، ومخصصات الصفوف ١٣,٤ بالمئة، ومخصصات المدارس ١٠,٦ بالمئة. وفي المدارس المتوسّطة شكّل التلاميذ النسبة نفسها التي سُجّلت في المدارس الابتدائية، أي ١٥,٣ بالمئة، في حين سجّلت مخصصات المعلّمين نسبة ١٥ بالمئة، ومخصصات الصفوف نسبة ١٤,٨ بالمئة، ومخصصات المدارس نسبة ١١,٨ بالمئة.

وفي المدارس الثانوية حقّق التلاميذ نسبة ١٧ بالمئة، وحقّقت المخصصات المالية نسبة ١٧,٧ بالمئة على صعيد المعلّمين، ونسبة ١٦,٣ بالمئة على صعيد الصفوف، ونسبة ١٣,٤ بالمئة على صعيد المدارس. وأما في المنطقة الشمالية، فقد وصلت نسبة التلاميذ في المدارس الابتدائية إلى ٨,٧ بالمئة، في الوقت الذي وصلت فيه المخصصات إلى ٨,٨ بالمئة على صعيد المعلّمين، وإلى ٨,٧ بالمئة على صعيد الصفوف، وإلى ٩ بالمئة على صعيد المدارس. وفي المدارس المتوسّطة، وصلت النسبة إلى ٧,٨ بالمئة، في حين بلغت مخصصات المعلّمين ٨,١ بالمئة، ومخصصات الصفوف ٧,٩ بالمئة، ومخصصات المدارس ٨,٦ بالمئة. وفي المدارس الثانوية، بلغت نسبة التلاميذ ٧,٤ بالمئة، وبلغت مخصصات المعلّمين ٧,١ بالمئة، ومخصصات الصفوف ٦,٢ بالمئة، ومخصصات المدارس ٨,٧ بالمئة. أما في المنطقة الجنوبية، فكانت نسبة التلاميذ في المدارس الابتدائية ١٩,٥ بالمئة، في حين وصلت مخصصات المعلّمين إلى ٢١,٦ بالمئة، ومخصصات الصفوف إلى ٢٣,٦ بالمئة، ومخصصات المدارس إلى ٢٨ بالمئة. وعلى مستوى المدارس المتوسّطة وصلت نسبة التلاميذ إلى ١٧,٦ بالمئة، في حين بلغت مخصصات المعلّمين نسبة ١٨,٣ بالمئة، ومخصصات الصفوف نسبة ١٨,٣ بالمئة أيضاً، ومخصصات المدارس نسبة ٢٤,٦ بالمئة. وعلى مستوى المدارس الثانوية سجّلت نسبة التلاميذ ١٣,٢ بالمئة، وسجّلت نسبة مخصصات المعلّمين ١٣,٤ بالمئة، ونسبة مخصصات الصفوف ١٤,٧ بالمئة، ونسبة مخصصات المدارس ٢١,٧ بالمئة.

ز ـ تأثير التمثيل البيروقراطي

يُخيّل إلينا، بناءً على التمثيل غير المتكافئ في كل من الإدارات العامة السعودية والرئاسة العامة لتعليم البنات، ونظراً الى مبدأ التمثيل البيروقراطي الدائم وغير المتحرك، أن المنطقة الوسطى حصلت على حصّة الأسد من المخصصات المالية.

ولكن الحقيقة ليست بالوضوح الذي تبدو عليه. فالمنطقة الوسطى أتت على صعيد المدارس الابتدائية في المركز الأول على مستوى توزيع المعلّمين والمدارس، وفي ما يخصّ معدّل التلميذ/المعلّم. ولكنها جاءت ثانيةً في ما يخصّ توزيع

الصفوف بعد المنطقة الغربية، فيما حلّت ثالثةً على مستوى عدد التلاميذ في الصف بعد المنقطتين الشمالية والجنوبية. أما بالنسبة الى المدارس المتوسّطة، فقد احتلّت المنطقة الوسطى المرتبة الأولى في ما يتعلّق بتوزيع المدارس ومعدّل التلميذ/ المعلّم، والمرتبة الثانية في ما يتعلّق بتوزيع المعلّمين والصفوف بعد المنطقة الغربية. كما سجّلت المركز الثاني في عدد التلاميذ في الصف بعد المنطقة الجنوبية. وأما على مستوى المدارس الثانوية، فقد حقّقت المنطقة الوسطى المركزالأول على صعيد توزيع المدارس وعلى صعيد معدّل التلميذ/ المعلّم، إلا أنها أتت ثانيةً في ما يخص توزيع المعلّمين والصفوف بعد المنطقة الغربية، وثالثةً في ما يخص عدد التلاميذ في الصف بعد المنطقتين الجنوبية والشمالية.

ح ـ تأثير التكافؤ

احتكرت المنطقة الغربية، باستثناء ما يخصّ معلّمي المدارس الإبتدائية، المركز الأول في توزيع المعلّمين والصفوف، مما يشير إلى بعض المساواة في توزيع الموارد، ويدل على أنها ليست كما ينبغي أن تكون.

٤ ـ العام الدراسي ١٩٩٢-١٩٩٣

أ ـ المنطقة الوسطى

يظهر الجدول رقم (٤-٩) أن المنطقة هذه تمثّل نسبة ٢٦,٢ بالمئة من عدد السكان الإجمالي. ويشكّل فيها موظّفو الفئة الأولى في الإدارات العامة التسع عشرة نسبة ٥٧,٩ بالمئة، مقابل ٨٠,٨ بالمئة لموظّفي الدرجة الأولى في الرئاسة العامة لتعليم البنات.

ففي المدارس الابتدائية في المنطقة بلغت نسبة التلاميذ ٢٤,٩ بالمئة، ونسبة المعلّمين ٢٩,٨ بالمئة، ونسبة الصفوف ٢٦,٧ بالمئة، ونسبة المدارس ٢٨,٣ بالمئة، في حين بلغ عدد التلاميذ في الصف الواحد ٢٠,٧، مقابل ١١,٩ لكل معلّم.

وفي المدارس المتوسّطة وصلت نسبة التلاميذ إلى ٢٦,٥ بالمئة، مقابل ٢٨,٣ بالمئة للمعلّمين، و٢٦,٦ بالمئة للصفوف، و٢٨,٨ بالمئة للمدارس، في حين وصل عدد التلاميذ إلى ٢٨,٦ في الصف الواحد، مقابل ١٢,٣ لكل معلّم.

وفي ما يتعلّق بالمدارس الثانوية سجّلت نسبة التلاميذ ٢٦,٣ بالمئة، ونسبة المعلّمين ٢٨ بالمئة، ونسبة الصفوف ٢٧,٤ بالمئة، ونسبة المدارس ٢٩,١ بالمئة، في حين بلغ عدد التلاميذ في الصف الواحد ٢٥,٤، مقابل ١١,٣ لكل معلّم.

الجدول رقم (٤-٩)

إحصاءات الرئاسة العامة لتعليم البنات لعام ١٩٩٢-١٩٩٣

النسبة المناطقية للتلاميذ والمعلمين والصفوف وعدد التلاميذ في الصف الواحد، ومعدل التلميذ/ المعلم في المراحل الابتدائية والمتوسطة والثانوية التي تمولها الرئاسة العامة لتعليم البنات وتديرها

المنطقة		الوسطى	الغربية	الشرقية	الشمالية	الجنوبية
نسبة السكان (بالمئة)		٢٦,٢	٢٩,٤	١٥,٤	٩,٣	١٩,٦
نسبة موظفي الفئة الأولى في الإدارات العامة (بالمئة)		٥٧,٩	١٩,٥	٤,١	٥,٢	٩,٥
نسبة موظفي الدرجة الأولى في وزارة التعليم (بالمئة)		٨٠,٨	١,٤	١,٤	٤,١	١١
المرحلة الابتدائية	نسبة التلاميذ (بالمئة)	٢٤,٩	٣١,٢	١٥,٢	٨,٩	١٩,٨
	نسبة المعلمين (بالمئة)	٢٩,٨	٢٦,٨	١٣,٢	٨,٧	٢١,٥
	نسبة الصفوف (بالمئة)	٢٦,٧	٢٧,٧	١٢,٧	٩,٣	٢٣,٥
	نسبة المدارس (بالمئة)	٢٨,٣	٢٣,٥	١٠,١	٩,٥	٢٨,٧
	عدد التلاميذ في الصف الواحد	٢٠,٧	٢٥	٢٦,٥	٢١,١	١٨,٧
	معدل التلميذ/ المعلم	١١,٩	١٦,٥	١٦,٤	١٤,٥	١٣,١
المرحلة المتوسطة	نسبة التلاميذ (بالمئة)	٢٦,٥	٣٢,٣	١٥,٤	٧,٩	١٨
	نسبة المعلمين (بالمئة)	٢٨,٣	٢٩,٢	١٤,٨	٨,١	١٩,٥
	نسبة الصفوف (بالمئة)	٢٦,٦	٣١,٧	١٤,٧	٨	١٩
	نسبة المدارس (بالمئة)	٢٨,٨	٢٥,٨	١١	٨,٥	٢٥,٦
	عدد التلاميذ في الصف الواحد	٢٨,٦	٢٩,٢	٣٠,١	٢٨,٣	٢٧,٢
	معدل التلميذ/ المعلم	١٢,٣	١٤,٥	١٣,٦	١٢,٧	١٢,١
المرحلة الثانوية	نسبة التلاميذ (بالمئة)	٢٦,٣	٣٥	١٧,٤	٧	١٣,٨
	نسبة المعلمين (بالمئة)	٢٨	٣١,٨	١٧,٢	٧,٧	١٥,٣
	نسبة الصفوف (بالمئة)	٢٧,٤	٣٣,٣	١٦,١	٧,٦	١٥,٦
	نسبة المدارس (بالمئة)	٢٩,١	٢٦,٧	١٢,٧	٨,٤	٢٣,١
	عدد التلاميذ في الصف الواحد	٢٥,٤	٢٧,٩	٢٨,٧	٢٤,٥	٢٣,٥
	معدل التلميذ/ المعلم	١١,٣	١٣,٢	١٢,١	١١	١٠,٨

المصدر: Saudi Arabia, GPGE, *Statistical Card* (1992).

ب ـ المنطقة الغربية

تمثّل المنطقة الغربية، بناءً على الجدول رقم (٤-٩)، نسبة ٢٩,٤ بالمئة من عدد السكان الإجمالي. كما يمثّل موظّفو الفئة الأولى في الإدارات العامة التسع عشرة نسبة ١٩,٥ بالمئة، مقابل ١,٤ بالمئة فقط لموظّفي الرئاسة العامة لتعليم البنات.

ففي المدارس الابتدائية في المنطقة بلغت نسبة التلاميذ ٣١,٢ بالمئة، ونسبة المعلّمين ٢٦,٨ بالمئة، ونسبة الصفوف ٢٧,٧ بالمئة، ونسبة المدارس ٢٣,٥ بالمئة، في حين بلغ عدد التلاميذ في الصف الواحد ٢٥، مقابل ١٦,٥ لكل معلّم.

وفي المدارس المتوسّطة بلغت النسبة ٣٢,٣ بالمئة، مقابل ٢٩,٢ بالمئة للمعلّمين، و٣١,٧ بالمئة للصفوف، و٢٥,٨ بالمئة للمدارس، في حين بلغ عدد التلاميذ ٢٩,٢ في الصف الواحد، مقابل ١٤,٥ لكل معلّم.

وفي المدارس الثانوية وصلت نسبة التلاميذ إلى ٣٥ بالمئة، ونسبة المعلّمين إلى ٣١,٨ بالمئة، ونسبة الصفوف إلى ٣٣,٣ بالمئة، ونسبة المدارس إلى ٢٦,٧ بالمئة، في حين وصل عدد التلاميذ في الصف الواحد إلى ٢٧,٩، مقابل ١٣,٢ لكل معلّم.

ج ـ المنطقة الشرقية

تضمّ المنطقة، بناءً على الجدول رقم (٤-٩)، نسبة ١٥,٤ بالمئة من عدد السكان الإجمالي، ونسبة ٤,١ من موظّفي الفئة الأولى في الإدارات العامة التسع عشرة، مقابل ١,٤ بالمئة من موظّفي الدرجة الأولى في الرئاسة العامة لتعليم البنات.

ففي المدارس الابتدائية في المنطقة جاءت نسبة التلاميذ ١٥,٢ بالمئة، ونسبة المعلّمين ١٣,٢ بالمئة، ونسبة الصفوف ١٢,٧ بالمئة، ونسبة المدارس ١٠,١ بالمئة، في حين وصل عدد التلاميذ في الصف الواحد إلى ٢٦,٥، مقابل ١٦,٤ لكل معلّم.

أما في المدارس المتوسّطة، فقد بلغت نسبة التلاميذ ١٥,٤ بالمئة، مقابل ١٤,٨ بالمئة للمعلّمين، و١٤,٧ بالمئة للصفوف، و١١ بالمئة للمدارس، في حين بلغ عدد التلاميذ في الصف الواحد ٣٠,١، مقابل ١٣,٦ لكل معلّم.

وأما في المدارس الثانوية، فتوزّعت النسب ما بين ١٧,٤ بالمئة للتلاميذ، و١٧,٢ بالمئة للمعلّمين، و١٦,١ بالمئة للصفوف، و١٢,٧ بالمئة للمدارس، في حين بلغ عدد التلاميذ في الصف الواحد ٢٨,٧، مقابل ١٢,١ لكل معلّم.

د ـ المنطقة الشمالية

تضم المنطقة هذه، وفقاً للجدول رقم (٤-٩)، نسبة ٩,٣ بالمئة من إجمالي عدد السكان، ونسبة ٥,٢ بالمئة من موظّفي الفئة الأولى في الإدارات العامة التسع عشرة، مقابل ٤,١ بالمئة لموظّفي الدرجة الأولى في الرئاسة العامة لتعليم البنات.

ففي المدارس الابتدائية في المنطقة بلغت نسبة التلاميذ ٨,٩ بالمئة، مقابل ٨,٧ بالمئة للمعلّمين، ونسبة ٩,٣ بالمئة للصفوف، ونسبة ٩,٥ بالمئة للمدارس، في حين بلغ عدد التلاميذ ٢١,١ في الصف الواحد، مقابل ١٤,٥ لكل معلّم.

وفي المدارس المتوسّطة وصلت نسبة التلاميذ إلى ٧,٩ بالمئة، ونسبة المعلّمين إلى ٨,١ بالمئة، ونسبة الصفوف إلى ٨ بالمئة، ونسبة المدارس إلى ٨,٥ بالمئة. أما عدد التلاميذ في الصف الواحد، فقد وصل إلى ٢٨,٣، مقابل ١٢,٧ لكل معلّم.

وفي المدارس الثانوية، سجّلت نسبة التلاميذ ٧ بالمئة، ونسبة المعلّمين ٧,٧ بالمئة، ونسبة الصفوف ٧,٦ بالمئة، ونسبة المدارس ٨,٤ بالمئة، في حين بلغ عدد التلاميذ في الصف الواحد ٢٤,٥، مقابل ١١ لكل معلّم.

هـ ـ المنطقة الجنوبية

يلحظ الجدول رقم (٤-٩) أن المنطقة الجنوبية تضمّ ١٥,٤ بالمئة من عدد السكان الإجمالي، و٤,١ بالمئة من موظّفي الفئة الأولى في الإدارات العامة التسع عشرة، مقابل ١١ بالمئة من موظّفي الدرجة الأولى في الرئاسة العامة لتعليم البنات.

ففي المدارس الابتدائية في المنطقة بلغت نسبة التلاميذ ١٩,٨ بالمئة، مقابل ٢١,٥ بالمئة للمعلّمين، و٢٣,٥ بالمئة للصفوف، و٢٨,٧ بالمئة للمدارس، في حين بلغ عدد التلاميذ في الصف الواحد ١٨,٧، مقابل ١٣,١ لكل معلّم.

أما في المدارس المتوسّطة، فقد سجّلت نسبة التلاميذ ١٨ بالمئة، ونسبة المعلّمين ١٩,٥ بالمئة، ونسبة الصفوف ١٩ بالمئة، ونسبة المدارس ٢٥,٦ بالمئة، في حين بلغ عدد التلاميذ في الصف الواحد ٢٧,٢، مقابل ١٢,١ لكل معلّم.

وأما في المدارس الثانوية، فقد انقسمت النسب إلى ١٣,٨ بالمئة للتلاميذ، و١٥,٣ بالمئة للمعلّمين، و١٥,٦ بالمئة للصفوف، و٢٣,١ بالمئة للمدارس، في حين بلغ عدد التلاميذ ٢٣,٥ في الصف الواحد، مقابل ١٠,٨ لكل معلّم.

و ـ في تفاوت المخصصات المالية وتحليلها

تبيّن الإحصاءات المذكورة آنفاً أن توزيع الموارد على صعيد الرئاسة العامة لتعليم البنات هو غير متكافئ وغير متساوٍ، إذ إنه يرجح كفّة المنطقتين الغربية والوسطى على حساب المنطقتين الشمالية والشرقية.

ولكن إذا تم التعمّق أكثر في دارسة إحصاءات عام ١٩٩٢- ١٩٩٣ الدراسي يظهر التقارب الحاصل بين توزيع المخصصات المالية ونسبة التلاميذ في المراحل الدراسية الثلاث في المناطق كافة. ففي حالة المنطقة الوسطى وصلت نسبة التلاميذ في المدارس الابتدائية إلى ٢٤,٩ بالمئة، في حين وصلت المخصصات إلى ٢٩,٨ بالمئة على صعيد المعلّمين، وإلى ٢٦,٧ بالمئة على صعيد الصفوف، وإلى ٢٨,٣ بالمئة على صعيد المدارس. وفي المدارس المتوسّطة بلغت النسبة ٢٦,٥ بالمئة، في الوقت الذي سجّلت فيه مخصصات المعلّمين ٢٨,٣ بالمئة، ومخصصات الصفوف ٢٦,٦ بالمئة، ومخصصات المدارس ٢٨,٨ بالمئة.

وأما في المدارس الثانوية، فقد وصلت نسبة التلاميذ إلى ٢٦,٣ بالمئة، مقابل ٢٨ بالمئة لمخصصات المعلّمين، و٢٧,٤ بالمئة لمخصصات الصفوف، و٢٩,١ بالمئة لمخصصات المدارس. وفي حالة المنطقة الغربية بلغت نسبة التلاميذ في المدارس الابتدائية ٣١,٢ بالمئة، في حين بلغت مخصصات المعلّمين نسبة ٢٦,٨ بالمئة، ومخصصات الصفوف نسبة ٢٧,٧ بالمئة، ومخصصات المدارس نسبة ٢٣,٥ بالمئة. وفي المدارس المتوسّطة وصلت نسبة التلاميذ إلى ٣٢,٣ بالمئة، مقابل ٢٩,٢ بالمئة لمخصصات المعلّمين، و٣١,٧ بالمئة لمخصصات الصفوف، و٢٥,٨ بالمئة لمخصصات المدارس. وأما في المدارس الثانوية، فقد سجّلت نسبة التلاميذ ٣٥ بالمئة، وسجّلت نسبة مخصصات المعلّمين ٣١,٨ بالمئة، ونسبة مخصصات الصفوف ٣٣,٣ بالمئة، ونسبة مخصصات المدارس ٢٦,٧ بالمئة. وعلى صعيد المنطقة الشرقية سجّلت نسبة التلاميذ في المدارس الابتدائية ١٥,٢ بالمئة، في حين سجلت مخصصات المعلّمين نسبة ١٣,٢ بالمئة، ومخصصات الصفوف نسبة ١٢,٧ بالمئة، ومخصصات المدارس نسبة ١٠,١ بالمئة.

وفي المدارس المتوسطة بلغت نسبة التلاميذ ١٥,٤ بالمئة، في حين وصلت مخصصات المعلّمين إلى نسبة ١٤,٨ بالمئة، ومخصصات الصفوف إلى نسبة ١٤,٧ بالمئة، ومخصصات المدارس إلى نسبة ١١ بالمئة. وفي المدارس الثانوية في المنطقة، حين وصلت نسبة التلاميذ إلى ١٧,٤ بالمئة، بلغت مخصصات المعلمين نسبة ١٧,٢ بالمئة،

ومخصصات الصفوف نسبة ١٦,١ بالمئة، ومخصصات المدارس نسبة ١٢,٧ بالمئة.

أما على صعيد المنطقة الشمالية، فقد سجلت نسبة التلاميذ في المدارس الابتدائية ٨,٩ بالمئة، في الوقت الذي بلغت فيه مخصصات المعلمين نسبة ٨,٧ بالمئة، ومخصصات الصفوف نسبة ٩,٣ بالمئة، ومخصصات المدارس نسبة ٩,٥ بالمئة. وفي المدارس المتوسطة في المنطقة بلغت النسبة ٧,٩ بالمئة، في حين وصلت المخصصات على صعيد المعلمين إلى ٨,١ بالمئة، وعلى صعيد الصفوف إلى ٨ بالمئة، وعلى صعيد المدارس إلى ٨,٥ بالمئة. وأما في المدارس الثانوية في المنطقة، فقد جاءت نسبة التلاميذ ٧ بالمئة، في حين جاءت نسبة المخصصات على صعيد المعلمين ٧,٧ بالمئة، وعلى صعيد الصفوف ٧,٦ بالمئة، وعلى صعيد المدارس ٨,٤ بالمئة. وعلى صعيد المنطقة الجنوبية، حين كانت نسبة التلاميذ في المدارس الابتدائية ١٩,٨ بالمئة، وصلت نسبة المخصصات على صعيد المعلمين إلى ٢١,٥ بالمئة، وعلى صعيد الصفوف إلى ٢٣,٥ بالمئة، وعلى صعيد المدارس إلى ٢٨,٧ بالمئة. وفي المدارس المتوسطة في المنطقة، حين بلغت النسبة ١٨ بالمئة، بلغت نسبة المخصصات على صعيد المعلمين ١٩,٥ بالمئة، وعلى صعيد الصفوف ١٩ بالمئة، وعلى صعيد المدارس ٢٥,٦ بالمئة. وأما في المدارس الثانوية في المنطقة، عندما بلغت نسبة التلاميذ ١٣,٨ بالمئة، وصلت مخصصات المعلمين إلى ١٥,٣ بالمئة، ومخصصات الصفوف إلى ١٥,٦ بالمئة، ومخصصات المدارس إلى ٢٣,١ بالمئة.

في الواقع، لا يصبّ هذا التحليل في مصلحة نظرية التمثيل البيروقراطي. فقد احتلت المنطقة الوسطى، على صعيد المدارس الابتدائية، المرتبة الأولى في ما يتعلق بتوزيع المعلمين وبمعدل التلميذ/ المعلم، في حين جاءت ثانيةً في توزيع الصفوف بعد المنطقة الغربية وفي ما يخص توزيع المدارس وعدد التلاميذ في الصف أيضاً، ولكن بعد المنطقة الجنوبية. أما على صعيد المدارس المتوسطة، فقد حققت المنطقة الوسطى المركز الأول في توزيع المدارس، والمركز الثاني في توزيع المعلمين والصفوف بعد المنطقة الغربية. كما أنها حققت المركز الثاني أيضاً في ما يتعلق بعدد التلاميذ في الصف وبمعدل التلميذ/ المعلم، وذلك بعد المنطقة الجنوبية. وأما على صعيد المدارس الثانوية، فقد احتلت المنطقة المرتبة الأولى في ما يخص توزيع المدارس، في حين حققت المركز الثاني في توزيع المعلمين والصفوف بعد المنطقة الغربية، والمركز الثالث في ما يتعلق بعدد التلاميذ في الصف وبمعدل التلميذ/ المعلم بعد المنطقتين الجنوبية والشمالية.

ز ـ تأثير التكافؤ

حافظت جميع المناطق، في ما يتعلق بحصتها من المخصصات المالية، على التصنيف نفسه الذي حققته أيضاً على صعيد التلاميذ، باستثناء المنطقة الوسطى، وبخاصةٍ في ما يتعلق بنسبة المعلمين في المدارس المتوسطة. وهذا خير دليلٍ على التوزيع المتكافئ والمتساوي للموارد.

٥ ـ العام الدراسي ١٩٩٣-١٩٩٤

أ ـ المنطقة الوسطى

تمثل المنطقة الوسطى، بناءً على ما يشيره الجدول رقم (٤-١٠)، نسبة ٢٦,٢ بالمئة من إجمالي عدد السكان، ونسبة ٥٧,٩ بالمئة من موظفي الفئة الأولى في الإدارات العامة التسع عشرة، مقابل ٨٠,٨ بالمئة لموظفي الدرجة الأولى في الرئاسة العامة لتعليم البنات.

ففي المدارس الابتدائية شكلت المنطقة نسبة ٢٤،٩ بالمئة من التلاميذ، ونسبة ٢٩,٦ بالمئة من المعلمين، ونسبة ٢٩,٦ بالمئة أيضاً للصفوف، ونسبة ٢٧,٩ بالمئة للمدارس، في حين وصل عدد التلاميذ في الصف الواحد إلى ٢٠,٤، مقابل ١١,٣ لكل معلم.

وفي المدارس المتوسطة حققت المنطقة نسبة ٢٥,٤ بالمئة من التلاميذ، ونسبة ٢٨,٩ بالمئة من المعلمين، ونسبة ٢٧,٤ بالمئة من الصفوف، ونسبة ٢٨,٥ بالمئة من المدارس، في حين وصل عدد التلاميذ في الصف الواحد إلى ٢٦,١، مقابل ١٠,٧ لكل معلم.

أما في ما يتعلق بالمدارس الثانوية، فقد سجلت المنطقة نسبة ٢٨ بالمئة من التلاميذ، مقابل ٢٩,٦ بالمئة من المعلمين، ونسبة ٢٨,٦ بالمئة من الصفوف، ونسبة ٢٩,٧ بالمئة من المدارس، في حين بلغ عدد التلاميذ في الصف الواحد ٢٦,١، مقابل ١٠,٩ لكل معلم.

ب ـ المنطقة الغربية

يظهر الجدول رقم (٤-١٠) أن المنطقة هذه تمثل نسبة ٢٩,٤ بالمئة من عدد السكان الإجمالي. ويشكل موظفو الفئة الأولى في الإدارات العامة التسع عشرة فيها نسبة ١٩,٥ بالمئة، مقابل ١,٤ بالمئة لموظفي الدرجة الأولى في الرئاسة العامة لتعليم البنات.

الجدول رقم (٤-١٠)

إحصاءات الرئاسة العامة لتعليم البنات لعام ١٩٩٣-١٩٩٤

النسبة المناطقية للتلاميذ والمعلمين والصفوف وعدد التلاميذ في الصف الواحد، ومعدل التلميذ/ المعلم في المراحل الابتدائية والمتوسطة والثانوية التي تمولها الرئاسة العامة لتعليم البنات وتديرها

المنطقة		الوسطى	الغربية	الشرقية	الشمالية	الجنوبية
نسبة السكان		٢٦,٢	٢٩,٤	١٥,٤	٩,٣	١٩,٦
نسبة موظفي الفئة الأولى في الإدارات العامة (بالمئة)		٥٧,٩	١٩,٥	٤,١	٥,٢	٩,٥
نسبة موظفي الدرجة الأولى في وزارة التعليم (بالمئة)		٨٠,٨	١,٤	١,٤	٤,١	١١
المرحلة الابتدائية	نسبة التلاميذ (بالمئة)	٢٤,٩	٣١,٢	١٥,٢	٨,٩	١٩,٧
	نسبة المعلمين (بالمئة)	٢٩,٦	٢٦,٧	١٣,٢	٩,١	٢١,٤
	نسبة الصفوف (بالمئة)	٢٦,٩	٢٨,٢	١٢,٦	٩	٢٣,٣
	نسبة المدارس (بالمئة)	٢٧,٩	٢٤,٨	٩,٨	٨,٩	٢٨
	عدد التلاميذ في الصف الواحد	٢٠,٤	٢٤,٤	٢٦,٥	٢١,٨	١٨,٧
	معدل التلميذ/ المعلم	١١,٣	١٥,٧	١٥,٤	١٣,٢	١٢,٤
المرحلة المتوسطة	نسبة التلاميذ (بالمئة)	٢٥,٤	٣٢,٦	١٥,٤	٨,٢	١٨,٣
	نسبة المعلمين (بالمئة)	٢٨,٩	٣٠,٢	١٤,٤	٨,١	١٨,٤
	نسبة الصفوف (بالمئة)	٢٧,٤	٣١,٤	١٣,٩	٨,٢	١٩
	نسبة المدارس (بالمئة)	٢٨,٥	٢٧,٢	١٠,٤	٨,٣	٢٤,٩
	عدد التلاميذ في الصف الواحد	٢٦,١	٢٩,١	٣١,١	٢٨,٣	٢٧
	معدل التلميذ/ المعلم	١٠,٧	١٣,١	١٣,١	١٢,٦	١٢,١
المرحلة الثانوية	نسبة التلاميذ (بالمئة)	٢٨	٣٣,٩	١٧,٢	٧,٤	١٣,٥
	نسبة المعلمين (بالمئة)	٢٦,٩	٣٢,٢	١٦,٧	٧,٢	١٤,٣
	نسبة الصفوف (بالمئة)	٢٨,٦	٣٣,٤	١٥,٣	٧,٦	١٥,٢
	نسبة المدارس (بالمئة)	٢٩,٧	٢٧,٢	١٢,٦	٧,٤	٢٢,١
	عدد التلاميذ في الصف الواحد	٢٦,١	٢٧,١	٣٠	٢٦	٢٣,٧
	معدل التلميذ/ المعلم	١٠,٩	١٢,٢	١١,٩	١١,٨	١٠,٩

المصدر: Saudi Arabia, General Presidency for Girls' Education [GPGE], *Statistical Card* (Riyadh: GPGE Press, 1994).

ففي المدارس الابتدائية في المنطقة وصلت نسبة التلاميذ إلى ٣١,٢ بالمئة، ونسبة المعلمين إلى ٢٦,٧ بالمئة، ونسبة الصفوف إلى ٢٨,٢ بالمئة، ونسبة المدارس إلى ٢٤,٨ بالمئة، في حين بلغ عدد التلاميذ في الصف الواحد ٢٤,٤، مقابل ١٥,٧ لكل معلم.

وفي المدارس المتوسطة في المنطقة وصلت النسبة إلى ٣٢,٦ بالمئة، مقابل ٣٠,٢ بالمئة للمعلمين، و٣١,٤ بالمئة للصفوف، و٢٧,٢ بالمئة للمدارس، في حين بلغ عدد التلاميذ في الصف الواحد ٢٩,١، مقابل ١٣,١ لكل معلم.

أما في المدارس الثانوية في المنطقة، فقد بلغت نسبة التلاميذ ٣٣,٩ بالمئة، في حين بلغت نسبة المعلمين ٣٢,٢ بالمئة، ونسبة الصفوف ٣٣,٤ بالمئة، ونسبة المدارس٢٧,٢ بالمئة، في حين بلغ عدد التلاميذ في الصف الواحد ٢٧,١، مقابل ١٢,٢ لكل معلم.

ج ـ المنطقة الشرقية

يدل الجدول رقم (٤-١٠) على أن هذه المنطقة تشكل نسبة ١٥,٤ بالمئة من عدد السكان الإجمالي، ونسبة ٤،١ من موظفي الفئة الأولى في الإدارات العامة التسع عشرة، مقابل ١,٤ بالمئة من موظفي الدرجة الأولى في الرئاسة العامة لتعليم البنات.

ففي المدارس الابتدائية في المنطقة وصلت نسبة التلاميذ إلى ١٥,٢ بالمئة، ونسبة المعلمين إلى ١٣,٢ بالمئة، ونسبة الصفوف إلى ١٢,٦ بالمئة، ونسبة المدارس ٩,٨ بالمئة، في حين بلغ عدد التلاميذ في الصف الواحد ٢٦,٥، مقابل ١٥,٤ لكل معلم.

وفي المدارس المتوسطة في المنطقة بلغت النسبة ١٥,٤ بالمئة، مقابل ١٤,٤ بالمئة للمعلمين، و١٣,٩ بالمئة للصفوف، و١٠,٤ بالمئة للمدارس، في حين بلغ عدد التلاميذ في الصف الواحد ٣١,١، مقابل ١٣,١ لكل معلم.

وأما في المدارس الثانوية في المنطقة، فقد وصلت النسبة إلى ١٧,٢ بالمئة، في حين بلغت نسبة المعلمين ١٦,٧ بالمئة، ونسبة الصفوف ١٥,٣ بالمئة، ونسبة المدارس ١٢,٦ بالمئة، في حين وصل عدد التلاميذ في الصف الواحد إلى ٣٠، مقابل ١١,٩ لكل معلم.

د ـ المنطقة الشمالية

يتبيّن من الجدول رقم (٤-١٠) أن المنطقة الشمالية تمثل نسبة ٩,٣ بالمئة من عدد السكان الإجمالي، ونسبة ٥,٢ بالمئة من موظفي الفئة الأولى في الإدارات العامة التسع عشرة، مقابل ٤,١ بالمئة لموظفي الدرجة الأولى في الرئاسة العامة لتعليم البنات.

ففي المدارس الابتدائية في المنطقة شكلت نسبة التلاميذ ٨,٩ بالمئة، ونسبة المعلمين ٩,١ بالمئة، ونسبة الصفوف ٩ بالمئة، ونسبة المدارس ٨,٩ بالمئة، في حين بلغ عدد التلاميذ في الصف الواحد ٢١,٨، مقابل ١٣,٢ لكل معلم.

وفي المدارس المتوسطة حققت المنطقة نسبة ٨,٢ بالمئة من التلاميذ، ونسبة ٨,١ بالمئة من المعلمين، ونسبة ٨,٣ بالمئة من المدارس، في حين بلغ عدد التلاميذ ٢٨,٣ في الصف الواحد، مقابل ١٢,٦ لكل معلم.

أما في المدارس الثانوية في المنطقة، فقد وصلت نسبة التلاميذ إلى ٧,٤ بالمئة، مقابل ٧,٢ بالمئة للمعلمين، و٧,٦ بالمئة للصفوف، و٧,٤ بالمئة للمدارس، في حين بلغ عدد التلاميذ في الصف الواحد ٢٦، مقابل ١١,٨ لكل معلم.

هـ ـ المنطقة الجنوبية

يشير الجدول رقم (٤-١٠) إلى أن النسبة التي تمثلها المنطقة الشمالية من حيث عدد السكان الإجمالي هي ١٥,٤ بالمئة. كما حققت المنطقة نسبة ١,٤ بالمئة من موظفي الفئة الأولى في الإدارات العامة التسع عشرة مقابل ١١ بالمئة لموظفي الدرجة الأولى في الرئاسة العامة لتعليم البنات.

ففي المدارس الابتدائية في المنطقة بلغت نسبة التلاميذ ١٩,٧ بالمئة، ونسبة المعلمين ٢١,٤ بالمئة، ونسبة الصفوف ٢٣,٣ بالمئة، ونسبة المدارس ٢٨ بالمئة، في حين وصل عدد التلاميذ في الصف الواحد إلى ١٨,٧، مقابل ١٢,٤ لكل معلم.

وفي ما يتعلق بالمدارس المتوسطة في المنطقة بلغت نسبة التلاميذ ١٨,٣ بالمئة، ونسبة المعلمين ١٨,٤ بالمئة، ونسبة الصفوف ١٩ بالمئة، ونسبة المدارس ٢٤,٩ بالمئة، في حين وصل عدد التلاميذ إلى ٢٧ في الصف الواحد، مقابل ١٢,١ لكل معلم.

أما في المدارس الثانوية في المنطقة، فقد بلغت نسبة التلاميذ ١٣,٥ بالمئة، ونسبة المعلمين ١٤,٣ بالمئة، ونسبة الصفوف ١٥,٢ بالمئة، ونسبة المدارس ٢٢,١ بالمئة، في حين بلغ عدد التلاميذ في الصف الواحد ٢٣,٧، مقابل ١٠,٩ لكل معلم.

و ـ في تفاوت المخصصات المالية وتحليلها

لعل الإحصاءات المذكورة آنفاً تبيّن أن توزيع الموارد في المراحل التعليمية كافة على مستوى المناطق هو توزيع غير متكافئٍ ويميز بين هذه المناطق.

ولكن التمعن في إحصاءات العام الدراسي ١٩٩٣-١٩٩٤ يظهر أن التوزيع

على مستوى المخصصات المالية كان عشوائياً تارةً، ومرتبطاً بنسبة التلاميذ في المراحل التعليمية الثلاث للمناطق كافة طوراً. ففي حالة المنطقة الوسطى وصلت نسبة التلاميذ في المدارس الابتدائية إلى ٢٤,٩ بالمئة، في حين وصلت المخصصات على صعيد المعلمين إلى ٢٩,٦ بالمئة، والمخصصات على صعيد الصفوف إلى ٢٦,٩ بالمئة، والمخصصات على صعيد المدارس إلى ٢٧,٩ بالمئة. وفي المدارس المتوسطة، حين بلغت نسبة التلاميذ ٢٥,٤ بالمئة، وصلت مخصصات المعلمين إلى ٢٨,٩ بالمئة، ومخصصات الصفوف إلى ٢٧,٤ بالمئة، ومخصصات المدارس إلى ٢٨,٥ بالمئة. وفي المدارس الثانوية، حين بلغت النسبة ٢٨ بالمئة بلغت مخصصات المعلمين ٢٩,٦ بالمئة، ومخصصات الصفوف ٢٨,٦ بالمئة، ومخصصات المدارس ٢٩,٧ بالمئة.

أما في المنطقة الغربية، فقد بلغت نسبة التلاميذ في المدارس الابتدائية ٣١,٢ بالمئة، في حين بلغت مخصصات المعلمين ٢٦,٧ بالمئة، ومخصصات الصفوف ٢٨,٢ بالمئة، ومخصصات المدارس ٢٤,٨ بالمئة. وفي المدارس المتوسطة، عندما سجلت نسبة التلاميذ ٣٢,٦ بالمئة سجلت مخصصات المعلمين ٣٠,٢ بالمئة، ومخصصات الصفوف ٣١,٤ بالمئة، ومخصصات المدارس ٢٧,٢ بالمئة. وفي المدارس الثانوية، حين بلغت النسبة ٣٣,٩ بالمئة سجلت مخصصات المعلمين نسبة ٣٢,٢ بالمئة، ومخصصات الصفوف نسبة ٣٤,٤ بالمئة، ومخصصات المدارس نسبة ٢٧,٢ بالمئة. وعلى صعيد المنطقة الشرقية، حين بلغت نسبة التلاميذ في المدارس الابتدائية ١٥,٢ بالمئة وصلت مخصصات المعلمين إلى ١٣,٢ بالمئة، ومخصصات الصفوف إلى ١٢,٦ بالمئة، ومخصصات المدارس إلى ٩,٨ بالمئة. وفي المدارس المتوسطة، حين بلغت نسبة التلاميذ ١٥,٤ بالمئة، وصلت مخصصات المعلمين إلى ١٤,٤ بالمئة، ومخصصات الصفوف إلى ١٣,٩ بالمئة، ومخصصات المدارس إلى ١٠,٤ بالمئة.

وفي المدارس الثانوية، عندما سجلت نسبة التلاميذ ١٧,٢ بالمئة، سجلت مخصصات المعلمين نسبة ١٦,٧ بالمئة، ومخصصات الصفوف نسبة ١٥,٣ بالمئة، ومخصصات المدارس نسبة ١٢,٦ بالمئة. أما على صعيد المنطقة الشمالية، فبلغت نسبة التلاميذ في المدارس الابتدائية ٨,٩ بالمئة، فيما بلغت مخصصات المعلمين نسبة ٩,١ بالمئة، ومخصصات الصفوف نسبة ٩ بالمئة، ومخصصات المدارس نسبة ٨,٩ بالمئة. وفي المدارس المتوسطة، حين بلغت النسبة ٨,٢ بالمئة بلغت مخصصات المعلمين ٨,١ بالمئة، ومخصصات الصفوف ٨,٢ بالمئة، ومخصصات المدارس ٨,٣ بالمئة. وفي المدارس الثانوية، بلغت نسبة التلاميذ ٧,٤ بالمئة، فيما وصلت مخصصات المعلمين إلى ٧,٢ بالمئة، ومخصصات الصفوف إلى ٧,٦ بالمئة، ومخصصات المدارس إلى ٧,٤ بالمئة. وعلى صعيد المنطقة الجنوبية، حين سجلت نسبة التلاميذ في المدارس الابتدائية ١٩,٧

بالمئة، شكلت نسبة مخصصات المعلمين ٢١,٤ بالمئة، ونسبة مخصصات الصفوف ٢٣,٣ بالمئة، ونسبة مخصصات المدارس ٢٨ بالمئة. وفي المدارس المتوسطة، حين وصلت نسبة التلاميذ إلى ١٨,٣ بالمئة، بلغت مخصصات المعلمين ١٨,٤ بالمئة، ومخصصات الصفوف ١٩ بالمئة، ومخصصات المدارس ٢٤,٩ بالمئة. وفي المدارس الثانوية، عندما حققت نسبة التلاميذ ١٣,٥ بالمئة حققت مخصصات المعلمين نسبة ١٤,٣ بالمئة، ومخصصات الصفوف نسبة ١٥,٢ بالمئة، ومخصصات المدارس نسبة ٢٢,١ بالمئة.

ز ـ تأثير التمثيل البيروقراطي

يخلص استنتاج العوجي والمبدأ الافتراضي للتمثيل البيروقراطي الدائم وغير المتحرك إلى أن المنطقة الوسطى قد احتكرت الحصة الأكبر من المخصصات المالية، نظراً الى عدم التكافؤ الذي ظهر على مستوى تمثيل المناطق في كل من الإدارات العامة السعودية والرئاسة العامة لتعليم البنات.

ولكن الوقائع لحظت في هذا الصدد تبايناً في المخصصات. فالمنطقة الوسطى أتت في المرتبة الأولى في المدارس الابتدائية على صعيد توزيع المدارس والمعلمين، وعلى صعيد معدل التلميذ/ المعلم أيضاً. كما أنها احتلت المرتبة الثانية في توزيع الصفوف بعد المنطقة الغربية، وفي عدد التلاميذ في الصف أيضاً، ولكن بعد المنطقة الجنوبية. وفي المدارس المتوسطة جاءت المنطقة الوسطى في المركز الأول في توزيع المدارس، وفي عدد التلاميذ في الصف، وعلى صعيد معدل التلميذ/ المعلم أيضاً، فيما حلت ثانيةً على صعيد توزيع المعلمين والصفوف بعد المنطقة الغربية. وفي المدارس الثانوية أتت في المرتبة الأولى في توزيع المدارس، وتقاسمت المركز الأول مع المنطقة الجنوبية في ما يخص معدل التلميذ/ المعلم، في حين جاءت ثانيةً على صعيد توزيع المعلمين والصفوف بعد المنطقة الغربية، وثالثةً على صعيد عدد التلاميذ في الصف بعد المنطقتين الجنوبية والشمالية.

ح ـ تأثير التكافؤ

حافظت المنطقة الغربية على المركز الأول في توزيع المعلمين والصفوف، باستثناء ما يتعلق بالمعلمين في المدارس الابتدائية. وهذا ما يدل على مؤشر التكافؤ في عملية توزيع الموارد على الرغم من أنه مؤشر ضعيف.

باختصار، أظهرت معطيات الرئاسة العامة لتعليم البنات في الأعوام الدراسية ١٩٩٠-١٩٩٤ تبايناً في النتائج على صعيد المخصصات. فبرز لديها الضعف في دعم

واعتماد مبدأ التمثيل البيروقراطي الدائم وغير المتحرك. ولكن تاريخ تأسيس هذه الرئاسة وما تعرضت له من معارضة يشفع لها في ما خلصت إليه من نتائج. فقد أدت معارضة تأسيس هذه الرئاسة لتعليم البنات إلى اللجوء إلى بعض المساومات لامتصاص غضب المعارضين والسيطرة على الوضع. وتمثلت واحدة من هذه المساومات بإعفاء بعض المناصب المهمة في الرئاسة من اختبارات الكفاءة، وذلك للتأكد من أن من يتولاها يتحلى ببعض المميزات الخاصة، وأهمها التوجيه الديني. من هنا، ضعفت البيروقراطية في الرئاسة ليسيطر عليها سوء الإدارة والتكيف.

ثالثاً: وزارة الصحة

تأسست وزارة الصحة عام ١٩٢٦ تحت اسم «مكتب الصحة»[١٤] وتحولت إلى كيانٍ وزاري في عام ١٩٥١[١٥]. وتؤمن وزارة الصحة الطبابة والعناية الصحية المجانية للمواطنين السعوديين والمقيمين في المملكة. كما تشرف على المستشفيات الخاصة وعلى منحها الرخص اللازمة، وتعمل على منع انتشار الأوبئة والحد منها[١٦]. وعليه، قامت الوزارة بإنشاء فروع لها في مختلف أنحاء المملكة العربية السعودية (الشكل رقم (٤-٣)). ففي عام ١٩٧١، عندما أطلقت المملكة خطة الخمس سنوات، توافر فيها حينذاك ٥٠ مستشفىً و١٨٧ مركزاً صحياً و٧,٢٦٥ سريراً[١٧]. وتمركزت هذه المراكز في كل أنحاء المدن والبلدات والقرى مشكلةً وحدات صحية أساسية في المملكة. وعلى كل مواطن سعودي أن ينتسب إلى أحد هذه المراكز، حيث يحصل على ملف طبي خاص به، وإلا لا يتمكن من دخول أي من المستشفيات.

أما في عام ١٩٩٤، فارتفع عدد المستشفيات والمراكز الصحية ليبلغ: ١٧٣ مستشفىً، و١,٧١٩ مركزاً صحياً، و٢٦,٨٧٨ سريراً[١٨].

---

(١٤) Saudi Arabia, Ministry of Health, *Annual Health Report* (Riyadh: Al-Farazdak Press, 1990), p. 6.

(١٥) Abdolazeez Al-Otaibi, «Civil Service in the Kingdom of Saudi Arabia,» in: Mohammed Abdulrahman Al-Tawail, ed., *Public Administration in the Kingdom of Saudi Arabia*, [English-Language ed.edited by Bryant Hester; translated by Farid Abouda...[et al.]] (Riyadh: Institute of Public Administration, 1995), p. 87.

(١٦) Saudi Arabia, Ministry of Health, Ibid., p. 8.

(١٧) المصدر نفسه، ص ٨.

(١٨) Saudi Arabia, Ministry of Health, *Annual Health Report* (Riyadh: Al-Farazdak Press, 1994), p. 103.

الشكل رقم (٤-٣)
الهيكل التنظيمي لوزارة الصحة

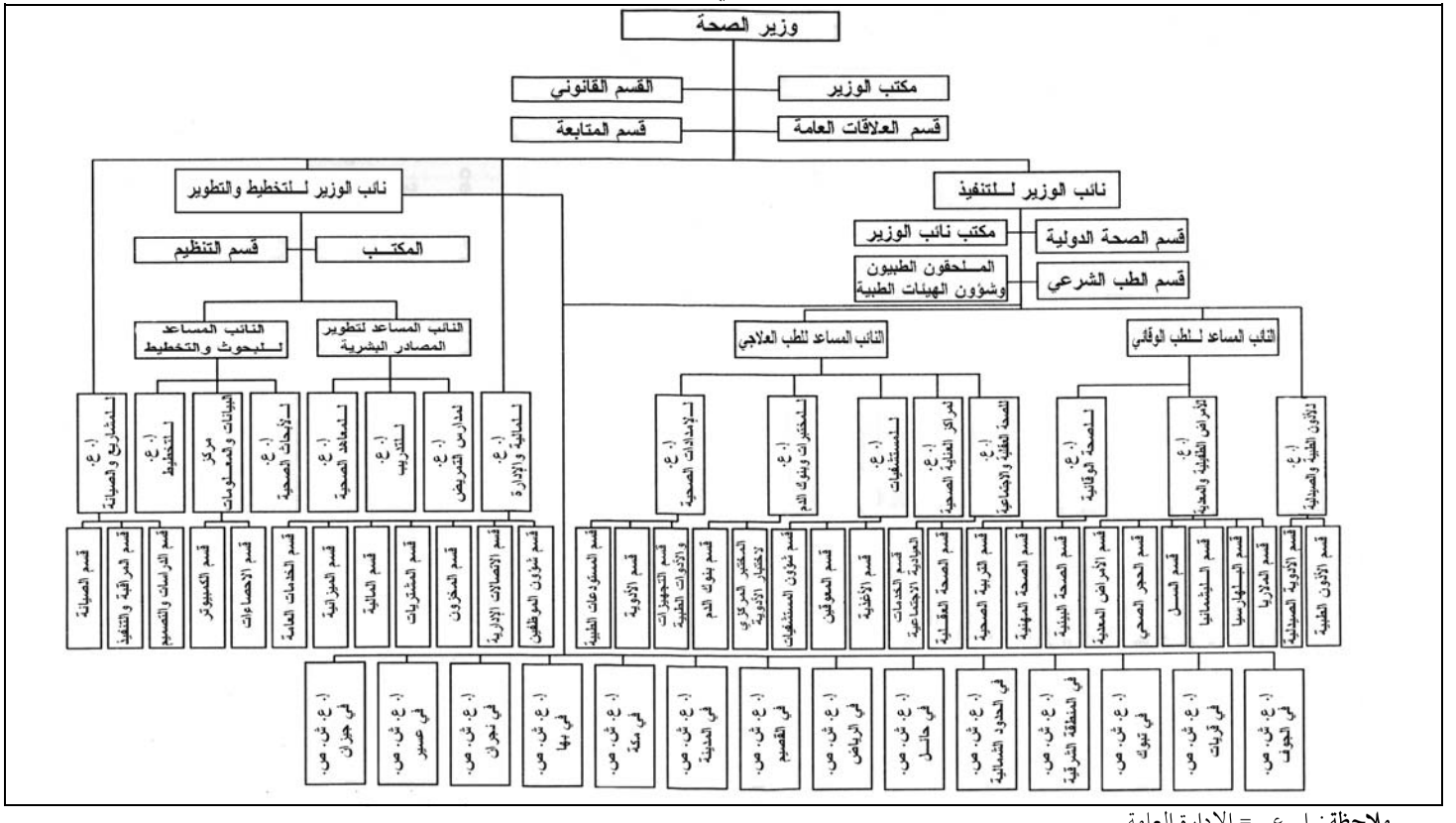

ملاحظة: إ. ع. = الإدارة العامة.

إ. ع. ش. ص. = الإدارة العامة للشؤون الصحية.

المصدر: Saudi Arabia, Ministry of Health, *Annual Health Report* (Riyadh: Dar Al-Helall Press, 1992).

١ ـ السنة المالية ١٩٩٠

في العام ١٩٩٠ جاء توزيع الوحدات والوسائل الصحية والاختصاصيين الفيزيائيين، كما يظهره (الجدول رقم (٤-١١)):

الجدول رقم (٤-١١)
إحصاءات وزارة الصحة للسنة المالية ١٩٩٠
العدد ونسبة التوزيع المناطقية للسكان وموظفي الفئة الأولى والمستشفيات والمراكز الصحية والأسرة إضافةً إلى معدل السكان/ الاختصاصي الفيزيائي ومعدل السكان/ السرير في المستشفيات والوحدات الصحية التي تمولها وزارة الصحة وتديرها في عام ١٩٩٠

المنطقة	الوسطى	الغربية	الشرقية	الشمالية	الجنوبية	المجموع
السكان	٣,٢٢٣,٥٧٧ ٢٦,٢ بالمئة	٣,٦١٧,٢٢٢ ٢٩,٤ بالمئة	١,٨٩٨,٤٦٢ ١٥,٤ بالمئة	١,١٤٩,٨٦٥ ٩,٣ بالمئة	٢,٤١٥,٦٥٢ ١٩,٦ بالمئة	١٢,٣٠٤,٧٧٨
موظفو الفئة الأولى في الإدارات العامة السعودية	٥١١ ٥٧,٩ بالمئة	١٧٢ ١٩,٥ بالمئة	٣٦ ٤,١ بالمئة	٤٦ ٥,١ بالمئة	٨٤ ٩,٥ بالمئة	٨٨٣
موظفو الفئة الأولى في وزارة الصحة	٣٧ ٥٢,١ بالمئة	١٤ ١٩,٧ بالمئة	٣ ٤,٢ بالمئة	٢ ٢,٨ بالمئة	١٢ ١٦,٩ بالمئة	٧١
عدد المستشفيات	٣٩ ٢٣,٩ بالمئة	٤٢ ٢٥,٨ بالمئة	١٥ ٩,٢ بالمئة	٢٥ ١٥,٣ بالمئة	٤٢ ٢٥,٨ بالمئة	١٦٣
المراكز الصحية	٣٩٦ ٢٣,٧ بالمئة	٣٨٧ ٢٣,٢ بالمئة	١٨٢ ١٠,٩ بالمئة	٢٠٩ ١٢,٥ بالمئة	٤٩٤ ٢٩,٦ بالمئة	١,٦٦٨
الأسرة	٦,٦٩٧ ٢٥,٩ بالمئة	٨,٥٩٣ ٣٣,٣ بالمئة	٢,٦٨٧ ١٠,٤ بالمئة	٢,٥٥٧ ٩,٩ بالمئة	٥,٣٠١ ٢٠,٥ بالمئة	٢٥,٨٣٥
الاختصاصيون الفيزيائيون	٣,٤٣٨ ٢٦,٧ بالمئة	٣,٧٦١ ٢٩,٢ بالمئة	١,٦٦١ ١٢,٩ بالمئة	١,٢٠٣ ٩,٣ بالمئة	٢,٨٠٧ ٢١,٨ بالمئة	١٢,٨٧٠
معدل السكان/ الاختصاصي الفيزيائي	٩٣٧,٦	٩٦١,٧	١١٤٢,٩	٩٥٥,٨	٨٦٠,٥٨	٩٥٦,٠٨(*)
معدل السكان/ السرير	٤٨١,٤	٤٢٠,٩	٧٠٦,٥	٤٤٩,٧	٤٥٥,٧	٤٧٦,٢٨(**)

ملاحظتان: (*) معدل عدد السكان للاختصاصي الفيزيائي الواحد.

(**) معدل عدد السكان للسرير الواحد.

المصدر: Saudi Arabia, Ministry of Health, *Annual Health Report* (Riyadh: Al-Farazdak Press, 1990).

أ ـ المنطقة الوسطى

تمثل المنطقة الوسطى نسبة ٢٣,٩ بالمئة من إجمالي عدد المستشفيات في المملكة العربية السعودية، ونسبة ٢٣,٧ بالمئة من المراكز الصحية، فيما بلغت نسبة الأسرة ٢٥,٩ بالمئة، ونسبة الاختصاصيين الفيزيائيين ٢٦,٧ بالمئة، ووصل معدل السكان/ الاختصاصي الفيزيائي إلى ١ : ٩٣٧,٦، ومعدل السكان/ السرير إلى ١ : ٤٨١,٤ كما تشكل المنطقة الوسطى نسبة ٢٦,٢ بالمئة من عدد السكان، ونسبة ٥٧,٩ بالمئة من موظفي الفئة الأولى في الإدارات العامة السعودية، مقابل ٣٧ بالمئة لموظفي الدرجة الأولى في وزارة الصحة.

ب ـ المنطقة الغربية

بلغت نسبة المستشفيات في المنطقة الشرقية ٢٥,٨ بالمئة، ونسبة المراكز الصحية ٢٣,٣ بالمئة، ونسبة الأسرة ٣٣,٣ بالمئة، ونسبة الاختصاصيين الفيزيائيين ٢٩,٢ بالمئة، في حين بلغ معدل السكان/ الاختصاصي الفيزيائي ١ : ٩٦١,٧ ومعدل السكان/ السرير ١ : ٤٢٠,٩ ووصلت نسبة السكان في المنطقة إلى ٢٩,٤ بالمئة، ونسبة موظفي الفئة الأولى في الإدارات العامة إلى ١٩,٥ بالمئة، ونسبة موظفي الفئة الأولى في وزارة الصحة إلى ١٩,٧ بالمئة.

ج ـ المنطقة الشرقية

بلغت نسبة المستشفيات في هذه المنطقة ٩,٢ بالمئة، مقابل ١٠,٩ بالمئة للمراكز الصحية، و١٠,٤ بالمئة للأسرة، و١٢,٩ بالمئة للاختصاصيين الفيزيائيين. ووصل معدل السكان/ الاختصاصي الفيزيائي إلى ١ : ١١٤٢، ومعدل السكان/ السرير إلى ١ : ٧٠٦,٥ كما سجلت هذه المنطقة نسبة ١٥,٤ بالمئة من السكان، ونسبة ٤,١ بالمئة من موظفي الفئة الأولى في الإدارات العامة السعودية، ونسبة ٤,٢ بالمئة من موظفي الفئة الأولى في وزارة الصحة.

د ـ المنطقة الشمالية

توزعت نسب المنطقة الشمالية في عام ١٩٩٠ ما بين ١٥,٣ بالمئة للمستشفيات، و١٢,٥ بالمئة للمراكز الصحية، و٩,٩ بالمئة للأسرة، و٩,٣ بالمئة للاختصاصيين الفيزيائيين، و١ : ٩٥٥,٨ كمعدل السكان/ الاختصاصي الفيزيائي، و١ : ٤٤٩,٧ كمعدل السكان/ السرير. كما بلغت فيها نسبة السكان ٩,٣ بالمئة، ونسبة موظفي الفئة الأولى في الإدارات العامة السعودية ٥,١ بالمئة، مقابل ٢,٨ بالمئة لموظفي الفئة الأولى في وزارة الصحة.

هـ ـ المنطقة الجنوبية

في المنطقة الجنوبية وصلت نسبة المستشفيات إلى ٢٥,٨ بالمئة، ونسبة المراكز الصحية إلى ٢٩,٦ بالمئة، ونسبة الأسرة إلى ٢٠,٥ بالمئة، ونسبة الاختصاصيين الفيزيائيين إلى ٢١,٨ بالمئة، فيما بلغ معدل السكان/ الاختصاصي الفيزيائي ١:٨٦٠,٦ ومعدل السكان/ السرير ١:٤٥٥,٧ أما نسبة عدد السكان في المنطقة، فجاءت بقدر ١٩,٦ بالمئة، ونسبة موظفي الفئة الأولى في الإدارات العامة السعودية بقدر ٩,٥ بالمئة، ونسبة موظفي الفئة الأولى في وزارة الصحة بقدر ١٦,٩ بالمئة.

و ـ في تفاوت المخصصات المالية وتحليلها

تبيّن الإحصاءات المذكورة آنفاً أن المنطقة الغربية قد حصلت على أعلى نسبة من الاختصاصيين الفيزيائيين والأسرة، وعلى ثالث أدنى معدل لعدد السكان/ الاختصاصي الفيزيائي، وعلى أقل معدل لعدد السكان/ السرير. أما المنطقة الوسطى، فقد حققت ثاني أعلى نسبة من الأسرة والاختصاصيين الفيزيائيين، وثاني أدنى معدل لعدد السكان/ السرير، ورابع أدنى معدل لعدد السكان/ الاختصاصي الفيزيائي. وأما المنطقة الجنوبية، فاحتلت المركز الثالث على صعيد الأسرة والاختصاصيين الفيزيائيين محققةً ثالث أدنى معدل لعدد السكان/ السرير وأعلى معدل لعدد السكان/ الاختصاصي الفيزيائي. وفي ما يتعلق بالمنطقة الشرقية، فهي أتت في المرتبة الرابعة من حيث الأسرة والاختصاصيين الفيزيائيين مسجلةً أقل معدل لعدد السكان/ الاختصاصي الفيزيائي وعدد السكان/ السرير، في حين سجلت المنطقة الشمالية المركز الأخير على صعيد الأسرة والاختصاصيين الفيزيائيين، والمركز الثالث على صعيد معدل عدد السكان/ الاختصاصي الفيزيائي والمركز الثاني على صعيد معدل عدد السكان/ السرير.

ز ـ تأثير التمثيل البيروقراطي

قد يتبيّن للبعض في مسح عام لمكوّنات التمثيل البيروقراطي أن المنطقة الوسطى استحوذت على الحصة الأكبر من المخصصات، نظراً الى عدم التكافؤ الذي ظهر في كل من الإدارات السعودية العامة ووزارة الصحة. ولكن المعطيات تبرهن العكس تماماً. ففي عام ١٩٩٠ كانت المنطقة الغربية تحتل دائماً المركز الأول في تأمين الخدمات الطبية نسبةً الى مركزها الأول على صعيد عدد السكان. أما المنطقة الوسطى

التي تمتاز بثاني أعلى نسبة كثافة سكانية، فقد كانت تحتل دائماً المركز الثاني، في حين كان المركز الثالث من نصيب المنطقة الجنوبية التي تمتاز بثالث أعلى نسبة كثافة سكانية. وأما المنطقة الشرقية، فقد أتت في المرتبة الرابعة على صعيد الأسرة والاختصاصيين الفيزيائيين نسبةً الى مركزها الرابع على مستوى الكثافة السكانية. كما أنها أتت في المرتبة الخامسة في ما يتعلق بمعدل عدد السكان/ الاختصاصي الفيزيائي وعدد السكان/ السرير. إلى ذلك، كان المركز الأخير من نصيب المنطقة الشمالية في ما يخص الأسرة والاختصاصيين الفيزيائيين، إذ إنها تمتاز بأقل نسبة كثافة سكانية، علماً أنها أتت في المركز الثاني على صعيد معدل عدد السكان/ السرير وعدد السكان/ الاختصاصي الفيزيائي.

ح ـ تأثير التكافؤ

تشير معطيات عام ١٩٩٠ إلى تكافؤ توزيع مخصصات الموارد الصحية بما أنه يتم بحسب كثافة السكان أكثر مما يتم بحسب التمثيل البيروقراطي.

٢ ـ السنة المالية ١٩٩١

في عام ١٩٩١ توزع كل من الوحدات والوسائل الصحية والاختصاصيين الفيزيائيين على النحو التالي (انظر الجدول رقم (٤-١٢)):

أ ـ المنطقة الوسطى

بلغت نسبة المستشفيات في المنطقة الوسطى ٢٤,١ بالمئة، ونسبة المراكز الصحية ٢٣,٥ بالمئة، ونسبة الأسرة ٢٥,٧ بالمئة، ونسبة الاختصاصيين الفيزيائيين ٢٥,٦ بالمئة، في حين بلغ معدل عدد السكان/ الاختصاصي الفيزيائي ٩٠٤,٢ : ١ ومعدل عدد السكان/ السرير ٤٦٧,٥ : ١ كما سجلت المنطقة نسبة ٢٦,٢ بالمئة من عدد السكان، ونسبة ٥٧,٩ بالمئة من موظفي الفئة الأولى في الإدارات العامة السعودية، ونسبة ٣٧ بالمئة من موظفي الفئة الأولى في وزارة الصحة.

ب ـ المنطقة الغربية

بلغت نسبة المستشفيات في المنطقة الغربية في عام ١٩٩١، ٢٤,٧ بالمئة، مقابل ٢٣,٢ بالمئة للمراكز الصحية، و٣٣,٩ بالمئة للأسرة، و٣٢,٦ بالمئة للاختصاصيين الفيزيائيين، في حين وصل معدل عدد السكان/ الاختصاصي إلى ٧٩١,٩ : ١،

ومعدل عدد السكان/ السرير ٣٩٦,٩ : ١ كما سجلت المنطقة نسبة ٢٩,٤ من عدد السكان، ونسبة ١٩,٥ بالمئة من موظفي الفئة الأولى في الإدارات السعودية العامة، ونسبة ١٩,٧ بالمئة من موظفي الفئة الأولى في وزارة الصحة.

الجدول رقم (٤-١٢)
إحصاءات وزارة الصحة للسنة المالية ١٩٩١
العدد ونسبة التوزيع المناطقية للسكان وموظفي الفئة الأولى والمستشفيات والمراكز الصحية والأسرة إضافةً إلى معدل السكان/ الاختصاصي الفيزيائي ومعدل السكان/ السرير في المستشفيات والوحدات الصحية التي تمولها وزارة الصحة وتديرها في العام ١٩٩١

المنطقة	الوسطى	الغربية	الشرقية	الشمالية	الجنوبية	المجموع
السكان	٣,٢٢٣,٥٧٧ ٢٦,٢ بالمئة	٣,٦١٧,٢٢٢ ٢٩,٤ بالمئة	١,٨٩٨,٤٦٢ ١٥,٤ بالمئة	١,١٤٩,٨٦٥ ٩,٣ بالمئة	٢,٤١٥,٦٥٢ ١٩,٦ بالمئة	١٢,٣٠٤,٧٧٨
موظفو الفئة الأولى في الإدارات العامة السعودية	٥١١ ٥٧,٩ بالمئة	١٧٢ ١٩,٥ بالمئة	٣٦ ٤,١ بالمئة	٤٦ ٥,١ بالمئة	٨٤ ٩,٥ بالمئة	٨٨٣
موظفو الفئة الأولى في وزارة الصحة	٣٧ ٥٢,١ بالمئة	١٤ ١٩,٧ بالمئة	٣ ٤,٢ بالمئة	٢ ٢,٨ بالمئة	١٢ ١٦,٩ بالمئة	٧١
عدد المستشفيات	٤٠ ٢٤,٠٩ بالمئة	٤١ ٢٤,٧ بالمئة	١٥ ٩,٠٤ بالمئة	٢٥ ١٥,٠٦ بالمئة	٤٥ ٢٧,١ بالمئة	١٦٦
المراكز الصحية	٤٠٠ ٢٣,٥ بالمئة	٣٩٤ ٢٣,٢ بالمئة	١٨٩ ١١,١ بالمئة	٢١٩ ١٢,٩ بالمئة	٤٩٧ ٢٩,٣ بالمئة	١,٦٦٩
الأسرة	٦,٨٩٦ ٢٥,٧ بالمئة	٩,١١٤ ٣٣,٩ بالمئة	٢,٦٧٣ ٩,٩٥ بالمئة	٢,٥٨٥ ٩,٦ بالمئة	٥٥٩٧ ٢٠,٨ بالمئة	٢٦,٨٦٥
الاختصاصيون الفيزيائيون	٣,٥٦٥ ٢٥,٦ بالمئة	٤,٥٦٨ ٣٢,٦ بالمئة	١,٦٩٦ ١٢,١ بالمئة	١,١٦٧ ٨,٣ بالمئة	٣,٠٠٧ ٢١,٥ بالمئة	١٤,٠٠٣
معدل السكان/ الاختصاصي الفيزيائي	٩٠٤,٢	٧٩١,٩	١,١١٩,٤	٩٨٥,٣	٨٨٠٣,٣	٨٧٨,٧(*)
معدل السكان/ السرير	٤٦٧,٥	٣٩٦,٩	٧١٠,٢	٤٤٤,٨	٤٣١,٦	٤٥٨(**)

ملاحظتان: (*) معدل عدد السكان للاختصاصي الفيزيائي الواحد.

(**) معدل عدد السكان للسرير الواحد.

المصدر: Saudi Arabia, Ministry of Health, *Annual Health Report* (Riyadh: Al-Aiyobi Press, 1991).

ج ـ المنطقة الشرقية

مثلت المنطقة الشرقية نسبة ٩ بالمئة من المستشفيات، ونسبة ١١,١ بالمئة من المراكز الصحية، ونسبة ٩,٩٥ بالمئة من الأسرة، ونسبة ١٢,١ بالمئة من الاختصاصيين الفيزيائيين. وبلغ فيها معدل عدد السكان/الاختصاصي ١,١١٩ : ١ ومعدل عدد السكان/السرير ٧١٠,٢ : ١ كما بلغت نسبة السكان في المنطقة ١٥,٤ بالمئة، ونسبة موظفي الفئة الأولى في الإدارات السعودية العامة ٤,١ بالمئة، مقابل ٤,٢ بالمئة لموظفي الفئة الأولى في وزارة الصحة.

د ـ المنطقة الشمالية

وصلت نسبة المستشفيات في المنطقة الشمالية إلى ١٥,١ بالمئة، ونسبة المراكز الصحية إلى ١٢,٩ بالمئة، ونسبة الأسرة إلى ٩,٦ بالمئة، ونسبة الاختصاصيين الفيزيائيين إلى ٨,٣ بالمئة، في حين بلغ معدل عدد السكان/الاختصاصي الفيزيائي ٩٨٥,٣ : ١، ومعدل عدد السكان/السرير ٤٤٤,٨ : ١ كما بلغت نسبة السكان في المنطقة ٩,٣ بالمئة، ونسبة موظفي الفئة الأولى في الإدارات السعودية العامة ٥,١ بالمئة، مقابل ٢,٨ بالمئة لموظفي الفئة الأولى في وزارة الصحة.

هـ ـ المنطقة الجنوبية

سجلت المنطقة الجنوبية نسبة ٢٧,١ بالمئة من المستشفيات، ونسبة ٢٩,٣ بالمئة من المراكز الصحية، ونسبة ٢٠,٨ بالمئة من الأسرة، ونسبة ٢١,٥ بالمئة من الاختصاصيين الفيزيائيين، في حين بلغ معدل عدد السكان/الاختصاصي ٨٠٣,٣ : ١، ومعدل عدد السكان/السرير ٤٣١,٦ : ١ من جهة أخرى، وصلت نسبة السكان في المنطقة إلى ١٩,٦ بالمئة، مقابل ٩,٥ بالمئة لموظفي الفئة الأولى في الإدارات السعودية العامة، و١٦,٩ بالمئة لموظفي الفئة الأولى في وزارة الصحة.

و ـ في تفاوت المخصصات المالية وتحليلها

تلحظ الإحصاءات المذكورة آنفاً أن المنطقة الغربية الأكثر كثافة من حيث السكان قد حصلت على أعلى نسبة من الأسرة والاختصاصيين الفيزيائيين، وعلى أدنى معدل لعدد السكان/الاختصاصي الفيزيائي، ولعدد السكان/للسرير الواحد. أما المنطقة الوسطى، الثانية من حيث الكثافة السكانية، فقد حققت ثاني

أعلى نسبة من الأسرة والاختصاصيين، ورابع أدنى معدل لعدد السكان/ السرير، وثالث أدنى معدل لعدد السكان/ اختصاصي فيزيائي. وأما المنطقة الجنوبية، الثالثة من حيث الكثافة السكانية، فأتت في المركز الثالث على صعيد الأسرة والاختصاصيين الفيزيائيين مسجلةً ثاني أدنى معدل لعدد السكان/ للسرير الواحد، ولعدد السكان/ اختصاصي فيزيائي. وفي ما يخص المنطقة الشرقية الرابعة من حيث الكثافة السكانية، فقد احتلت المركز الرابع على صعيد الأسرة والاختصاصيين محققةً أدنى معدل لعدد السكان/ اختصاصي فيزيائي، ولعدد السكان/ للسرير الواحد. وأما المنطقة الشمالية الأقل كثافة من حيث السكان، فأتت في المركز الأخير على صعيد الأسرة والاختصاصيين الفيزيائيين، في حين جاءت في المركز الرابع على صعيد معدل عدد السكان/ الاختصاصي الفيزيائي ومعدل عدد السكان/ السرير.

ز ـ تأثير التمثيل البيروقراطي

تؤول نظرية التمثيل البيروقراطي الدائم وغير المتحرك إلى اعتبار أن المنطقة الوسطى قد اقتطعت النصيب الأكبر من المخصصات، نظراً الى عدم التكافؤ الكبير الذي ظهر على مستوى التمثيل في كل من الإدارات السعودية العامة ووزارة الصحة. ولكن معطيات عام ١٩٩٠ تظهر أن المنطقة الغربية حصلت دائماً على المركز الأول، نظراً الى امتيازها بأعلى نسبة كثافة سكانية. أما المركز الثاني، فكان دائماً من نصيب المنطقة الوسطى التي تمتاز بثاني أعلى نسبة كثافة سكانية، وذلك على صعيد توزيع الأسرة والاختصاصيين الفيزيائيين.

أما المنطقة الجنوبية التي تمتاز بثالث أعلى نسبة كثافة سكانية، فاحتلت دائماً المركز الثالث، في حين حلّت المنطقة الشرقية، الرابعة من حيث الكثافة السكانية، في المركز الرابع على صعيد الأسرة والاختصاصيين، وفي المركز الخامس على صعيد معدل عدد السكان/ الاختصاصي الفيزيائي ومعدل عدد السكان/ السرير. وقد حلت المنطقة الشمالية، الأقل من حيث الكثافة السكانية، في المركز الأخير على صعيد الأسرة والاختصاصيين، وجاءت في المركز الثالث بالنسبة الى عدد السكان/ الأسرة، وفي المركز الرابع بالنسبة الى الاختصاصيين/ عدد السكان.

ح ـ تأثير التكافؤ

تعكس معطيات عام ١٩٩١ أن عملية توزيع مخصصات الموارد الصحية جاءت

على نحوٍ أكثر تكافؤاً، إذ إنها جرت بحسب نسبة الكثافة السكانية لكل منطقة أكثر منها بحسب التمثيل البيروقراطي.

٣ ـ السنة المالية ١٩٩٢

في عام ١٩٩٢ توزع الاختصاصيون الفيزيائيون والوحدات والوسائل الصحية على الشكل التالي (انظر الجدول رقم (٤-١٣)):

أ ـ المنطقة الوسطى

بلغت نسبة المستشفيات في المنطقة الوسطى ٢٣,٥ بالمئة، ونسبة المراكز الصحية ٢٣,٥ بالمئة أيضاً، ونسبة الأسرة ٢٥,٧ بالمئة، ونسبة الاختصاصيين الفيزيائيين ٢٥,٩ بالمئة، فيما بلغ معدل عدد السكان/ الاختصاصي الفيزيائي ٨٩٨,٧ : ١ ومعدل عدد السكان/ السرير ٤٦٧ : ١. كما بلغت نسبة السكان في المنطقة ٢٦,٢ بالمئة، ونسبة موظفي الفئة الأولى في الإدارات السعودية العامة ٥٧,٩ بالمئة، ونسبة موظفي الفئة الأولى في وزارة الصحة ٣٧ بالمئة.

ب ـ المنطقة الغربية

بلغت نسبة المستشفيات في هذه المنطقة ٢٤,١ بالمئة، مقابل ٢٣,٣ بالمئة للمراكز الصحية، و٣٣,٤ بالمئة للأسرة، و٢٩,٥ بالمئة للاختصاصيين الفيزيائيين فيما وصل معدل عدد السكان/ الاختصاصي الفيزيائي إلى ٨٨٧,٩ : ١، ومعدل عدد السكان/ السرير إلى ٤٠٢,٥ : ١ وسجلت نسبة السكان في المنطقة ٢٩,٤ بالمئة، ونسبة موظفي الفئة الأولى في الإدارات السعودية العامة ١٩,٥ بالمئة، ونسبة موظفي الفئة الأولى في وزارة الصحة ١٩,٧ بالمئة.

ج ـ المنطقة الشرقية

حققت المنطقة الشرقية نسبة ١٠ بالمئة من المستشفيات، ونسبة ١١,٢ بالمئة من المراكز الصحية، ونسبة ١٠,٤ بالمئة من الأسرة، ونسبة ١٣,٣ بالمئة من الاختصاصيين الفيزيائيين، فيما بلغ معدل عدد السكان/ الاختصاصي الفيزيائي ١,٠٢٩ : ١، ومعدل عدد السكان/ السرير ٦٨٠,٧ : ١ أما نسبة السكان في المنطقة، فبلغت ١٥,٤ بالمئة، مقابل ٤,١ بالمئة لموظفي الفئة الأولى في الإدارات السعودية العامة، و٤,٢ بالمئة لموظفي الفئة الأولى في وزارة الصحة.

الجدول رقم (٤-١٣)

إحصاءات وزارة الصحة للسنة المالية ١٩٩٢

العدد ونسبة التوزيع المناطقية للسكان وموظفي الفئة الأولى والمستشفيات والمراكز الصحية والأسرة إضافةً إلى معدل السكان/ الاختصاصي الفيزيائي ومعدل السكان/ السرير في المستشفيات والوحدات الصحية التي تمولها وزارة الصحة وتديرها في العام ١٩٩٢

المنطقة	الوسطى	الغربية	الشرقية	الشمالية	الجنوبية	المجموع
السكان	٣,٢٢٣,٥٧٧ ٢٦,٢ بالمئة	٣,٦١٧,٢٢٢ ٢٩,٤ بالمئة	١,٨٩٨,٤٦٢ ١٥,٤ بالمئة	١,١٤٩,٨٦٥ ٩,٣ بالمئة	٢,٤١٥,٦٥٢ ١٩,٦ بالمئة	١٢,٣٠٤,٧٧٨
موظفو الفئة الأولى في الإدارات العامة السعودية	٥١١ ٥٧,٩ بالمئة	١٧٢ ١٩,٥ بالمئة	٣٦ ٤,١ بالمئة	٤٦ ٥,١ بالمئة	٨٤ ٩,٥ بالمئة	٨٨٣
موظفو الفئة الأولى في وزارة الصحة	٣٧ ٥٢,١ بالمئة	١٤ ١٩,٧ بالمئة	٣ ٤,٢ بالمئة	٢ ٢,٨ بالمئة	١٢ ١٦,٩ بالمئة	٧١
عدد المستشفيات	٤٠ ٢٣,٥ بالمئة	٤١ ٢٤,١ بالمئة	١٧ ١٠,٠ بالمئة	٢٧ ١٥,٩ بالمئة	٤٥ ٢٦,٥ بالمئة	١٧٠
المراكز الصحية	٤٠٠ ٢٣,٥ بالمئة	٣٩٧ ٢٣,٣ بالمئة	١٩١ ١١,٢ بالمئة	٢١٣ ١٢,٥ بالمئة	٥٠١ ٢٩,٤ بالمئة	١,٧٠٢
الأسرة	٦,٩٠٣ ٢٥,٧ بالمئة	٨,٩٨٨ ٣٣,٤ بالمئة	٢,٧٨٩ ١٠,٤ بالمئة	٢,٦٤٧ ٩,٨ بالمئة	٥,٥٥١ ٢٠,٧ بالمئة	٢٦,٨٧٨
الاختصاصيون الفيزيائيون	٣,٥٨٧ ٢٥,٩ بالمئة	٤,٠٧٤ ٢٩,٥ بالمئة	١,٨٤٥ ١٣,٣ بالمئة	١,٢٢١ ٨,٨ بالمئة	٣,٠٩٦ ٢٢,٤ بالمئة	١٣,٨٢٣
معدل السكان/ الاختصاصي الفيزيائي	٨٩٨,٧	٨٨٧,٩	١٠٢٩	٩٤١,٧	٧٨٠,٢	٨٩٠,٢(*)
معدل السكان/ السرير	٤٦٧	٤٠٢,٥	٦٨٠,٧	٤٣٤,٤	٤٣٥,٢	٤٥٧,٨(**)

ملاحظتان: (*) معدل عدد السكان للاختصاصي الفيزيائي الواحد.

(**) معدل عدد السكان للسرير الواحد.

المصدر: Saudi Arabia, Ministry of Health, *Annual Health Report* (Riyadh: Dar Al-Helall Press, 1992).

د ـ المنطقة الشمالية

جاءت نسبة المستشفيات في المنطقة الشمالية ١٥,٩ بالمئة، مقابل ١٢,٥ بالمئة للمراكز الصحية، و٩,٨ بالمئة للأسرة، و٨,٨ بالمئة للاختصاصيين الفيزيائيين.

ووصل معدل عدد السكان/ الاختصاصيين إلى ٩٤١,٧ : ١، ومعدل عدد السكان/ السرير إلى ٤٣٤,٤ : ١ كما سجلت نسبة السكان في المنطقة ٩,٣ بالمئة، ونسبة موظفي الفئة الأولى في الإدارات السعودية العامة ٥,١ بالمئة، ونسبة موظفي الفئة الأولى في وزارة الصحة ٢,٨ بالمئة.

هـ ـ المنطقة الجنوبية

بلغت نسبة المستشفيات في المنطقة الجنوبية ٢٦,٥ بالمئة، ونسبة المراكز الصحية ٢٩,٤ بالمئة، ونسبة الأسرة ٢٠,٧ بالمئة، ونسبة الاختصاصيين الفيزيائيين ٢٢,٤ بالمئة، مقابل ٧٨٠,٢ : ١ كمعدل عدد السكان/ اختصاصي فيزيائي، و٤٣٥,٢ : ١ كمعدل عدد السكان/ للسرير الواحد. أما نسبة السكان في المنطقة، فبلغت ١٩,٦ بالمئة، ونسبة موظفي الفئة الأولى في الإدارات السعودية العامة ٩,٥ بالمئة، ونسبة موظفي الفئة الأولى في وزارة الصحة ١٦,٩ بالمئة.

و ـ في تفاوت المخصصات المالية وتحليلها

حصلت المنطقة الغربية التي تمتاز بأعلى نسبة كثافة سكانية، بناءً على الإحصاءات المتوافرة، على أعلى نسبة أسرة واختصاصيين فيزيائيين، فيما حققت ثاني أدنى معدل لعدد السكان/ الاختصاصي الفيزيائي ولعدد السكان/ السرير. أما المنطقة الوسطى، الثانية في الكثافة السكانية، فأتت في المركز الثاني على صعيد الأسرة والاختصاصيين الفيزيائيين مسجلةً رابع أدنى معدل لعدد السكان/ السرير، وثالث أدنى معدل لعدد السكان/ الاختصاصي الفيزيائي.

وأما المنطقة الجنوبية، الثالثة في كثافة السكان، فحققت المرتبة الثالثة على صعيد الأسرة والاختصاصيين الفيزيائيين مسجلةً ثالث أدنى معدل لعدد السكان/ السرير، في حين حققت أعلى معدل لعدد السكان/ الاختصاصي الفيزيائي. وفي ما يخص المنطقة الشرقية، فهي أتت في المركز الرابع على صعيد الأسرة والاختصاصيين الفيزيائيين، في الوقت الذي حققت فيه المركز الأخير على صعيد معدل عدد السكان/ الاختصاصي الفيزيائي ومعدل عدد السكان/ السرير.

وأما المنطقة الشمالية، صاحبة الكثافة السكانية الأقل، فقد أتت في المرتبة الأخيرة على صعيد الأسرة والاختصاصيين الفيزيائيين،/ وفي المرتبة الرابعة على صعيد معدل عدد السكان/ السرير، ومعدل عدد السكان/ الاختصاصي الفيزيائي.

ز ـ تأثير التمثيل البيروقراطي

لطالما جاءت المنطقة الغربية، وخلافاً لمبدأ التمثيل البيروقراطي، في المركز الأول في عام ١٩٩٢، نظراً الى امتيازها بأعلى نسبة كثافة سكانية، فيما احتلت المنطقة الوسطى التي تمتاز بثاني أعلى نسبة كثافة سكانية المركز الثاني باستمرار. أما المركز الثالث فكان دائماً من نصيب المنطقة الجنوبية صاحبة ثالث أعلى نسبة كثافة سكانية.

وأما المنطقة الشرقية التي تمتاز بالمركز الرابع من حيث الكثافة السكانية فقد أتت في المرتبة الرابعة على صعيد الأسرة والاختصاصيين الفيزيائيين، ولكن محققةً المركز الخامس على صعيد معدل عدد السكان/الاختصاصيين ومعدل عدد السكان/السرير. وفي ما يخص المنطقة الشمالية صاحبة أقل كثافة سكانية، فقد حصلت على المركز الأخير على صعيد الأسرة والاختصاصيين الفيزيائيين، مقابل المركز الثاني على صعيد معدل عدد السكان/السرير، ومعدل عدد السكان/الاختصاصي الفيزيائي.

ح ـ تأثير التكافؤ

تشير معطيات عام ١٩٩٢، على غرار العامين المنصرمين، إلى أن توزيع مخصصات الموارد الصحية هو توزيع متكافئ ومرتبط بنسبة الكثافة السكانية لكل منطقة أكثر منها بالتمثيل البيروقراطي.

٤ ـ السنة المالية ١٩٩٣

تندرج نتائج توزيع الوحدات والوسائل الصحية والاختصاصيين الفيزيائيين لعام ١٩٩٣ في الجدول رقم (٤-١٤):

أ ـ المنطقة الوسطى

بلغت نسبة المستشفيات في المنطقة الوسطى ٢٣,٦ بالمئة، ونسبة المراكز الصحية ٢٣,٩ بالمئة، ونسبة الأسرة ٢٦ بالمئة، ونسبة الاختصاصيين الفيزيائيين ٢٥,٣ بالمئة، في حين بلغ معدل عدد السكان/الاختصاصي الفيزيائي ١:٨٨١. ومعدل عدد السكان/السرير ١:٤٦٠,٣ كما سجلت نسبة السكان في المنطقة ٢٦,٢ بالمئة، ونسبة موظفي الفئة الأولى في الإدارات السعودية العامة ٥٧,٩ بالمئة، ونسبة موظفي الفئة الأولى في وزارة الصحة ٣٧ بالمئة.

ب ـ المنطقة الغربية

وصلت نسبة المستشفيات في المنطقة الغربية إلى ٢٤,١ بالمئة، مقابل ٢٣ بالمئة للمراكز الصحية، و٣٣,٤ بالمئة للأسرة، و٣٠,٧ بالمئة للاختصاصيين الفيزيائيين. أما عدد السكان لكل اختصاصي فيزيائي فبلغ ١,٨١٤ فرداً، مقابل ٤٠٠ سريرٍ لكل فرد. وحققت المنطقة أيضاً نسبة ٢٩,٤ بالمئة من السكان، و١٩,٥ بالمئة من موظفي الفئة الأولى في الإدارات السعودية العامة، و١٩,٧ بالمئة من موظفي الفئة الأولى في وزارة الصحة.

ج ـ المنطقة الشرقية

في المنطقة الشرقية بلغت نسبة المستشفيات ١٠,٩ بالمئة، ونسبة المراكز الصحية ١١,١ بالمئة، مقابل ١٠,٣ بالمئة للأسرة، و١٣,١ بالمئة للاختصاصيين الفيزيائيين. أما معدل عدد السكان/ الاختصاصي الفيزيائي فبلغ ١ : ٩٩٩,٧، ومعدل عدد السكان/ السرير الواحد ١ : ٦٨٤,٦، في حين وصلت نسبة السكان في المنطقة إلى ١٥,٤ بالمئة، ونسبة موظفي الفئة الأولى في الإدارات السعودية العامة إلى ٤,١ بالمئة، مقابل ٤,٢ بالمئة لموظفي الفئة الأولى في وزارة الصحة.

د ـ المنطقة الشمالية

في عام ١٩٩٣ شكلت نسبة المستشفيات في المنطقة ١٥,٥ بالمئة، ونسبة المراكز الصحية ١٢,٥ بالمئة، ونسبة الأسرة ٩,٩ بالمئة، ونسبة الاختصاصيين الفيزيائيين ٨,٨ بالمئة، مقابل ١ : ٨٩٩ كمعدل عدد السكان/ الاختصاصي الفيزيائي، و١ : ٤٣٢,٨ كمعدل عدد السكان/ السرير، في حين وصلت نسبة السكان في المنطقة إلى ٩,٣ بالمئة من إجمالي عدد السكان في عام ١٩٩٣، ونسبة موظفي الفئة الأولى في الإدارات السعودية العامة إلى ٥,١ بالمئة، مقابل ٢,٨ بالمئة لموظفي الفئة الأولى في وزارة الصحة.

هـ ـ المنطقة الجنوبية

بلغت نسبة المستشفيات في هذه المنطقة ٢٥,٩ بالمئة، مقابل ٢٩,٥ بالمئة للمراكز الصحية، و٢٠,٥ بالمئة للأسرة، و٢٢,١ بالمئة للاختصاصيين الفيزيائيين، في حين وصل معدل عدد السكان/ الاختصاصي الفيزيائي إلى ١ : ٧٥٥,١، ومعدل عدد السكان/ السرير الواحد إلى ١ : ٤٣٧,٧ أما نسبة السكان في المنطقة فقد بلغت ١٩,٦ بالمئة، ونسبة موظفي الفئة الأولى في الإدارات السعودية العامة ٩,٥ بالمئة، مقابل ١٦,٩ بالمئة لموظفي الفئة الأولى في وزارة الصحة.

الجدول رقم (٤-١٤)

إحصاءات وزارة الصحة للسنة المالية ١٩٩٣

العدد ونسبة التوزيع المناطقية للسكان وموظفي الفئة الأولى والمستشفيات والمراكز الصحية والأسرة إضافةً إلى معدل السكان/ الاختصاصي الفيزيائي ومعدل السكان/ السرير في المستشفيات والوحدات الصحية التي تمولها وزارة الصحة وتديرها في عام ١٩٩٣

المنطقة	الوسطى	الغربية	الشرقية	الشمالية	الجنوبية	المجموع
السكان	٣,٢٢٣,٥٧٧ ٢٦,٢ بالمئة	٣,٦١٧,٢٢٢ ٢٩,٤ بالمئة	١,٨٩٨,٤٦٢ ١٥,٤ بالمئة	١,١٤٩,٨٦٥ ٩,٣ بالمئة	٢,٤١٥,٦٥٢ ١٩,٦ بالمئة	١٢,٣٠٤,٧٧٨
موظفو الفئة الأولى في الإدارات السعودية العامة	٥١١ ٥٧,٩ بالمئة	١٧٢ ١٩,٥ بالمئة	٣٦ ٤,١ بالمئة	٤٦ ٥,١ بالمئة	٨٤ ٩,٥ بالمئة	٨٨٣
موظفو الفئة الأولى في وزارة الصحة	٣٧ ٥٢,١ بالمئة	١٤ ١٩,٧ بالمئة	٣ ٤,٢ بالمئة	٢ ٢,٨ بالمئة	١٢ ١٦,٩ بالمئة	٧١
عدد المستشفيات	٤١ ٢٣,٧ بالمئة	٤٢ ٢٤,٣ بالمئة	١٩ ١١ بالمئة	٢٧ ١٥,٦ بالمئة	٤٤ ٢٥,٤ بالمئة	١٧٣
المراكز الصحية	٤١٣ ٢٤ بالمئة	٣٩٦ ٢٣ بالمئة	١٨٨ ١٠,٩ بالمئة	٢١٣ ١٢,٤ بالمئة	٥٠٩ ٢٩,٦ بالمئة	١,٧١٩
الأسرة	٦,٩٤١ ٢٥,٨ بالمئة	٩,٠١٥ ٣٣,٥ بالمئة	٢,٧٨٨ ١٠,٤ بالمئة	٢,٦٥٦ ٩,٩ بالمئة	٥,٤٧٨ ٢٠,٤ بالمئة	٢٦,٨٧٨
الاختصاصيون الفيزيائيون	٢,٣٢٧ ٢٣ بالمئة	٣,٦٤٧ ٣٦ بالمئة	١,٣٠٥ ١٢,٩ بالمئة	٩٠٠ ٨,٩ بالمئة	١,٩٥٧ ١٩,٣ بالمئة	١٠,١٣٦
معدل السكان/ الاختصاصي الفيزيائي	١,٣٨٥,٣	٩٩١,٨	١,٤٥٤,٨	١,٢٧٧,٦	١,٢٣٤,٤	١,٢١٤(*)
معدل السكان/ السرير	٤٦٤,٤	٤٠١,٢	٦٨٠,٩	٤٣٢,٩	٤٤١	٤٥٧,٨(**)

ملاحظتان: (*) معدل عدد السكان للاختصاصي الفيزيائي الواحد.

(**) معدل عدد السكان للسرير الواحد.

المصدر: Saudi Arabia, Ministry of Health, *Annual Health Report* (Riyadh: Abjed Press, 1993).

و ـ في تفاوت المخصصات المالية وتحليلها

يتبيّن مما تقدم من معطيات أن المنطقة الغربية حققت في عام ١٩٩٣ النسبة الأعلى على صعيد الأسرة والاختصاصيين الفيزيائيين، وثاني أدنى معدل على صعيد

عدد السكان/ الاختصاصي الفيزيائي، والمعدل الأدنى على صعيد عدد السكان/ السرير. وأما المنطقة الوسطى فقد حصلت على ثاني أعلى نسبة على صعيد الأسرة والاختصاصيين الفيزيائيين مسجلةً رابع أدنى معدل على صعيد عدد السكان/ السرير، وثالث أدنى معدل على صعيد عدد السكان/ الاختصاصي الفيزيائي. وأما المنطقة الجنوبية فقد أتت في المركز الثالث على صعيد الأسرة والاختصاصيين مسجلةً ثالث أدنى معدل لعدد السكان/ السرير، ومحققةً في المقابل المركز الأول على صعيد معدل عدد السكان/ الاختصاصي الفيزيائي. وفي ما يتعلق بالمنطقة الشرقية، فهي حلت في المرتبة الرابعة على صعيد الأسرة والاختصاصيين، وفي المرتبة الأخيرة على صعيد معدل عدد السكان/ الاختصاصي الفيزيائي وعدد السكان/ السرير الواحد، في حين أتت المنطقة الشمالية في المركز الأخير على صعيد الأسرة والاختصاصيين الفيزيائيين محققةً في المقابل المركز الرابع على صعيد معدل عدد السكان/ الاختصاصي الفيزيائي، والمركز الثاني على صعيد معدل عدد السكان/ السرير الواحد.

ز ـ في تفاوت المخصصات المالية وتحليلها

يتوافق استنتاج العوجي مع مبدأ التمثيل البيروقراطي على أن المنطقة الوسطى هي التي حصلت على الحصة الأكبر من المخصصات، نظراً الى عدم التكافؤ الذي ظهر في كل من الإدارات السعودية العامة ووزارة الصحة. ولكن المعطيات في عام ١٩٩٣ تشير إلى أن المنطقة الغربية صاحبة أعلى نسبة في الكثافة السكانية، جاءت دائماً في الطليعة تاركةً المركز الثاني للمنطقة الوسطى صاحبة ثاني أعلى نسبة كثافة سكانية، والمركز الثالث للمنطقة الجنوبية صاحبة ثالث أعلى نسبة في الكثافة السكانية. أما المنطقة الشرقية التي تمتاز برابع أعلى نسبة في الكثافة السكانية، فأتت في المركز الرابع على صعيد الأسرة والاختصاصيين مسجلةً استثنائياً المركز الخامس على صعيد معدل عدد السكان/ الاختصاصيين الفيزيائيين وعدد السكان/ السرير. وأما المنطقة الشمالية التي تمتاز بأقل نسبة كثافة سكانية، فقد أتت ثانيةً في ما يخص معدل عدد السكان/ السرير، وثالثةً في ما يخص عدد السكان/ الاختصاصي الفيزيائي.

ح ـ تأثير التكافؤ

أظهرت معطيات عام ١٩٩٣ التكافؤ الحاصل إلى حدٍ ما على مستوى توزيع مخصصات الموارد الصحية، وخاصةً أنه يتم بحسب عدد السكان في كل منطقة. وهذا لا يصبّ في مصلحة مبدأ التمثيل البيروقراطي الدائم وغير المتحرك.

٥ ـ السنة المالية ١٩٩٤

لمعرفة كيفية توزيع الاختصاصيين الفيزيائيين والوسائل الصحية، راجع الجدول رقم (٤-١٥):

الجدول رقم (٤-١٥)
إحصاءات وزارة الصحة للسنة المالية ١٩٩٤
العدد ونسبة التوزيع المناطقية للسكان وموظفي الفئة الأولى والمستشفيات والمراكز الصحية والأسرة إضافةً إلى معدل السكان/ الاختصاصي الفيزيائي ومعدل السكان/ السرير في المستشفيات والوحدات الصحية التي تمولها وزارة الصحة وتديرها في عام ١٩٩٤

المنطقة	الوسطى	الغربية	الشرقية	الشمالية	الجنوبية	المجموع
السكان	٣,٢٢٣,٥٧٧ ٢٦,٢ بالمئة	٣,٦١٧,٢٢٢ ٢٩,٤ بالمئة	١,٨٩٨,٤٦٢ ١٥,٤ بالمئة	١,١٤٩,٨٦٥ ٩,٣ بالمئة	٢,٤١٥,٦٥٢ ١٩,٦ بالمئة	١٢,٣٠٤,٧٧٨
موظفو الفئة الأولى في الإدارات السعودية العامة	٥١١ ٥٧,٩ بالمئة	١٧٢ ١٩,٥ بالمئة	٣٦ ٤,١ بالمئة	٤٦ ٥,١ بالمئة	٨٤ ٩,٥ بالمئة	٨٨٣
موظفو الفئة الأولى في وزارة الصحة	٣٧ ٥٢,١ بالمئة	١٤ ١٩,٧ بالمئة	٣ ٤,٢ بالمئة	٢ ٢,٨ بالمئة	١٢ ١٦,٩ بالمئة	٧١
عدد المستشفيات	٤٠ ٢٤,٠٩ بالمئة	٤١ ٢٤,٧ بالمئة	١٥ ٩,٠٤ بالمئة	٢٥ ١٥,٠٦ بالمئة	٤٥ ٢٧,١ بالمئة	١٦٦
المراكز الصحية	٤٠٠ ٢٣,٥ بالمئة	٣٩٤ ٢٣,٢ بالمئة	١٨٩ ١١,١ بالمئة	٢١٩ ١٢,٩ بالمئة	٤٩٧ ٢٩,٣ بالمئة	١,٦٦٩
الأسرة	٦,٨٩٦ ٢٥,٧ بالمئة	٩,١١٤ ٣٣,٩ بالمئة	٢,٦٧٣ ٩,٩٥ بالمئة	٢,٥٨٥ ٩,٦ بالمئة	٥٥٩٧ ٢٠,٨ بالمئة	٢٦,٨٦٥
الاختصاصيون الفيزيائيون	٣,٥٦٥ ١٤,٠٠٣	٤,٥٦٨ ٢٥,٦ بالمئة	١,٦٩٦ ٣٢,٦ بالمئة	١,١٦٧ ١٢,١ بالمئة	٣,٠٠٧ ٨,٣ بالمئة	٢١,٥ بالمئة
معدل السكان/ الاختصاصي الفيزيائي	٩٠٤,٢	٧٩١,٩	١,١١٩,٤	٩٨٥,٣	٨٨٠٣,٣	٨٧٨,٧(*)
معدل السكان/ السرير	٤٦٧,٥	٣٩٦,٩	٧١٠,٢	٤٤٤,٨	٤٣١,٦	٤٥٨(**)

ملاحظتان: (*) معدل عدد السكان للاختصاصي الفيزيائي الواحد.

(**) معدل عدد السكان للسرير الواحد.

المصدر: Saudi Arabia, Ministry of Health, *Annual Health Report* (Riyadh: Al-Farazdak Press, 1994).

أ ـ المنطقة الوسطى

بلغت نسبة المستشفيات في المنطقة الوسطى ٢٣,٧ بالمئة، ونسبة المراكز الصحية ٢٤ بالمئة، ونسبة الأسرة ٢٥,٨ بالمئة، ونسبة الاختصاصيين الفيزيائيين ٢٣ بالمئة، في حين بلغ معدل عدد السكان/ الاختصاصي الفيزيائي ١,٣٨٥,٣ : ١، ومعدل عدد السكان/ السرير ٤٦٤,٤ : ١ أما نسبة السكان في المنطقة فبلغت ٢٦,٢ بالمئة، مقابل ٥٧,٩ بالمئة لموظفي الفئة الأولى في الإدارات السعودية العامة و٣٧ بالمئة لموظفي الفئة الأولى في وزارة الصحة.

ب ـ المنطقة الغربية

في المنطقة الغربية بلغت نسبة المستشفيات عام ١٩٩٤، ٢٤,٣ بالمئة، مقابل ٢٣ بالمئة للمراكز الصحية، و٣٣,٥ بالمئة للأسرة، و٣٦ بالمئة للاختصاصيين الفيزيائيين، و٩٩١,٨ : ١ كمعدل لعدد السكان/ الاختصاصي الفيزيائي و٤٠١,٢ : ١ كمعدل لعدد السكان/ السرير الواحد. أما نسبة السكان في المنطقة، فقد سجلت ٢٩,٤ بالمئة، مقابل ١٩,٥ بالمئة لموظفي الفئة الأولى في الإدارات السعودية العامة، و١٩,٧ بالمئة لموظفي الفئة الأولى في وزارة الصحة.

ج ـ المنطقة الشرقية

تمركزت نحو ١١ بالمئة من مستشفيات المملكة العربية السعودية في المنطقة الشرقية، في حين بلغت نسبة المراكز الصحية ١٠,٩ بالمئة، ونسبة الأسرة ١٠,٤ بالمئة، ونسبة الاختصاصيين ١٢,٩ بالمئة. أما معدل عدد السكان/ الاختصاصي الفيزيائي فقد بلغ ١٤٥٤,٨ : ١، مقابل ٦٨٠,٩ : ١ لمعدل عدد السكان/ السرير. ووصلت نسبة السكان في المنطقة إلى ١٥,٤ بالمئة، ونسبة موظفي الفئة الأولى في الإدارات العامة إلى ٤,١ بالمئة، ونسبة موظفي الفئة الأولى في وزارة الصحة إلى ٤,٢ بالمئة.

د ـ المنطقة الشمالية

في عام ١٩٩٤ سجلت المستشفيات في المنطقة الشمالية نسبة ١٥,٦ بالمئة، في حين بلغت نسبة المراكز الصحية ١٢,٤ بالمئة، ونسبة الأسرة ٩,٩ بالمئة، مقابل ٩,٨ بالمئة للاختصاصيين. ووصل معدل عدد السكان/ اختصاصي فيزيائي إلى ١٢٧٧,٦ : ١، ومعدل عدد السكان/ السرير الواحد إلى ٤٣٢,٩ : ١ أما نسبة السكان فقد بلغت ٩,٣ بالمئة، مقابل ٥,١ بالمئة لموظفي الفئة الأولى في الإدارات السعودية العامة، و٢,٨ بالمئة لموظفي الفئة الأولى في وزارة الصحة.

هـ ـ المنطقة الجنوبية

بلغت نسبة المستشفيات في هذه المنطقة ٢٥,٤ بالمئة، ونسبة المراكز الصحية ٢٩,٦ بالمئة، مقابل ٢٠,٤ بالمئة للأسرة، و١٩,٣ بالمئة للاختصاصيين الفيزيائيين. ووصل معدل عدد السكان/ الاختصاصي الفيزيائي إلى ١٢٣٤,٤ : ١، ومعدل عدد السكان/ السرير إلى ٤٤١ : ١، في حين بلغت نسبة السكان ١٩,٦ بالمئة، ونسبة موظفي الفئة الأولى في الإدارات السعودية العامة ٩,٥ بالمئة، مقابل ١٦,٩ بالمئة لموظفي الفئة الأولى في وزارة الصحة.

و ـ في تفاوت المخصصات المالية وتحليلها

يخلص تحليل محصلة إحصاءات عام ١٩٩٤ إلى النتيجة نفسها التي آلت إليها محصلة الأعوام السابقة. فاحتلت المنطقة الغربية النسبة الأعلى على صعيد الأسرة والاختصاصيين الفيزيائيين من جهة، وعلى المعدل الأدنى على صعيد عدد السكان/ الاختصاصي وعدد السكان/ السرير الواحد من جهة أخرى. وأما المنطقة الوسطى، فحصلت على ثاني أعلى نسبة على صعيد الأسرة والاختصاصيين مسجلةً رابع أدنى معدل لعدد السكان/ السرير وعدد السكان/ اختصاصي. أما المنطقة الجنوبية فجاءت في المركز الثالث على صعيد الأسرة والاختصاصيين مسجلةً ثالث أدنى معدل لعدد السكان/ السرير الواحد، مقابل المركز الثاني على صعيد معدل عدد السكان/ الاختصاصي الفيزيائي. وفي ما يخص المنطقة الشرقية، فقد حلت في المركز الرابع على صعيد الأسرة والاختصاصيين، وفي المركز الأخير على صعيد معدلي عدد السكان/ الاختصاصي وعدد السكان/ السرير، في حين جاءت المنطقة الشمالية في المركز الأخير على صعيد الأسرة والاختصاصيين، محققةً في المقابل المركز الثالث على صعيد معدل عدد السكان/ الاختصاصي الفيزيائي ومعدل عدد السكان/ السرير.

ز ـ تأثير التمثيل البيروقراطي

جاءت المنطقة الغربية في عام ١٩٩٤ دائماً في المركز الأول على غرار الأعوام السابقة، وخلافاً لمبدأ التمثيل البيروقراطي، علماً أنها تمثل أعلى نسبة في الكثافة السكانية. واستحوذت المنطقة الوسطى في المقابل على المركز الثاني، إذ إنها تمثل ثاني أعلى نسبة في الكثافة السكانية. أما المركز الثالث فجاء من نصيب المنطقة الجنوبية التي تمتاز بثالث أعلى نسبة كثافة سكانية. وحصلت المنطقة الشرقية على المرتبة الرابعة على

صعيد الأسرة والاختصاصيين الفيزيائيين، وحلت في المقابل في المركز الخامس على صعيد معدلي عدد السكان/ الاختصاصي الفيزيائي وعدد السكان/ السرير الواحد، علماً أنها تمثل رابع نسبة في الكثافة السكانية. وأما المنطقة الشمالية التي تحظى بأقل نسبة كثافة سكانية، فقد احتلت المركز الأخير على صعيد الأسرة والاختصاصيين، في حين حصدت المركز الثاني على صعيد معدل السكان/ الاختصاصي الفيزيائي، والمركز الثالث على صعيد معدل السكان/ السرير.

ح ـ تأثير التكافؤ

اتخذت معطيات عام ١٩٩٤ المنحى نفسه كما الأعوام السابقة، مبينةً أن توزيع مخصصات الموارد الصحية هو أكثر تكافؤاً، إذ إنه يتم بحسب نسبة الكثافة السكانية لكل منطقة أكثر منها بحسب التمثيل البيروقراطي غير المتوازن.

رابعاً: البنك الزراعي العربي السعودي

البنك الزراعي العربي السعودي هو واحد من بين ثلاث إدارات تعنى بتنمية النشاطات الزراعية، إضافة إلى مؤسسة صوامع الغلال ومطاحن الدقيق. أما وزارة الزراعة فهي تهتم بتوزيع الأراضي الزراعية المعفية من الرسوم على المواطنين السعوديين بموجب مرسوم توزيع الأراضي الصادر في عام ١٩٦٨. وهي تحرص، قبل عملية التوزيع، على أن تكون هذه الأراضي صالحةً للزراعة. فتكلف، لهذه الغاية، فريقاً من الخبراء المتخصصين لتعيين الأراضي والتأكد من صلاحيتها.

ولكن الطقس الجاف وشحّ المياه أديا إلى الحد من النشاطات الزراعية لغاية فترة السبعينيات. «ففي أوائل هذه الفترة لم يتعدّ معدل حجم الأراضي المزروعة في المملكة الـ ٦,٧ هكتار، علماً أن حوالى ٦٠ بالمئة على الأقل من مجمل الأراضي المتوافرة لم تتعد الهكتار الواحد»[١٩]. كما أن نسبة امتلاك الأراضي الزراعية لم تتجاوز الواحد بالمئة من إجمالي أراضي المملكة[٢٠]. إلا أن الأوضاع تغيرت في ما بعد. فقد وزعت وزارة الزراعة من الفترة الممتدة ما بين مرسوم عام ١٩٨٦ لتوزيع

(١٩) Abdolazeez Al-Otaibi, «Bureaucracy and the Challenges of Regional Disparity: The Case of Saudi Arabia,» (Ph.D.Dissertation, State University of New York, Albany, 1988), p. 139.

(٢٠) المصدر نفسه، ص ١٣٩.

الأراضي وعام ١٩٩٣ حوالى ٢,٠٦٩,٣٦٠ فداناً على المناطق الخمسة في المنطقة كافة (الجدول رقم (٤-١٦) والشكل رقم (٤-٤)).

تأسس البنك الزراعي العربي السعودي عام ١٩٦٢ من أجل تنمية الزراعة ودعم نشاطاتها[٢١]. ولتحقيق هذه الغاية، يقوم البنك بمنح القروض للمزارعين والمؤسسات المعنية بهذه النشاطات. كما أنه يدعم معدات الري الزراعي والعلف المركز بنسبة ٥٠ بالمئة، والمعدات الزراعية بنسبة ٤٥ بالمئة، ومعدات انتاج الحليب والألبان والأجبان بنسبة ٢٠ بالمئة، فضلاً عن تكفله التام بتكاليف استيراد الأبقار إلى المملكة العربية السعودية[٢٢].

من جهةٍ أخرى منح البنك ٣٦٢,٤٤٨ قرضاً تقدر قيمتها الإجمالية بـ ٧,٣٤ مليار دولار أمريكي في الفترة من عام ١٩٦٢ ولغاية أواخر عام ١٩٩٤، وقدم عوناً مالياً بقيمة ٢,٧ مليار دولار من عام ١٩٧٣ ولغاية عام[٢٣] ١٩٩٤. ويملك البنك فروعاً عدة في مختلف أرجاء المملكة (الشكل رقم (٤-٥)).

الجدول رقم (٤-١٦)

الأراضي الزراعية الموزعة على المناطق بدءاً من فترة مرسوم توزيع الأراضي في عام ١٩٨٦ ولغاية عام ١٩٩٣

المنطقة	المساحة بالفدان	النسبة المئوية
الوسطى	١,١٤٤,٥٨٠	٥٥,٣
الغربية	٠,٠٢٠,٦٦٠	١,٠
الشرقية	٠,١٤١,٠٣٠	٦,٨
الشمالية	٠,٧٣٤,٥٢٠	٣٥,٥
الجنوبية	٠,٠٢٨,٥٧٠	١,٤
المجموع	**٢,٠٦٩,٣٦٠**	**١٠٠**

المصدر: Saudi Arabia, Ministry of Agriculture and Water, *Agriculture Statistical Yearbook: Eighth Volume* ([Riyadh]: Asharq Al-Awsat Press, 1992), p. 282.

(٢١) Yousef T.Al-Saadon, «Development Funds in the Kingdom of Saudi Arabia,» in: Al-Tawail, ed., *Public Administration in the Kingdom of Saudi Arabia*, p. 325.

(٢٢) المصدر نفسه، ص ٣٢٦، و Saudi Arabian Agricultural Bank, *Saudi Arabian Agricultural Bank in Twenty Years* (Riyadh: Safeer Press, 1984), p. 49.

(٢٣) Saudi Arabian Agricultural Bank, *Thirtieth Annual Report* ([Riyadh: The Bank], 1994), p. 15.

الشكل رقم (٤-٤)
توزيع الأراضي الزراعية على المناطق

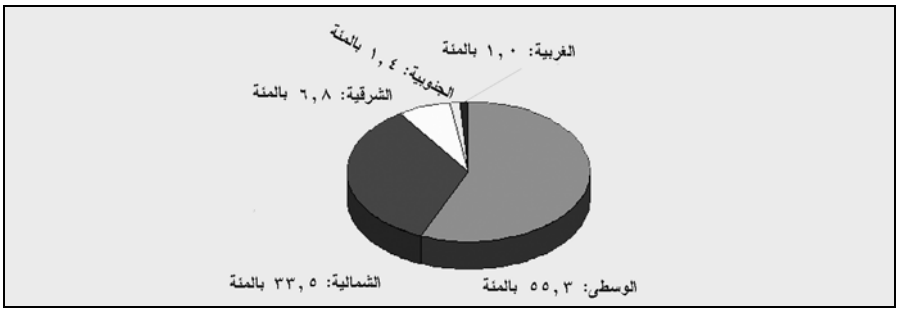

المصدر: Saudi Arabia, Ministry of Agriculture and Water, *Agriculture Statistical Yearbook: Eighth Volume* ([Riyadh]: Asharq Al-Awsat Press, 1992), p. 282.

١ ـ السنة المالية ١٩٩٠

في عام ١٩٩٠ قدم البنك الزراعي العربي السعودي ما يعادل ٢٢٨,١١٨,٣٨٩,٨ دولار أمريكي إلى مناطق المملكة على النحو التالي:

حصلت المنطقة الشمالية على نسبة ٤٨,٣ بالمئة من مجمل القروض الممنوحة، مقابل ٣٥,٦ بالمئة للمنطقة الوسطى، و٦,٨ بالمئة للمنطقة الغربية، و٥,٣ بالمئة للمنطقة الشرقية التي حلت في المرتبة الرابعة، و٤,١ بالمئة للمنطقة الجنوبية. وعلى الرغم من عدم وجود مؤشر واضح لكيفية توزيع القروض على المناطق، يتضح المنحى الذي يوجه عملية التوزيع ما إن يتبين أن المنطقتين اللتين حصلتا على ٩٠,٨ بالمئة من الأراضي الزراعية (الجدول رقم (٤-١٧)) هما اللتان حصدتا ٨٣,٩ بالمئة من مجمل القروض الممنوحة إلى المناطق.

وهذا ما يشير إلى أن عامل التكافؤ هو الذي يوضح عملية توزيع القروض بطريقة أفضل من عامل التمثيل البيروقراطي. وينعكس هذا الاستنتاج أكثر فأكثر من خلال المنطقة الشمالية التي حصلت على أعلى نسبة من القروض، في الوقت الذي تسجل فيه أدنى نسبة من موظفي الفئة الأولى في البنك الزراعي العربي السعودي، وثاني أدنى نسبة من موظفي الفئة الأولى في الإدارات السعودية العامة.

الشكل رقم (٤-٥)
الهيكل التنظيمي للبنك الزراعي العربي السعودي

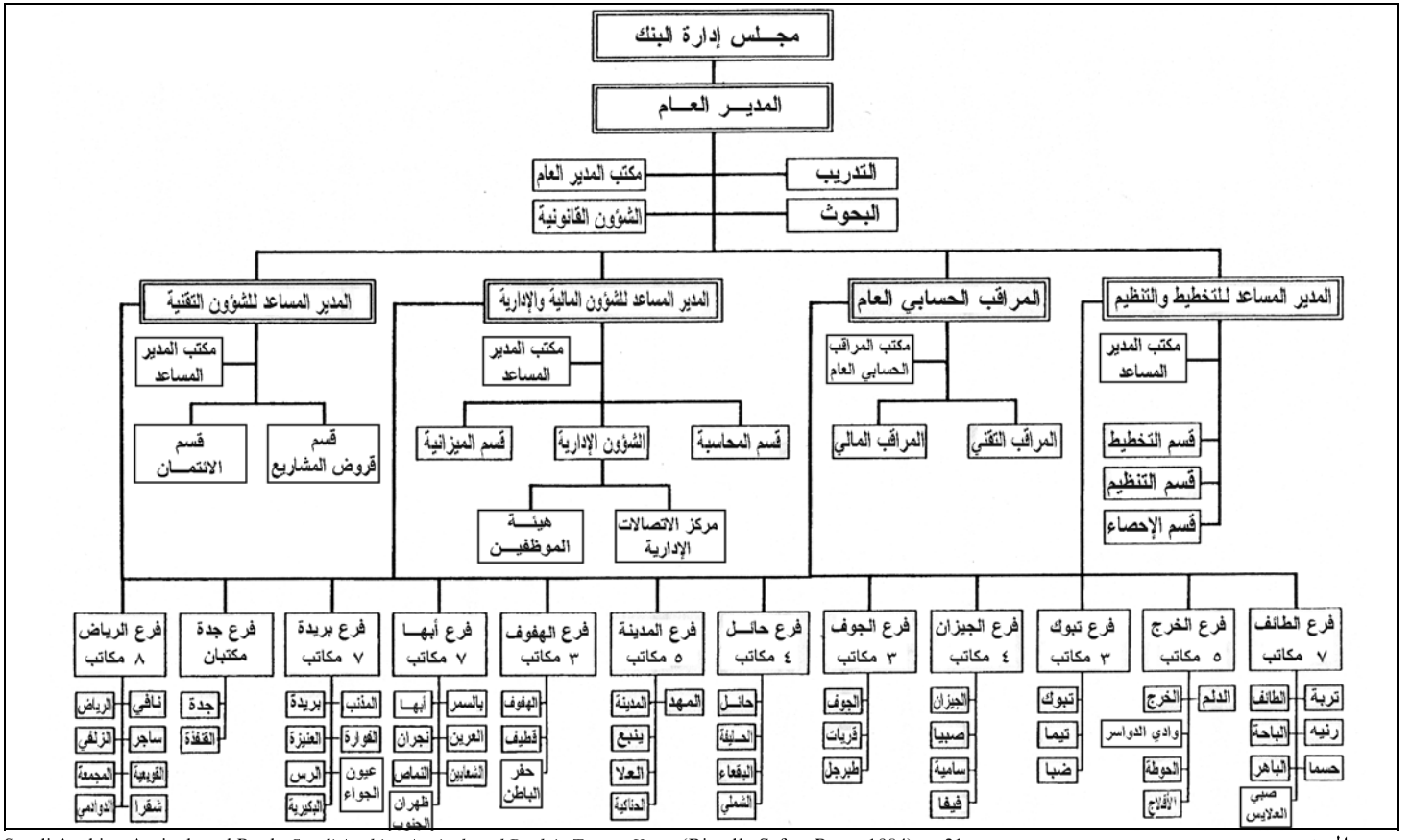

المصدر : Saudi Arabian Agricultural Bank, *Saudi Arabian Agricultural Bank in Twenty Years* (Riyadh: Safeer Press, 1984), p. 21.

الجدول رقم (٤-١٧)

القروض التي وزعها البنك الزراعي العربي السعودي على المناطق في عام ١٩٩٠

المنطقة	قيمة القروض (بالدولار) ١ دولار = ٣,٧٤٥ ريال سعودي	نسبة قيمة القروض (بالمئة)	نسبة الأراضي الزراعية الموزعة (بالمئة)	نسبة عدد السكان (بالمئة)	نسبة موظفي الفئة الأولى في الإدارات العامة السعودية (بالمئة)	نسبة موظفي الفئة الأولى في البنك الزراعي العربي السعودي (بالمئة)
الوسطى	٨١,١٠٥,٨٣٣,١	٣٥,٦	٥٥,٣	٢٦,٢	٥٧,٩	٦٠,٠
الغربية	١٥,٤٢٢,٤٦١,١	٦,٨	٠١,٠	٢٩,٤	١٩,٥	١٢,٠
الشرقية	١٢,٠٨٥,٥٦٧,٤	٥,٣	٠٦,٨	١٥,٤	٠٤,١	١٦,٠
الشمالية	١١٠,١١٤,٢٣٠,٢	٤٨,٣	٣٥,٥	٠٩,٣	٠٥,٢	٠٤,٠
الجنوبية	٩,٣٩٠,٢٩٨,٠	٤,١	٠١,٤	١٩,٦	٠٩,٥	٠٤,٠
المجموع	**٢٢٨,١١٨,٣٨٩,٨**	**١٠٠,١**	**١٠٠,٠**	**٩٩,٩**	**٩٦,٢**	**٩٦,٠**

المصـدر: Saudi Arabian Agricultural Bank, *Twenty-Sixth Annual Report* ([Riyadh: The Bank], 1990), p. 30.

٢ ـ السنة المالية ١٩٩١

في عام ١٩٩١ منح البنك الزراعي العربي السعودي قروضاً بقيمة ٢٧١,٤٦٧,٦٨٠,٥ دولار أمريكي لمناطق المملكة على النحو التالي:

حصلت المنطقة الشمالية على ٤٩,٨ بالمئة من مجمل القروض التي منحها البنك، في حين حصلت المنطقة الوسطى على ٣٦,١ بالمئة، يليها المنطقة الشرقية بنسبة ٥,٦ بالمئة، والمنطقة الغربية بنسبة ٥ بالمئة، محققةً بذلك المركز الرابع، والمنطقة الجنوبية بنسبة ٣,٦ بالمئة مسجلةً بذلك المركز الأخير.

وعليه، اتخذ توزيع القروض المنحى نفسه كما في عام ١٩٩٠. فالمنطقتان اللتان تملكان ٩٠,٨ بالمئة من الأراضي الزراعية حازتا على النسبة الأكبر من القروض، أي ٨٣,٩ بالمئة (الجدول رقم (٤-١٨)). إلى ذلك، جاءت المنطقة الشرقية في المركز الثالث بالنسبة الى القروض والأراضي الزراعية، مبينةً أن عامل التكافؤ هو الذي يعكس كيفية توزيع القروض أفضل من التمثيل البيروقراطي. وجاءت المنطقة الشمالية لتؤكد هذا الاستنتاج، إذ إنها حققت أعلى نسبة في القروض الممنوحة، في حين أنها تضم أقل نسبة موظفين من الفئة الأولى في البنك الزراعي العربي السعودي، وثاني أدنى نسبة موظفين من الفئة الأولى في الإدارات السعودية العامة.

الجدول رقم (٤-١٨)

القروض التي وزعها البنك الزراعي العربي السعودي على المناطق في عام ١٩٩١

المنطقة	قيمة القروض (بالدولار) ١ دولار = ٣,٧٤٥ ريال سعودي	نسبة قيمة القروض (بالمئة)	نسبة الأراضي الزراعية الموزعة (بالمئة)	نسبة عدد السكان (بالمئة)	نسبة موظفي الفئة الأولى في الإدارات العامة السعودية (بالمئة)	نسبة موظفي الفئة الأولى في البنك الزراعي العربي السعودي (بالمئة)
الوسطى	٩٧,٨٩٣,٨٦٣,٦	٣٦,١	٥٥,٣	٢٦,٢	٥٧,٩	٦٠,٠
الغربية	١٣,٥٢٦,٢٦٦,٨	٥,٠	٠١,٠	٢٩,٤	١٩,٥	١٢,٠
الشرقية	١٥,٠٩٢,٦١٨,٧	٥,٦	٠٦,٨	١٥,٤	٠٤,١	١٦,٠
الشمالية	١٣٥,٣٠٨,٩٤٩,٨	٤٩,٨	٣٥,٥	٠٩,٣	٠٥,٢	٠٤,٠
الجنوبية	٩,٦٤٥,٩٨١,٦	٣,٦	٠١,٤	١٩,٦	٠٩,٥	٠٤,٠
المجموع	**٢٧١,٤٦٧,٦٨٠,٥**	**١٠٠,١**	**١٠٠,٠**	**٩٩,٩**	**٩٦,٢**	**٩٦,٠**

المصـــدر: Saudi Arabian Agricultural Bank, *Twenty-Seventh Annual Report* ([Riyadh: The Bank], 1991), p. 30.

٣ ـ السنة المالية ١٩٩٢

في عام ١٩٩٢ بلغت قيمة القروض التي منحها البنك الزراعي العربي السعودي ٢٠٢,٠٩٤,٢٢٨,٣ دولار أمريكي، توزعت على الشكل التالي (الجدول رقم (٤-١٩)):

حصلت المنطقة الشمالية على نسبة ٤٥,٥ بالمئة من مجمل القروض، تليها المنطقة الوسطى بنسبة ٣٤,٢ بالمئة، والمنطقة الشرقية بنسبة ٨,١ بالمئة، والمنطقة الجنوبية بنسبة ٦,٩ بالمئة، والمنطقة الغربية بنسبة ٥,٣ بالمئة. هنا أيضاً تطابق منحى التوزيع مع منحى العام السابق، وحصلت كل من المنطقة الشمالية والمنطقة الشرقية صاحبتا الـ ٩٠,٨ بالمئة من الأراضي الزراعية (الجدول رقم (٤-١٩)) على أعلى نسبة من القروض، أي ٧٩,٧ بالمئة. إلى ذلك، حلت المنطقة الشرقية في المركز الثالث على صعيد القروض والأراضي الزراعية، مما يفيد بأهمية عامل التكافؤ في إظهار كيفية توزيع القروض أكثر من التمثيل البيروقراطي بحد ذاته. وتأكيداً على ذلك، حصلت المنطقة الشمالية على أعلى نسبة قروض في عام ١٩٩٢، علماً أنها سجلت في االفترة نفسها أقل نسبة تمثيل على صعيد موظفي الفئة الأولى في البنك الزراعي العربي السعودي، وعلى صعيد موظفي الفئة الأولى في الإدارات العامة السعودية.

الجدول رقم (٤-١٩)

القروض التي وزعها البنك الزراعي العربي السعودي على المناطق في عام ١٩٩٢

المنطقة	قيمة القروض (بالدولار) ١ دولار = ٣,٧٤٥ ريال سعودي	نسبة قيمة القروض (بالمئة)	نسبة الأراضي الزراعية الموزعة	نسبة عدد السكان (بالمئة)	نسبة موظفي الفئة الأولى في الإدارات العامة السعودية (بالمئة)	نسبة موظفي الفئة الأولى في البنك الزراعي العربي السعودي (بالمئة)
الوسطى	٦٩,٠٩٥,٠٣٩,٣	٣٤,٢	٥٥,٣	٢٦,٢	٥٧,٩	٦٠,٠
الغربية	١٠,٧٠٧,٨٩٩,٦	٥,٣	٠١,٠	٢٩,٤	١٩,٥	١٢,٠
الشرقية	١٦,٤١٦,٣٨٤	٨,١	٠٦,٨	١٥,٤	٠٤,١	١٦,٠
الشمالية	٩١,٨٦٣,١٩٥,٧	٤٥,٥	٣٥,٥	٠٩,٣	٠٥,٢	٠٤,٠
الجنوبية	١٤,٠١١,٧٠٩	٦,٩	٠١,٤	١٩,٦	٠٩,٥	٠٤,٠
المجموع	**٢٠٢,٠٩٤,٢٢٨,٣**	**١٠٠,٠**	**١٠٠,٠**	**٩٩,٩**	**٩٦,٢**	**٩٦,٠**

المصـــدر: Saudi Arabian Agricultural Bank, *Twenty-Eighth Annual Report* ([Riyadh: The Bank], 1992), p. 35.

٤ ـ السنة المالية ١٩٩٣

في عام ١٩٩٣ بلغت قيمة القروض الممنوحة من البنك الزراعي العربي السعودي ٢٠٦,٩٨٢,٥٣٦,٢ دولار أمريكي، توزعت على الشكل التالي (الجدول رقم (٤-٢٠)):

حصلت المنطقة الوسطى على نسبة ٤٤,٣ بالمئة من مجمل القروض، مقابل ٣٣,١ بالمئة للمنطقة الشمالية، و٩,٧ بالمئة للمنطقة الجنوبية، و٧,٧ بالمئة للمنطقة الغربية، و٥,٢ بالمئة للمنطقة الشرقية.

تخلص النتائج هذه إلى أن المنطقة الوسطى التي تحظى بأكبر نسبة من الأراضي الزراعية قد تقدمت على المنطقة الشمالية على صعيد الأراضي الزراعية، وعلى صعيد القروض أيضاً. وهذا ما يدل على أن توزيع القروض جاء متكافئاً بما أن قيمة القروض قد تماشت مع كيفية توزيع الأراضي الزراعية. فتوزيع الأراضي الزراعية إنما يعكس كيفية توزيع القروض أكثر من التمثيل البيروقراطي. وتأتي المنطقة الشمالية، على غرار الأعوام الثلاثة السابقة، لتؤكد ذلك محققةً ثاني أعلى نسبة من القروض، على الرغم من أنها سجلت أقل نسبة من موظفي الفئة الأولى في البنك الزراعي العربي السعودي، وثاني أدنى نسبة من موظفي الفئة الأولى في الإدارات السعودية العامة.

الجدول رقم (٤-٢٠)

القروض التي وزعها البنك الزراعي العربي السعودي على المناطق في عام ١٩٩٣

المنطقة	قيمة القروض (بالدولار) ١ دولار = ٣,٧٤٥ ريال سعودي	نسبة قيمة القروض (بالمئة)	نسبة الأراضي الزراعية الموزعة (بالمئة)	نسبة عدد السكان (بالمئة)	نسبة موظفي الفئة الأولى في الإدارات العامة السعودية (بالمئة)	نسبة موظفي الفئة الأولى في البنك الزراعي العربي السعودي (بالمئة)
الوسطى	٩١,٧٦٦,٧٥٧,٣	٤٤,٣	٥٥,٣	٢٦,٢	٥٧,٩	٦٠,٠
الغربية	١٦,٠١٠,٧١١,٣	٧,٧	٠١,٠	٢٩,٤	١٩,٥	١٢,٠
الشرقية	١٠,٧٤٤,١٩٧,١	٥,٢	٠٦,٨	١٥,٤	٠٤,١	١٦,٠
الشمالية	٦٨,٤٨٣,٩٥٩,٤	٣٣,١	٣٥,٥	٠٩,٣	٠٥,٢	٠٤,٠
الجنوبية	١٩,٩٧٦,٩١١,١	٩,٧	٠١,٤	١٩,٦	٠٩,٥	٠٤,٠
المجموع	**٢٠٦,٩٨٢,٥٣٦,٢**	**١٠٠,٠**	**١٠٠,٠**	**٩٩,٩**	**٩٦,٢**	**٩٦,٠**

المصدر: Saudi Arabian Agricultural Bank, *Twenty-Ninth Annual Report* ([Riyadh: The Bank], 1993), p. 35.

٥ ـ السنة المالية ١٩٩٤

في عام ١٩٩٤ وصلت قيمة القروض التي منحها البنك الزراعي العربي السعودي إلى ٢٤٨,٤٨٠,٩٨١ دولاراً أمريكياً، وقد توزعت على الشكل التالي (الجدول رقم (٤-٢١)):

بلغت نسبة القروض في المنطقة الوسطى ٤٠,٨ بالمئة من القيمة الإجمالية، مقابل ٣٩,٩ بالمئة للمنطقة الشمالية، تليها في المركز الثالث المنطقة الشرقيّة بنسبة ٦,٨ بالمئة، والمنطقة الجنوبية في المركز الرابع بنسبة ٦,٤ بالمئة، والمنطقة الغربية في المركز الأخير بنسبة ٦ بالمئة. وفي الواقع، تمثل هذه السنة التكافؤ الحاصل على صعيد توزيع القروض بامتياز، إذ توافقت نسبة القروض الممنوحة لكل منطقة مع ما تمثله من نسبة على صعيد الأراضي الزراعية.

كما أن المنطقة الشمالية عززت هذه النتيجة بتسجيلها ثاني أعلى نسبة من قروض البنك، على الرغم من أنها تضم أقل نسبة من موظفي الفئة الأولى في البنك الزراعي العربي السعودي، وثاني أدنى نسبة من موظفي الفئة الأولى في الإدارات السعودية العامة.

الجدول رقم (٤-٢١)

القروض التي وزعها البنك الزراعي العربي السعودي على المناطق في عام ١٩٩٤

المنطقة	قيمة القروض (بالدولار) ١ دولار = ٣,٧٤٥ ريال سعودي	نسبة قيمة القروض	نسبة الأراضي الزراعية الموزعة	نسبة عدد السكان	نسبة موظفي الفئة الأولى في الإدارات العامة السعودية	نسبة موظفي الفئة الأولى في البنك الزراعي العربي السعودي
الوسطى	١٠١,٣٦٦,٧٠٢,٥	٤٠,٨	٥٥,٣	٢٦,٢	٥٧,٩	٦٠,٠
الغربية	٠١٥,٠٠٣,٤٠٨,٣	٠٦,٠	٠١,٠	٢٩,٤	١٩,٥	١٢,٠
الشرقية	٠١٦,٨٨٧,٧٩٥,٢	٠٦,٨	٠٦,٨	١٥,٤	٠٤,١	١٦,٠
الشمالية	٠٩٩,٢٥٦,٣٥٠,١	٣٩,٩	٣٥,٥	٠٩,٣	٠٥,٢	٠٤,٠
الجنوبية	٠١٥,٩٦٦,٧٢٤,٩	٠٦,٤	٠١,٤	١٩,٦	٠٩,٥	٠٤,٠
المجموع	**٢٤٨,٤٨٠,٩٨١,٠**	**٩٩,٩**	**١٠٠,٠**	**٩٩,٩**	**٩٦,٢**	**٩٦,٠**

المصدر: Saudi Arabian Agricultural Bank, *Thirtieth Annual Report* ([Riyadh: The Bank], 1994).

تظهر معطيات البنك الزراعي العربي السعودي أن توزيع القروض المالية في الفترة ما بين عامي ١٩٩٠ و١٩٩٤ قد تم بشكلٍ متكافئٍ، إذ توزعت الموارد الزراعية بحسب الأراضي الزراعية، وليس بحسبِ التمثيلِ البيروقراطي لكل منطقة.

خامساً: بنك التسليف السعودي

تأسس بنك التسليف السعودي في عام ١٩٧١ لتأمين قروض من دون فائدة تصل إلى ٥٣,٤٠٤ دولارات امريكية في السنة لذوي الدخل المحدود والمتوسط (أقل من ٩,٦١٢ دولار أمريكي في السنة)[٢٤]. كما يؤمن البنك قروضاً للزواج لمن لا يستطيع تحمل التكاليف، بالإضافة إلى قروض إصلاح المنازل، وقروض البراعة لمن يريد المضي بمشروعٍ خاصٍ به، وقروض الاختصاص لمن يريد ممارسة مهنته[٢٥]. ويملك البنك فروعاً في كافة أنحاء المملكة العربية السعودية بغية تسيير مهامه وتحقيق أهدافه.

(٢٤) Al-Saadon, «Development Funds in the Kingdom of Saudi Arabia,» p. 329.

(٢٥) المصدر نفسه، ص ٣٢٩.

الشكل رقم (٤-٦)
الهيكل التنظيمي لبنك التسليف السعودي

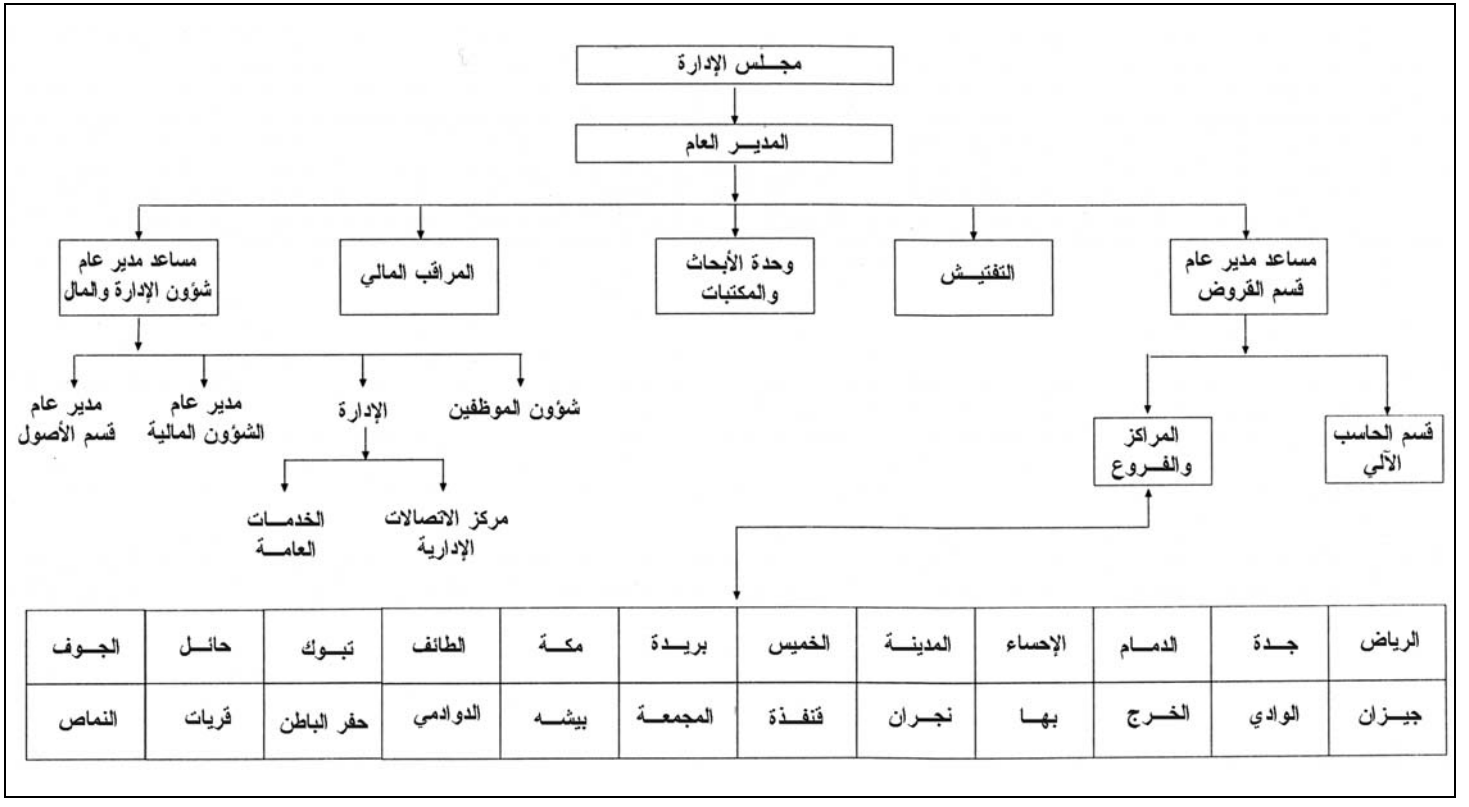

المصدر : Saudi Credit Bank, *Annual Report* ([Riyadh: The Bank], 1993).

السنوات المالية ١٩٧١-١٩٩٣

منح بنك التسليف السعودي قروضاً بقيمة ١,٢٠٠,٩٠٤,٤٤٧,٨ دولار أمريكي، وذلك في الفترة ما بين عام ١٩٧١ وأواخر عام ١٩٩٣ (الجدول رقم (٤-٢٢)). وتراوحت النسب على الشكل التالي: حصلت المنطقة الغربية التي تمتاز بأعلى نسبة كثافة سكانية على النسبة الأعلى من القروض، وهي ٢٧,٤ بالمئة من مجمل القروض الممنوحة، تليها المنطقة الوسطى التي تمتاز بثاني أعلى نسبة كثافة سكانية، بنسبة ٢٥ بالمئة، والمنطقة الجنوبية، الثالثة من حيث الكثافة السكانية، بنسبة ٢٢,٨ بالمئة، والمنطقة الشرقية، الرابعة من حيث الكثافة السكانية، بنسبة ٢٣,٥ بالمئة، بالإضافة إلى المنطقة الشمالية الأقل كثافةً التي حلت في المركز الأخير. وعليه، تم توزيع القروض على المناطق بحسب عامل الكثافة السكانية لكل منطقة، وصنفت المناطق وفقاً لعدد السكان وكيفية توزيع القروض. ومن الواضح أن عامل التكافؤ مرتبط بشكل وثيق بكيفية توزيع القروض بالنسبة الى بنك التسليف السعودي.

باختصار، تفاوت توزيع الموارد في العام الدراسي ١٩٨٩-١٩٩٠ والعام الدراسي ١٩٩٣-١٩٩٤، إذ تميزت بعض المناطق من الأخرى، على الرغم من أنه لم يتم بحسب التمثيل البيروقراطي. فالمنطقة الوسطى مثلاً (التي هيمنت على أكبر نسبة من موظفي الفئة الأولى في الإدارات العامة ووزارة التربية والتعليم)، لم تحصل على أعلى المخصصات إطلاقاً، بل حلت طوال هذه السنين في المراكز الثاني والثالث والرابع والأخير.

الجدول رقم (٤-٢٢)
توزيع القروض التي منحها بنك التسليف السعودي منذ تأسيسه في عام ١٩٧١ ولغاية عام ١٩٩٣

المنطقة	قيمة القروض بالدولار الأمريكي	نسبة القروض	نسبة عدد السكان	نسبة موظفي الفئة الأولى في الإدارات العامة السعودية	نسبة موظفي بنك التسليف السعودي
الوسطى	٢٩٩,٦٨٢,٦١٨,٧	٢٥	٢٦,٢	٥٧,٩	٥٥,٥
الغربية	٣٢٩,١٦٧,٢٦٣,٠	٢٧,٤	٢٩,٤	١٩,٥	٢٢,٢
الشرقية	١٦١,٥١٢,٨١٧,١	١٣,٥	١٥,٤	٤,١	١١,١
الشمالية	١٣٧,١٠٠,٢٠٤,٣	١١,٤	٩,٣	٥,٢	٠٠,٠
الجنوبية	٢٧٣,٤٤١,٥٠٨,٧	٢٢,٨	١٩,٦	٩,٥	١١,١
المجموع	**١,٢٠٠,٩٠٤,٤٤٧,٨**	**١٠٠,١**	**٩٩,٩**	**٩٦,٢**	**٩٩,٩**

المصدر: Saudi Credit Bank, *Annual Report* ([Riyadh: The Bank], 1993).

في المقابل، حصلت المنطقة الغربية التي حققت أعلى نسبة من التلاميذ طوال هذه الفترة على المركز الأول على صعيد المعلمين والصفوف، مما يدل على التكافؤ في توزيع الموارد. من جهة أخرى، اتخذت عملية توزيع مخصصات الرئاسة العامة لتعليم البنات المنحى نفسه الذي اتخذه توزيع مخصصات وزارة التربية والتعليم طوال الخمس سنوات الماضية، باستثناء ما يخص توزيع المعلمين في المدارس الابتدائية، حيث حصلت المنطقة الوسطى (المسيطرة على البيروقراطية) على أعلى نسبة فيها، الأمر الذي يبيّن تأثير عامل التمثيل البيروقراطي في عملية التوزيع، على الرغم من أنه تأثير ضعيف (لأنه تواتر على المستوى التعليمي وحسب).

ولكن يمكن تصنيف الرئاسة العامة لتعليم البنات على أنها إدارة بيروقراطية لأن بعض المناصب فيها قد تم إعفاؤها من اختبارات الكفاءة، مما يؤدي إلى عدم تكافؤ توزيع الموارد فيها.

أما توزيع مخصصات وزارة الصحة طوال السنوات المالية ١٩٩٠-١٩٩٤، فقد تفاوت أيضاً بناءً على المعطيات المذكورة آنفاً. فتفوقت بعض المناطق على الأخرى في ما يخص الأسرة والاختصاصيين الفيزيائيين. ولكن هذا التفاوت لا يعود إلى نسبة التمثيل البيروقراطي التي حصلت عليها منطقة معينة على مستوى موظفي الفئة الأولى، بل يعود إلى حالة المنطقة الوسطى، حيث ظهرعدم التكافؤ على صعيد موظفي الفئة الأولى من البيروقراطيين من دون أن تحظى هي على الحصة الأكبر من المخصصات المالية. فالمنطقة الغربية، صاحبة أعلى كثافة سكانية، هي التي حصلت على النسبة الأكبر من الاختصاصيين الفيزيائيين والأسرة. وهذا ما يدل على التكافؤ في توزيع الموارد الصحية.

وأما توزيع قروض البنك الزراعي العربي السعودي طوال السنوات المالية ١٩٩٠-١٩٩٤، فلم يتم بالتساوي بين المناطق. ولكن لم يدل هذا المؤشر على مدى تأثير التمثيل البيروقراطي في عملية التوزيع. فهو نتج عن سيطرة كل من المنطقة (الوسطى والشمالية) على أكبر نسبة من الأراضي الزراعية (٩٠ بالمئة)، وبالتالي على أعلى نسبة من القروض (٨٣,٩ بالمئة)، مما يدل على تكافؤ توزيع الموارد.

وفي ما يخص توزيع قروض بنك التسليف السعودي طوال السنوات المالية ١٩٧١-١٩٩٣، فقد تفاوتت بدورها، على الرغم من أنها ارتبطت بالتفاوت في توزيع السكان. فقد تفوقت المنطقة الغربية على المناطق الأخرى، الوسطى والجنوبية والشرقية والشمالية. ولكن تم تصنيف هذه المناطق بحسب توزيع القروض الممنوحة من بنك التسليف، وبحسب الكثافة السكانية لكل منطقة، مما يدل أيضاً على التكافؤ في توزيع الموارد.

في النهاية، خلص تحليل توزيع المخصصات، بغض النظر عن نتائج الرئاسة العامة لتعليم البنات التي كانت متباينة، إلى أن عملية التوزيع في وزارة التربية والتعليم ووزارة الصحة والبنك الزراعي العربي السعودي وبنك التسليف السعودي كانت متكافئة (الجدول رقم (٤-٢٣)).

الجدول رقم (٤-٢٣)

ملخص النتائج

الإدارات والمخصصات		وزارة التربية والتعليم	الرئاسة العامة لتعليم البنات	وزارة الصحة	البنك الزراعي العربي السعودي	بنك التسليف السعودي
المخصصات	السنة	١٩٩٠-١٩٨٩	١٩٩٠-١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩٠	١٩٩٣-١٩٧١
	تأثير التكافؤ	X		X	X	X
	تأثير التمثيل					
	متباين		X			
المخصصات	السنة	١٩٩١-١٩٩٠	١٩٩١-١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩١	
	تأثير التكافؤ	X		X	X	
	تأثير التمثيل					
	متباين		X			
المخصصات	السنة	١٩٩٢-١٩٩١	١٩٩٢-١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٢	
	تأثير التكافؤ	X		X	X	
	تأثير التمثيل					
	متباين		X			
المخصصات	السنة	١٩٩٣-١٩٩٢	١٩٩٣-١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٣	
	تأثير التكافؤ	X		X	X	
	تأثير التمثيل					
	متباين		X			
المخصصات	السنة	١٩٩٤-١٩٩٣	١٩٩٤-١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٤	
	تأثير التكافؤ	X		X	X	
	تأثير التمثيل					
	متباين		X			

الفصل الخامس

خلاصـــــــــة

تقوم هذه الخلاصة على عرض ما آل إليه البحث من نتائج وتطرح بعض الحلول في نطاق موضوع الدراسة وتفتح آفاقاً جديدة ممهدةً الطريق لمزيد من الأبحاث المستقبلية.

ساهمت البيروقراطية العربية السعودية في برامج التنمية في المملكة خلال العشرين سنةً الماضية. وتعرضت هذه البرامج إلى سلسلةٍ من الانتقادات التي وصفتها بغير المتوازنة. فذهب البعض إلى القول بأن التمثيل غير المتكافئ في بعض المناطق على صعيد موظفي الفئة الأولى قد جيّر المخصصات المالية والسياسة المالية لمصلحة هذه المناطق على حساب الأخرى.

ويعود أحد أسباب الاهتمام بالتمثيل البيروقراطي في هذه الدراسة إلى أهمية التكافؤ في المجتمع وضمانه، وإلى أن توافر التمثيل الديمغرافي على صعيد البيروقراطية (أو عدم توافره) إنما يؤثر في السياسة المالية.

وتعالج هذه الدراسة بالتحديد طبيعة نظام الخدمة المدنية في المملكة العربية السعودية وتطوره، كما تنظر في التقسيم المناطقي لبعض الوزارات والإدارات التي تعنى بتخطيط البرامج التنموية وتمويلها وتنفيذها بالتعاون مع الحكومة، وذلك لتحقيق التوازن في التنمية الاجتماعية والاقتصادية على صعيد المناطق.

من جهةٍ أخرى، تبرهن هذه الدراسة على أن الإدارات البيروقراطية العربية السعودية التي تناولها البحث تسيطر عليها منطقة واحدة، وهي المنطقة الوسطى. فهذه الأخيرة أظهرت عدم التكافؤ في التمثيل البيروقراطي في مختلف الإدارات التي تم تناولها، على الرغم من أن المعطيات التي توافرت لم تشر إلى أن عدم التكافؤ هذا قد أثر سلباً في توزيع المخصصات في المناطق، كما أفادت آراء البعض (مثلاً العوجي) أو مبادئ التمثيل البيروقراطي. وعليه، يشكل التفاوت في التمثيل البيروقراطي بين المناطق على صعيد موظفي الفئة الأولى في الإدارات العامة مسألة مهمة للأسباب التالية:

١ ـ توحي سيطرة موظفي الفئة الأولى في المنطقة الوسطى على الإدارات العامة

التي تناولها البحث (بنسبة ٥٨ بالمئة وقد تصل إلى ٨٠ بالمئة في إدارات أخرى) بغياب التمثيل الحكومي وتثير مسألة عدم التكافؤ في توزيع الموارد. فعلى الرغم من أن عدم التكافؤ في توزيع المخصصات قد يعود إلى سوء التمثيل الديمغرافي (كما أظهر البحث)، الا أنه يمكن أن يكون له انعكاسات خطيرة على شرعية وصدقية نظام الخدمة المدنية في المملكة.

٢ ـ تعزز هذه الهيمنة فكرة فساد الإدارات البيروقراطية وتحكم المحسوبيات في عملية انتقاء الموظفين وعدم تنفيذ نظام الكفاءة على مدى الخمس والعشرين سنةً الماضية.

في الواقع، يحتاج النظام البيروقراطي إلى التنويع باستقدام موظفين من المناطق التي سجلت النسب الأقل على صعيد التمثيل في الإدارات، مما يوسع نطاق اهتمامات هذه الإدارات البيروقراطية ويزيدها تنوعاً. كما يمكن تحقيق هذا التنوع من خلال ترقية بعض الموظفين من المناطق الأقل تمثيلاً إلى مراكز متقدمة في الإدارة. وذلك عبر:

١ ـ منح كل موظف جديد، بموجب قانون الخدمة المدنية، مرتب شهر كامل منذ تاريخ تسلّمه العمل في الإدارة العامة، وتطبيق المبدأ نفسه مع الموظفين الذين تمت ترقيتهم وانتقلوا من المناطق المهمشة إلى مركز عملهم الجديد. فالحافز المالي يجذب الموظفين ويدفعهم إلى الانتقال من أجل الحصول على الوظيفة.

٢ ـ يمكن منح بعض الحوافز المالية الإضافية لمن يتلقى الترقية، وبخاصةٍ أن قانون الخدمة المدنية الجديد لا يسمح بالترقية إلا لأصحاب الفئة الثانية من الموظفين، أي أن القانون لا ينصّ على ترقية الفرد الواحد إلى أكثر من فئة واحدة مهما كانت الظروف. إن غياب الحافز المالي للترقية من فئة إلى فئة (لا يتعدى الفارق بين الفئة والأخرى المئة دولار في السنة) يؤدي إلى إحباط الموظفين وتخليهم عن إمكانية الانتقال من مكان إلى آخر في سبيل عملهم. ولكن إذا ما أجيزت الترقية إلى فئة أو أكثر، وافق عدد أكبر من الموظفين على الانتقال.

٣ ـ على معهد الإدارة العامة أن تشمل فروعه مختلف المناطق في المملكة من أجل إعطاء الفرصة لمن يعيشون في المناطق النائية لتلقي الدورات التدريبية الخاصة بالترقية الإدارية والمنافسة على الكفاءة الوظيفية.

في النهاية، يحتاج النظام إلى عاملٍ بالغ الأهمية، وهو تطبيق اللامركزية في الإدارات البيروقراطية. فهناك ٧٠ بالمئة من موظفي الفئة الأولى يتمركزون في المنطقة الوسطى، حيث الوزارات ومكاتب الإدارات الرئيسية ومراكز صنع القرار. ويساعد

مبدأ اللامركزية في صنع القرار على توزيع موظفي مختلف الفئات بين المناطق ومنحهم الفرصة للتقدم في مهنهم والمشاركة في صنع القرار من دون إبعادهم عن أراضيهم وعن عائلاتهم.

آفاق جديدة للأبحاث المستقبلية

هل المركزية هي في طرح السؤال: وقت من ذهب سدىً؟ في السابق، مثلت المركزية دوراً مهماً في توحيد البلاد. ولكن من الضروري اليوم إعطاء كل ذي حق حقه وتوزيع المداخيل بشكل مناسب. ففي السابق اهتمت الدولة بالتنمية من دون سواها وعمدت إلى استحداث البنى التحتية والطرق ومحطات الكهرباء وشبكات الهواتف. وهذه المسائل لا تفسد للود قضية بما أن قلةً هم الذين يعارضون تعبيد الطريق أو توصيل الكهرباء إلى بلدة معينة.

أما اليوم، فتبدو الأمور أكثر تعقيداً. فمن المسائل التي شكلت جدلاً كبيراً مؤخراً مسألة المياه، المورد الأساسي والأقل ندرة في البلاد. ويقوم الجدل على نحو ثنائي يتمثل بفريق أول يرى أن الإسراف في استهلاك المياه يهدد جيل المستقبل ويقربه من الجفاف، فيما يرى الفريق الثاني أن مسألة دعم الزراعة هي مسألة قومية. فالمناطق التي حصلت على أقل دعم من البنك الزراعي العربي السعودي على صعيد النشاطات الزراعية يمكنها أن تدعم الحجة الأولى لتقليص الإنفاق على الزراعة، فيما تميل المناطق المستفيدة من البنك إلى دعم الحجة الثانية لزيادة الإنفاق على النشاطات الزراعية والاستفادة أكثر وأكثر. تحتاج هذه المسائل إلى المعالجة والطرح على الرأي العام للتوصل إلى قرار مشترك لحلها ودحض المركزية التي لا تشكل آلية فعالة لحل هذه المشاكل.

من جهة أخرى، أجرت المملكة العربية السعودية في الأعوام الأربعة الماضية تغييرات في الأنظمة كرست التسعينيات عهداً للتنمية السياسية. وفي عام ١٩٩٢، أنشأت الحكومة أول مجلس وطني استشاري يتألف من ٦٠ عضواً تمتد صلاحياتهم الى فترة أربع سنوات. كما أنشأت ثلاثة عشر مجلساً استشارياً محلياً تمتد صلاحية العضوية فيها الى فترة أربع سنوات أيضاً. ويعمد المجلس الوطني الى إسداء النصائح وتوجيه مجلس الوزراء وإصدار القوانين ومراجعة السياسات الداخلية والخارجية؛ أما المجالس المحلية فتعمد إلى تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية والإشراف على موظفي الدولة المحليين حرصاً على فعالية انتاجهم. وفي عام ١٩٩٥، تغيّر مجلس الوزراء للمرة الأولى في تاريخ المملكة العربية السعودية كمحاولةٍ لمحو المركزية في السلطة وتوسيع نطاق صنع القرار وتعزيز حسّ المشاركة فيه. بصورة عامة، كان هذا

التغيير مهماً، ولكنه يبقى خطوةً أولى في سبيل محو المركزية وتعزيز حس المشاركة في صنع القرار.

إنه لمن المثير أن تتم دراسة تأثير هذا التغيير في كيفية صنع القرار، وامكانية تأثيره أيضاً في كيفية التقسيم البيروقراطي وفي المخصصات المالية للإدارات البيروقراطية.

يرى اثنان من الجهابذة أن الحداثة ستهدد استقرار نظام المملكة العربية السعودية[1]. ويقصد كل منهما بكلمة حداثة: التنمية الاجتماعية والاقتصادية، ولكن لم يتم إلى اليوم برهنة هذه النظرية أو تأكيدها. لذلك، تقترح هذه الدراسة التي تقتصر على معالجة التكافؤ في توزيع الموارد، النظر في هذه المسألة في الأبحاث المستقبلية وفي إمكانية وجود صلة معينة بين تكافؤ توزيع الموارد واستقرار النظام السياسي.

(١) Samuel P. Huntington, *Political Order in Changing Societies* (New Haven, CT: Yale University Press, 1968), and Michael C. Hudson, *Arab Politics: The Search for Legitimacy* (New Haven, CT: Yale University Press, 1977).

المراجـــــــــــع

١ ـ العربيـة

كتـــب

ابن صنيتان، محمد. **النخب السعودية: دراسة في التحولات والإخفاقات**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٤. (سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ٤٨)

الحامد، عبد الله. **استقلال القضاء السعودي: عوائقه وكيفية تعزيزه**. باريس: منشورات أوراب؛ دمشق: الأهالي؛ للجنة العربية لحقوق الإنسان، ٢٠٠٥.

ـــــ. **المعايير الدولية لاستقلال القضاء في بوتقة الشريعة الإسلامية**. بيروت: الدار العربية للعلوم، ٢٠٠٤.

السلمان، محمد عبد الله. **عنيزة**. ط ٢. الرياض: رعاية الشباب، ١٩٩٨. (هذه بلادنا؛ ٢٣)

عساف، عبد المعطي محمد. **التنظيم الإداري في المملكة العربية السعودية**. الرياض: دار العلوم، ١٩٨٢.

الفالح، متروك. **الإصلاح الدستوري في السعودية: القضايا والأسئلة الأساسية**. باريس: منشورات أوراب؛ دمشق: الأهالي للنشر والتوزيع؛ اللجنة العربية لحقوق الإنسان، ٢٠٠٤. (سلسلة براعم؛ ١١)

ـــــ. **سكاكا الجوف في نهاية القرن العشرين: التحديث والتنمية وتحولات النخبة في الريف العربي السعودي**. بيروت: دار بيسان للنشر والتوزيع والإعلام، ٢٠٠٠.

المسعود، عبد الرزاق أحمد اليوسف. **الزلفي**. ط ٢. الرياض: رعاية الشباب، ١٩٨٨. (هذه بلادنا؛ ١٣)

المؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني. **التقرير الإحصائي لعام ١٩٩٤**. الرياض: [الإدارة العامة للعلاقات العامة]، ١٩٩٤.

مؤسسة النقد العربي السعودي. **التقرير السنوي الحادي والأربعون**. [د. م.: المؤسسة]، ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥.

دوريات

«٣٧ بليون دولار مبيعات اكبر ١٥٠ شركة سعودية.» **الحياة**: ٢١/ ١٢/ ١٩٩٩.

«١٠٩ مصانع تقدمت بطلب الاستثمار فيها: السيف: «التنمية الصناعية» يمول مشاريع «سدير» بفترة سماح ٥ سنوات.» **الحياة**: ٢٠/ ١٢/ ٢٠٠٥.

«الأمير عبد الله يستقبل المشاركين في اللقاء الوطني للحوار الفكري.» **الرياض**: ٢١/ ٦/ ٢٠٠٣.

«بعد تفقده لمستشفى سكاكا المركزي: الأمير عبد الإله بن عبد العزيز يعلن عن إنشاء مستشفى الملك عبد العزيز بمدينة سكاكا.» **البلاد**: ٢٢/ ٧/ ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م.

الفالح، متروك. «المستقبل السياسي للسعودية في ضوء ١١/ ٩: الإصلاح في وجه الانهيار والتقسيم.» **القدس العربي**: ٢٦/ ٤/ ٢٠٠٢-١/ ٥/ ٢٠٠٢.

«لتحسين شبكات التوزيع وإنشاء محطات جديدة؛ الجوف: مشاريع كهربائية بقيمة ٥٢٠ مليون ريال.» **الحياة**: ٢٠/ ١٢/ ٢٠٠٥.

«المسح الاستطلاعي يكشف رداءة السكن في القنفذة وسرقات بالليث ومخدرات في حقل: صناديق للمعيشة في قرى الباحة وعشش في جيزان وثقافة اللامبالاة في الإحساء والقطيف.» **الوطن**: ٢١/ ٢/ ٢٠٠٥.

الوطن: ١٨/ ٢/ ٢٠٠٥.

وثيقتان

«رؤية لحاضر الوطن ومستقبله.» (وثيقة، ٨/ ١١/ ١٤٢٣هـ الموافق ١١/ ١/ ٢٠٠٣م).

«نداء إلى القيادة والشعب معاً: الإصلاح الدستوري أولاً.» (وثيقة، ٢٢/ ١٠/ ١٤٢٤هـ الموافق ١٦/ ١٢/ ٢٠٠٣).

٢ ـ الأجنبيـة

Books

Aberbach, Joel D., Robert D. Putnam and Bert A. Rockman. *Bureaucrats and Politicians in Western Democracies*. With the Collaboration of Thomas J. Anton, Samuel J. Eldersveld and Ronald Ingleh. Cambridge, MA: Harvard University Press, 1981.

Albrow, Martin. *Bureaucracy*. London: Pall Mall; New York: Praeger, 1970. (Key Concepts in Political Science)

Appleby, Paul H. *Policy and Administration* [Tuscaloosa, AL]: University of Alabama Press, 1949.

Birch, A. H. *Representation*. New York: New York Press; London: Pall Mall Press, 1971. (Key Concepts in Political Science)

Polsby, Nelson W., Robert A. Dentler and Paul A. Smith. *Politics and Social Life; an Introduction to Political Behavior*. Boston, MA: Houghton Mifflin, [1963].

Dahl, Robert Alan. *A Preface to Democratic Theory*. [Chicago]: University of Chicago Press, [1956]. (Charles R. Walgreen Foundation Lectures)

Dahlan, Ahmed Hassan (ed.). *Politics, Administration and* Development in Saudi Arabia. Jeddah: Dar al-Shorouq, 1990.

Dewey, John. *The Public and its Problems*. New York: H. Holt and Company, [1927].

Downs, Anthony. *An Economic Theory of Democracy*. New York: Harper, [1957].

Eldersveld, Samuel [et al.]. *The World of Dutch Elite's: Images of MPs and Higher Civil Servants*. Ann Arbor: University of Michigan Press, 1981.

Encyclopaedia Britannica. 1981.

Al-Farsy, Fouad. *Modernity and Tradition: The Saudi Equation*. London; New York: Kegan Paul International, 1990.

Frederickson, H. George. *New Public Administration*. University, Ala.: University of Alabama Press, 1980.

Goodsell, Charles T. and Nancy Murray (eds.). *Public Administration Illuminated and Inspired by the Arts*. Westport, CT: Praeger, 1995.

Hall, Richard H. *Organizations: Structures, Processes, and Outcomes*. 5th ed. Englewood Cliffs, NJ: Prentice Hall, 1991.

Hogan, James. *Election and Representation* [Cork, Ire.]: Cork University Press, 1945.

Hudson, Michael C. *Arab Politics: The Search for Legitimacy*. New Haven, CT: Yale University Press, 1977.

Huntington, Samuel P. *Political Order in Changing Societies*. New Haven, CT: Yale University Press, 1968.

Kingsley, Donald. *Representative Bureaucracy*: An Interpretation of the British Civil Service. Yellow Springs, Ohio: Antioch Press, 1944.

Kranz, Harry. *The Participatory Bureaucracy: Women and Minorities in a more Representative* Public Service. Lexington, MA: Lexington Books, 1976.

Krislov, Samuel. *Representative Bureaucracy*. Englewood Cliffs, NJ: Prentice-Hall, [1974].

_____ and David H. Rosenbloom, *Representative Bureaucracy and the American Political System*. New York: Praeger, 1981.

Lane, Frederick S. (ed.). *Current Issues in Public Administration*. New York: St. Martin's Press, 1978.

_____. _____. 4th ed. New York: St. Martin's Press, 1990.

Lipsky, George A. *Saudi Arabia, Its People, Its Society, Its Culture*. In Collaboration with Moukhtar Ani... [et al.]. New Haven, CT: HRAF Press, 1959. (Survey of World Cultures; [14])

Lowi, Theodore J. *The End of Liberalism: The Second Republic of the United States*. 2nd ed. New York: Norton, 1979.

Marini, Frank (ed.). *Toward a New Public Administration; the Minnowbrook Perspective*. Scranton: Chandler Pub. Co. [1971]. (Chandler Publications in Political Science)

Meier, Kenneth J. *Politics and the Bureaucracy: Policymaking in the Fourth Branch of Government*. 2nd ed. Monterey, CA: Brooks Cole Pub. Co., 1987.

Mill, John Stuart. *Utilitarianism, Liberty, and Representative Government*. Introd. by A. D. Lindsay. New York: Dutton, 1950. (Everyman's Library. Philosophy and Theology; 482A)

Mosher, Frederick C. *Democracy and the Public Service*. New York: Oxford University Press, 1968. (Public Administration and Democracy)

Nachmias, David and David H. Rosenbloom. *Bureaucratic Government USA*. New York: St. Martin's Press, 1980.

Pennock, J. Roland and John W. Chapman (eds.). *Representation*. New York: Atherton Press, 1968. (Nomos; 10)

Philby, John. *Saudi Arabia*. New York: Arno Press, 1972.

Pitkin, Hanna. *The Concept of Representation*. Berkeley, CA: University of California Press, 1967.

Rawls, John. *A Theory of Justice*. Cambridge, MA: Belknap Press of Harvard University Press, 1971.

Rohr, John A. *To Run a Constitution: The Legitimacy of the Administrative State*. Lawrence, Kan.: University Press of Kansas, 1986. (Studies in Government and Public Policy)

Saudi Arabia, General Presidency for Girls' Education [GPGE]. *Statistical Card*. Riyadh: GPGE Press, 1990.

_____, _____. *Statistical Card*. Riyadh: GPGE Press, 1991.

_____, _____. *Statistical Card*. Riyadh: GPGE Press, 1992.

_____, _____. *Statistical Card*. Riyadh: GPGE Press, 1993.

_____, _____. *Statistical Card*. Riyadh: GPGE Press, 1994.

_____, _____. *Thirty Two Years of Girl's Education*. Riyadh: Al-Ahliah Press, 1992.

_____, Ministry of Agriculture and Water. *Agriculture Statistical Yearbook: Eighth Volume*. [Riyadh]: Asharq Al-Awsat Press, 1992.

_____, Ministry of Education [MOE]. *Development of Education in the Kingdom of Saudi Arabia*. Riyadh: MOE Press, 1994.

_____, _____. *Summary Statistics on Education*. Riyadh: MOE, 1990.

_____, _____. *Summary Statistics on Education*. Riyadh: MOE, 1991.

_____, _____. *Summary Statistics on Education*. Riyadh: MOE, 1992.

_____, _____. *Summary Statistics on Education*. Riyadh: MOE, 1993.

_____, _____. *Summary Statistics on Education*. Riyadh: MOE, 1994.

_____, Ministry of Finance and National Economy. *Regional Distribution of the Population*. Riyadh: Census Bureau, 1994.

_____, Ministry of Health. *Annual Health Report*. Riyadh: Al-Farazdak Press, 1990.

_____, _____. *Annual Health Report*. Riyadh: Dar Al-Helall Press, 1992.

_____, _____. *Annual Health Report*. Riyadh: Abjed Press, 1993.

_____, _____. *Annual Health Report*. Riyadh: Al-Farazdak Press, 1994.

_____, Ministry of Information. *Health for All*. Riyadh: Al-Obican Press, 1989.

_____, Ministry of Planning. *Fifth Development Plan: 1410-1415 H./1990-1995 D*. [Riyadh]: The Ministry, 1990.

_____, _____. *Sixth Development Plan: 1415-1420 H., 1995-2000 A. D*. [Riyadh]: The Ministry, 1995.

_____, _____. *The Third Development Plan*. Riyadh: [The Ministry], 1980.

Saudi Arabian Agricultural Bank. *Saudi Arabian Agricultural Bank in Twenty Years*. Riyadh: Safeer Press, 1984.

_____. *Thirtieth Annual Report*. [Riyadh: The Bank], 1994.

_____. *Twenty-Eighth Annual Report*. [Riyadh: The Bank], 1992.

_____. *Twenty-Ninth Annual Report*. [Riyadh: The Bank], 1993.

_____. *Twenty-Seventh Annual Report*. [Riyadh: The Bank], 1991.

_____. *Twenty-Sixth Annual Report*. [Riyadh: The Bank], 1990.

Saudi Credit Bank. *Annual Report*. [Riyadh: The Bank], 1993.

Suleiman, Ezra N. (ed.). *Bureaucrats and Policy Making: A Comparative Overview*. New York: Holmes and Meier, 1984.

Al-Swaid, Mohammed. *Youth and Care to the Country*. Riyadh: Asharq Al-Awsat Press, 1995.

Selected Papers from the Symposium on Regional and Rural Development in the KSA: Strategies and Programs. Riyadh: King Saud University Press, 1987.

Tussman, Joseph. *Obligation and the Body Politic*. New York: Oxford University Press, 1960.

Al-Tawail, Mohammed Abdulrahman (ed.). *Public Administration in the Kingdom of Saudi Arabia*. [English-Language ed. edited by Bryant Hester; translated by Farid Abouda... [et al.]]. Riyadh: Institute of Public Administration, 1995.

Van Riper, Paul. *History of the United States Civil Service*. Evanston, IL: Row, Peterson, [1958].

Waldo, Dwight. *The Enterprise of Public Administration: A Summary View*. Novato, CA: Chandler and Sharp Publishers, 1980. (Chandler and Sharp Publications in Political Science)

Periodicals

Abass, Maher. «The New Saudi Budget.» *Al-Majalla*: January 1995.

Attar, Abdulwahab A. «Future Strategies.» *Okaz*: 8/7/1995.

Chitwood, Stephen. «Social Equity and Social Service Productivity.» *PAR*: vol. 34, no. 1, 1974.

Cook, Brian. «The Representative Function of Bureaucracy: Public Administration in Constitutive Perspective.» *Administration and Society*: vol. 23, no. 4, 1992.

Dresang, Dennis L. «Ethnic Politics, Representative Bureaucracy and Development Administration: The Zambian Case.» *American Political Science Review*: vol. 68, no. 4, 1974.

Frederickson, H. George. «Public Administration and Social Equity.» *PAR*: vol. 50, no. 2, 1990.

_____. «Social Equity and Public Administration.» *PAR*: vol. 34, no. 1, 1974.

Gilbert, Charles. «The Framework of Administrative Responsibility.» *Journal of Politics*: vol. 21, 1959.

Griffiths, A. Phillips and Richard Wollheim. «How Can One Person Represent

Another?.» *Aristotelian Society*: vol. 34 (Suppl.), 1960.

Guy, Mary E. «Three Steps Forward, Two Steps Backward: The Status of Women's Integration into Public Management.» *PAR*: vol. 53, no. 4, 1993.

Hart, David. «Social Wquity, Justice and the Equitable Administrator.» *Public Administration Review*: vol. 34, no. 1, 1974.

Al-Hegelan, Abdelrahman and M. Palmer. «Bureaucracy and Development in Saudi Arabia.» *Middle East Journal*: vol. 39, no. 1, 1985.

Ibrahim, Youssef. «Saudi King Decrees to Revise Government System.» *New York Times*: 2/3/1992.

Jewell, Malcolm E. «Legislator-Constituency Relations and the Representative Process.» *Legislative Studies Quarterly:* vol. 8, August 1983.

Kim, Pan. «Public Bureaucracy and Regionalism in South Korea.» *Administration and Society*: vol. 25, no. 2, 1993.

_____. «Women and Minorities in the Work Force of Law-Enforcement Agencies.» *American Review of Public Administration*: vol. 24, no. 2, 1994.

Long, Norton. «Bureaucracy and Constitutionalism.» *American Political Science Review*: vol. 46, 1952.

Marini, Frank. «Echoes from No-Person's Land: Reflections on the Political Theory of Some Recent Dialogue.» *Administrative Theory and Praxis*: vol. 16, no. 1, 1994.

Meier, Kenneth J. and Lloyd G. Nigro. «Representative Bureaucracy and Policy Preferences.» *Public* Administration Review: vol. 36, July-August 1976.

Rosenbloom, David H. and Douglas Kinnard. «Bureaucratic Representation and Bureaucrats' Behavior: An Exploratory Analysis.» *Midwest Review of Public Administration*: vol. 11, 1977.

_____ and Jeannette C. Featherstonhaugh. «Passive and Active Representation in the Federal Service: A Comparison of Blacks and Whites.» *Social Science Quarterly*: vol. 57, 1977.

«Saudi Budget in Twenty Years.» *Al-Madina*: 3 January 1995.

Thompson, Frank J. «Minority Groups in Public Bureaucracies: Are Passive

and Active Representation Linked?.» *Administration and Society*: vol. 8, no. 2, 1976.

Waldo, Dwight. «Development of Theory of Democratic Administration.» *American* Political Science Review: vol. 46, no. 2, 1952.

Wise, Lois. «Social Equity in Civil Service.» *Public Administration Review*: vol. 50, no. 5, 1990.

Theses

Abussuud, Alawi. «Administrative Development and Planning in Saudi Arabia.» (Ph. D. Dissertation, University of Maryland, 1979).

Al-Awaji, Ibrahim. «Bureaucracy and Society in Saudi Arabia.» (Ph. D. Dissertation, University of Verginia, 1971).

Bin-Obaid, Ahmad. «Regional Development in Saudi Arabia: The Government's Role.» (Ph. D. Dissertation, University of Nebraska, 1992).

Chlach, Talal R. «The Impact of the International Transfer of Technology in Saudi Arabia.» (Ph. D. Dissertation, American University, Washington, DC, 1989).

Dauda, Z. A. «Representative Bureaucracy and Public Policy-making in Nigeria.» (Ph. D. Dissertation, University of Liverpool, 1987).

Al-Fares, Abdulla. «Saudi Bureaucracy and Max Weber's Ideal Type.» (MA Dissertation, Humboldt State University, 1985).

Ha, Tae-Kwon. «Test of Three Selection Models: The Case of the Korean Senior Civil Service.» (DPA Dissertation, University of Georgia, 1988).

Al-Hamoud, Ahmed. «The Reform of the Reform: A Critical and Empirical Assessment of the 1977 Saudi Civil Service Reform.» (Ph. D. Dissertation, University of Pittsburgh, 1991).

El-Hassan, Omer. «Representative Bureaucracy and Public Responsiveness in the Sudan.» (Ph. D. Dissertation, University of Mississippi, 1994).

Al-Hathloul, Mohammad. «Economic Development and Regional Growth Inequalities: The Case of Saudi Arabia.» (Ph. D. Dissertation, Colorado State University, Fort Collins, 1991).

Hindera, John. «Representative Bureaucracy: Are Active and Passive Representation Linked?.» (Ph. D. Dissertation, University of Houston, 1990).

Al-Ibrahim, Abdulla. «Regional and Urban Development Saudi Arabia.» (Ph. D. Dissertation, University of Colorado, Boulder, CO, 1982).

Kim, Pan. «Toward Representative Bureaucracy: A Trend Analysis of the Korean Civil Service.» (Ph. D. Dissertation American University, 1990).

Kwon, Kyung. «Representative Bureaucracy: An Empirical Study of Demographic and Attitudinal Representativeness in the Korean Bureaucracy.» (Ph. D. Dissertation, University of Akron, 1995).

Lewis, William. «Toward Representative Bureaucracy: An Assessment of Black Representation in Police Bureaucracies.» (Ph. D. Dissertation, New York University, 1988).

Martinez, Thomas. «Institutional and Hispanic Public Administrator Role Expectations Relative to Administrative Representation: Role Consensus and Role Conflict.» (Ph. D. Dissertation, University of Southern California, 1987).

Al-Nimir, Saud Mohammed. «Present and Future Bureaucrats in Saudi Arabia: A Survey Research.» (Ph. D. Dissertation, Florida State University, 1981).

Obinyelaku, Bubechukwu R. «The Federal Nigerian Civil Service: Recruitment Issues and Representative Bureaucracy.» (Ph. D. Dissertation, Wayne State University, 1984).

Al-Otaibi, Abdolazeez. «Bureaucracy and the Challenges of Regional Disparity: The Case of Saudi Arabia.» (Ph. D. Dissertation, State University of New York, Albany, NY, 1988).

Rawaf, Monirah. «Women in Public Administration in Saudi Arabia: The Need for Reform.» (Ph. D. Dissertation, University of Bath, UK, 1989).

Al-Shiha, Malik. «Representative Bureaucracy in Two Countries.» (MPA Thesis, California State University, 1984).

Al-Sultan, Ali. «Class Structure in Saudi Arabia.» (Ph. D. Dissertation, Michigan State University, 1988).

Tawati, Ahmed. «The Civil Service of Saudi Arabia: Problems and Prospects.» (Ph. D. Dissertation, West Virginia University, 1976).

Al-Wardy, Hamed. «Bureaucracy, Representation, and Equity in Saudi Arabia: An Outcome Analysis.» (Ph. D. Dissertation, University of Akron, 1996).

فهـــــــرس

ـ أ ـ

ابن صالح البراك، علي: ٢٥
ابن صنيتان، محمد: ١٥، ٢٠٣
الأزي، أ.: ٣٨
أسعار النفط: ٣٤، ٩٩، ١٣٢
الإسلام: ٥١
الأسمري، س.: ٣٨
إصلاح البيروقراطية: ٣٣
الإصلاح الدستوري: ٢٩-٣٠، ٣٣-٣٤، ٢٠٣-٢٠٤
الإصلاح السياسي: ٣٤
الأمم المتحدة: ٨٠
الأمن الاجتماعي: ٤٩

ـ ب ـ

البركة، ز.: ٣٨
بروك، إدموند: ٦٤
البطالة: ٢٨
بنك التسليف السعودي: ٧، ١٠، ٥٩، ٨٧-٨٨، ٩٩، ١٩١-١٩٥
بنك الزراعة السعودي: ٧، ١٠-١١، ٥٩، ٨٧-٨٨، ٩٩، ١٨٣-١٩١، ١٩٤-١٩٥، ٢٠١
بيتكين، حنا: ٦٤
بيرش، أ. هـ.: ٦٥

ـ ت ـ

تدريب الأساتذة: ٩٩
التعليم الخاص: ٨٨، ٩٩
تعليم الكبار: ١٣٢
التعليم المهني: ١٣٢
التكافؤ: ٤، ١٧، ٢٤، ٢٧، ٣٩-٤٠، ١١٢، ١١٦، ١١٨، ١٢٤، ١٣٠، ١٤٠، ١٤٦، ١٦٣، ١٦٨-١٦٩، ١٧٢، ١٧٩، ١٨٥، ١٨٧-١٨٨، ١٩٠، ١٩٣-١٩٤، ١٩٩-٢٠٠، ٢٠٢
التمثيل البيروقراطي: ١، ٣-٤، ٦، ١٣، ١٥، ٢٢، ٣١، ٣٤-٣٥، ٣٩-٤٠، ٤٥-٤٨، ٥٨، ٦٠، ٦٣، ٦٥-٧٥، ٩٣، ١٠٦-١٠٧،

١١٢، ١١٨، ١٢٤، ١٣٠، ١٣٩،
١٤٥، ١٥١، ١٥٧، ١٦٣-١٦٤،
١٦٨-١٦٩، ١٧٢-١٧٣، ١٧٦،
١٧٩، ١٨٢-١٨٣، ١٨٥، ١٨٧-
١٨٩، ١٩١، ١٩٣-١٩٤، ١٩٩

التمثيل السياسي: ٧١

التنمية الاجتماعية: ١٤، ٣٩، ٨٩،
١٩٩، ٢٠١-٢٠٢

التنمية الاقتصادية: ١٤، ٣٩، ٨٩،
١٩٩، ٢٠١-٢٠٢

التنمية السياسية: ٢٠١

توزيع الثروة: ١٣، ٢٤، ٢٩، ٣١،
٣٤-٣٥

التوزيع المناطقي للسكان: ٩، ١١،
٤٩، ٩٠-٩٣

- ث -

الثقافة الغربية: ٧٢، ٨٥

ثومبسون، فرانك: ٦٨

- ج -

الجابر، س.: ٣٧

الجاسر، ج.: ٣٧

الجاسر، ع.: ٣٧

جامعة الدول العربية: ٣٤

جويل، مالكوم: ٦٤

- ح -

الحداثة: ١٣، ٢٠٢

الحسين بن علي (شريف مكة): ٨٠

الحمد، أحمد: ٣٧

الحمد، ف.: ٣٧-٣٨

الحمود، أحمد: ٢٥، ٣٨، ٧٢، ٨٥

حمودة، س.: ٣٧

- د -

الدايس، ك.: ٣٨

دريسانغ، دنيس ل.: ٦٧

الدعبان، ي.: ٣٧

دودا، ز. أ.: ٦٨

الديمقراطية التمثيلية: ٤٥

الديمقراطية المباشرة: ٦٥

- ر -

الرواف، منيرة: ٧٢

الرويلي، س.: ٣٨

الرويلي، م.: ٣٧

الرئاسة العامة لتعليم البنات
(السعودية): ٩-١٠، ١٣٢، ١٣٤-
١٣٧، ١٣٩-١٤٣، ١٤٥-١٥٦،
١٥٨-١٦١، ١٦٣، ١٩٤-١٩٥

- ز -

الزابن، سالم عدوان: ٣٧

الزهراني، أ.: ٣٨

- س -

السبيتي، ع.: ٣٧

السرور، ر.: ٣٧

السقيح، ح.: ٣٨

ـ ش ـ

الشايع، ح.: ٣٨
الشايع، صالح: ٣٧
الشايع، عبد الكريم: ٣٧
الشايع، عبد المحسن: ٣٧
الشايع، عبد الهادي: ٣٧
الشورى: ١٥-١٦
شيتوود، ستيفن: ٧١
الشيحا، مالك: ٧٣-٧٤

ـ ص ـ

الصالح، ع.: ٢٥، ٣١، ٣٧، ٦٧، ٧٠

ـ ط ـ

الطواطي، أحمد: ٨٥

ـ ع ـ

العباس، ي.: ٣٨
عبد الله بن عبد العزيز آل سعود (ملك السعودية): ٢٩-٣٠
عبد الإله بن عبد العزيز آل سعود (الأمير): ٢١، ٣١، ٢٠٤
عبد العزيز بن سعود (ملك السعودية): ١٨، ٢٠-٢١، ٢٧، ٣١، ٤٣، ٤٩-٥١، ٥٤، ٦٠، ٧٢، ٢٠٤
العدالة الاجتماعية: ٦، ٤٥، ٦٠، ٦٣، ٦٨، ٧٠-٧١، ٧٥
عدالة توزيع الموارد: ١٣، ٢٣، ٢٩، ٣١، ٣٣، ٥٨
عدالة توزيع الثروة: ٢٣
العقالي، ح.: ٣٧
العقلانية: ١٣
العوجي، إبراهيم: ٤٤، ٧٢-٧٣، ٨٤-٨٥، ٨٩، ٩٢، ١٣٩، ١٦٣، ١٧٩
العيد، س.: ٣٨

ـ غ ـ

الغانم، أ.: ٣٨
غيلبرت، تشارلز: ٦٧

ـ ف ـ

الفالح، متروك: ٥، ٣٧
فان ريبر، بول: ٦٦
الفرص المتكافئة: ١٣، ٢٣
الفساد الإداري: ٣٠، ٣٢
الفساد المالي: ٣٢
الفيصل، أ.: ١٨، ٢٠، ٣٨

ـ ك ـ

الكثافة السكانية: ٥٩، ٦٥، ١٦٩، ١٧١-١٧٣، ١٧٥-١٧٦، ١٧٩، ١٨٢-١٨٣، ١٩٣-١٩٤
كرانز، هنري: ٦٨
الكوكبي، ف.: ٣٨
كينغسلي، جون: ٦٦، ٦٨

ـ ل ـ

لونغ، نورتون: ٦٦

- م -

ماريني، فرنك: ٣٨
مبدأ اللامركزية: ٤٠، ٢٠١
المجتمع الأهلي: ٣٢، ٣٤
المجتمع المدني: ٣٤
مجتمع المواطنة: ٣٢
محو الأمية: ٩٩
المدارس الابتدائية: ٨٧، ٩٩، ١٠٥-١٠٦، ١١٤-١١٩، ١٢١-١٢٤، ١٢٧-١٣٠، ١٣٢، ١٣٤، ١٣٦-١٣٩، ١٤٢-١٤٦، ١٤٨-١٥٢، ١٥٤-١٥٨، ١٦٠-١٦٣، ١٩٤
المدارس الثانوية: ١٠٥-١٠٨، ١١٠-١١٣، ١١٥-١٢٥، ١٢٧-١٣٢، ١٣٤، ١٣٦-١٤٠، ١٤٢-١٤٦، ١٤٨-١٥٢، ١٥٤-١٥٨، ١٦٠-١٦٣
المدارس المتوسطة: ١٠٥-١٠٧، ١١٢، ١١٥-١١٩، ١٢١-١٢٥، ١٣٢، ١٥٦-١٥٨، ١٦٠-١٦٣
المركزية: ٣٥، ٤٠، ٤٨، ٥٤، ٨٠، ٨٦، ٩٢، ٢٠٠-٢٠٢
المساواة: ١٣، ٣٧، ٤٠، ٤٨-٤٩، ٧٠-٧١، ١٠٧، ١١٣، ١٥٢
مكافحة الإرهاب: ٣١
المليك، م.: ٣٨
منة، ي.: ١٦، ٣٢، ٣٩، ٢٠٠
مؤسسة فورد: ٨٠، ٨٥
الميثاق العربي لحقوق الإنسان: ٣٤
الميزانية السعودية: ١١، ٤٥

- ن -

نظام الخدمة المدنية السعودي: ٦، ٥٨، ٦٠، ٧٣، ٧٩، ٨١، ٨٥

- هـ -

الهادي، ف.: ٣٨
هوبس، توماس: ٦٣
هيندرا، جون: ٦٥

- و -

والدو، إيميريتوس: ٣٨
والدو، دوايت: ٦٨، ٧٠
وايز، لويس: ٧١
الوردي، أحمد: ٣٧
الوردي، سلوى: ٣٧
الوردي، فاطمة: ٣٧
الوردي، محمد: ٣٧
الوردي، مقبلة: ٣٧
الوردي، هندة: ٣٧
الوهابية: ٥١